جلبير الأشقر

انتكاسة الانتفاضة العربيّة

أعراضٌ مَرَضيّة



'أحد أفضل محللي العالم العربي'
Le Monde

دار الساقي

عن 'الشعب يريد'

'كتاب مهم وشامل وموجع'

'المصري اليوم'

"أحد أهم الكتب التى تناولت 'حراكات' الشعوب العربية"

'الأهرام'

حلّت محل نشوة 'الربيع العربي' كآبة الانتكاسة العنيفة والهبوط إلى جحيم الحرب، وأخلت الثورة السبيل أمام الصدام بين قطبي الثورة المضادة المتنافسين: النظام القديم من جهة، ومنازعوه الأصوليون من جهة أخرى.

في هذا الكتاب، المكمّل لبحثه الشهير في الانتفاضة العربية، الشعب يريد، يُحلّل جلبير الأشقر العوامل الكامنة وراء الانتكاسة الإقليمية: قدرة بنى النظام القديم على الصمود في وجه العاصفة الثورية، وطاقة قوى الرجعية الدينية المتراكمة طوال عقود سابقة، والعدد الاستثنائي من الأطراف الداعمة لكلا المعسكرَيْن الرجعيَيْن المتنافسين سواء كانت إقليمية أو دولية، وأخيراً وليس آخراً قصور القوى التقدمية.

واستناداً إلى جمعه المميّز بين الإلمام العلمي والمعرفة السياسية بالأوضاع الإقليمية، يتمحّص الأشقر في الأحداث الجارية في المنطقة العربية بأسرها بمنظور تاريخي، ويبحث عن كثب في وضعي سورية ومصر. ويرى أن المنطقة العربية لن تبلغ الاستقرار ما دامت لم تشهد تغييراً جذرياً على الصعيدين الاجتماعي والسياسي.

جلبير الأشقر باحث وكاتب لبناني. أستاذ دراسات التنمية والعلاقات الدولية في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن. من إصداراته عن دار الساقي 'الشعب يريد'، 'العرب والمحرقة النازيّة'، 'السلطان الخطير'، 'الشرق الملتهب'.



ISBN 978-6-14425-920-7
9 786144 259207
DAR AL SAQI
دار الساقي
www.daralsaqi.com

انتكاسة الانتفاضة العربية

أعراضٌ مَرَضية

صدر للمؤلف عن دار الساقي:

- الشرق الملتهب: الشرق الأوسط في المنظور الماركسي
- حرب الـ ٣٣ يوماً: حرب إسرائيل على حزب الله ونتائجها (بالتعاون مع ميخائيل فارشفسكي)
- السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط (بالتعاون مع نعوم تشومسكي)
- العرب والمحرقة النازيّة: حرب المرويات العربية – الإسرائيلية
- الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية

لوحة الغلاف للفنان السوري علي فرزات
تمّ نشر الرسم الكاريكاتوري للمؤلّف على الغلاف الخلفي بإذنٍ من جريدة "العرب".
تصميم الغلاف: سومر كوكبي

جلبير الأشقر

انتكاسة الانتفاضة العربية

أعراضٌ مَرَضية

ترجمة
عمر الشافعي
بالتعاون مع الكاتب



Gilbert Achcar, *Morbid Symptoms: Relapse in the Arab Uprising*, Saqi Books, 2016

الطبعة العربية

الطبعة الأولى 2016

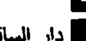
ISBN 978-6-14425-920-7

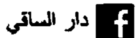
دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب: 113/5342، بيروت، لبنان
الرمز البريدي: 6114–2033
هاتف: 442 866-1-961+، فاكس: 443 866-1-961+
email: info@daralsaqi.com

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني
www.daralsaqi.com

تابعونا على

 @DarAlSaqi

 دار الساقي

 Dar Al Saqi

المحتويات

"تتلخص الأزمة تحديداً في أن القديم يموت والجديد لا يستطيع أن يولد؛ في هذه الفترة الفاصلة تظهر أعراضٌ مَرَضية شديدة التنوع."

أنطونيو غرامشي، **دفاتر السجن** (١٩٣٠)

"بفضل هذا النظام سأثري بسرعة؛ ثم أقتل الجميع وأرحل."

ألفريد جاري، **الملك أوبو** (١٨٩٦)

تصدير

مثلما يحدث كثيراً، لم يبدأ هذا الكتاب كمشروع لكتاب كامل. بل كانت نيتي الأصلية كتابة فصل تحديثي لطبعة ثانية من كتابي **الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية** الصادر سنة ٢٠١٣. فشرعت في صياغة تقييم للتطورات التي جرت منذ انتهائي من تأليف الكتاب السابق في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢. ومن أجل عدم تجاوز حدود فصل واحد، قررت أن أركز تقييمي على التطورات المأساوية في بلدين محوريّين: سورية ومصر، مع مسح وجيز للمسارح الأخرى لانتفاضة ٢٠١١ الإقليمية.

وعلى نحو معهود، سرعان ما أصبح الفصل أطول بكثير مما يمكن أن يحويه تذييل لكتاب هو سميك أصلاً. لذا قررت الشروع في تأليف كتاب جديد، بما يتيح لي استخدام كل الحيز اللازم لإجراء تقييم بالعمق لأحدث التطورات. وسوف يعاد طبع **الشعب يريد** على حاله: كتاب مكرَّس لشرح الجذور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للانتفاضة التي عمّت المنطقة العربية سنة ٢٠١١ والتي هي أبعد ما تكون عن الانتهاء، فضلاً عن النظر في محدِّدات ومعطيات الدينامية الثورية التي أطلقتها وإجراء كشف حساب لسنتيها الأوليين. والكتاب على حاله قابل للنقاش بالطبع، لكنه لم يتقادم. وأترك للقراء والقارئات البتّ في ما إذا كنت محقاً أم لا في زعمي أن الأحداث اللاحقة لم تُناقض التشخيص العام، بل لم تُناقض أيضاً أياً من التوقعات التي أفصحت عنها سنة ٢٠١٢.

أما هذا الكتاب الجديد فيأتي إذاً وفي آن واحد كملحق لـ **الشعب يريد** وككتاب مستقل مكتوب بافتراض أن من يقرأه ربما لم يقرأ الكتاب السابق. لذا قدّمت فيما يتعلق بكل حالة من الحالات التي أناقشها هنا تلخيصاً وجيزاً لما كان عليه تقييمي في

خريف ٢٠١٢، ماضياً بالتحليل من تلك النقطة - أو من مرحلة أسبق حينما يقتضي الأمر ذلك لكي تصبح التطورات التي أصفها قابلة للفهم الوافي - ومُقيّماً للآفاق مثلما تبدو بعد خمس سنوات من الفوران.

وآمل أن يجتاز هذا الكتاب الجديد اختبار الزمن مثلما فعل سابقه. لكنني سأكون أسعد كثيراً بالتأكيد لو دحضت الأحداث الجارية التشاؤم البائن في تقييمي.

لندن، ٢١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥

كلمة شكر

أعرب عن امتناني العميق لعلي فرزات لإجازته الكريمة لي بتزيين غلاف هذا الكتاب بأحد رسومه البليغة. بات علي فرزات، الذي حاز على جوائز عديدة، أحد مشاهير الكاريكاتور السياسي العالمي. وطوال عقود وفّرت رسومه، بالتفافها على الرقابة، نقداً جذرياً للظلم والاضطهاد في وطنه سورية وسائر العالم العربي. وفي عام ٢٠١١ تعرّض لاعتداء من مسلحين من أتباع النظام انهالوا عليه بالضرب كاسرين يديه وأصابعه. وهو يعيش اليوم في المنفى.

وأشكر جزيل الشكر وللمرة الثانية صديقي العزيز عمر الشافعي الذي كان التعاون معه في ترجمة هذا الكتاب بعد الشعب يريد تجربة ثرية أخرى. وقد استفدت من مراجعته التمهيدية للمخطوطة كما استفدت من مراجعة النظيرين المغْفَلَيْن اللذين عيّنتهما دار نشر جامعة ستانفورد الأمريكية ناشرة الطبعة الإنكليزية الأصلية. وغني عن القول أنني أتحمل وحدي كامل المسؤولية عن أطروحات هذا الكتاب وعن أي أخطاء قد تكون وردت فيه.

مقدمة

عن الدورات والمواسم الثورية

يا للشتاء إذ يجيء!
أسى ما لا يحصى من القبور،
صقيع الموت، عاصفة السيف،
طوفان الطغيان، إذ ينتاب أمواجَه الدامية
جمودُ الجليد إزاء الإيمان، كلمة الساحر،
ويكبِّل قلوب البشر في سكونه المقيت.
(بيرسي بيش شيلي، **ثورة الإسلام**، ١٨١٨)

أغلب من استخدموا تعبير "الربيع العربي" خلال العام الخامس منذ بدء الانتفاضة العربية إنما استخدموه على نحو تهكّمي. وواقع الأمر أن هذا التهكّم أخذ يتكاثر منذ بدأ الفوران الثوري الإقليمي يعتريه المرار في خريف ٢٠١١. ولعلّ ممّا سهَّل ذلك أن تعبير "الربيع العربي"، في ذهن أغلب مستخدميه في المرحلة المبكرة من الانتفاضة، لم يكن مقصوداً به وصف مرحلة أولى في سلسلة مفتوحة النهايات من المواسم الثورية، حيث يعقب الخريفُ والشتاءُ الربيعَ والصيفَ، بل قُصد به بالأحرى تحوُّل سياسي يحدث لمرة واحدة؛ وبكلمة تتصل بالمجاز ذاته، تمّ النظر إليه كأنه

موسم "ازدهار" للديمقراطية طال انتظاره في المنطقة العربية. وبحسب هذا الرأي، فإن البلدان الناطقة بالعربية كانت أخيراً، وإن متأخرةً، بصدد الانضمام إلى ما وصفه صامويل هنتنغتون بـ"الموجة الثالثة للتحوُّل الديمقراطي" – وهي سلسلة من التحولات السياسية بدأت في سبعينات القرن العشرين[١].

"الانتقال الديمقراطي" والسيرورة الثورية

زاد من نشوة المزاج السائد في سنة ٢٠١١ أن الانتفاضة العربية حدثت في وقت بدا فيه التشاؤم الحذر الذي عبّر عنه هنتنغتون "الواقعي" حتى النخاع مبرراً أكثر فأكثر. ففي مواجهة التفاؤل المغتبط والتبجّح بانتصار الغرب اللذين جسّدهما وهم "نهاية التاريخ" الذي أشاعه فرانسيس فوكوياما سنة ١٩٨٩[٢]، كان هنتنغتون – في كتابه المعنون **الموجة الثالثة** الصادر عام ١٩٩١ – قد حذّر من إمكانية ما أسماه "موجة ثالثة مضادة"، معدداً أسبابها المحتملة بقدر كبير من البصيرة[٣]. والحال أن معظم المؤشرات كانت تشير في ذلك الاتجاه تحديداً قُبيل الفوران العربي. فقد سبق للتقرير السنوي لعام ٢٠٠٨ عن **الحرية في العالم** الصادر عن منظمة بيت الحرية العتيدة في الولايات المتحدة، أن تساءل بقلق: "الحرية في تراجع: هل انقلب المدّ جزراً؟"[٤] وسرعان ما أصبح السؤال تأكيداً قاتماً: ففي سنة ٢٠١٠، لاحظت المنظمة ذاتها أن ٢٠٠٩ هي السنة الرابعة على التوالي التي شهدت "تراجعات عالمية في الحرية تفوق المكاسب"[٥]. وقيل لنا إن ذلك يُمثل "أطول فترة متواصلة من التراجع منذ انطلاق التقرير قبل ما يقرب من ٤٠ عاماً". وأكدت سنة ٢٠١٠ السجلَ الحزين للمرّة الخامسة على التوالي[٦].

من هنا جاءت تنهيدة الارتياح العميقة التي أثارها "الربيع العربي" سنة ٢٠١١. فدار النقاش عقب ذلك حول ما إذا كان هذا التسلسل المثير من الفورات الديمقراطية يمثّل استمراراً لـ"الموجة الثالثة من التحوُّل الديمقراطي" أم بداية موجة رابعة بعد فاصل مضاد قصير. وذلك أن الأمر لم يقتصر على "أن الانتفاضات السياسية التي اكتسحت العالم العربي خلال [تلك] السنة تمثل التحدي الأهم للحكم السلطوي

منذ انهيار الشيوعية السوفييتية فحسب"، مثلما ذكر تقرير بيت الحرية، بل إنها جرت "في منطقة بدا أنها محصّنة إزاء التغيير الديمقراطي"[٧]. وقد ساد الاعتقاد في أوساط المراقبين الغربيين بأن هذه الحصانة المزعومة للبلدان العربية إزاء الديمقراطية تعزى إلى الإسلام. بل إن هنتنغتون ذاته أدلى بهذه الملاحظة المغرضة للغاية في كتابه اللاحق الأكثر مبيعاً، الذي أكّد فيه أطروحة "صدام الحضارات" (المستلهَمة من برنارد لويس) حينما قرّر "أن الثقافة الإسلامية تفسّر إلى حدٍّ بعيد فشل بزوغ الديمقراطية في أماكن كثيرة من العالم الإسلامي"[٨].

غير أن هنتنغتون نفسه كان لا يزال يستطيع سنة ١٩٩١ أن يخمّن "أن موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت العالم في السبعينات والثمانينات قد تصبح سمةً سائدة في سياسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التسعينات"[٩]. ويعود ذلك إلى أن مؤلّف الموجة الثالثة كان لا يزال متأنياً في تقييمه للإسلام، حيث أكّد أن العقيدة الإسلامية "تتضمن عناصر قد تتناسب أو لا تتناسب مع الديمقراطية"[١٠]. وفي المقابل، فإن تلميذه السابق فوكوياما، الذي تحوّل ليصبح متحدياً لأستاذه، لم يكلّف خاطره بتوخّي الدقّة: فقد وردت في كتابه الصادر سنة ١٩٩٢، الذي طوّر فيه أطروحته عن "نهاية التاريخ"، مقولات عن "الإسلام" فجّة على نحوٍ مذهل في طابعها "الاستشراقي"، أي الجوهراني. فهو يقول عن الإسلام بمجمله إنه يُشكّل "أيديولوجيا متسقة ومتماسكة شأن الليبرالية والشيوعية" (كذا) وإنه "قد تمكّن فعلاً من هزيمة الديمقراطية الليبرالية في أنحاء كثيرة من العالم الإسلامي، وشكّل بذلك خطراً جسيماً على الممارسات الليبرالية حتى في دوَل لم يصل فيها إلى السلطة السياسية بصورة مباشرة"[١١]. بيد أن كاتبنا وجد العزاء في كون الإسلام "يكاد يكون بلا جاذبية خارج المناطق التي كانت في الأصل إسلامية الحضارة" وفي "أن العالم الإسلامي يبدو أشد عرضةً للتأثر بالأفكار الليبرالية على المدى الطويل من احتمال أن يحدث العكس"[١٢].

وفي أعقاب هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ مباشرةً، ذهب فوكوياما إلى أبعد من ذلك. فقد صرّح بسذاجة: "يبدو أن ثمة شيئاً في الإسلام، أو على الأقل في الصيغ الأصولية من الإسلام التي سادت في السنوات الأخيرة، يجعل المجتمعات المسلمة عصيّةً بشكل خاص على الحداثة"[١٣]. أما الأكثر سذاجةً بعد في إعادة إنتاج المقولات

المبتذلة لرهاب الإسلام، فهو نبذه للرأي "المحدَّد باعتبارات سياسية" القائل بأن أقلية ضئيلة فقط من المسلمين تؤيد "الإرهاب":

> الجواب الذي راح السياسيون في الشرق والغرب يطرحونه منذ ١١ سبتمبر/أيلول هو أن أولئك المتعاطفين مع الإرهابيين "أقلية ضئيلة" من المسلمين، وأن الغالبية الواسعة يُروِّعها ما جرى. ومن المهم بالنسبة لهم أن يقولوا ذلك من أجل الحيلولة دون أن يصبح المسلمون ككل هدفاً للكراهية. والمشكلة هي أنه من الجلي أن مقت وكراهية أمريكا وما تمثله أوسع بكثير من ذلك.
>
> من المؤكد أن تلك الفئة من الناس المستعدة للذهاب في مهام انتحارية والتآمر الفعلي ضد الولايات المتحدة هي فئة ضئيلة. ولكن التعاطف قد يتجلى في مجرد مشاعر أولية بالطرب لرؤية البرجين المنهارين، في إحساس فوري بالرضا لكون الولايات المتحدة جنت ما تستحقه، تليه لاحقاً فقط تعبيرات شكلية عن عدم الموافقة. وبهذا المعيار، فإن التعاطف مع الإرهابيين سمة لجموع تزيد بكثير عن "أقلية ضئيلة" من المسلمين، وتمتدّ من الطبقات الوسطى في بلدان مثل مصر إلى المهاجرين في الغرب.[١٤]

وقد أدت الانتفاضة العربية إلى تراجع فوكوياما، مثل الكثيرين غيره، عن ذلك الرأي الجوهراني والتحقيري للمسلمين. فبدا كأنه يتنصّل مما كتبه هو ذاته على مر السنين. فقد ذهب في مارس/آذار ٢٠١١ إلى أن "هذا التغيير في الشرق الأوسط قد حدث بسرعة مذهلة، وبدّد حتى الآن المقولات القديمة عن السلبية المفترضة للثقافة العربية ومقاومة الإسلام للحداثة"[١٥]. وفي مقابلة إذاعية بعد شهرين من ذلك، بدا مرةً أخرى كأنه يتنكّر لآرائه السابقة، ولكن بدون اعترافه بالأمر، مفضِّلاً على ذلك التفاخر بأن تفاؤله الأصلي العالميّ النطاق قد ثبتت صحته:

> الجزء الوحيد من العالم الذي لم يشارك في الصعود العالمي للديمقراطية – ذلك الصعود الذي بدأ في السبعينات واستمر في الثمانينات

> والتسعينات – كان الشرق الأوسط. وقال كثيرون إن هذا يعزى إلى الثقافة – أي أن ثمة شيئاً في طبيعة الثقافة العربية يجعل هذا الجزء من العالم مختلفاً – وأنهم لن يعتنقوا الديمقراطية. وإذا ما نظرت إلى الوضع في تونس والطريقة التي انتشر بها إلى مصر وأجزاء أخرى من المنطقة، فإنه يتضح أن الناس هناك لا يحبون الحكومات السلطوية التي لا تحترم كرامتهم أكثر من نظرائهم في أوروبا الشرقية أو أمريكا اللاتينية أو الهند أو سائر أنحاء العالم. والحال أن الدافع الأساسي للعيش في بلد يحترمك من خلال منحك الحقوق السياسية الأساسية هو دافع عالمي بحق.[١٦]

هذا وأرجو ألاّ يُساء فهم استشهادي بفوكوياما هنا كثناء على أهمية تفكيره حول الموضوع. بل تعود ملاءمة الرجل إلى نجاحه الكبير، منذ سنة ١٩٨٩، في التعبير عن روح العصر السائدة في الغرب. فالفكرة الساذجة الواردة أعلاه أفصح عنها عددٌ لا يحصى من المعلقين الغربيين مراراً وتكراراً خلال الأشهر الأولى من سنة ٢٠١١. وانضمت الأوساط الأكاديمية الغربية إلى الحفل أيضاً: فقد "أعيد النظر" على نطاق واسع في نظريات "الاستثناء العربي"، بينما دخل حقل "نظرية التحوُّل الديمقراطي" و"الانتقال الديمقراطي" في فترة اضطراب شديد[١٧].

غير أن الحقيقة هي أن الانتفاضة العربية لم تكن – أو لم تكن فقط، أو حتى بالأساس – "انتقالاً ديمقراطياً". فهذا الأخير يصبح مفهوماً سطحياً وفاسداً حينما يجري تطبيقه دون تمييز على أوضاع مختلفة جذرياً، تتراوح بين حالات تغيير سياسي محض وتحولات شاملة – حتى ولو جاز، للوهلة الأولى، إدراج نتائج تسلسلات الأحداث المختلفة قيد البحث، جزئياً أو كلياً، تحت اسم "التحوُّل الديمقراطي". ذلك أن ثمة فارقاً نوعياً بالفعل بين سيرورات يتكيَّف فيها النظام السياسي مع تنمية رأسمالية اجتماعية – اقتصادية متواصلة تقتضي وتُولِّد في نهاية المطاف نظاماً برجوازياً – ليبرالياً – مثل السيرورات التي جرت في أوروبا الجنوبية أو أمريكا اللاتينية أو شرق آسيا – وبين ثورة سياسية – اجتماعية شاملة تطيح نظاماً اجتماعياً – اقتصادياً بأكمله بعد حالة مطولة من انسداد التنمية، مثل ما حدث في أوروبا الشرقية.

ومع ذلك، فقد اندهش العالم من السلاسة الكبيرة التي جرت بها، بوجه عام،

الإطاحة بالأنظمة البيروقراطية "الشيوعية" في أوروبا الشرقية، بالرغم من ترافقها بتحوُّل مجمل نظام المنطقة الاجتماعي – الاقتصادي من دولاني – بيروقراطي إلى سوقي – رأسمالي. ومما زاد من حدة الاندهاش أن ذلك حدث بعد عقود أكّد خلالها نمطٌ ما من "العلوم السياسية" أن تلك النظم "الشمولية" كانت "غير قابلة للتغيير"[١٨]. لذا، فحينما بدا أن الأنظمة العربية على شفا الانهيار بدورها على طريقة أحجار الدومينو بمفعول مماثل لذلك الذي أطلقه سقوط جدار برلين، فإن ذكرى "ثورات ١٩٨٩" العالقة في أذهان المراقبين والفاعلين دفعتهم على السواء إلى الاعتقاد في البداية أن "الربيع العربي" سيكون بالقدر نفسه من الإيجاز و"السلمية". "سلمية، سلمية!" هتف متظاهرون مفعمون بالأمل في مصر، وكذلك في سورية – في صرخة استشهد بها باراك أوباما، مرفقاً إياها باقتباس من مارتن لوثر كينغ، في الخطبة الغنائية القصيرة التي ألقاها بمناسبة سقوط حسني مبارك[١٩].

غير أن المفاجأة السعيدة التي أحدثتها السلاسة النسبية في سنة ١٩٨٩ لم تتكرر سنة ٢٠١١، للأسف الشديد وبالرغم من ذلك القسط الكبير من إسقاط الرغبات على الواقع. وسرعان ما ساد الإحباط المرير. والحال أن المنطقة العربية كانت قد شهدت انسداداً مطولاً للتنمية الاقتصادية على غرار أوروبا الشرقية قبل ١٩٨٩، ولكن لمدة أطول وفي ظل توترات أكثر حدةً بكثير بحيث أتى الانسداد مصحوباً بآثار اجتماعية أسوأ بكثير[٢٠]. ومن هذه الزاوية، كانت الانتفاضات التي بدأت سنة ٢٠١١ في المنطقة العربية تشير بالفعل إلى الحاجة الملحة إلى ثورة اجتماعية شاملة من شأنها إسقاط مجمل النظام الاجتماعي – الاقتصادي الإقليمي. أما الحل الأمثل فهو أن يتحقق ذلك من خلال تغيير سياسي ديمقراطي جذري. بيد أن فارقاً كيفياً حاسماً جعل من المستحيل أن تعيد الانتفاضة العربية إنتاج نمط "الثورة المخملية" (وهو الاسم الذي أُطلق على ثورة ١٩٨٩ في تشيكوسلوفاكيا)، الذي اتّسمت به أغلب التحولات في أوروبا الشرقية. وهذا العامل المصيري لم يكن ثقافياً ولا دينياً.

إن جوهر المسألة هو أن النظام الدولاني الذي حكم أوروبا الشرقية كان استثنائياً للغاية في المنظور التاريخي، من حيث خضوعه لا لسيطرة طبقات مالكة بل لسيطرة بيروقراطيين حزبيين وحكوميين، أي موظفي حزب ودولة. فقد أمكن

لهؤلاء البيروقراطيين بغالبيتهم العظمى - خصوصاً في المراتب الدنيا من الهرم - أن يتوقّعوا الاحتفاظ بوظائفهم أو إيجاد وظائف جديدة، بل وتحسين قوتهم الشرائية، في ظل رأسمالية السوق، بينما أمكن لحصة لا بأس بها من شاغلي المراتب الأعلى أن يتطلّعوا إلى تحوُّلهم إلى مقاولين رأسماليين، بالاستفادة من خصخصة الاقتصاد[٢١]. ومن هنا جاءت السلاسة - المدهشة بالنسبة لأغلب المراقبين - التي جرى بها قلب النظام الاجتماعي - الاقتصادي؛ وإن كان ينبغي عدم الخلط بين ذلك وبين التحوُّل الديمقراطي، الذي تُحدِّد تفاوتَه في شتى بلدان المنطقة مجموعةٌ معقدةٌ من العوامل القومية والدولية[٢٢].

وعلى نقيض ذلك، اتّسمت المنطقة العربية قبل سنة ٢٠١١ بغلبة الدول الميراثية في سياق اقتصادي عام من رأسمالية المحاسيب: لا نظم "نيوميراثية" - تعويذة "العلوم السياسية" والمؤسسات الدولية حينما يُربط هذا المفهوم برؤية مفادها أن محاباة الأقارب والفساد مَرَضان غير متأصلين في الحكومات العربية، يمكن علاجهما وإحلال "الحكم الرشيد" محلّهما دون تغيير الدولة جذرياً - بل دول ميراثية حقاً، مَلَكية أكانت أم "جمهورية"؛ فهي بعبارة أخرى دول أقرب إلى الحكم المطلق الأوروبي السابق للعصر الحديث، أي **النظام القديم** (Ancien Régime) بالمعنى التاريخي الدقيق، منها إلى الدولة البرجوازية الحديثة[٢٣].

وفي مثل هذه الدول الميراثية - الملَكيات والإمارات العربية الثماني إلى جانب ليبيا وسورية قبل ٢٠١١ - "تمتلك" العائلات الحاكمة الدولة عملياً؛ وسوف تحارب حتى آخر جندي من جنود حرسها البريتوري من أجل الحفاظ على حكمها. وإذا صحّ أن أغلب نظم المنطقة الأخرى قبل ٢٠١١ يمكن وصفها بالنيوميراثية، على غرار أغلب البلدان النامية، فإن الوزن الطاغي لدول ميراثية صريحة في المنطقة، إلى جانب السمة الريعية التي يتّسم بها معظم الدول العربية، أدّتا إلى تطور "نخبة سلطة" ثلاثية عميقة الفساد داخل الدول النيوميراثية العربية ذاتها: إنه "مثلث سلطة" يتشكّل من القمم المتداخلة للجهاز العسكري والمؤسسات السياسية وطبقة رأسمالية محدَّدة سياسياً (برجوازية دولة)، والقمم الثلاث عازمة على الدفاع بشراسة عن استحواذها على سلطة الدولة، المصدر الرئيسي لامتيازاتها وأرباحها[٢٤].

وفي ظل شروط كتلك، كان من قبيل السراب تماماً توقُّع تكرار نمط أوروبا الشرقية للتغيير الجذري السلمي نسبياً في المنطقة العربية. هذا هو بالفعل سبب إصراري في وقت مبكر على أن المنطقة باتت تخوض سيرورة ثورية طويلة الأمد ستمتد لسنوات، بل لعقود، حيث توقعت "مشاهد أخرى من الثورة والثورة المضادة في البلدان التي شهدت انتفاضات بالفعل كما في البلدان الأخرى"[٢٥]. فسقوط قمة جبل الجليد في كلٍّ من تونس ومصر – فرار بن علي إلى جدة وإعلان "تنحّي" مبارك من قِبَل الطغمة العسكرية المصرية – ناهيك عن قيام صالح بتسليم زائف للسلطة في اليمن، لم يكن بحال من الأحوال قابلاً للمقارنة بالإسقاط الشعبي لمجمل النظام الاجتماعي – السياسي "الشيوعي" شرقيّ الستار الحديدي. وقد كانت ليبيا البلد العربي الوحيد الذي شهد تفكّك الدولة تماماً سنة ٢٠١١. غير أن عقوداً من سياسة "فرّق تسد" وقمع الحريات السياسية، علاوةً على الحيلولة دون تشكيل أي مؤسسات مستقرة بسبب التقلّب السياسي الحاد لطاغية من طراز كاليغولا الروماني، جعلت من الانتقال السلس إلى نظام اجتماعي وسياسي جديد أمراً بعيد الاحتمال – خصوصاً في بيئة إقليمية غارقة في الصراعات.

ثورة واحدة، ثورتان مضادتان

فاقمت بشدة من تعقيد الوضع سمةٌ أخرى مميِّزة للمنطقة العربية، وهي سمة تتقاسمها بدرجات متفاوتة مع البلدان الأخرى ذات الأغلبية المسلمة. فعلى مدى عقود قبل الانتفاضة، شهدت المنطقة تطوُّر معارضة جماهيرية للنظام الإقليمي في صورة حركات أصولية إسلامية يتجلى طابعها الرجعي العميق على أسطع ما يكون إذا ما قيس بمعيار التطلعات التقدمية لـ"الربيع العربي"[٢٦]. وهذا البديل الرجعي للنظام الرجعي القائم – والذي لا تختلف أجندته القمعية عن أجندة هذا الأخير سوى في تشديد طابعه الديني – ترعاه وتموّله وتروّج له لا دولة واحدة وحسب، بل ما لا يقلّ عن ثلاث دول غنية بالنفط. فالمملكة السعودية وإمارة قطر و"الجمهورية الإسلامية" الإيرانية تتنافس كلها في دعم صنوف مختلفة من الحركات تغطّي الطيف الكامل للأصولية الإسلامية، من

السلفية المحافظة والإخوان المسلمين إلى الخمينية و"السلفية الجهادية" المتعصبة. والحال أن هذه الدول الثلاث – وهي تُشكّل ركائز الاستبداد الإقليمي باسم الدين، ترتبط إحداها بالغرب وتعارضه أخرى بينما أقامت الثالثة (قطر) علاقات انتهازية بكلا الطرفين قبل سنة ٢٠١١، قبل أن تثير عداءهما معاً – قامت بتصميم استراتيجيات مختلفة للتعوذ من الشيطان الرجيم الذي مثّلته في نظرها الطاقة التقدمية والتحررية الجذرية التي تجلّت في الانتفاضة العربية.

وواصل الحكام السعوديون الدور الذي اضطلعوا به في السياسة العربية منذ صعود الحركة القومية وتجذّرها اليساري اللاحق في خمسينات وستينات القرن العشرين: دور القلعة الإقليمية الرئيسية للرجعية المسنودة من الغرب. وراحوا يدعمون النظام القديم على الصعيد الإقليمي دعماً نشطاً، عدا في ليبيا وسورية واليمن. ففي اليمن، تصرفوا كسماسرة حل وسط بين المعسكرين الرجعيين: معسكر الرئيس ومعسكر القوى المسيطرة في المعارضة. وفي ليبيا، كانوا يرغبون منذ أمدٍ بعيد في سقوط معمر القذافي العصي على الفهم، وأملوا أن يحل محله بسهولةٍ مسلمون محافظون في ظل غياب أي معارضة تقدمية يمكن تمييز معالمها بعد عقود من الحكم الشمولي الذي ادّعى لنفسه صفة "الثورية". غير أنهم رفضوا مع ذلك التدخل العسكري إلى جانب حلف الناتو في ٢٠١١، بسبب عزوفهم العام عن الانخراط في "تغيير النظام" وقلقهم من دور قطر في دعم الانتفاضة الليبية. وفي سورية، لم يكن وارداً أن يدعموا بشار الأسد العلوي ضد معارضته السنّية بغالبيتها، إذ كان من شأن ذلك أن يتعارض مع أيديولوجيتهم الوهّابية المتوهّجة في طائفيتها السنّية ومع المؤسسة الدينية القوية التي تغذّي هذه الأيديولوجيا في مملكتهم. غير أن الحكام السعوديين مدّوا أيديهم بصورة متناسقة على امتداد المنطقة العربية إلى الحركات الإسلامية الأشد محافظةً، وإلى السلفيين بوجه خاص، حيث زادوا من تمويلهم لهم وحثّهم على تدعيم النظم القائمة أو عوضاً عن ذلك – في ليبيا وسورية واليمن، وبالمثل في مصر تحت رئاسة مرسي – إلى تعزيز الجناح الرجعي للمعارضة، على حساب أية قوى تقدمية.

أما أمير قطر فقد راهن، بالتحالف مع رجب طيب أردوغان التركيّ، على الإخوان

المسلمين – بعد أن رعى تنظيمهم الإقليمي على مدى سنوات عديدة – في محاولة لاستيعاب الانتفاضة العربية لصالح الأطراف الثلاثة، ومعها واشنطن[٢٧]. غير أن الدوحة وأنقرة لم تترددا مع ذلك في الإبقاء على قنوات اتصال مفتوحة مع صيغ أكثر جذريةً من الأصولية الطائفية السنّية، بل منحها تيسيرات أحياناً، بما فيها تنظيم القاعدة وحتى مسخه الأكثر ترويعاً، "الدولة الإسلامية" لأبي بكر البغدادي[٢٨]. وأما إيران، فبعد أن جاء رد فعلها متناغماً مع قطر وتركيا في الأسابيع الأولى للانتفاضة العربية، سرعان ما بات همها الرئيسي هو تدعيم نظام بشار الأسد ضد المعارضة الشعبية السورية، حينما انضمت هذه الأخيرة بدورها إلى الانتفاضة الإقليمية. ومما زاد الحكام الإيرانيين عزماً في تبنّي قضية الأسد القمعية أنهم كانوا قبل سنتين فقط، أي سنة ٢٠٠٩، قد واجهوا حركة ديمقراطية شعبية في بلدهم بالذات، وسحقوها. وقد قامت طهران، دعماً لنظام الأسد، بتعبئة أتباعها وحلفائها الأصوليين الطائفيين الشيعة في العراق ولبنان. ودفعها المنطق الطائفي ذاته إلى تأييد معسكر الرئيس السابق صالح، الذي تحالف معه أصدقاء إيران الحوثيون في الحرب الأهلية اليمنية التي أخذت تتمدد سنة ٢٠١٤. وهكذا، انتهى الأمر بطهران إلى الوقوف إلى جانب اثنين من الحكام العرب الستة الذين استهدفهم "الربيع العربي" في عام ٢٠١١.

وأدى هذا الوضع السياسي الإقليمي بالغ التعقيد إلى تطور شديد التعرُّج للأزمة الثورية العربية، التي تبدو أغلب حالات الفوران الثوري الأخرى في التاريخ أقرب إلى البساطة مقارنةً بها. وأسفر ذلك، من حيث الاحتمال إن لم يكن كواقع فوري، عن صراع مثلث الزوايا: لا مواجهة ثنائية بين الثورة والثورة المضادة، كما هو الحال في أغلب الاضطرابات الثورية في التاريخ، وإنما صراع مثلث بين قطب ثوري واحد ومعسكرين متنافسين مضادين للثورة – النظام القديم الإقليمي وخصومه الرجعيين – متماثلَين في عدائهما للتطلعات التحررية لـ"الربيع العربي"[٢٩].

وكان ينبغي لكل من يدرك هذا التعقيد ألا تعتريه أي أوهام في أن الانتفاضة العربية سوف تكون وجيزة وسلمية. ففي غياب قوى تتمتع بما يكفي من القدرة التنظيمية لتجسيد القطب الثوري و/أو القدرة السياسية على قيادة تحوُّل اجتماعي – سياسي من شأنه تلبية "إرادة الشعب" كما جرى التعبير عنها في ميادين المدن العربية، كان

محتماً أن يسود الصدام الثنائي بين معسكري الثورة المضادة، محيلاً القطب الثوري إلى الصف الخلفي. وغدا الوضع الناجم عن ذلك محفوفاً بمخاطر محتملة تتمثل في نتيجتين مروعتين: إما حركة ارتجاعية قمعية يقودها النظام القديم أو انحدار نحو هاوية دامية، مع تغذية كلٍّ من هاتين النتيجتين المحتملتين للأخرى. وفي ضوء هذا التقييم بعينه، اختتمتُ كتابي **الشعب يريد** سنة ٢٠١٢ بـ"نبوءة" - بالمعنى الذي شدَّد عليه صديقي العزيز المأسوف عليه دانيال بن سعيد، والمتمثل لا بإعلان ما **سوف يحدث** بل بإعلان **ما قد يحدث لو**، وقد وصف بن سعيد النبوءة بهذا المعنى بأنها السمة المميزة للخطاب الاستراتيجي[٣٠]. فقد حذرتُ آنذاك قائلاً: "في غياب تحوُّل جذري في المسار السياسي للمنطقة، يكون قادراً على محو التطورات الرجعية للعقود القليلة الأخيرة وإحياء المشاريع الاجتماعية التقدمية على أساس ديمقراطي عميق، فإن الهبوط إلى هاوية الهمجية هو ما ينتظر المنطقة"[٣١].

وللأسف، ففي غياب تحوُّل جذري ومستدام في المسار السياسي للمنطقة، وهو ما كان حصوله يقتضي بروز قيادة شعبية تقدمية منظَّمة وعازمة، سرعان ما حدث بالفعل أن حلت محل نشوة "الربيع العربي" كآبة ما سُمي، كما سهل توقعه، "الشتاء العربي". وبالفعل، فكلما تأخر بلدٌ ما في الانضمام إلى الموجة الثورية الإقليمية، كلما كانت النتائج الأولية لفورانه أكثر دموية. وتسير الأمور هنا بالطبع وفق آلية بسيطة، هي آلية "كرة الثلج". وقد لعبت هذه الآلية دوراً رئيسياً في امتداد الانتفاضة إلى مجمل المنطقة الناطقة بالعربية، بطريقة حدَّد هنتنغتون معالمها حينما عرَّف "كرة الثلج"، خلال مناقشته "الموجة الثالثة للتحوُّل الديمقراطي"، بأنها "تأثيرات المثال، تعززها وسائل الاتصال الدولية الجديدة... بحيث توفّر نماذجاً لجهود لاحقة ترمي إلى تغيير النظام في بلدان أخرى"[٣٢].

بيد أن دروساً من "تأثيرات المثال" ذاتها، وكما سهل توقعه أيضاً، قد استخلصتها من جانبها الأنظمة التي ما زالت قائمة: عزا سائر الطغاة الإقليميين سقوط بن علي ومبارك، بالرغم من وعودهما المتأخرة بالإصلاح، إلى أنه لم يتم ردع المحتجين بما يكفي لثنيهم عن المضي قدماً في التمرد. والحال أنه لم تُبذل محاولة حاسمة لإغراق الانتفاضة في بحرٍ من الدماء حينما بدأت تتمدد في كلٍّ من تونس ومصر[٣٣]. أما في

اليمن، فبسبب التسلُّح العام للسكان، ومرور خط الفلق السياسي الرئيسي في البلاد عبر القوات المسلحة ذاتها، كان من شأن أي هجمة عسكرية صريحة على المحتجين أن تفضي إلى حرب أهلية بدا لصالح في ذلك الوقت أن نتائجها ستكون أكثر كلفةً مما كان أمل تحقيقه من خلال المناورة السياسية. وأما في البحرين، فإن ما ردع الانتفاضة عن تنظيم دفاعها الذاتي ضد القمع الحكومي الوحشي هو تدخل قوات من المملكة السعودية وسائر المشايخ الخليجية.

غير أن قمع الانتفاضة قد اتّسم في ليبيا وسورية ومنذ البداية بقدر أكبر بكثير من إراقة الدماء مما في أيٍّ من تلك البلدان الأربعة: وهو أمر يرتبط ارتباطاً مباشراً بالطبيعة الميراثية لكلا النظامين وباقتناعهما الصحيح بأن أي تنازل ذي شأن – أي صدع في درع كلٍّ منهما – سيكون إيذاناً بنهايتهما. وعلاوةً على ذلك، فخلافاً للمملكة البحرينية، لم تحظَ "الجملوكية" الليبية، التي ادّعت أنها "جماهيرية"، بدعم فعال من قِبَل أي قوة خارجية، إقليمية أكانت أم دولية. وقد بلغ تفرُّد القذافي في جنونه حداً لم تكن معه أي دولة مؤثرة مستعدة لدعمه. ومن جهة أخرى، بدت المعارضة الليبية محافظة إلى حد اطمأن معه التحالف الذي جمع حلف الناتو وإمارة قطر ودولة الإمارات والمملكة الأردنية إلى أن التدخل العسكري يتيح فرصة جيدة لاستيعاب الانتفاضة الليبية، وبالتالي محاولة خطف الانتفاضة الإقليمية برمّتها بغرض التعويذ من طاقتها التحررية. وقد اعتقد المعارضون السوريون أن التدخل العسكري الأجنبي ضد القذافي بضوء أخضر من الأمم المتحدة سوف يثني النظام السوري عن اللجوء إلى القوة الكاسحة، بل وأنه قد يدفع قسماً من النظام إلى عزل الأسد، مثلما فعل الجيش المصري مع مبارك، عوضاً عن المجازفة بحرب كالتي نشبت في ليبيا.

هذه التطورات جمعاء – استمرار الانتفاضة الليبية، جزئياً بفضل الدعم الغربي، والانتفاضة الناجحة في العاصمة طرابلس في أغسطس/آب ٢٠١١، والسرعة التي انهار بها جهاز الدولة الليبي (على نحو فاجأ حلف الناتو ذاته)، ثم خروج القذافي ذاته من المشهد نهائياً في أكتوبر/تشرين الأول – ألهبت الانتفاضة السورية بقوة. ولكن المصير النهائي لآل القذافي ومحاسيبهم أقنع أيضاً آل الأسد ومحاسيبهم

بأنها بالنسبة لهم مسألة حياة أو موت بالمعنى الحرفي. ومنذ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ فصاعداً، شنّ النظام السوري هجوماً واسع النطاق، بدءاً بهجمته الشرسة على مدينة حمص. وقد أدركت زمرة الأسد أنّ من المستبعد تماماً أن تتدخل الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون عسكرياً في سورية مثلما فعلوا في ليبيا، نظراً لتمتّع دمشق بدعم من روسيا وإيران على خلاف القذافي. كما أن الإخفاق الليبي – حيث أفضى التدخل الغربي المباشر إلى التفكك التام لدولة (نفطية) عربية ثانية بعد دولة صدام حسين في العراق، مع نتائج مماثلة في استشراء الفوضى في الحالتين – سرعان ما شكّل سبباً إضافياً أثنى واشنطن عن المخاطرة بتكرار مثل هذا الخطأ في سورية.

وقد دفع هجوم نظام الأسد، ولجوؤه إلى القمع المنتظم والدموي على نطاق متزايد الترويع، إلى دفع سورية لا محالة على مسار حرب أهلية سرعان ما أصبحت النزاع الأشد مأساوية الذي شهده العالم منذ حرب الإبادة في رواندا والحروب الرهيبة في أفريقيا الوسطى. والحال أن الانتفاضة المسلحة السورية، رداً على التصعيد الإجرامي للنظام، انتقلت بدورها إلى الذروة، فشنّت هجوماً مضاداً في مناطق شتى، محققةً النجاح تلو النجاح. وأخذ النظام يتراجع من بقعة تلو الأخرى لصالح المعارضة. وبحلول ربيع ٢٠١٣، راحت علامات الإنهاك تتكاثر لدى نظام الأسد، فبات بحاجة ماسة إلى الدعم. وعند هذه النقطة، صعّدت إيران دعمها له بكثافة من خلال وكلائها الإقليميين اللبنانيين والعراقيين. وتمثلت نقطة التحوّل في هجوم القُصَيْر، الذي بدأ في أبريل/نيسان ٢٠١٣، والذي اضطلعت فيه قوات حزب الله اللبنانية، إلى جانب الميليشيات المساندة للنظام التي جهّزتها إيران والمسماة قوات الدفاع الوطني، بدور رئيسي في استعادة السيطرة على تلك المنطقة الاستراتيجية القريبة من الحدود مع شمال لبنان. واعتباراً من هذه اللحظة، واصل النظام السوري وحلفاؤه حملة من مكافحة التمرّد أحرزت نجاحات عدة، إيذاناً بنقطة تحوُّل في الزخم الإقليمي، الذي انتقل من المرحلة الثورية الأولية إلى مرحلة مضادة للثورة، في انتكاسة سرعان ما ستؤكدها التطورات في مصر.

ويقيّم الفصلان التاليان الوضع الذي تطوَّر منذ نهاية أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢ –

حينما انتهيتُ من كتابة الشعب يريد – في سورية ومصر، وهما البلدان اللذان يكتسب مسارهما الأثر الأكبر في تحديد مصير السيرورة الثورية الإقليمية برمّتها. أما تونس واليمن وليبيا – البلدان الثلاثة الأخرى التي حققت فيها الانتفاضات انتصارات أولية، والتي بقيت في حالة جَيَشان حتى وقت الكتابة (خلافاً للبحرين) – فسوف تُناقَش بإيجاز في الخاتمة. وغايتي هنا هي تشخيص العوامل الرئيسية التي جعلت "الربيع العربي" يتحول إلى "شتاء عربي"، وذلك بغرض استشراف "الأحوال الجوية" القادمة، لو وجب استخدام مصطلح يلائم هذا المجاز الموسمي الذي بات الآن واسع الانتشار.

الفصل الأول

سورية: صدام الهمجيات

إنْ استخدم القوة أحد الطرفين دون وخز ضمير،
ودون أن يأبه لسفك الدماء الذي ينجم عن ذلك،
في الوقت الذي يحجم فيه الطرف الآخر عن القيام بالمثل،
فستكون الغلبة للأول. فسوف يُجبر الطرف الآخر بالتالي
على أن يحذو حذوه، وسيدفع كل طرف الطرف الآخر
إلى الأقاصي...

(كارل فون كلاوزفيتز، عن الحرب، ١٨١٦-١٨٣٠)

اختتمت تقييمي للوضع السوري في الشعب يريد على النحو التالي:

> بيد أن غياب قيادة سياسية - عسكرية على مستوى احتياجات الانتفاضة السورية يعني أن طول أمد النزاع سيفضي حتماً إلى مفاقمة ديناميته الطائفية. فالعنف الأعمى والدموي بشكل متزايد للنظام، وتراكم المذابح الطائفية التي ترتكبها قواته الخاصة أو شبّيحته، يفرزان ردود فعل من النوع ذاته من جانب المقاتلين السُنة، الذين تستثيرهم، علاوةً على ذلك، الدعاية الطائفية الصادرة عن الوهابيين السعوديين...
>
> وتواجه الانتفاضة المسلحة السورية مشكلتين حادتين. الأولى هي

> التفوق الكبير لقوات النظام... يجري الحفاظ على التفوق العسكري للنظام بواسطة الدعم الخارجي - دعم سياسي وأسلحة من روسيا، ودعم مالي وأسلحة ومقاتلون من إيران وحلفائها الإقليميين...
>
> والحال أن العواصم الغربية، وعلى رأسها واشنطن، لم تكفّ عن إعلان... رفضها التدخل. وكما في ليبيا، ترفض هذه العواصم توفير السلاح للمقاتلين خوفاً من استخدامه ضد مصالحها في الأجل المتوسط أو الطويل...
>
> وهذا يقودنا إلى المشكلة الحادة الثانية التي تواجهها الانتفاضة المسلحة، ألا وهي المال... وثمة حاجة إلى إمكانيات مالية من أجل إعالة المقاتلين السوريين، وكذلك من أجل شراء السلاح الذي ينقصهم بقسوة. والحال، تحت هذا الاعتبار، أن الجماعات الأصولية السُنية لديها وضع متميز بالمقارنة بجميع من يقاتلون النظام السوري، إذ أن ثمة أموالاً تصل إلى هذه الجماعات من الحكومة السعودية أو من المؤسسة الدينية الوهابية. ويوفر لهم ذلك تفوقاً مؤكداً على شبكات المواطنين - المقاتلين المنتمية إلى الجيش السوري الحر، ويفاقم في الوقت ذاته من الخطر المحتمل الذي تمثله هذه الجماعات بالنسبة لمستقبل الانتفاضة السورية، ولمستقبل البلد بوجه عام. ومن وجهة النظر هذه أيضاً، كلما كان سقوط النظام السوري أسرع، كلما كان الأمر أفضل. وكلما طال أمد بقائه، كلما زاد خطر غرق البلاد في الهمجية.[١]

وقد استند هذا التوقّع المكتوب في خريف ٢٠١٢، من جهة، إلى تشخيص الديناميات المهلكة الناجمة عن غياب قوة موازية للتفوق العسكري الذي تمتّع به النظام السوري معززاً بدعم كامل الطيف من قِبل روسيا وإيران، ومن جهة أخرى إلى اعتماد القوى الغربية على ملَكيات وإمارات الخليج النفطية لتمويل المعارضة السورية. وفي المرحلة المبكرة من الحرب الأهلية، حينما كانت القوات المسلحة للتيار الرئيسي للمعارضة السورية - الجيش السوري الحر، المرتبط بالمجلس الوطني السوري، ثم بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الذي حلّ محلّ المجلس في دور الكيان

الأساسي للتيار الرئيسي في المعارضة – حينما كانت تلك القوات لا تزال تتمتّع بالغلبة في صفوف الثوار في ميادين القتال، لم تزوّدها واشنطن بأكثر من دعم رمزي. حصل ذلك بالرغم من أن هذا التيار الرئيسي في المعارضة، بما يغلب عليه من خليط من الإخوان المسلمين والساسة التقليديين والحداثيين الليبراليين العلمانيين، كان متوافقاً تماماً مع مصالح الولايات المتحدة. وفي وقتٍ لاحق، عندما بدأ هذا الائتلاف يتراجع في صفوف القوى المناهضة للنظام لصالح قوى أصولية إسلامية منافسة له، جمعت بين العداء للتطلعات التقدمية لانتفاضة ٢٠١١ والمناوأة الأيديولوجية للغرب، زادت واشنطن من دعمها للجيش السوري الحر ضمن حدود بقيت أقرب إلى الإيماءة الرمزية منها إلى الدعم الحقيقي. وبيت القصيد هو أن باراك أوباما حرم المعارضة السورية باستمرار من الأسلحة الدفاعية التي كانت بأمسّ الحاجة إليها والتي طلبتها بإصرار بغية الحدّ من التفوق العسكري للنظام: أولاً وقبل كل شيء، أسلحة متقدمة مضادة للطائرات.

خذلان الشعب السوري

شكّل احتكار القوة الجوية والسيطرة الكاملة على الأجواء فوق سورية، بطبيعة الحال، عنصرَي التفوق العسكري الأكثر حسماً لدى نظام الأسد. وقد شعر بأمانٍ كافٍ في هذا الصدد كي يوغل في ضربات جوية منخفضة الارتفاع هي أرخص وأشدّ فتكاً (أي أنها "أكثر فعاليةً من حيث التكلفة"): فمنذ خريف ٢٠١٢، لجأ نظام الأسد بشكل متزايد إلى استخدام المروحيات كقاذفات، شاحناً إياها بـ"براميل متفجرة" بدائية الصنع لكن مفعولها هائل في الفتك والتدمير العشوائيين[٢]. ومن أجل كبح هذا التفوق، لم تطلب المعارضة السورية، بل لم يكن بوسعها أن تطلب، صواريخ أرض جو كبيرة من النوع الذي يتطلب قدرات عسكرية متفوقة في استخدامه وإطلاقه. إنما طلبت صواريخ محمولة متقدمة (معروفة باسم منظومات الدفاع الجوي المحمولة – MANPADS) مثل الصاروخ الأمريكي الصنع ستينغر RMP- FIM-92H، وهو سلاح تقلّ تكلفة وحدته عن ٤٥٠٠٠ دولار[٣]. وكان من اليسير على تركيا توفير منظومات الدفاع الجوي المحمولة هذه بتمويل من دول الخليج، إذ أنها تساهم في إنتاج منظومات ستينغر[٤].

غير أن الولايات المتحدة حظرت منذ وقت مبكر تسليم أي منظومات كهذه.

> منٍ أجل الاحتفاظ بالسيطرة على تدفق الأسلحة إلى الثوار السوريين، شكّلت تركيا والسعودية وقطر غرفة عمليات مشتركة في وقتٍ مبكر من هذا العام [٢٠١٢] في مشروع سرّي راح المسؤولون الأمريكيون يراقبونه من بعيد.
>
> وقصرت الولايات المتحدة دعمها للثوار على معدات الاتصالات واللوجستية والمعلومات الاستخبارية. غير أن مسؤولين من الولايات المتحدة قاموا بالتنسيق مع ثالوث البلدان التي زوّدت الثوار بالأسلحة والذخائر. وقد عزّز البنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية من وجودهما على الحدود الجنوبية لتركيا لمّا بدأ تدفق الأسلحة على الثوار في شحنتين أو ثلاث كل أسبوع.
>
> وفي يوليو/تموز، أوقفت الولايات المتحدة فعلياً تسليم ما لا يقل عن ١٨ منظومة دفاع جوي محمولة قادمة من ليبيا، في الوقت الذي كان الثوار يلتمسون فيه صواريخ مضادة للطائرات أكثر فعاليةً للتصدي لضربات النظام الجوية في حلب، وذلك بحسب أشخاص ملمّين بعملية التسليم هذه.[٥]

وحتى وقت الكتابة، لم تمتلك المعارضة السورية بجميع اتجاهاتها سوى أسلحة مضادة للطائرات سوفييتية الصنع ومتقادمة في أغلبها، بما في ذلك صواريخ محمولة على الكتف تم الاستيلاء عليها من مخازن الجيش السوري[٦]. هذا وبفضل تزويدها بعدد قليل من منظومات الدفاع الجوي المحمولة الصينية الصنع (من طراز FN-6) سنة ٢٠١٣، تمكّنت مجموعات من الثوار السوريين من إسقاط مروحيتين من العصر السوفييتي (من طراز Mil MI-8)، في مفخرة احتُفل بها بتهليل كبير[٧]. (بالرغم من إحاطة هذا الإمداد بالسرية بسبب تحايله على الفيتو الأمريكي، فقد أفادت جريدة **نيويورك تايمز** أن الأسلحة المذكورة باعتها حكومة السودان إلى قطر، التي رتبت تسليمها عن طريق تركيا[٨].) ولم تكن هذه الأسلحة أحدث طراز من منظومات الدفاع

الجوي المحمولة (إذ أن المعادل الصيني للصاروخ FIM-92 هو FN-16 الأكثر تقدماً)، بل كان أغلبها معطّلاً[9]. ومع ذلك، فمجرد كون إنجازات كهذه ظلت استثنائية، وجرى الاحتفال بها في كل مرة بناءً على ذلك، إنما يدلل على ندرة مثل هذه الأسلحة في أيدي المعارضة السورية.

وفي صيف ٢٠١٣، حينما كان النظام السوري يشنّ هجوماً مضاداً واسع النطاق، بدعم من إيران ووكلائها الإقليميين – وحينما كان الوضع بالفعل "عند نقطة التحوّل" بتعبير مسؤول غربي استشهدت به جريدة وول ستريت جورنال – طلب اللواء سليم إدريس، رئيس أركان الجيش السوري الحر آنذاك، في "مناشدة يائسة" (تعبير الجريدة) ١٠٠ صاروخ محمول على الكتف[10]. بلا طائل. وقد تلقّت واشنطن طلبات مماثلة منذ الصيف السابق. "لكن مقترحات تسليح الثوار، التي دعا إليها مدير وكالة الاستخبارات المركزية آنذاك، ديفيد بتريوس، ووزيرة الخارجية آنذاك، هيلاري كلينتون، واجهت معارضة في البيت الأبيض من السيد أوباما"[11]. وقد أبرز محمد إدريس أحمد بشكل جيد التباين الجلي بين حجم الدعم الأمريكي للمعارضة السورية وحجم الدعم الروسي للنظام:

> كثيراً ما يوصف النزاع في سورية بأنه "حرب بالوكالة" بين الولايات المتحدة وروسيا. ونادراً ما يشار إلى الثوار السوريين دون اللاحقة الإجبارية "المدعومين أمريكياً". (أما جيش النظام، فلا يوصف كثيراً بأنه "مدعوم روسياً"). والدعم، وإن يكن ملموساً، يتخذ أشكالاً جد متمايزة؛ ويعكس ما تلقّاه الطرفان المتنازعان من دعم خصائصَ راعي كل منهما.
>
> فالروس، وهم غير معتادين على أنصاف الحلول، قد زودوا النظام السوري بالقاذفات والمروحيات الحربية والمدرعات والصواريخ. أما الولايات المتحدة، فقد قضت سنوات في السعي وراء التأكد من عدم وصول أي سلاح مضاد للطائرات إلى الثوار السوريين، مخافة أن يؤثر ذلك في قدرة حليفتها إسرائيل على قصف سورية بمنأى عن العقاب. وعوضاً عن ذلك، اتخذ دعم الولايات المتحدة شكل المعونات غير

> الفتاكة، مثل نظارات الرؤية الليلية والهواتف الساتلية. ومضت سنوات قبل أن توفر الولايات المتحدة صواريخ مضادة للدبابات متقادمة من طراز TOW، لكنها امتنعت عن تسليم أي تكنولوجيا كفيلة بتغيير اللعبة.[١٢]

ولو اقتصر موقف إدارة أوباما على مجرد "عدم التدخل"، لجاز القول بأنه يتودّد لنفور الرأي العام الأمريكي من أي انخراط لحكومة الولايات المتحدة في أي مغامرة عسكرية جديدة – وإن لم يكن هناك ما يشير إلى أن الجمهور الأمريكي كان سيعترض على دعم الولايات المتحدة للانتفاضة السورية بشكل لا يرقى إلى التدخل العسكري المباشر. غير أن الإدارة تدخلت بالفعل على نحوٍ حاسم في الأحداث السورية عن طريق منع حلفائها الإقليميين من تزويد المعارضة السورية بالأسلحة الكيفية التي كانت تحتاجها، مما زاد عدم التوازن الناجم عن الإمدادات الروسية والإيرانية الأثقل بكثير إلى النظام السوري.

ومن أجل تبرير غياب الدعم الفعّال للمعارضة السورية المعتدلة، تمثّلت إحدى حجج باراك أوباما – لكي لا نقول ذرائعه – في القول بافتقارها إلى الطاقة البشرية اللازمة لاستعمال الأسلحة التي طلبتها. هكذا، ففي ١٩ يونيو/حزيران ٢٠١٤ – ورداً على صحفي سأله: "كانت الولايات المتحدة بطيئة في تزويد المعارضة السورية مباشرةً بأسلحة وتدريب على نطاق هام. هل أدى امتداد الحرب السورية إلى العراق إلى تغيير تفكيركم بشأن نوع الأسلحة ونوع التدريب اللذين نحن على استعداد لتوفيرهما الآن للمعارضة هناك؟" – كانت حجة رئيس الولايات المتحدة ما يلي:

> لم يكن السؤال أبداً إذا كنا نعتقد أن هذه مشكلة خطيرة. بل كان السؤال دوماً هو ما إذا كانت توجد قدرة على الأرض لدى المعارضة المعتدلة على استيعاب المتطرفين الذين ربما تدفقوا [على سورية] والتصدي لهم وكذلك لنظام الأسد المدعوم من إيران وروسيا، والذي يتفوق عليهم في عديده فضلاً عن عنفه الشديد.
>
> وبالتالي فقد وفّرنا الدعم لتلك المعارضة بشكل ثابت. وغالباً ما يكمن التحدي في أنه لو ثمة مزارعون أو معلمون أو صيادلة سابقون

> يتولون الآن معارضة نظام متمرس على القتال، مدعوم بأطراف خارجية لديها مصلحة كبيرة في دعمه، فبأي سرعة تستطيع تدريبهم؛ وبأي فاعلية تستطيع حشدهم. ولا يزال ذلك يمثّل تحدياً.[١٣]

وفي محاولة لتبرير غياب الدعم هذا نفسه، تحجج نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن بالعكس تماماً، وذلك في تصريحات أدلى بها في جامعة هارفارد يوم ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، وقد اشتهرت بما احتوته من هفوات: "صميم الموضوع هو مدى القدرة على التعرُّف على تيّار الوسَط المعتدل في سورية – لم يكن هناك وسَط معتدل، ذلك أن الوسط المعتدل يتكوَّن من أصحاب المتاجر وليس من الجنود. إنه يتكوَّن من أناس يُشكّلون بالفعل العناصر العادية للطبقة الوسطى في ذلك البلد"[١٤]. هكذا، وباختصار، لم توفِّر إدارة أوباما الدعم الفعال للمعارضة السورية لأنها: (١) تتكوَّن من "مزارعين أو معلمين أو صيادلة" عوضاً عن جنود (أوباما)، و(٢) لا تضم "أصحاب متاجر" أو "طبقة وسطى" في صفوفها بل جنوداً فحسب (بايدن). ويكشف التناقض الصارخ بين تصريحي الرئيس ونائبه خواء وزيف هكذا ذرائع. وتوجد في الواقع بعض الأسس للاعتقاد بأن عدم دعم واشنطن لأي مجموعة من المعارضة السورية دعماً جاداً لا يعود إلى عدم ثقتها في مهاراتها العسكرية بقدر ما يعود إلى عدم ثقتها في ولائها لمصالح الولايات المتحدة. ومثلما كتب رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية آنذاك، الجنرال مارتن ديمبسي، في أغسطس/آب ٢٠١٣ رداً على سؤال رسمي من عضو في الكونغرس: "لا يتعلق الأمر في سورية اليوم بالاختيار بين طرفين بل باختيار طرف بين أطراف عديدة. **وأرى أن الطرف الذي نختاره يجب أن يكون مستعداً لتعزيز مصالحه ومصالحنا حينما يتحوَّل ميزان القوى لصالحه. وهذا الطرف ليس مستعداً اليوم**"[١٥].

وتتناغم مع هذا الغياب للثقة السياسية الحجة القائلة بعدم إمكانية ائتمان المعارضة السورية على الحيلولة دون وقوع الأسلحة الأمريكية في الأيدي الخاطئة – أيدي الجماعات الإرهابية شديدة العداء للولايات المتحدة والغرب، مثل تنظيم القاعدة. وتلك كانت بالفعل الذريعة الرئيسية التي لجأت إليها إدارة أوباما لتبرير رفضها تسليم أسلحة مضادة للطائرات للمعارضين السوريين، بالإضافة إلى رفضها السماح لحلفاء

الولايات المتحدة الإقليميين بتزويدهم بتلك الأسلحة، حتى لو لم تكن أمريكية الصنع. وحينما عاود حلفاء واشنطن من العرب – وقد أزعجهم التصعيد في دعم طهران لنظام الأسد وأحبطهم إخفاق موسكو في ممارسة ضغط صارم على النظام من أجل التوصُّل إلى حل وسط في محادثات جنيف (مؤتمر جنيف ٢ حول سورية، يناير/ كانون الثاني – فبراير/شباط ٢٠١٤) – حينما عاودوا مطالبة إدارة أوباما بالسماح لهم بتسليم المعارضة السورية أسلحة مضادة للطائرات، قوبل طلبهم بالرفض على النحو ذاته. وأفادت جريدة **وول ستريت جورنال** بما يلي:

> عرضت السعودية تزويد المعارضة للمرة الأولى بمنظومات دفاع جوي محمولة صينية الصنع، أو MANPADS، وصواريخ موجَّهة مضادة للدبابات من روسيا، وفقاً لدبلوماسي عربي وعدة شخصيات من المعارضة على معرفة بتلك الجهود. ولم يتسنَّ الاتصال بمسؤولين سعوديين للحصول على تعليقاتهم.
>
> وقد عارضت الولايات المتحدة لأمدٍ طويل تسليح الثوار بالصواريخ المضادة للطائرات مخافةَ وقوعها في أيدي متطرفين قد يستخدمونها ضد الغرب أو الخطوط الجوية التجارية. وقد امتنع السعوديون عن توفير تلك الأسلحة في الماضي بسبب معارضة الولايات المتحدة. وقال مسؤول كبير في إدارة أوباما يوم الجمعة إن الاعتراض الأمريكي لا يزال قائماً. "لم يحدث داخلياً أي تغيير في رأينا"، على حد قول المسؤول.[١٦]

وفي مواجهة ضغط مماثل من حلفاء الولايات المتحدة العرب، سرَّب البيت الأبيض معلومات ترمي إلى إعطاء الانطباع بأنه بحث بعناية كبيرة خيار تزويد الثوار السوريين بالأسلحة المضادة للطائرات. ونشرت مجلة **تايم** مقالاً عن هذا الموضوع يستشهد بالرأي المنسوب إلى "مسؤول عربي" القائل "إن إدخال منظومات الدفاع الجوي المحمولة قد يغير قواعد اللعبة في سورية مثلما حصل في أفغانستان في الثمانينات بفضل صواريخ ستينغر"، ليدحضه بالتقليل من التأثير المحتمل لمثل تلك الأسلحة على النزاع، إلى جانب الترويج لسيناريو كارثي مفاده الإخلال بالاقتصاد العالمي من خلال

الإرهاب: "وجدت دراسة أجرتها شركة راند سنة ٢٠٠٥ أن إسقاط طائرة خطوط جوية مدنية واحدة قد يُجمِّد مؤقتاً السفر الجوي على الصعيد العالمي ويتسبّب في خسائر اقتصادية يزيد مجموعها عن ١٥ بليون دولار"[١٧]. وخلُص المقال إلى ما يلي: "يبدو أن [عضو مجلس الشيوخ الأمريكي جون] ماكين نفسه يعترف بأن منظومات الدفاع الجوي المحمولة سيكون لها بالأساس استعمال إنساني، كدفاع ضد البراميل المتفجرة الملقاة من المروحيات. وحتى الآن على الأقل، لا يُشكِّل ذلك سبباً كافياً لكي يخاطر أوباما بوقوع كابوس تكلفته ١٥ بليون دولار".

وبغضّ النظر عمّا تنطوي عليه هذه الحجة من اللامبالاة الأخلاقية، فإنها ليست رصينة، بل هي مثال صارخ على إثارة الذعر اختلاقاً لذريعة. ومثلما أشار أنطوني كوردسمان، وهو خبير بارز في الشؤون العسكرية والأمنية يعمل في واشنطن في مركز أبحاث استراتيجية غير منحاز لأيٍّ من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، في تقييم ثاقب وشامل لخيارات الولايات المتحدة في سورية، "أتيحت للولايات المتحدة حتى الآن سنوات عدة لتعديل أسلحة رئيسية مثل [منظومات الدفاع الجوي المحمولة] والصواريخ الموجَّهة المضادة للدبابات بغرض الحدّ من مدة صلاحيتها، ومن المناطق التي يمكن أن تعمل بها، وضمان خضوعها لتدابير مضادة من قِبَل الولايات المتحدة"[١٨]. وحينما وافقت واشنطن على مضض على تسليم "عدد صغير" من الصواريخ المضادة للدبابات من طراز BGM-71 TOW إلى المقاتلين المناهضين للنظام السوري في ربيع ٢٠١٤، فإنها كانت "مزودة بجهاز أمني معقّد يعمل ببصمات الأصابع" يتحكّم في تحديد من يقوم بإطلاق تلك الأسلحة، وذلك وفقاً لخبير أمني استشهدت به جريدة وول ستريت جورنال[١٩].

وعلاوةً على ذلك، فليس وقوع منظومات دفاع جوي محمولة في أيدي إرهابيين، بل وليس استخدامها ضد الطيران المدني بلا سوابق. ووفقاً لتقرير صادر سنة ٢٠١١ عن مكتب الشؤون السياسية – العسكرية بوزارة الخارجية الأمريكية، "منذ سنة ١٩٧٥، ضُربت ٤٠ طائرة مدنية بمنظومات دفاع جوي محمولة، مما تسبَّب في سقوط حوالي ٢٨ طائرة ووفاة أكثر من ٨٠٠ شخص في شتى أنحاء العالم. ... ويُعتقد... أن الآلاف من منظومات الدفاع الجوي المحمولة... توجد خارج سيطرة

الحكومات الوطنية. وتعتقد الولايات المتحدة أن عدداً من المنظمات الإرهابية، بما فيها تنظيم القاعدة، يحوز منظومات دفاع جوي محمولة"[٢٠]. وينبغي أن يضاف إلى ذلك أن "تكلفة منظومات الدفاع الجوي المحمولة في السوق السوداء قد تتنوع بشدة، حيث تتراوح بين بضع مئات من الدولارات وما يربو على مائة ألف دولار، بحسب الطراز وحالته"[٢١]. وليس الغرض هنا هو المحاجاة بأن وقوع منظومات الدفاع الجوي المحمولة في أيدي إرهابيين مجانين ليس بالتهديد الخطر – فهو كذلك بالتأكيد – ولكن الغرض هو تبيان أن سيناريو الـ١٥ بليون دولار لا يساوي ١٥ سنتاً. وما كان التهديد الإرهابي المحتمل ليزيد سوى بالكاد لو زُوِّدت المعارضة السورية بمنظومات دفاع جوي محمولة مبرمجة بطريقة تجعل تشغيلها الميداني خاضعاً للسيطرة.

حقيقة الأمر هي أن هذا اللون من المحاجّة القائمة على إثارة الذعر لا يعدو أن يكون محاولة للتغطية على ما هو، في المقام الأول، عدم رغبة في المساعدة استناداً إلى لا مبالاة إنسانية عميقة بمصير سكان بلد عربي غير غني بالنفط[٢٢]. فلن يصاب باراك أوباما بالأرق بسبب كارثة الشعب السوري: إن مقتل وبتر أعضاء مئات الآلاف من السوريين (ناهيك عن الملايين الذين تشرّدوا) هو أمر محتمل في رأيه، طالما أنهم ذُبحوا بالأسلحة "التقليدية". وحده استعمال الأسلحة الكيميائية شكل "خطاً أحمر" – وذلك لأنها قد تهدِّد جيران سورية، بدءاً بإسرائيل. هذا وإفصاح الرئيس الأمريكي ذاته في أغسطس/آب ٢٠١٢ عن المنطق الكامن وراء موقفه بشأن "المساعدة الإنسانية" و"الخط الأحمر" الكيميائي لغنيٌّ عن التعليق:

> ما قلناه هو، أولاً، أننا نريد التأكد من أننا نقدم المساعدة الإنسانية، وقد فعلنا ذلك بمقدار يبلغ ٨٢ مليون دولار حتى الآن، حسبما أعتقد. وسينتهي بنا الحال على الأرجح وقد فعلنا ما هو أكثر بقليل [كذا] لأننا **نريد التأكد من أن مئات الآلاف من اللاجئين الذين يفرّون من الجحيم لن يخلقوا وضعاً رهيباً أو يجِدوا أنفسهم في وضع رهيب، أو يقوّضوا استقرار بعض جيران سورية...**
>
> ولم أؤمر، عند هذا الحد، بالتدخل العسكري في الوضع. ولكن

النقطة... المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية هي نقطة حرجة. فتلك مسألة لا تخصّ سورية وحدها؛ إنها تخصّ حلفاءنا المقرّبين في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل. إنها تخصنا. ولن نسمح بوضع تقع فيه أسلحة كيميائية أو بيولوجية في أيدي أناس غير مرغوب فيهم.

وقد كنا واضحين تماماً مع نظام الأسد، ولكن أيضاً مع اللاعبين الآخرين في الساحة، في أن خطاً أحمر يتمثل بالنسبة لنا فيما [إذا] بدأنا نرى حزمةً كاملة من الأسلحة الكيميائية تتنقل أو يجري استخدامها. من شأن ذلك أن يغير حساباتي. من شأن ذلك أن يغير معادلتي.[٢٣]

وفي المقام الثاني، كانت المحاجة القائمة على إثارة الذعر التي تبنتها إدارة أوباما بشأن تسليم الأسلحة للمعارضة السورية تغطيةً على المبرر السياسي المركزي الحقيقي لعزوفها عن التدخل، ألا وهو هاجس تأمين "انتقال منظّم" (orderly transition) وتجنُّب تكرار الانكسار العراقي من خلال الحرص على الحفاظ على الجزء الأكبر من جهاز الدولة السوري، وهو ما شدَّدتُ عليه في مناسبات عدة منذ سنة ٢٠١١[٢٤]. وقد أكدت شهادة هيلاري رودهام كلينتون صحة هذا التقييم بالكامل في مذكراتها المنشورة سنة ٢٠١٤، حيث تصرّح بأنه، على الرغم من الاختلافات داخل الإدارة بشأن نهج العمل في سورية، فإنهم جميعاً "اتفقوا على أهمية **الحفاظ على سلامة الدولة السورية ومؤسساتها**، ولا سيما القدر الكافي من البنية التحتية الأمنية لمنع نوع الفوضى التي شهدناها في العراق بعد سقوط صدام حسين وحلّ الجيش والحكومة العراقيين"[٢٥].

وبلغ الإخلاص لهذا الاعتبار الأعلى بوزيرة الخارجية آنذاك حدَّ أنها – مثلما شرحت بنفسها بقدر من البراءة – حينما دعت، إلى جانب مدير وكالة الاستخبارات المركزية آنذاك والقائد الأمريكي السابق في أفغانستان والعراق، ديفيد بتريوس، إلى تدريب وتجهيز قوة من الثوار السوريين، "**لم يكن الهدف هو بناء قوة تكفي لهزيمة النظام**". بل "كانت الفكرة هي أن نوفر لأنفسنا شريكاً على الأرض نستطيع أن نعمل معه ويستطيع أن يفعل ما يكفي لإقناع الأسد وداعميه بأن النصر العسكري مستحيل"[٢٦].

ويكمن هذا المنطق المركزي ذاته وراء الطريقة بالغة التواضع التي عالج بها

باراك أوباما أزمة "الأسلحة الكيميائية" في أغسطس/آب ٢٠١٣، حينما – وبعد سنة بالضبط من إعلانه أن استعمال مثل تلك الأسلحة يشكّل "خطاً أحمر" – واجه الهجوم الكيميائي الأشد فتكاً الذي ارتكبته قوات نظام الأسد حتى ذلك اليوم، في ضاحية الغوطة بريف دمشق. فقد أرجأ أوباما قرار الضرب بمجازفته الكبيرة بطلب الإذن من الكونغرس – "في تحرُّك فاجأ الكثيرين في واشنطن"، وفقاً لهيلاري كلينتون[٢٧]. وبعد ذلك بقليل، أومأ خليفة كلينتون في منصب وزير الخارجية، جون كيري، إلى موسكو علناً، وإن بشكل غير مباشر، أن الإدارة ستكون راضية عن صفقة تتخلى دمشق بموجبها عن ترسانتها الكيميائية وتسلّمها إلى "المجتمع الدولي". وتشبثت موسكو فوراً بهذه الإيماءة – وكذلك فعل نظام الأسد. وتنازل الأخير بجبن وعلى الفور عن سلاح الدمار الشامل الوحيد الذي بحوزته كسلاح ردع، بالرغم من أن إسرائيل – التي "تواجهها" دمشق بشجاعة حسب زعم دعايتها الخاصة ودعاية حلفائها وداعميها الإقليميين – مسلّحة بكثافة بالطيف الكامل من تلك الأسلحة.

ولم يكن السبب الفعلي وراء السرعة المدهشة لجميع الأطراف في عقد الصفقة الكيميائية سوى اهتمامها جميعاً بتجنُّب الانهيار الفجائي للنظام السوري. والواقع أن مراسلاً لي مقيماً في دمشق، وهو ضابط سابق في الجيش، أخبرني آنذاك أن تهديد واشنطن بإطلاق صواريخ عابرة للقارات ضد أهداف للنظام السوري قد أثار موجةً من الذعر في صفوف الجهاز العسكري للنظام. وحدث ذلك بالرغم من إصرار مسؤولي إدارة أوباما – في محاولة منهم لتسكين المعارضة الداخلية الأمريكية للقصف – على أن الهجوم المزمع سيكون محدوداً جداً. وقد أكّد لي مراسلي أنه لو شُنَّ الهجوم، لواجهت قوات النظام المسلحة على الفور خطر الانفراط وفرار أعداد كبيرة.

وللسبب نفسه بالضبط، فإن الولايات المتحدة، حينما شرعت في قصف "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش[٢٨]) في العراق وسورية معاً، بموافقة رسمية من بغداد وموافقة ضمنية من دمشق، إنما حرصت حرصاً بالغاً على عدم ضرب أي هدف يتّصل بنظام الأسد. وحينما أطلقت واشنطن أخيراً، في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤، برنامجاً بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لتدريب وتجهيز قوة سورية "معتدلة" خاضعة للسيطرة الأمريكية، كان الشرط الرئيسي الذي حدَّدته لتجنيدها هو أن تقاتل

حصراً ضد داعش. ولا عجب أن انتهى الأمر إلى إخفاق هزلي، مثلما أقرّ باراك أوباما بصراحة في مؤتمر صحفي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥:

> برنامج التدريب والتجهيز كان مبادرة خصوصية لوزارة الدفاع نحاول بها دفع بعض تلك المعارضة المعتدلة إلى تركيز انتباهها على داعش في الجزء الشرقي من البلد. وأنا أول من يعترف بأن البرنامج لم يعمل على النحو المفترض له... وبصراحة، يكمن جزء من السبب في أننا حينما حاولنا أن نجعلهم يركّزون فقط على داعش، كان الرد الذي يأتينا هو كيف يمكننا أن نركز على داعش في حين أننا نواجه كل يوم براميل متفجرة وهجمات من النظام؟ ولذا كان من الصعب أن نجعلهم يغيرون أولوياتهم، ناظرين إلى الشرق، بينما تُلقى عليهم القنابل من الغرب.[٢٩]

وكانت نتيجة كل هذا الحرص على عدم الإضرار بالنظام السوري هي بالفعل أن "السيد الأسد، واثقاً من عدم التدخل الأمريكي، قتل من المدنيين خلال الشهور الـ٢٨ اللاحقة على الهجوم الكيميائي ثلاثة أضعاف من قتلهم خلال الشهور الـ٢٨ السابقة له"[٣٠]. وإذ أعطى باراك أوباما عملياً نظام الأسد رخصة قتل "بالأسلحة التقليدية"، سيذكره التاريخ باعتباره الرئيس الأمريكي الذي يتحمل مسؤولية رئيسية عن دمار سورية وشعبها، في أعقاب رؤساء ثلاثة يحملون المسؤولية الرئيسية عن دمار العراق وشعبه. والفارق هو أنه بينما قام الرؤساء الثلاثة السابقون بتدمير العراق بالعدوان العسكري الأمريكي المباشر، فإن أوباما أسهم في دمار سورية بالسماح لنظامها الدكتاتوري بالإقدام عليه.

إن الامتناع عن واجب إنقاذ إنسان في خطر - حينما يمتلك المنقذ المحتمل القدرة على التصرف دونما الإضرار بالنفس أو بالغير - يعاقَب عليه في القانون الجنائي لبلدان عدة. ومن منظور أخلاقي، يُشكّل الامتناع عن إنقاذ شعب بأسره في خطر جريمة أكبر حجماً بكثير؛ بل هي قد تبلغ بالفعل حد التواطؤ الضمني في جريمة ضد الإنسانية. ومع ذلك، فإن هذه الجريمة غير منصوص عليها بصفتها تلك في القانون الدولي، الذي ينص على "مسؤولية الحماية" فقط حينما تلائم توافق الآراء بين الأعضاء

الدائمين لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[٣١]. ولا تنتظر واشنطن بالطبع الضوء الأخضر من الأمم المتحدة لكي تتدخل حينما تعتبر أن مصالحها على المحك. وقد قصفت صربيا سنة ١٩٩٩ وغزت العراق في ٢٠٠٣ بدون موافقة الأمم المتحدة. ومن هذه الزاوية، ليست جريمة واشنطن تجاه سورية أقل استهجاناً من تلك التي ارتكبتها ضد العراق.

صنع الكارثة السورية

إن التناظر بين جورج دبليو بوش وباراك أوباما – أي تحقيقهما لنتائج متماثلة بطرق معكوسة: العدوان العسكري في حالة بوش والامتناع عن المساعدة في حالة أوباما – لا يقتصر على الدمار الذي لحق بالبلدين المتضررين. بل يتعلق أيضاً بالعواقب المروعة لهذا الدمار: ففي حين أوجد غزو الولايات المتحدة للعراق بقيادة بوش الشروط التي أفضت إلى ظهور "دولة العراق الإسلامية" التي أعلنها تنظيم القاعدة في ذلك البلد سنة ٢٠٠٦، فضلاً عن توسّع المنظمة الأم على امتداد المنطقة العربية، أوجد حرمان المعارضة السورية من دعم مصيري بقرار من أوباما الشروط التي سمحت لـ"دولة العراق الإسلامية" بالتمدد إلى سورية والتحوُّل إلى داعش سنة ٢٠١٣. وتلا ذلك في العام التالي الإعلان عن "الدولة الإسلامية" فحسب كعلامة تجارية ناجحة، تفتتح بدورها فروعاً في مختلف أنحاء المنطقة العربية وأبعد منها بكثير.

وقد عزا بوضوح روبرت فورد، الذي استقال من منصبه كسفير للولايات المتحدة في سورية في فبراير/شباط ٢٠١٤ بسبب خلافه مع سياسة باراك أوباما في سورية، المسؤولية عن هذا المسار الكارثي إلى الرئيس الأمريكي. أدلى فورد بتصريحه إبان مقابلة على تلفزيون *PBS Newshour* بعد بضعة أشهر من استقالته، مضمّناً إياه تحذيراً تنبؤياً من وقوع اعتداءات في المستقبل على أراضي الولايات المتحدة، وهو ما حدث مع حادثة الاعتداء بالرصاص بإلهام من داعش في سان برناردينو يوم ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥:

> كانت الأحداث على الأرض تتحرك، ولم تكن سياستنا تتطور بسرعة.

كنا متأخرين على الدوام عن مجرى الأمور. ولهذا السبب نواجه اليوم تهديدات متطرفة لبلدنا بالذات. لقد وجدنا شاباً من فلوريدا متورطاً على ما يبدو في تفجير انتحاري، وستحدث مشاكل أخرى من هذا القبيل فيما أخشى. لم تكن سياستنا تتطور، فوصلت أخيراً إلى النقطة التي لم أعد قادراً عندها عن الدفاع عن سياستنا علناً...

كنا باستمرار متأخرين عن مجرى الأمور. والأحداث على الأرض تتحرك أسرع من تكيُّف سياستنا. وفي الوقت ذاته، راحت روسيا وإيران تدفعان ذلك عن طريق الزيادة، الزيادة المستمرة، بل الزيادة العظيمة، في دعمهما، ولا سيما الإيرانيين، للنظام السوري.

ونتيجة ذلك كانت المزيد من التهديدات الموجَّهة لنا في هذا الفضاء غير المحكوم الذي لا يستطيع الأسد استعادته. نحتاج، وكنا منذ فترة طويلة نحتاج، أن نقدّم للمعتدلين في المعارضة السورية مساعدة بالأسلحة كما بالمعونات الأخرى غير الفتاكة. وبصراحة لو كنا قد فعلنا ذلك قبل سنتين، ولو كنا كثّفنا مساعداتنا، لما كان بوسع جماعات القاعدة التي باتت تكسب أنصاراً أن تنافس المعتدلين الذين، وبصراحة، يشاركوننا أموراً كثيرة. لكن المعتدلين كانوا يقاتلون على الدوام وأيديهم موثقة خلف ظهورهم، لأن ليس لديهم نفس الموارد المتوفرة للأسد وللجماعات المرتبطة بالقاعدة في سورية...

وليس بوسعنا التوصل إلى مفاوضة سياسية قبل أن يصل ميزان القوى على الأرض إلى حد يُجبِر – وأنا أستخدم كلمة يُجبر بدقة – الأسد لا على إجراء انتخابات زائفة، بل على التفاوض على صفقة سياسية. لكن الوضع على الأرض مصيري.[٣٢]

ومثلما كان الحال بالنسبة للعراق، راح الكثير من الفاعلين والمراقبين في واشنطن ذاتها يحذرون البيت الأبيض طيلة الوقت من العواقب الكارثية لمسار الفعل الذي يتّبعه – أو بالأحرى اللافعل في حالة سورية – مثلما حذّره روبرت فورد. وأصاب أنطوني كوردسمان كبد الحقيقة حينما كتب ما يلي سنة ٢٠١٣:

> إن الإخفاق في الفعل بشكل حاسم حينما كانت قوات الثوار الأكثر اعتدالاً تهدّد الأسد تهديداً جدياً، وفي أوج نجاح الثوار، لم يحسّن الأمور ولم يجعل سورية أقرب بخطوة واحدة من التوصل إلى نتيجة قابلة للتفاوض عليها. ويبدو أن بندول السياسة الأمريكية تحوّل من ردّ الفعل المفرط بدافع أيديولوجي والتفاؤل الاستراتيجي العبثي الخاصين بإدارة بوش إلى العكس بالضبط...
>
> وإذا ما كان لإخفاق الإدارة في الفعل من تأثير... فهو يتمثل في التقوية المنتظمة لإيران وحزب الله، مع التقوية المتزامنة للقاعدة والمتطرفين الإسلاميين السنة – لا في سورية وحدها، لكن في لبنان والعراق أيضاً...
>
> وليس هناك من نهج تسلكه الولايات المتحدة في سورية خالٍ من المخاطر... فأي "نجاح" على الصعيد العسكري يعني المجيء بحكومة سورية جديدة لا يمكن التكهّن ببنيتها، وهذا إرث مشاكل سياسية طال أمدها، وتوترات في عموم المنطقة...
>
> غير أن اللافعل هو أيضاً شكل من أشكال صنع القرار، وثمة عواقب للمبالغة في تقدير التكاليف والمخاطر. والحال أن الولايات المتحدة تشاهد منذ مدة تدفق الأسلحة إلى المنطقة، ونمو النفوذ الإيراني، وصعوداً كبيراً في التطرف السنّي والشيعي/العلوي.[٣٣]

إن مسؤولية واشنطن عن مجرى الأمور هذا بعد سنة ٢٠١١ قد أكدها كذلك عضوان بارزان في إدارة أوباما، بالرغم من وقوفهما على طرفي نقيض في السجال حول سورية الذي شقّ صفوف الإدارة. ففي المقابلة المثيرة التي أجرتها مع جيفري غولدبرغ لجريدة أطلنتيك، والمنشورة في ١٠ أغسطس/آب ٢٠١٤، قالت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون عن المسألة السورية ما يلي:

> لديك أكثر من ١٧٠ ألف قتيل في سورية. ولديك الفراغ الذي أوجده هجوم الأسد بلا هوادة على شعبه بالذات، وهو هجوم غذّى تلك

الجماعات المتطرفة، وأشهرها داعش التي توسّع الآن أراضيها داخل سورية وداخل العراق...

أعرف أن الإخفاق في الإسهام في بناء قوة مقاتلة ذات مصداقية مؤلفة من الناس الذين بادروا بالاحتجاجات ضد الأسد - كان بينهم إسلاميون وعلمانيون وكل ما بين الطرفين - الإخفاق في القيام بذلك إنما ترك فراغاً كبيراً ملأه الآن الجهاديون.

وكثيراً ما حظي هؤلاء بتسليح عشوائي من قِبَل قوى أخرى ولم يكن لدينا تأثير في اللعبة يتيح لنا منع هذا التسليح العشوائي.[٣٤]

وجاء التأكيد الثاني من نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن. فخلال حديثه المليء بالهفوات بجامعة هارفارد في ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، وهو الحديث المشار إليه أعلاه، أدلى بتصريح كان يقصد منه دحض نقد هيلاري كلينتون، لكنه في الواقع أكّد حجتها الرئيسية:

كان حلفاؤنا في المنطقة هم مشكلتنا الأكبر في سورية. كان الأتراك أصدقاءً أعزاء... والسعوديون، والإماراتيون، وهلم جراً. فماذا كانوا يفعلون؟ كانوا مصرّين إصراراً تاماً على إسقاط الأسد وشنّ ما فحواه حرب شيعية - سنية بالوكالة. وماذا فعلوا؟ صبّوا مئات الملايين من الدولارات وعشرات آلاف الأطنان من الأسلحة على كل راغب في قتال الأسد - غير أن أولئك الذين تم إمدادهم كانوا جبهة النصرة وتنظيم القاعدة والعناصر المتطرفة من الجهاديين القادمين من سائر أنحاء العالم... إذاً ماذا يحدث الآن؟ فجأةً يستيقظ الجميع لأن هذا الكيان المسمّى داعش، الذي كان سابقاً القاعدة في العراق، والذي، بعدما تم طرده عملياً من العراق، وجد ساحةً وأرضاً مفتوحتين في شرق سورية، راح يعمل مع [جبهة] النصرة التي أعلنّاها جماعةً إرهابية في وقت مبكّر ولم نستطع إقناع زملائنا بوقف إمدادها.[٣٥]

راح أنصار الأسد المغتبطون يستشهدون بتصريح بايدن على نطاق واسع كتأكيد

لما كان بالكاد سراً على أحد: كون تركيا والمشايخ النفطية تدعم القوى الأصولية السنية في صفوف الثوار السوريين. وبإقدامهم على ذلك، غفل هؤلاء المؤيدون المتحمسون عن أن تصريح نائب الرئيس كان فوق كل شيء تفنيداً لما كانوا هم أنفسهم يزعمونه منذ بدء الانتفاضة السورية، ألا وهو أنها في الجوهر انتفاضة مسلحة تدعمها الولايات المتحدة ضد نظام سوري يتم تصنيفه كنظام "وطني" من قِبَل أنصاره العرب، أو كنظام "مناهض للإمبريالية" من قِبَل مؤيديه "اليساريين" الغربيين. وقد أغفل أولئك المتحمسون للأسد الحقيقة البديهية المتمثلة في أنه، لو كانت الولايات المتحدة تدعم المعارضة بشكل جدّي مثلما زعموا، لكان الوضع على الأرض مختلفاً تماماً. وما كان للنظام في الحالة هذه أن يواصل ذبح السكان وتدمير البلد، مثلما استطاع أن يفعل بفضل احتكاره للقوة الجوية والأسلحة الثقيلة، التي تزوده بها روسيا وإيران.

والحق أن غياب الدعم الأمريكي للتيار الرئيسي في المعارضة السورية منذ المرحلة المبكرة للحرب الأهلية هو الذي أدى بالوضع السوري إلى الوقوع بين مطرقة نظام متزايد الإجرام مدعوم من وكلاء لإيران من الأصوليين الشيعة اللبنانيين والعراقيين متزايدي النعرة الطائفية من جهة[٣٦]، وسندان قوى أصولية سنية مناهضة لنظام الأسد ومتزايدة النعرة الطائفية والتعصّب من جهة أخرى. وهنا بالفعل تكمن المسؤولية الرئيسية لإدارة أوباما عن إفراز أسوأ النتائج الممكنة – لا للشعب السوري فحسب، لكن حتى للإمبريالية الأمريكية ذاتها، بالطريقة ذاتها التي أدى بها سوء التصرف الأحمق لإدارة بوش في العراق إلى ما هو بلا شك أكبر إخفاق استراتيجي في تاريخ الإمبريالية الأمريكية حتى الآن، وهو فشل مصحوب، ويا للأسف، بمأساة إنسانية مستمرة تُعدّ بين أسوأ المآسي منذ انتهاء الحرب الباردة. وحينما تأتي الإخفاقات الكارثية للإمبريالية بمآسٍ إنسانية رهيبة، ليس ثمة مجال للشعور بالطرب من منظور يجمع حقاً بين المناهضة للإمبريالية والإنسانية.

وقد واجه نظام الأسد في البدء انتفاضة سلمية تقودها "تنسيقيات" تتكوَّن في الغالب من شباب تحدوهم نفس التطلعات إلى الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية التي ألهمت جميع من أطلقوا ما سمّي "الربيع العربي" سنة ٢٠١١[٣٧].

وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، أفاد رئيس تحرير جريدة الأخبار اللبنانية المؤيدة لدمشق والمرتبطة بحزب الله أن النائب الرسمي لبشار الأسد بعينه، نائب الرئيس السوري فاروع الشرع، أخبره بأنه "في بداية الأحداث كانت السلطة تتوسّل رؤية مسلح واحد أو قناص على أسطح إحدى البنايات"[٣٨].

كان القصد من نشر المقابلة إظهار أن الشرع، الذي كان يُعتقد أنه خاضع للإقامة الجبرية، مسموحٌ له بالكلام. غير أن الظروف الموصوفة في المقابلة ذاتها أكّدت أن الأمر كان أقرب إلى حرية تحت الرقابة، مثل الكثير من المقابلات مع أشخاص يخضعون للإقامة الجبرية في بلدان تحكمها أنظمة مجرمة. لكن المقابلة كانت مع ذلك مهمة في الكشف عن وجود خلاف هام في قمة الدولة السورية بشأن طريقة معالجة الأزمة، بين الداعين إلى تسوية سياسية وأولئك - بدءاً ببشار الأسد نفسه - المصممين على إنهائها بواسطة القوة:

> إن تراجع أعداد المتظاهرين السلميين أدى بشكل أو بآخر إلى ارتفاع أعداد المسلحين. صحيح أن توفير الأمن للمواطنين واجب على الدولة، لكنه يختلف عن انتهاج الحل الأمني للأزمة...
>
> من أتيحت له فرصة لقاء السيد الرئيس سيسمع منه أن هذا صراع طويل، والمؤامرة كبيرة وأطرافها عديدون (إرهابيون، رعاع، مهربون). وهو لا يخفي رغبته بحسم الأمور عسكرياً حتى تحقيق النصر النهائي، وعندها يصبح الحوار السياسي ممكناً على أرض الواقع. وكثيرون في الحزب [حزب البعث الحاكم] والجبهة [الوطنية التقدمية بقيادة حزب البعث] والقوات المسلحة يعتقدون منذ بداية الأزمة وحتى الآن أن لا بديل عن الحل السياسي، ولا عودة إلى الوراء.[٣٩]

وقد اختار النظام مواجهة الاحتجاجات السلمية خلال الشهور الأولى للانتفاضة بعنف متزايد، محاولاً في البداية ردع المحتجين عن مواصلة نضالهم ثم باذلاً قصارى جهده لتحويله إلى مواجهة مسلحة، بحيث يشعر بحرية استعمال الطيف الكامل لأسلحته[٤٠]. وفعل النظام أقصى ما بوسعه أيضاً بشأن "النبوءة المحققة لذاتها" التي

روَّج لها بكثافة منذ بداية الحراك في مارس/آذار ٢٠١١ - ألا وهي أن الانتفاضة لم تكن سوى مؤامرة مسلحة سلفية جهادية "تكفيرية"[٤١]. وقد لجأ معمّر القذافي إلى النوع ذاته بالضبط من الأكاذيب في بداية الانتفاضة الليبية، حينما زعم أنها من تدبير القاعدة. والغرض الرئيسي من الاختلاق في الحالتين كان ردع الغرب عن منح أي شكل من التأييد للانتفاضة.

وفي الحالة السورية، كان للاختلاق غرض إضافي يتمثل في إرعاب الأقليات الدينية، وكذلك الشرائح الأيسر حالاً من الأغلبية السنية[٤٢]. ومن أجل دفع الانتفاضة إلى اللجوء للسلاح دفاعاً عن الذات، ومن ثم تأكيد مزاعمه وتبرير المزيد من التصعيد في عنفه عديم الرحمة، اعتمد نظام الأسد على الأثر الحتمي لتصعيده الفتاك لقمعه، مصحوباً بتدابير بالغة الكيد مثل توفير الأسلحة للمعارضين بصورة خفيّة[٤٣]. ومن أجل تعزيز صعود السلفيين الجهاديين داخل المعارضة، ذهب النظام إلى حد إطلاق سراح متشددين بارزين ينتمون إلى هذا التيار، أصبح كثيرٌ منهم قادة رئيسيين لشتى الجماعات الجهادية[٤٤]. وقد حدث ذلك في النصف الثاني لسنة ٢٠١١، في وقت كان النظام فيه يلقي القبض على الآلاف المؤلفة من الديمقراطيين المنخرطين في الاحتجاجات السلمية. وقد وصف مارتن جولوف هذه العملية في جريدة **الغارديان**، في أحد أفضل المقالات التحقيقية عن داعش. والقصة التي يرويها تكشف الكثير في ما يتعلق بالتحوُّل الذي طرأ على الانتفاضة السورية:

> عندما أُطلق سراح جهادي شاب آخر، أبو عيسى، من سجن حلب المركزي في أواخر ٢٠١١، كانت عملية حصان طروادة المتمثلة في داعش قد قطعت شوطاً كبيراً - تغذيها الحدود التركية سهلة الاختراق، وهمجية النظام السوري، والمحاولات البائسة لتنظيم مقاتلي المعارضة في قوة متماسكة، وإطلاق سراح سجناء متشددين مثله. فأبو عيسى، وهو سوري له روابط تاريخية بأول تجسيد للجماعة، تنظيم القاعدة في العراق، قد أُطلق سراحه مع العشرات من أمثاله كجزء من عفو منحه الأسد للمعتقلين الإسلاميين، وهو ما صوّره النظام كمصالحة مع رجال طالما حاربوه.
>
> وأغلب هؤلاء المتّهمين بالانتماء إلى القاعدة قبعوا في شبكة السجون

السورية سيئة الصيت لسنوات عديدة قبل بدء الانتفاضة ضد الأسد. "كنا نرزح في غياهب أسوأ السجون في سورية"، قال أبو عيسى، الذي كان عضواً في مختلف الجماعات السالفة لداعش، وحارب ضد جيش الولايات المتحدة سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ قبل فراره من بغداد سنة ٢٠٠٦. "إذا ما اتُّهمت بجرائمنا، كنتَ تُرسَل إلى سجن الأمن السياسي، أو سجن صيدنايا في دمشق، أو سجن المخابرات الجوية في حلب. ولم يكن يُسمح حتى بالحديث إلى الحراس هناك. فليس هناك سوى الوحشية والخوف".

لكن قبل عدة شهور من إطلاق سراح أبو عيسى، نُقل هو ومجموعة كبيرة من الجهاديين الآخرين من زنازينهم الانفرادية في أماكن أخرى من البلد واقتيدوا إلى سجن حلب الرئيسي، حيث تمتعوا بحياة أكثر جماعية وراحةً. "كان مثل فندق"، على حد قوله. "لم نكد نصدق أنفسنا. كانت هناك سجائر وبطاطين وأي شيء تريده. بل كان يمكن للمرء حتى أن يحصل على بنات". وسرعان ما احتار المعتقلون إزاء تطور آخر غير مألوف في السجن، وهو وصول طلاب جامعيين ألقي القبض عليهم في حلب لاحتجاجهم على نظام الأسد...

وسرعان ما تكوّن لدى أبو عيسى والمحتجزين الإسلاميين الآخرين رأي مفاده أنهم نُقلوا إلى سجن حلب لسبب – هو بثّ خط أيديولوجي أكثر تشدداً لدى الطلاب الجامعيين، الذين كانوا آنذاك في طليعة الانتفاضة في كبرى مدن سورية.

وفي اليوم ذاته الذي أُطلق فيه سراح أبو عيسى والعديد من أصدقائه، قامت الحكومة اللبنانية، المدعومة من دمشق، هي أيضاً بإطلاق سراح أكثر من ٧٠ جهادياً، من بينهم كثيرون أدينوا بارتكاب جرائم إرهاب وكانوا يقضون مدد سجن طويلة. وقد حيَّر إطلاق سراحهم المسؤولين الغربيين في بيروت الذين كانوا يرصدون منذ أكثر من أربع سنوات مصير العديد من الجهاديين المتّهمين القابعين في سجون لبنان.[٤٥]

ومثل أبو عيسى الذي وصفه مارتن جولوف، فإن الكثير من الجهاديين الذين أفرج

عنهم عام ٢٠١١ كان قد سبق لهم القتال في العراق – بتفاهم مع النظام السوري. فخلال السنوات الأولى للاحتلال الأمريكي للعراق، كان النظام السوري، بما يتناسب مع طابعه الماكيافيلي، قد سمح بالفعل لجهاديين سوريين وأجانب بالتسلل إلى العراق عبر حدوده المشتركة الطويلة مع سورية[٤٦]. وسمح النظام لموالين سابقين لصدام حسين باللجوء إلى سورية ودعم الثورة المسلحة الطائفية السنية على الجانب الآخر من الحدود. وكان قد سبق للنظام السوري أن سرّح جهاديين من سجونه لإرسالهم إلى العراق، مثلما أخبرت المحامية والناشطة السورية في مجال حقوق الإنسان العاملة مع منظمة "سواسية"، كاترين التلي، السفارة الأمريكية في دمشق، استناداً إلى تحقيقاتها في الظروف المحيطة بالقمع الدموي لأعمال الشغب في سجن صيدنايا في عامي ٢٠٠٨–٢٠٠٩:

> وفقاً لصلات التلي، في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق، عرضت حكومة الجمهورية العربية السورية على نزلاء سجن صيدنايا فرصة تلقي التدريب العسكري في سورية ثم السفر إلى العراق وقتال قوات التحالف... ولم تتوفر لدى التلي معلومات إضافية بشأن عدد النزلاء الذين انضموا أو توقيت إرسالهم إلى العراق. غير أنها أفادت أنه من بين الذين عادوا من العراق إلى سورية، ظل بعضهم طليقاً (ولكن على اتصال بالنظام)، وأرسل آخرون إلى لبنان، وألقي القبض مجدداً على مجموعة ثالثة أرسلت مرة أخرى إلى سجن صيدنايا...
>
> وتنضاف إفادة التلي إلى الأدلة المتزايدة التي تشير إلى سماح حكومة الجمهورية العربية السورية لسجناء صيدنايا بالتدريب في سورية لأجل القيام بعمليات قتالية في العراق.[٤٧]

وفي السيرة شبه الرسمية التي حثّ بشار الأسد ديفيد ليش على كتابتها عنه والتي صدرت سنة ٢٠٠٥ كجزء من حملة تودّده إلى الغرب – سائراً بذلك على خطى أبيه الذي اعتمد على باتريك سيل للغرض نفسه[٤٨] – توجد محاولة خرقاء لترويج الفكرة القائلة إن التيسير والدعم السوريين للثورة الجهادية المسلّحة في العراق

المجاور كانا خارجين عن سيطرة الأسد الشخصية. ويقال لنا، في الجوهر، "إن بشار لم يكن قادراً بعد على إحكام السيطرة على الحدود السورية سهلة الاختراق أو على تلك العناصر المرتبطة بالنظام الواقفة خلف عمليات التبادل والتعاون مع الثوار العراقيين..."[٤٩].

لكن بعد أن أصبح نوري المالكي، حليف طهران الوثيق وصديق دمشق لأمدٍ طويل، رئيساً للوزراء في بغداد في مايو/أيار ٢٠٠٦، توجّب على نظام الأسد أن يتوقف عن لعب لعبة تصدير الجهاديين إلى العراق القاتلة، حيث أصبحت مواصلتها ضارة بتحالفاته الإقليمية، خصوصاً وقد انزلق الوضع هناك إلى حرب طائفية لم يعد من مصلحة النظام السوري فيها تقوية المعسكر السنّي. وهنا صعَّدت دمشق من (إعادة) اعتقال الجهاديين العائدين. "شعرت مجموعة المقاتلين الأجانب العائدين التي أودعت سجن صيدنايا أن حكومة الجمهورية العربية السورية قد خانتهم من خلال إعادتهم إلى السجن، حسبما شرحت التلي. وكان النزلاء يتوقعون معاملةً أفضل، بل ربما الحرية، وأغضبتهم شروط السجن". ودفعهم ذلك إلى شن "احتجاج عنيف على شروط السجن"[٥٠].

العدو المفضّل لنظام الأسد

لكن المرء قد يتساءل، ماذا عساه يا تُرى أن يقنع نظاماً يُفترض أنه "علماني" – لا بل و"اشتراكي" (حسبما يسمّي حزب البعث نفسه رسمياً) – بأن يتولى تيسير ثورة مسلحة جهادية في البلد المجاور له، ثم يدعوها إلى الانتشار على أراضيه بالذات؟ وتكمن الإجابة في المنطق ذاته الذي حكم كلتا الحالتين: نفور نظام الأسد الشديد من العدوى المحتملة للديمقراطية. وكان والد بشار الأسد، حافظ، قد أيّد الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق سنة ١٩٩١ بل وشارك فيها، حينما كان هدفها يقتصر على طرد القوات العراقية من الكويت، ومن ثم منع "التوأم العدو" البعثي للنظام السوري من اكتساب قوة متجددة بعد إنهاكه في حربه التي دامت ثماني سنوات ضد إيران. أما غزو العراق سنة ٢٠٠٣، فكان أمراً مختلفاً كلياً: لم يكن بوسع بشار الأسد

أن يحذو حذو والده، وذلك بالرغم من أن طهران، حليفة النظام السوري، كانت قد وافقت ضمناً على هذه الحرب الأمريكية مثلما وافقت على سابقتها – لمعرفتها بأنها أكثر من يستطيع ملء الفراغ الناجم عن سقوط نظام صدام حسين وانهيار جهاز الدولة الخاص به.

والحال أن السابقة المتمثلة في إسقاط نظام بعثي في بلد مجاور بعملية تقودها الولايات المتحدة، أياً كان مدى عداء النظام المذكور للنظام البعثي السوري، إنما كانت أخطر من أن يستطيع هذا الأخير تأييدها. وقد زادها خطراً أن إدارة بوش صوّرت زيفاً غزوها للعراق بأنه تمهيد لإنشاء ديمقراطية ليبرالية نموذجية في ذلك البلد. وحينما أُجبر الاحتلال الأمريكي بعد حين على الوفاء بوعده إحلال الديمقراطية الانتخابية تحت ضغط الحركة الجماهيرية الشيعية التي تنامت عام ٢٠٠٤، مما جعله يتيح تنظيم انتخابات حرة في العراق وذلك لمرتين خلال سنة ٢٠٠٥، أصبحت مصلحة النظام السوري في إخفاق هذه التجربة بالغة الأهمية[٥١]. فإن قيام ثورة جهادية في العراق يهيمن عليها تنظيم القاعدة و"دولة العراق الإسلامية" التي أعلنها قد خدم غاية دمشق في إثبات زعمها بأن البديل الوحيد للدكتاتورية البعثية في أوساط السنة في ذلك الجزء من العالم العربي إنما هو السلفية الجهادية من النمط الإرهابي. وبالفعل، فقد انتهى الأمر ببعثيّي العراق من السنة العرب أنفسهم إلى أن انضموا إلى صفوف تنظيم القاعدة بأعداد كبيرة، سواء كأفراد اعتنقوا عقيدة التنظيم أو بقرار من القيادة البعثية المتخفية حينما اختارت، بعد أن عجزت عن السباحة ضد التيار، أن تجاريه. وقد حازت في ذلك على مساعدة دمشق[٥٢].

إلا أن دمشق توقفت عن تعزيز القاعدة عبر حدودها حينما راح النظام العراقي يتخذ شكلاً سلطوياً وفاسداً وطائفياً شيعياً بشكل متزايد، في ظل إمساك المالكي بالدفة تحت إمرة طهران، على نحو لم يعد معه بوسع هذا النظام أن يمثل نموذجاً ملهِماً للشعب السوري. والواقع أن الدعم الذي سبق للنظام السوري تقديمه للسلفية الجهادية السنية العراقية قد لاءم طهران من حيث أنها، شأنها في ذلك شأن دمشق، كانت تراهن على النتيجة المتوقعة لصعود التوترات الطائفية في العراق. فقد وأدت مفاقمة الطائفية أفق قيام حكومة ديمقراطية – ليبرالية ذات أغلبية شيعية في بغداد

- وهو أفق لا تقل الجمهورية الإسلامية الإيرانية نفوراً منه عن الدكتاتورية البعثية السورية. وقد أسهم أيضاً صعود التوترات الطائفية في العراق إسهاماً عظيماً في تعزيز النفوذ الإيراني في ذلك البلد من خلال ما أتاحه من صعود لحكومة سلطوية طائفية شيعية رديفة في بغداد.

بيد أن أجهزة المخابرات السورية حافظت مع ذلك على صلاتها بالجهاديين العراقيين، تماشياً مع عادتها الراسخة في "زرع" عملائها داخل الجماعات الجهادية. وقد افتخر مدير المخابرات العامة السورية، اللواء علي مملوك، بالخبرة المكتسبة بهذه الطريقة أمام وفد أمريكي قاده منسق شؤون مكافحة الإرهاب، دانيال بنجامين، خلال زيارة إلى دمشق في فبراير/شباط ٢٠١٠.

> قال مدير دائرة المخابرات العامة [إن] سوريا كانت أكثر نجاحاً من الولايات المتحدة وبلدان أخرى في المنطقة في مكافحة الجماعات الإرهابية "لأننا عمليون ولسنا نظريين". وقال نجاح سوريا ناجم عن اختراقها الجماعات الإرهابية. "من حيث المبدأ، نحن لا نهاجمهم أو نقتلهم على الفور، بل نزرع عملاءنا بينهم، ونتحرك في الوقت المناسب"...
>
> قال مملوك إن التعاون السابق بين سوريا والولايات المتحدة على الصعيد المخابراتي لم يكن مرضياً... أشار مملوك إلى "ثروة من المعلومات" حصلت عليها سوريا حين اخترقت الجماعات الإرهابية، "لدينا الكثير من الخبرة ونعرف هذه المجموعات. هذه هي منطقتنا، ونحن أدرى بها، ولذا فإننا يجب أن نأخذ زمام المبادرة"[٥٣].

وحينما بدأت الانتفاضة الديمقراطية في سورية بالذات، لجأ نظام الأسد إلى الحيلة نفسها التي كان قد استخدمها في تخريب التجربة الديمقراطية التي نشأت في العراق المجاور في ظل الاحتلال الأمريكي (ورغم أنف هذا الاحتلال)، حيث راح يحفز أسوأ أنماط السلفية الجهادية وأشدها تنفيراً. ومثلما شرح بيتر نيومان في مقال لافت بشأن دور نظام الأسد في هذا الصدد، كان ذلك بتواصل مباشر مع ما جرى منذ سنة ٢٠٠٣ حين

> سمح الأسد للجهاديين في بلده أن يرتبطوا بـ[أبو مصعب] الزرقاوي [قائد تنظيم القاعدة في العراق، الذي قُتل سنة ٢٠٠٦] وأن يصبحوا جزءاً من خط إمداد بالمقاتلين الأجانب امتد من لبنان إلى العراق، في ظل وجود معالم طريق وبيوت آمنة وميسّرين عبر البلاد. وبمساعدة نشطة من مخابرات الأسد، جرى فتح سورية أمام تدفق - ونفوذ - الجهاديين المتمرسين وذوي الصلات العديدة القادمين من ليبيا والمملكة السعودية والجزائر وتونس واليمن والمغرب، وقد جلبوا معهم قوائم الصلات والمال والمهارات. وفي غضون سنوات قليلة، لم يعد البلد بقعة سوداء على الخريطة الجهادية العالمية: فبحلول أواخر العقد الأول من القرن الجديد، أصبحت سورية أرضاً مألوفة للجهاديين الأجانب، بينما أصبح جهاديون من سورية أعضاءً مرموقين في تنظيم القاعدة في العراق، حيث اكتسبوا الخبرة القتالية والصلات الدولية والخبرات اللازمة لتحويل سورية إلى جبهة القتال المقبلة.
>
> وحينما اندلع النزاع الحالي، لم يكن مفاجئاً أن تظهر الهياكل الجهادية أولاً في الأجزاء الشرقية من البلاد، حيث تقع نقاط الدخول إلى العراق، وفي أماكن قريبة من لبنان مثل حمص وإدلب؛ ولا كان مفاجئاً أن الجهاديين - وليس الإخوان المسلمون - كانوا هم الطرف القادر على توفير المقاتلين الأكثر تفانياً وتمرساً الحائزين على ما يلزم من المهارات والموارد والانضباط والتنظيم لمقاومة النظام. وكانوا هم أيضاً الطرف الذي وجد أكبر سهولة في التأثير على الشبكات الدولية من المتعاطفين الأثرياء، لا سيما في الخليج، لتزوّدهم بالسلاح والتمويل.[٥٤]

وقد سُمح في الواقع لتنظيم القاعدة في العراق بإنشاء فرع له في سورية. ووفقاً لمؤسس الجيش السوري الحر، رياض الأسعد، وهو نفسه عقيد سابق في القوات الجوية السورية، فقد احتفظت المخابرات الجوية السورية بصلات بفرع القاعدة داخل العراق، وهو التنظيم الذي أطلق على نفسه اسم "دولة العراق الإسلامية".

وفي مقابلة أجريت معه في ربيع ٢٠١٢، حينما كانت القاعدة قد خرجت للتو إلى العلن على الجانب السوري من الحدود، أكّد الأسعد بشكل قاطع أن هذا لم يكن له أن يحدث بدون تواطؤ جهاز المخابرات الجوية[٥٥]. وقد أسست "دولة العراق الإسلامية" جبهة النصرة (جبهة النصرة لأهل الشام) أولاً كفرع سوري مستقل، قبل أن تقرر دمج الفرعين عبر الحدود تحت اسم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) سنة ٢٠١٣. وقد تسبب ذلك بانشقاق داخل جبهة النصرة، تلاه على الفور انفصال كامل بين داعش وشبكة القاعدة العالمية التي بات أيمن الظواهري يقودها منذ مقتل بن لادن، فتبرَّأ من داعش. وقد اضطلع المقاتلون العراقيون بدور حاسم في هذا التطور.

> بحلول أبريل/نيسان ٢٠١٣، بلغ عدد العراقيين الذين يقاتلون في سورية خمسة آلاف على الأقل، وكان عددهم يتزايد يوماً بعد يوم. وكان محاربون قدامى عراقيون ممن قاتلوا ضد الاحتلال الأمريكي، وفي الحرب الطائفية ضد الشيعة، قد عبروا الحدود وراحوا يشغلون المواقع القيادية في جماعة جديدة سرعان ما أصبحت أكثر الجماعات الجهادية تنظيماً وقدرةً في سورية، وهي جبهة النصرة...
>
> وفي غضون أشهر، كانت الشروط قد رُتِّبت على النحو الكافي لكي يقوم البغدادي بحركته. فأعلن في أبريل/نيسان أن جبهة النصرة، الجماعة المرتبطة بتنظيم القاعدة، ستنضوي تحت التنظيم الجديد المسمى داعش. وبعد ظهر اليوم نفسه، أغار رجال البغدادي، وأغلبهم من العراقيين مثل أبو إسماعيل، على وسط حلب وطردوا أعضاء جبهة النصرة من قاعدتهم الرئيسية في مستشفى العيون بالمدينة. ثم طلوا المستشفى بعد ذلك باللون الأسود واستولوا عليه.
>
> وتكرر المشهد بفعالية شرسة في شتى أنحاء شمال سورية.[٥٦]

هذا وقد أصبح تواطؤ النظام مكشوفاً بعد الانشقاق بين التنظيم الذي يهيمن عليه العراقيون، والذي كان لنظام الأسد سجل حافل من التواطؤ معه، والجماعة التي يهيمن

عليها السوريون والتي واصلت العمل تحت اسم جبهة النصرة. والأخيرة أحرص بالطبع على قتال نظام الأسد، وراحت تتنافس مع باقي المعارضة في هذا الصدد[٥٧]. وقد مدّ لها العون كلٌ من قطر - حيث أتاحت قناة الجزيرة لجبهة النصرة ولزعيمها، أبو محمد الجولاني، منبراً إعلامياً، مثلما فعلت على مدى سنوات مع أسامة بن لادن وأيمن الظواهري وشبكة القاعدة العالمية - وتركيا، بينما اتخذ كلا البلدين موقفاً ملتبساً تجاه داعش حتى سنة ٢٠١٤[٥٨].

ومن جانبها، أقامت داعش علاقات تجارية مع نظام الأسد، شملت صفقات النفط والغاز والكهرباء - وهو نشاط تجاري مربح لعب دوراً محورياً فيه وجهٌ بارز وممثّلٌ نموذجيّ لبرجوازية الدولة السورية، هو جورج حسواني، رئيس شركة "هيسكو" للهندسة والإنشاء[٥٩].

> سيطرت داعش على ثلاثة سدود ومحطتي غاز على الأقل في سورية تُستخدم في إنتاج كهرباء الدولة. وعوضاً عن المخاطرة بتفجير أجزاء من شبكة الكهرباء، يبدو أن دمشق قد عقدت صفقة.
>
> "تحرس داعش المصانع وتسمح لموظفي الدولة بالمجيء إلى العمل"، على حد قول محمود. "وهي تحصل على كل الغاز المنتج لأغراض الطهي والوقود وتبيعه. ويحصل النظام على ما يحتاج إليه من الغاز لتزويد شبكة الكهرباء بالطاقة، ويرسل أيضاً بعض الكهرباء إلى مناطق داعش".
>
> ولا يدفع نظام الأسد أجور موظفي محطة الغاز فحسب، بل يقول العمال إنه يرسل قطع غيار مستوردة من الخارج ويبعث بأخصائييه إلى المنطقة للقيام بأعمال الإصلاح.[٦٠]

إن داعش، ولجميع الأسباب المشروحة أعلاه، هي بالفعل "العدو المفضّل" لنظام الأسد. وعندما حققت توسعها المذهل في العراق في صيف ٢٠١٤، انفضح تواطؤ نظام الأسد معها بشكل صارخ حينما استطاعت تحريك قافلة مذهلة من المركبات في بداية هجومها دون خشية من قوات النظام الجوية. وقبل موته بوقت قصير، فإن

حسن عبود – قائد تنظيم "أحرار الشام" السلفي والمرتبط بالإخوان المسلمين،[٦١] الذي قُتل في تفجير ذهب ضحيته سبعة وعشرون آخرون من قادة تنظيمه الجهادي يوم ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤ – أعرب لإيفون ريدلي عن رأي تشاطره إياه أغلب فصائل المعارضة السورية في هذا الصدد:

> "بالنسبة لنا المقاتلين على الأرض، فإننا نعرف أن أي تنظيم لا يمكنه أن يظهر وينمو ويتطور دون الدخول في صراع مع نظام الأسد".
>
> وقد أشار إلى أن الحكم السوري قد استهدف العديد من جماعات الثوار ولكن يبدو أن داعش لم تشارك في أي قتال في الخطوط الأمامية ضد الأسد ولم تكن مستهدفة في أي وقت مضى من قبل الرئيس.
>
> وقال: "على سبيل المثال، حتى لو سارت ثلاث سيارات في منطقة ريفية، فإن سلاح الجو التابع للأسد سوف يقصفها ظناً منه أنها قافلة. فكيف استطاعت داعش إذاً تسيير قافلة من ٢٠٠ مركبة من محافظة إلى أخرى، ثم إلى العراق، دون تعرضها لهجوم واحد أو مواجهة أي مقاومة عند أي حاجز تفتيش من الحواجز التابعة للنظام؟".[٦٢]

ولكن حينما أصبحت داعش، من خلال امتدادها الكاسح داخل العراق، تشكّل تهديداً لمصالح إيران هناك، الأمر الذي دفع طهران نحو تحالف ضمني مع واشنطن لمكافحتها، توجّب على دمشق – التي أصبحت معتمدة كليةً على إيران منذ سنة ٢٠١٣ – أن تُكيّف لعبتها، بالضبط كما توجّب عليها أن تُعدّلها حينما صار لإيران النفوذ الأكبر في حكومة العراق بعد سنة ٢٠٠٦. واستهلت دمشق مواجهة رمزية مع داعش، بينما ركّزت قدراً أكبر بما لا يقاس من الجهود الأكثر جديةً ضد سائر المعارضة، المدعوم من قِبَل الدوحة والرياض. وفي نهاية المطاف، عاجلاً وليس آجلاً، استأنف نظام الأسد تواطؤه مع داعش، حيث ساعد هجومها ضد سائر المعارضة في ربيع ٢٠١٥".[٦٣] وقد لخّص الموقف بحنكة ضابط استخبارات أمريكي سابق:

> لا يأتي التهديد الرئيسي للنظام من معاقل داعش في شرق ووسط سورية،

> بل من خليط جماعات الثوار التي تشكّل خطراً متزايداً في المناطق الغربية الجوهرية لبقاء النظام، وبالأخص شمال اللاذقية وإدلب وشمال حماة وجنوب دمشق. والواقع أن النظام لم يجعل أبداً من داعش الأولوية القصوى لعملياته العسكرية، وإنما قام في أوقات مختلفة بالتعاون مع الجماعة أو مقاتلتها استناداً إلى تقديرات براغماتية للموقف العسكري في وقت بعينه.[٦٤]

ولن يحارب النظام السوري داعش إلا إذا اعتقد، وبمقدار ما يعتقد، أن ذلك من شأنه تعزيز موقفه في القتال ضد عدوه الأكبر: التيار الرئيسي في المعارضة المدعوم من قِبَل دول الخليج العربية.

الأصدقاء المفضلون لتركيا ودول الخليج العربية

من المفارقات أن داعش استفادت أيضاً من تساهل الدولة التركية معها، بالرغم من العداء العميق الذي تنامى بين دمشق وأنقرة منذ سنة ٢٠١١. ويُعزى هذا التلاقي غير الطبيعي إلى أن داعش كانت تتصادم بشكل متزامن مع أعداء دمشق السوريين وأعداء أنقرة الأكراد. والحال أن شغلاً شاغلاً للدولة التركية يتمثل في التصدّي لاحتمال حصول الكانتونات الكردية الثلاثة داخل حدود سورية (روجافا، أي كردستان الغربية، كما يسميها الأكراد) على الحكم الذاتي بشكل مستدام تحت قيادة حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD، حسب الأحرف الأولى للاسم الكردي)، وهو بمثابة فرع سوري لحزب العمال الكردستاني (PKK، حسب الأحرف الأولى للاسم الكردي). ولو حقق الحزب الأول مبتغاه لمنح الحزب الأخير "منطقة محرَّرة" يستند إليها في تعزيز مسعاه إلى تحقيق الحكم الذاتي في الأراضي الكردية بتركيا. ولذا زعمت أنقرة أنها تتخذ موقفاً فحواه "لعنة الله على الأسرتين"* إزاء المعركة

* عبارة شهيرة لوليم شيكسبير في مسرحيته "روميو وجولييت". ونص العبارة بالإنكليزية "a plague on both your houses". وترجمتها العربية مأخوذة من ترجمة الدكتور محمد عناني للمسرحية. – المترجم.

التي بدأت في كوباني (عين العرب) في خريف ٢٠١٤، رافضةً كلا طرفي النزاع - الاتحاد الديمقراطي/العمال الكردستاني من جهة وداعش من الجهة الأخرى - بوصفهما "إرهابيين" على حدٍّ سواء.

وفي الحقيقة، كان موقف أنقرة، بمنعها وصول التعزيزات إلى كوباني عبر الحدود التركية، مساعداً لداعش. وحينما بدأت الولايات المتحدة، وقد أزعجها الموقف التركي، تلقي أسلحةً من الجو للمقاتلين الأكراد المدافعين عن الكانتون، غيَّرت أنقرة موقفها على الفور وسمحت للتعزيزات بالمرور - بشرط أن تتضمن مقاتلين من كلٍّ من الجيش السوري الحر وحكومة إقليم كردستان العراق (مقاتلوها معروفون بالبيشمركة)، وكلاهما وثيق التحالف مع تركيا. ولم تشرع تركيا في قصف داعش سوى في يوليو/تموز ٢٠١٥، حين امتثلت للضغط الأمريكي بعد طول مماطلة مخافة أن تُنحّى جانباً في أعقاب "الصفقة النووية" التي عقدتها واشنطن مع طهران في ١٤ يوليو/تموز. لكنّ أنقرة هاجمت داعش وهي تهاجم في الوقت نفسه - وبضراوة وعزم أكبر بكثير - حزب العمال الكردستاني، عدوها الكردي اللدود.

وحيث أن النفور الشديد من العدوى المحتملة للديمقراطية ينتاب النظام القديم الإقليمي العربي في مجمله بقدر ما ينتاب نظام الأسد، كان من الطبيعي أن يسهم المحور الأشد رجعيةً في المنطقة، ملكيات وإمارات الخليج النفطية، إسهاماً عظيماً في تعزيز الأصولية الإسلامية داخل المعارضة السورية، وذلك بتمويلها لشتى أنواع الجماعات التي رفعت راية دينية. ولذا تواطأت دول الخليج العربية تواطؤاً موضوعياً مع النظام السوري في إغراق الشبكات العلمانية - الديمقراطية التي كانت قد أطلقت الانتفاضة السورية بقوى طائفية سنية وأصولية - وهي قوى يُلهمها نوعٌ من الأيديولوجيا ترتاح له تلك الأنظمة أكثر بكثير من ذلك الذي يُلهم الشبكات سالفة الذكر. وفي حين أن مواقف اللاعبين الإقليميين الرئيسيين من بين ملكيات وإمارات الخليج النفطية، ألا وهما المملكة السعودية وإمارة قطر، كانت متناقضة في بلدان كمصر وتونس - حيث أيدت المملكة النظام القديم بينما حاولت الإمارة احتواء الانتفاضة بالتعاون مع الإخوان المسلمين - فإن مصالحهما قد تلاقت في الجوهر في

سورية، بالرغم من بعض الحزازات والتوترات الصغيرة. وحيث أن تأييد نظام الأسد كان في عداد المستحيلات بالنسبة للرياض، بسبب طابعه الطائفي العلوي، علاوةً على تحالفه مع طهران، فلم يبقَ من خيار مضاد للثورة أمام الرياض سوى احتواء الانتفاضة في معية الدوحة.

هذا وبالتعاون مع تركيا رجب طيب أردوغان، الدولة الأوثق تحالفاً معها في المنطقة، وبدعم غربي، تولّت قطر المبادرة في تشكيل المجلس الوطني السوري سنة ٢٠١١، الذي اتّخذ من اسطنبول مقراً له، والذي كان فيه الإخوان المسلمون القوة المهيمنة[٦٥]. وتغيَّر الموقف سنة ٢٠١٣، حينما صار للسعوديين النفوذ الأكبر داخل الائتلاف الوطني الذي حلّ محل المجلس ممثلاً للتيار الرئيسي في المعارضة السورية. وفي غضون ذلك، راح السعوديون يموّلون قوى سلفية منافسة للجيش السوري الحر الذي كان المجلس الوطني السوري يرعاه. فردّت قطر بصورة أساسية بدعمها الجماعات الإسلامية المرتبطة بالإخوان المسلمين السوريين، بينما نسجت علاقة مع جبهة النصرة، الفرع السوري الرسمي لابن الرياضِ العاق، تنظيم القاعدة. غير أن التلاقي السعودي – القطري الأساسي بشأن سورية مكن المنظمات الأصولية الإسلامية الرئيسية، عدا جبهة النصرة وداعش، من أن تلتئم تحت عباءة الجبهة الإسلامية سنة ٢٠١٣[٦٦].

وانضمت دول خليجية أخرى إلى قطر والمملكة السعودية في حُمَّى التمويل، وبغرض مماثل هو وأد ما تنطوي عليه الانتفاضة الإقليمية من طاقة ديمقراطية وتحويلها إلى مسألة طائفية. أخيراً وليس آخراً، وفي كافة دول الخليج العربية، راحت شبكات غير حكومية من المانحين وجامعي التبرعات، وكذلك شبكات دينية مؤسسية، تسهم في ترجيح كفة الميزان في أوساط المعارضين السوريين لصالح كل من يُلوِّح براية أصولية إسلامية وطائفية سنية، بما في ذلك القاعدة وداعش. وواقع الأمر أن اتخاذ سمت أصولي إسلامي وإطلاق اللحى – لأسباب انتهازية محضة في أحوال كثيرة – أصبح أيسر طريق لتأمين الأموال في جانب المعارضة السورية، وهو ما أسفر عن انتشار الجماعات الأصولية الإسلامية في صفوفها. ومثلما أشار حسن حسن ومايكل ويس، "إن وجهاً من أوجه الحرب الأهلية السورية لم يأخذ نصيبه من الدراسة هو كيف أن

حرب مزايدة شديدة التنافس على الأسلحة [والأموال، كان ينبغي أن يضيفا] أدَّت بمقاتلين ميالين بطبيعتهم إلى الوطنية أو العلمانية إلى التعجيل بتجذيرهم [الأصولي]، أو على الأقل بتظاهرهم بأنهم تجذّروا"[٦٧].

وكان نظام الأسد بالغ الحرص على تطوير الدينامية الطائفية التي أوجِدت على هذا النحو ومفاقمتها[٦٨]. ونظراً لأن ارتكاب العنف الطائفي هو بالطبع أضمن وأنجع سبيل لإذكاء العنف الطائفي المعارض، فإن نظام الأسد لم ينقصه الشبيحة لهذا الغرض، ولم يكن لديه وازع من ضمير حيال السماح لهم بتأديته:

> داخل سورية، كان هناك منذ منتصف عام ٢٠١٢ [ميل لانجرار مقاتلين نحو الجماعات المتطرفة]، حينما تناقلت وسائل الإعلام الدولية تقاريراً عن ذبح المدنيين على يد الميليشيات الموالية للأسد. وكان لهذه المذابح أيضاً تأثير هائل على نفسية السوريين المناهضين للنظام. والواعون منهم بظروف تجذرهم الأصولي عادةً ما يشيرون إلى مذبحتي الحولة والبيضا ومذابح مماثلة كسبب لتحولهم إلى الفصائل المسلحة الإسلامية والجهادية قرب نهاية ٢٠١٢. وقد مال السوريون إلى الانضمام إلى الفصائل المتطرفة المحلية المنشأ عوضاً عن داعش الأكثر جذباً للأجانب. ومع ذلك، فقد استفادت داعش من مذابح الأسد بطريقة إضافية: فمن جهة، أسهمت الطريقة البشعة التي ارتُكبت بها تلك المذابح في إيجاد درجة ما من التسليم بعمليات قطع الرؤوس، التي باتت مقبولة لدى سوريين كثيرين كردّ ثأري على النظام وميليشياته الإيرانية التكوين.
>
> وعادةً ما وقعت المذابح الأسوأ صيتاً بين التي ارتكبها النظام في مناطق تتجاور فيها البلدات والقرى العلوية والسنية والإسماعيلية (فرع آخر من الشيعة)، والغاية من ذلك حفز أعمال الثأر الطائفي الدموي. وقد انتهجت هذه المذابح أيضاً نمطاً معيناً في الهجوم: يقوم الجيش العربي السوري بقصف قرية ليلاً، ثم يقتحمها أفراد الميليشيات من منطقة مجاورة في الصباح التالي. وإذا بهؤلاء،

مسلَّحين بالسكاكين والأسلحة الخفيفة، ينغمسون في قتل مجنون، يذبحون الرجال والنساء والأطفال. وجرى تصوير القتل بأنه مُنظَّم ومدفوع بتعصّب طائفي. كما أظهرت أفلام الفيديو الشبيحة أو اللجان الشعبية، التي سبقت تشكيل "قوات الدفاع الوطني"، تستهزئ برموز سنية وتجبر الضحايا على إعلان ألوهية الأسد والإدلاء بتصريحات تدنيسية أخرى.[٦٩]

ووفقاً لاستقصاء نشرته الشبكة السورية لحقوق الإنسان سنة ٢٠١٥ بشأن أعمال القتل الطائفية و"التطهير العرقي"، فحتى يونيو/حزيران ٢٠١٣ اقتصر ارتكاب المذابح التي تشمل غالبية من المدنيين غير المسلحين، من بينهم عدد كبير من النساء والأطفال، على القوات الحكومية السورية وحلفائها شبه العسكريين[٧٠]. ووفقاً للمصدر ذاته، ارتُكب ما مجموعه ٥٦ مذبحة طائفية بحلول يونيو/حزيران ٢٠١٥، من بينها ٤٩ مذبحة ارتكبتها القوات الحكومية السورية وحلفاؤها، بينما ارتكبت المذابح السبع المتبقية قوى معارضة مختلفة، من بينها جبهة النصرة وداعش. وأياً كان الإحصاء المروِّع الذي يعتبره المرء صحيحاً، فمن الجلي أن التوقع الذي اختتمت به تقييمي للوضع السوري في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢، والذي اقتبست منه في مطلع هذا الفصل – ومفاده أنه "كلما طال أمد بقاء [النظام السوري]، كلما زاد خطر غرق البلاد في الهمجية" – قد تأكدت صحته تماماً، ويا للأسف. ومن المحزن أن سورية وصلت بالفعل إلى هذا الدرك. وإذ تغذي همجية نظام الأسد بروز همجية داعش، باتت سورية مسرحاً كبيراً لتلك الجدلية المروِّعة التي أسميتها "صدام الهمجيات"، والتي حلّلت ديناميتها في أعقاب اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.[٧١]

في ذلك الوقت، قيَّمتُ تلك الاعتداءات الرهيبة بوصفها لحظة مشهدية في جدلية فتاكة كان باعثها الأصلي والأكبر هو التصعيد الكيفي الهائل في العنف الإمبريالي الأمريكي في الشرق الأوسط، متمثلاً في العدوان على العراق الذي قادته الولايات المتحدة سنة ١٩٩١. واتّباعاً لنفس المنطق التحليلي، توقعتُ ما يلي بعد خمسة أيام من سقوط بغداد في أيدي القوات الأمريكية سنة ٢٠٠٣:

> بنشرها قواتها أكثر فأكثر في المنطقة العربية، تعرِّض الولايات المتحدة هذه القوات للاعتداءات. ولقد انفجرت الكراهية التي تسبّبها واشنطن في جميع بلدان الشرق الأوسط وكذلك في مجمل العالم الإسلامي في وجهها مرّات متعددة، ولم يكن الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ إلاّ التعبير الأكثر جهراً وفتكاً [عن] هذه الكراهية حتى اليوم. وسيكون من شأن احتلال العراق أن يزيد شعور الغضب العام إلى الحد الأقصى: سيسرِّع تدهور النظام الإقليمي الذي ترعاه واشنطن. لن يكون هناك سلام أمريكي، بل خطوة إضافية على طريق الانحدار نحو الهمجية، حيث تغذي الهمجيةُ العظمى من طرف واشنطن وحلفائها الهمجيةَ المقابلة للتعصّب الديني، وسيبقى ذلك صحيحاً ما دامت لم تظهر قوى تقدمية جديدة في هذا الجزء من العالم.[٧٢]

وفي مواجهة همجية الاحتلال الأمريكي الطاغية، استطاعت همجية تنظيم القاعدة المقابلة أن تتخذ لنفسها موضع قدم في المناطق السنية العربية من العراق بعد سنة ٢٠٠٣. وبالمثل، فإن الهمجية المرعبة التي أطلقها نظام الأسد وحلفاؤه منذ سنة ٢٠١١ أوجدت الشروط لبلوغ همجية القاعدة ذروتها في سورية والعراق معاً، على هيئة داعش. وليس هناك من دليل على العلاقة المباشرة بين الهمجية الأصلية للإمبريالية الأمريكية وهمجية داعش أكثر فقعاً من إلباس داعش محتجزيها بدلات برتقالية اللون مماثلة لتلك التي يرتديها سجناء أمريكا في غوانتانامو. وفي المستقبل المنظور، وطالما استمر سعير الحرب الأهلية في سورية، لن يكون هناك مخرج في هذا البلد من الديناميةالفتاكة لصدام الهمجيات ودفعها للأمور إلى الأقاصي، في انجراف حلزوني نحو ما يصفه كلاوزفيتز بأنه "ثالوث متأصل من العنف والكره والعداء، يجب النظر إليه كقوة طبيعية عمياء"[٧٣].

إن القوى التقدمية الجديدة التي نشأت في سورية مع بداية الانتفاضة سنة ٢٠١١ قد خنقتها دينامية حرب أهلية لم تكن مستعدة لها على الإطلاق. وثمة حدود ضيقة بالفعل لما يمكن إنجازه من خلال شبكة مرتجلة يسرها استخدام وسائل التواصل الاجتماعي – خصوصاً في بلد دكتاتوري كسورية،

أو أي بلد عربي آخر. وليست الكارثة السورية سوى تدليل مأساوي إضافي على التكلفة الناجمة عن الافتقار إلى تنظيم فعّال يمتلك رؤية استراتيجية سليمة للتغيير السياسي الجذري. فلجان التنسيق المحلية - وهي جزء بارز من شبكة التنسيقيات الأوسع التي دشّنت الانتفاضة السورية ووجّهتها في مرحلتها الأولى - قد تخلّت عن هذا الدور وانضمت إلى المجلس الوطني السوري الذي اتخذ من اسطنبول مقراً له. وترتبط لجان التنسيق المحلية ارتباطاً وثيقاً بحزب الشعب الديمقراطي، الذي نشأ عن انشقاق كبير داخل الحزب الشيوعي السوري سنة ١٩٧٢. أما المجلس الوطني السوري فهو بصورة أساسية وريث "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي" لسنة ٢٠٠٥ - وهو تحالف جمع حزب الشعب الديمقراطي وجماعات معارضة يسارية وليبرالية أخرى مع الفرع السوري لجماعة الإخوان المسلمين[٧٤].

ونتيجةً لتمويلهما من قِبَل الملكيات والإمارات النفطية، تعرَّض المجلس الوطني، والائتلاف الوطني من بعده، لانحطاط بالغ السرعة في الفساد على النحو الذي عرفته منظمة التحرير الفلسطينية بعد ١٩٦٧ بنتيجة تمويل احتوائي مماثل - في عملية اكتملت حينما أُجبرت منظمة التحرير على التفتت في المنفى بعد طردها من لبنان. وقد وصفها فلسطينيون نقديون إزاء فسادها بأنها "م.ت.ف. خمس نجوم"[٧٥]. ويستحق المجلس الوطني والائتلاف الوطني تماماً هذه التسمية - وبالمعنى الحرفي للتعبير، إذ أن اجتماعاتهما عادةً ما تنعقد في فنادق خمس نجوم. وحينما بدأت الحرب الأهلية اللبنانية، سنة ١٩٧٥، انعكس الفساد في قمة منظمة التحرير الفلسطينية في نهب وابتزاز على نطاق واسع على مستوى قواعدها. وانتشرت الظاهرة نفسها في الجيش السوري الحر وغيره من الجماعات الممولة خليجياً، إلى حد أن المنظمات الأشد صرامةً أيديولوجياً مثل جبهة النصرة وداعش غدت، في حالات كثيرة، موضع ترحاب المجتمعات المحلية بوصفها نماذج للنزاهة بالمقارنة. وهنا يكمن، في واقع الأمر، أحد الأسباب الرئيسية للفشل الكبير للجيش السوري الحر. وكان من الممكن أن تتطور الأمور على نحو مختلف، مثلما بدأت بالفعل في وقت مبكر[٧٦].

المأزق السوري

إن الفارق العظيم الذي ينجم عن وجود منظمة تقدمية فعالة قد دلَّل عليه في الحالة السورية الإنجاز الذي حققه "حزب الاتحاد الديمقراطي" (PYD) الكردي وجناحه المسلَّح المتمثل في "وحدات حماية الشعب" (YPG) و"وحدات حماية النساء" (YPJ). وقد نجحت في أن تصبح القوة المهيمنة في أغلب مناطق شمال وشمال شرق سورية ذات الأغلبية الكردية (روجافا). ودون السقوط في ما أسماه ديفيد هارفي محقاً "المغالاة التي قد تنتاب بعض اليساريين في أوروبا وأمريكا الشمالية دافعةً إياهم إلى الظن 'إيه نعم، ها هو المكان المنشود، أخيراً!'"[٧٧]، فإنه مما لا يكاد يرقى إليه شك أن الإدارة الذاتية التي أنشأها حزب الاتحاد الديمقراطي منذ سنة ٢٠١٢ في الكانتونات السورية الثلاثة ذات الأغلبية الكردية – حتى وإن لم تكن منارة الديمقراطية الجذرية التي يظنها بعض المراقبين الغربيين الذين يسقطون رغباتهم على الواقع[٧٨] – إنما هي، من منظور اجتماعي كما من منظور علاقات الجندر، التجربة الأكثر تقدميةً التي ظهرت حتى يومنا هذا في أيٍّ من البلدان الستة التي كانت ساحات لانتفاضة ٢٠١١.

وأحد الآثار التي ترتبت على ذلك هو أنه حينما بدأ الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة في قصف داعش في صيف ٢٠١٤ لوقف تقدمها تجاه المناطق الكردية في العراق وسورية، وكذلك المناطق الشيعية في العراق – الأمر الذي كان موضع ارتياح عميق لدى كل القوى الكردية ولدى بغداد وطهران، وحاز على موافقة ضمنية من نظام الأسد ذاته – كدنا لا نسمع أي احتجاج من قِبَل اليسار "المناهض للإمبريالية" المعتاد على رد الفعل التلقائي بالمقارنة بالضجيج الذي سمعناه منه حينما بدأ ائتلاف مماثل بقيادة الولايات المتحدة في قصف قوات القذافي في ليبيا لوقف تقدمها نحو مدينة بنغازي. ولم تصدر عن "مناهضي الإمبريالية" هؤلاء أنفسهم سوى تمتمات متنافرة أو وقعوا في صمت محرَج إزاء ضربات جوية أمريكية ترمي إلى كسر حصار داعش لمدينة كوباني الكردية، إلى جانب عمليات إلقاء للأسلحة من الجو التي نفذتها الولايات المتحدة لصالح المدافعين عن المدينة المنتمين إلى حزب الاتحاد الديمقراطي. ولم تُسمع منهم صيحة استهجان حينما وجَّهت قيادة حزب الاتحاد

الديمقراطي والسلطة المحلية الكردية في كوباني الشكر الحار للحكومة الأمريكية وللائتلاف الذي تقوده[٧٩].

أما حينما صرخ سكان بنغازي مطالبين بالدعم الجوي الدولي لمنع طائرات وقوات القذافي من سحق مدينتهم وذبحهم في مارس/آذار ٢٠١١، وحينما طلب المتظاهرون السوريون السلميون الأمر ذاته بعد ذلك بقليل للحؤول دون تدمير بلدهم وشعبهم، فإنهم لم يلقوا سوى التهكم والإدانة القاسية من قِبَل نفس هذا اليسار "المناهض للإمبريالية" بصورة تلقائية. وبالمثل، فحينما توسَّلت المعارضة السورية الرسمية وتوسّل الشعب السوري الثائر تزويدهم بالأسلحة الدفاعية التي كانوا في أمسّ الحاجة إليها، فإنهم تعرَّضوا مرة أخرى لاتهامهم بأنهم "عملاء للإمبريالية" ونعوت أخرى من هذا القبيل.

والمنطق الوحيد القائم هنا هو أن ذلك النوع من "اليسار المناهض للإمبريالية" لا يستطيع أن يُظهر بعض الفهم لشعب في خطر، يدفعه اليأس لالتماس يد العون من أي طرف كان، إلا حينما يقود هذا الشعب أناسٌ يشاطرون الأيديولوجية الخاصة بذاك "اليسار"[٨٠]. ناهيك عن أن هذا اليسار "المناهض للامبريالية" يلزم الصمت، إن لم يعرب عن تأييده، في مواجهة تدخّل الإمبريالية الروسية دعماً لنظام الأسد في النزاع السوري، الذي يتجاوز ببعيد التدخّل الغربي دعماً للمعارضة السورية. ويسري الأمر ذاته على تدخّل النظام الأصولي الإسلامي الخميني الإيراني إلى جانب نظام الأسد، الذي يفوق بما لا يقاس تدخّل النظامين الأصوليين الإسلاميين الوهابيين السعودي والقطري إلى جانب المعارضة السورية.

هذا وتبقى الحقيقة المؤسفة أن تجربة روجافا كانت لها أصداء داخل اليسار الغربي أكثر منها داخل اليسار العربي. فتأثير الأحداث الجارية في روجافا، التي اضطلعت بها بصورة شبه حصرية الأقلية القومية الكردية والتي اقتصرت على مناطقها، هو أكبر بكثير على جزئي كردستان الواقعين في تركيا والعراق منه على بقية سورية، حيث يلعب التجاذب والتنافر الإثنيين دوراً رئيسياً في هذا الصدد.

وهذه الحقيقة تفرض حدوداً ضيقة على قدرة تجربة روجافا على أن تكون مصدر إلهام للانتفاضة السورية ككل، ناهيك عن سائر مسارح الانتفاضة العربية. بل هي في

الواقع تفرض مثل هذه الحدود على قدرة حزب الاتحاد الديمقراطي، إن لم يكن على رغبته، على لعب دور رئيسي في القتال ضد داعش على نطاق أوسع بكثير من الأراضي التي يسيطر عليها – بالرغم من قيام الولايات المتحدة لهذا الغرض برعاية إنشاء "قوات سوريا الديمقراطية" المتعددة الإثنيات تحت هيمنة حزب الاتحاد الديمقراطي[٨١]. ومما يفاقم ذلك أن حزب الاتحاد الديمقراطي قد حافظ على علاقات بكلا طرفي الحرب الأهلية السورية، وكذلك بكلٍّ من واشنطن وموسكو، لاعباً على المنافسات بينهما من أجل توسيع هامش مناورته ودق إسفين بين تركيا وروسيا وكذلك بين تركيا والولايات المتحدة[٨٢].

وعلى أي حال، فقد فات الأوان منذ وقتٍ طويل لقيام تجربة مماثلة في الحكم الذاتي التقدمي المسلَّح في صفوف السوريين العرب. ويجعل منطق الحرب ذاته من شبه المستحيل تصوُّر قيام بديل تقدمي مسلَّح بين فكّي الرحى المتمثلين في نظام طغيان مدعوم من روسيا وإيران، من جهة، ومعارضة تسيطر عليها قوى رجعية ومدعومة من ملَكيات وإمارات الخليج النفطية، من الجهة الأخرى. ولكي ما تتجسّد أي إمكانية تقدمية في شكل سياسي منظَّم في صفوف الشعب السوري بأسره، فإن الشرط المسبق في هذه المرحلة يتمثل في توقف الحرب. وفي هذا الصدد، وفي ضوء الهاوية السحيقة التي هوت إليها سورية اليوم بعد أربع سنوات من الحرب، والمستوى المروِّع من القتل والدمار، والمأساة الإنسانية العظيمة المتمثلة في اللاجئين والنازحين (حوالي نصف سكان سورية)، لا يسع المرء سوى أن يتمنّى نجاح الجهود الدولية المبذولة حالياً من أجل التوصل إلى مساومة بين النظام السوري والتيار الرئيسي للمعارضة.

وقد تطوَّر الوضع على نحو قد تبدو معه اليوم حتى تسويةٌ تُبقي على الأسد بعينه في السلطة لفترة يقال عنها انتقالية – وهي فكرة باتت تتردد بشكل متزايد الوتيرة في العواصم الغربية – كشرٍّ أهون؛ ذلك إن كان لمثل هذه التسوية أي فرصة للنجاح، بالطبع. وبكلمات أحد الأطباء الأبطال ممن يسعفون الجرحى في عيادات مرتجلة في المناطق التي مزقتها الحرب، الدكتور عدنان الطوبجي، المقيم بدوما في ضاحية دمشق، والتي نقلتها عنه جريدة نيويورك تايمز، "مصير الأسد بالنسبة لنا لا يساوي شيئاً

بالمقارنة بمصير سورية الوطن، والشعب والأطفال"[٨٣]. والحال أن تسوية افتراضية كهذه أدنى حتى من السيناريو الذي سعى وراءه باراك أوباما منذ وقت مبكّر – ألا وهو "الحل اليمني"، أي مساومة تفاوضية تُبقي على الجزء الأكبر من الدولة البعثية ومن قاعدة سلطة زمرة الأسد، بينما يتنحى الأسد نفسه ويُسلّم السلطة إلى شخصية داخل النظام أكثر قبولاً لدى المعارضة. وقد تبنّى الائتلاف الوطني للمعارضة السورية هذا السيناريو منذ وقتٍ طويل، بشرط أن يتضمن بوضوح ترك الأسد لمنصبه.

وعوضاً عن خَلق وضعٍ مواتٍ لتنفيذ مثل هذا "الحل اليمني"، كان للسياسة الخصوصية التي اتبعتها واشنطن في هذا الصدد حتى الآن دورٌ رئيسي في واقع الأمر في تأجيل أي أفق كهذا، وفي إطالة المأساة. ومثلما شرحنا أعلاه، يعود ذلك إلى أن هذه السياسة كانت منذ البداية مصحوبة برفض تزويد الجيش السوري الحر بالوسائل الدفاعية التي احتاج إليها. ولو أن إدارة أوباما مكّنت المعارضة السورية من أن تمثل تهديداً كافياً للنظام البعثي إلى حد شعر معه هذا الأخير أنه مجبرٌ على البحث عن مساومة، ربما كان "الحل اليمني" قد وجد طريقه إلى التنفيذ في وقتٍ أبكر بكثير في سورية، وبتكلفة أدنى بكثير. بيد أنه مع اكتمال المأساة إلى حد كبير بعد أربع سنوات رهيبة من الحرب، عاد "الحل اليمني" ذاته إلى الواجهة نتيجةً للإنهاك المشترك للنظام السوري والمعارضة على خلفية خراب سورية.

وفي ظل عدم وجود سيناريو إيجابي في مرمى البصر، بات يُنظر إلى "الحل اليمني" بوصفه الخيار الأقل سوءاً – بالرغم من أن اليمن ذاته انهار سنة ٢٠١٤، غارقاً بدوره في الحرب الأهلية. ولم يتبقّ حالياً أي أفق أفضل منه، مهما قَلّت حظوظه من النجاح، إذ أن انهيار الدولة السورية بفعل السيطرة المتنامية للميليشيات الأصولية الإسلامية في المعارضة ليس من شأنه سوى أن يجلب عواقب وخيمة، بما في ذلك المزيد من تفكك البلد. ولكن الحقيقة هي أن حظوظ نجاح مشروع انتقالي في الإبقاء على دولة شغّالة في سورية هي الآن أقل بكثير منها في السنتين الأوليين للنزاع. فقد بلغت الأجهزة الرسمية للدولة مرحلةً متقدمة من التداعي، بعد أكثر من أربع سنوات من حرب مدمرة وإجرامية، بينما يفعل النظام كل ما بوسعه لتدمير أي بديل ديمقراطي لإدارته[٨٤]. وينضاف إلى ذلك أن نظام الأسد طوّر قواتٍ

مساعِدة ليست أفضل حالاً من أسوأ قوات المعارضة التي أفرزها الجحيم. ومثلما أعربَ أنطوني كوردسمان في سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، "لم نعد في سنة ٢٠١٢. والنافذة الزمنية المتاحة لدعم المعتدلين لم تُغلق فحسب، بل غُطيت بالإسمنت"[٨٥]. وبالفعل، في ظل الظروف الحالية، فإن "سورية ستكون في أفضل الأحوال أرض الخيارات الأقل سوءاً، ومن المرجَّح أن يكون الأقل سوءاً سيئاً حقاً على مدى نصف العقد المقبل على الأقل"[٨٦].

إن احتمال نجاح ذلك السيناريو الأقل سوءاً في منع تحقق أسوأ السيناريوهات هو ذاته محدودٌ للغاية، بالتأكيد. ففي سورية اليوم، لن تحدث مساومة تكون لها أدنى فرصة في أن توضع موضع التنفيذ ما لم تشترك في رعايتها الولايات المتحدة وروسيا وإيران وتركيا ودول الخليج[٨٧]. وقد أخذت واشنطن تبذل جهوداً في هذا الاتجاه بجدية أكبر منذ إبرامها "الصفقة النووية" مع طهران. واستفادت في جهودها من الضغط الاقتصادي القوي الذي جرت ممارسته على روسيا وإيران من خلال "حرب أسعار النفط" التي شنتها المملكة السعودية منذ عام ٢٠١٤[٨٨].

غير أن المشكلة الحادة التي واجهتها البلدان الغربية سنة ٢٠١٥، نتيجة للزيادة الكبيرة في عدد اللاجئين السوريين العابرين إلى أوروبا، أصابت إدارة أوباما بالهلع بشأن الوضع في سورية، ودفعتها للحديث بشكل متزايد عن ضرورة قبول مؤقت ببشار الأسد. والحال أن الحقيقة البديهية التي لا يجهلها سوى "مناهضي الإمبريالية" التلقائيين والأحاديين قد كشف عنها بعبارات لا لبس فيها لشبكة تلفزيون سي بي إس الأمريكية سفير روسيا لدى الأمم المتحدة بعينه، فيتالي شوركين:

> أعتقد أن هذا شيء نتفق فيه الآن مع الولايات المتحدة، مع حكومة الولايات المتحدة: إنهم لا يرغبون في سقوط حكومة الأسد. لا يرغبون في سقوطها. يريدون قتال [داعش] بطريقة لا تضر الحكومة السورية. ومن جهة أخرى، لا يرغبون في أن تستفيد الحكومة السورية من حملتهم ضد [داعش]. لكنهم لا يريدون أن يُلحق عملهم الضرر بالحكومة السورية. هذا أمر بالغ التعقيد... وبالنسبة لي، من الواضح تماماً أن... أحد أهم دواعي قلق الحكومة الأمريكية الآن هو احتمال

> سقوط نظام الأسد واستيلاء [داعش] على دمشق بحيث يُلقى باللوم على الولايات المتحدة.[89]

واتفق تصريح الرئيس الإيراني حسن روحاني لمذيعة شبكة سي إن إن كريستيان أمانبور بتاريخ ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥ اتفاقاً كاملاً مع ما أكّده شوركين. وهذا بالفعل هو الانطباع الذي نقلته واشنطن لكلٍّ من موسكو وطهران:

> إذاً، في سورية كما ترون، حينما يكون هدفنا الأول هو طرد الإرهابيين وقتال الإرهابيين من أجل هزيمتهم، ليس أمامنا من حل سوى تقوية السلطة المركزية والحكومة المركزية لذلك البلد كمقر مركزي للسلطة.
>
> ولذا أعتقد أن الجميع اليوم قد قبِل بأن الرئيس الأسد يجب أن يبقى لكي نستطيع قتال الإرهابيين. ولكن بمجرد تحقيق هذه الحركة لمستويات مختلفة من النجاح وبدء طرد الإرهابيين خطوة بخطوة، فإنه يتعين عندها وضع خطط أخرى بحيث يتم الإنصات إلى أصوات المعارضة أيضاً.
>
> وأولئك الذين يقفون في المعارضة لكنهم ليسوا إرهابيين يجب أن يأتوا إلى طاولة المحادثات والمفاوضات، وأن يتحدثوا إلى مختلف المجموعات، بما في ذلك ممثلو الحكومة، ثم يتوصلون إلى قرار، يتخذون قراراً، وينفذون هذا القرار من أجل مستقبل سورية.[90]

التدخل الروسي والتذبذب الغربي

إن تشوُّش واشنطن الجلي قد فتح الطريق أمام روسيا لكي تعزّز بصورة كبيرة وجودها العسكري المباشر في سورية، فضلاً عن دعمها العسكري للنظام السوري. وحدث ذلك بموافقة ضمنية، إن لم تكن صريحة، من واشنطن، وذلك وفقاً لروحاني، الذي قال في المقابلة ذاتها إن بوتين أخبره "أنه تحدث

حتى إلى السيد أوباما عن هذا الموضوع وأنه يودّ أن يجدّد التزامه بقتال داعش وهزيمتها". وأخبره بوتين أيضاً، والكلام لروحاني، أن "السيد أوباما رحّب بتحليله وبخطته. ولذا فحتى مسبقاً، أُخطرت الولايات المتحدة الأمريكية". وقد جرى ذلك كله لا باسم قتال داعش فحسب، ولكن أيضاً، وهو الأهم بكثير، باسم منع انهيار الدولة السورية على النمط الليبي – وهي أولوية لم يكن للولايات المتحدة سوى أن تشاطرها. ومثلما جاء في تعليق صائب لمارك أوربان نُشر على بي بي سي في ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥:

> هدف الكرملين، المذكور بوضوح، تمثّل في منع انهيار الدولة السورية – أو ما تبقّى منها. وقال السيد بوتين الأسبوع الماضي إنه ينوي منع حصول انهيار كامل للسلطة الحكومية من النوع الذي حصل في ليبيا في أعقاب تدخل حلف الناتو هناك. إنها رسالة ذكية تستغل الشعور الغربي بالذنب إزاء ما حدث منذ الاطاحة بالعقيد القذافي.
>
> وأكثر من ذلك، فإن فكرة الحفاظ على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية السورية بينما يجري العمل على إيجاد حكومة انتقالية أو عملية سلام تجد بعض التأييد في البلدان الغربية، وقد طرأ حقاً على الخط الأمريكي تحوُّلٌ هام خلال الأيام الأخيرة باتجاه السماح للرئيس الأسد بالبقاء في السلطة في الوقت الراهن، حيث أصبح عزله هدفاً ثانوياً بالمقارنة بهدف سحق الدولة الإسلامية.[٩١]

ومن غير المفاجئ أن التدخل العسكري الروسي في الحرب السورية – وهو أول تدخل عسكري خارجي مباشر لموسكو منذ الغزو السوفييتي لأفغانستان – استهدف التيار الرئيسي لقوى المعارضة السورية بغرض وقف قضم هذا التيار المستمر لمواقع النظام، وفتح الطريق أمام هجوم مضاد يرمي إلى دحره. وبعد أسبوعين من بدء حملة القصف الروسية، خاض النظام السوري هجوماً واسع النطاق بمشاركة إيرانية معزَّزة[٩٢]. وكان هدفهم هو الاستعادة الكاملة وتوطيد السيطرة على ما أسماه بشار الأسد "المناطق المهمة"، وذلك في الخطاب الذي ألقاه في ٢٦ يوليو/تموز ٢٠١٥

وأثار نقاشاً واسعاً: "مناطق مهمة تتمسك بها القوات المسلحة لكي لا يُسمح بانهيار باقي المناطق – هذه المناطق تُحدَّد أهميتها بحسب عدة معايير: قد تكون مهمة من الناحية العسكرية، قد تكون مهمة من الناحية السياسية، قد تكون مهمة من الناحية الاقتصادية والخدمية"[٩٣]. وقبلها بشهرين، كان مصدر مقرّب من النظام قد أخبر وكالة الأنباء الفرنسية بهذا "التقسيم الفعلي"، الذي تتمسك دمشق بموجبه فقط بـ"سورية المفيدة"[٩٤]:

> أشخاص قريبون من النظام يتحدثون عن تراجع حكومي إلى "سورية المفيدة".
>
> "إن تقسيم سورية حتمي. ويريد النظام السيطرة على الساحل، والمدينتين المركزيتين حماة وحمص، والعاصمة دمشق"، على حد قول شخصية سياسية سورية قريبة من النظام.
>
> "الخطوط الحمراء في نظر السلطات هي طريق دمشق – بيروت وطريق دمشق – حمص، علاوةً على الساحل، مع مدن مثل اللاذقية وطرطوس"، حسبما أضاف، متحدثاً بشرط عدم الكشف عن هويته.[٩٥]

وكان جلياً أن التدخل الروسي – وقد حصل في وقت كان نظام الأسد فيه يتراجع تحت ضغط متزايد، وليس حين وسَّعت داعش بشكل مشهدي نطاق الأراضي التي تسيطر عليها، في صيف ٢٠١٤ – لن يتعلق بقتال داعش، بل وبالأساس وبصورة جوهرية بتدعيم النظام ضد المعارضة بأسرها[٩٦]. ومثلما أقرّ المتحدث باسم الكرملين هو نفسه، دميتري بيسكوف، وبفجاجة في بداية الضربات الروسية، فإن أهداف هذه الضربات "يتم اختيارها بالتنسيق مع القوات المسلحة السورية" وهدفها هو "مساعدة الجيش السوري حيثما يكون في أضعف حالاته"[٩٧]. وقد أجاد محرِّر **الغارديان** لشؤون الشرق الأوسط، إيان بلاك، تلخيص الظروف الحقيقية التي أدت إلى التدخل الروسي المباشر:

> يقول مسؤولون ومحللون إن موسكو قررت تعميق تدخّلها بعد أن

جاء سقوط بلدتي إدلب وجسر الشغور المجاورة لها في الشمال في مايو/أيار بمثابة "دعوة للاستيقاظ" بشأن حالة الجيش السوري الخَطِرة...

وقد عجَّلت التحرُّكَ الروسي جزئياً حليفة الأسد الرئيسية الثانية، إيران، التي تلعب دوراً قوياً وإن يكن متكتماً في سورية، لكنها عادةً ما تكون عازفةً عن إدخال قواتها مباشرة. "قال الإيرانيون للروس صراحةً: إذا لم تتدخلوا، سيسقط بشار الأسد، ونحن لسنا في وضع يسمح لنا بالاستمرار في تدعيمه"، بحسب دبلوماسي يعمل في دمشق.

ويُقدَّر أن قوة الجيش النظامي السوري انخفضت من عديدها الذي كانت عليه قبل الحرب البالغ ٣٠٠٠٠٠ إلى ما بين ٨٠٠٠٠ و١٠٠٠٠٠. وقد نجمت كلفة باهظة عن الإرهاق وحالات الفرار والخسائر، وكذلك عن الطبيعة الطائفية للنزاع. وهذا يعني أن العلويين – الأقلية الطائفية التي ينتمي إليها آل الأسد – الذين كانوا موالين في السابق ما عادوا مستعدين للقتال في المناطق السنية، وإنما فقط للدفاع عن ديارهم.

"سقطت إدلب بسرعة فائقة لأن الجنود السوريين ببساطة لم يكونوا مستعدين للقتال"، على حد قول خبير سوري. "فوجئ أحرار الشام [إحدى جماعات الثوار] بمدى السرعة التي تهاوت بها دفاعات النظام".

وقوات الأسد مفرطة في التمدد على نحو سيئ. وفي منطقة دمشق، فإن الفرقة الرابعة للحرس الجمهوري، وهو من قوات النخبة يقوده شقيق الرئيس ماهر، فشلت في استعادة الأراضي التي يسيطر عليها الثوار مثل الغوطة الشرقية، التي ضُربت بقصف وحشي خلَّف حوالي ٢٤٠ قتيلاً في منتصف أغسطس/آب.[٩٨]

وعلى خلفية هذه الأدلة كلها، كشفت إدارة أوباما عن درجة مدهشة من اللامبالاة

وإسقاط الرغبات على الواقع. ففي خطابه الذي ألقاه أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، أسبغ جون كيري في الواقع مشروعية مسبقة على الضربات الروسية على أهداف غير ذات صلة بداعش من خلال ترحيبه بالضربات على جبهة النصرة على حدٍّ سواء، بالرغم من أن الأخيرة كانت متحالفة حتى أواخر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥ مع أطراف رئيسية أخرى في المعارضة السورية في ائتلاف عسكري موحَّد، هو جيش الفتح، الذي اختلطت قواته على الأرض.

> تؤيد الولايات المتحدة أي جهد حقيقي لقتال داعش والجماعات المرتبطة بالقاعدة، لا سيما النصرة. وإذا عكست الأفعال التي أقدمت عليها روسيا مؤخراً وتلك الجارية الآن التزاماً حقيقياً بهزيمة تلك المنظمة، نكون عندئذ مستعدين للترحيب بتلك الجهود وإيجاد سبيل لمنع الاشتباك بين عملياتنا، وبالتالي مضاعفة الضغط العسكري على داعش والجماعات المرتبطة بها. ولكن يجب ألا يُلتبس قتالنا ضد داعش على أنه دعم الأسد، ولن يحدث ذلك. وعلاوةً على ذلك، أوضحنا أيضاً أننا سوف تساورنا هموم عميقة إذا ما ضربت روسيا مناطق لا تعمل بها داعش والأهداف المرتبطة بالقاعدة. فالضربات من هذا النوع سيكون من شأنها إثارة أسئلة بخصوص ما إذا كانت نية روسيا الحقيقية تتمثل في قتال داعش أم في حماية نظام الأسد.[٩٩]

ودفع ذلك جون ماكين، رئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي، إلى أن يعلن ساخطاً في بيان رسمي: "يبدو للأسف أن 'منع الاشتباك' هو مجرد تعبير أورويلي مخفَّف عن قبول هذه الإدارة بتوسّع دور روسيا في سورية، وبالتالي باستمرار بطش الأسد بشعبه"[١٠٠]. غير أن واقع الأمر هو أن إدارة أوباما تمادت في إسقاط رغباتها على الواقع بشأن قيام موسكو وطهران بمساعدتها على الخروج من ورطتها السورية عن طريق إقناع الأسد بالتنحي[١٠١]. بل إن جون كيري بدا، في مقابلة مع

تلفزيون MSNBC، كأنه يراهن على حسن نية الأسد ذاته! يكمن مربط الفرس، مثلما شرح – بتناغم مع إشارات أعطتها واشنطن وحلفاؤها مفادها أنهم مستعدون للقبول ببقاء الأسد في منصبه، ولكن لفترة "انتقالية" فقط –، لا في رفض واشنطن للأسد، بل في رفضه من قِبَل "السُنَّة":

> سؤال: لكن بالنظر إلى ما تعرفه عن الرئيس الأسد والطريقة التي تصرَّف بها ولو على مدى السنوات الثلاث إلى الخمس الأخيرة، ما الذي يدفعك للاعتقاد بأنه سيجري ترتيب إخراجه من السلطة؟
>
> الوزير كيري: طيّب، نحن لا نعرف ذلك. بصراحة، لا نعرف ذلك. ولكن الأسد ذاته قال في مناسبات عدة مؤخراً إنه لو لم يكن الشعب السوري يعتقد أنه ينبغي لي أن أبقى هنا في المستقبل، فسوف أتنحى – سوف أرحل. هو قالها. وأومأ، أحياناً، إلى أنه يريد تسوية سياسية بشكل أو آخر. وأظن أن الأمر يعود إلى داعميه، إلى أقوى داعميه، أن يوضحوا له ما ينبغي عمله إذا ما كان له أن ينقذ سورية، فالأسد أقدم على مجموعة من الاختيارات – قصف الأطفال بالبراميل المتفجرة، واستخدام الغاز ضد شعبه، وتعذيب شعبه، واستخدام التجويع كتكتيك حربي. أعني أنه مع كل هذه الاشياء التي فعلها، ليس هناك من سبيل، حتى لو أراد الرئيس أوباما الدخول في اللعبة، إلى أن يتحقق سلام فعلي، لأن هناك ٦٥ مليون سنّي بين بغداد وحدود تركيا وسورية والعراق لن يقبلوا بالأسد أبداً، بتاتاً، كعضو – كزعيم يحظى بالمشروعية. إنهم ببساطة لن يقبلوا ذلك. ولا يهم ماذا نعتقد نحن.[١٠٢]

وما قدَّمه باراك أوباما ذاته من تلخيص للوضع السوري في مؤتمر صحفي يوم ٢ أكتوبر/تشرين الأول إنما يكشف عن تفكيره بوضوح تام. فالتعهد الوحيد الذي قدّمه الرئيس الأمريكي رداً على تدخّل روسيا المباشر إلى جانب نظام الأسد هو أن الولايات المتحدة لن تتعاون مع موسكو في تدمير خصوم الأسد!

> حسناً، أولاً وقبل كل شيء، دعونا نفهم ما يحدث في سورية وكيف

وصلنا إلى الوضع الراهن. ما بدأ كاحتجاجات سلمية ضد الأسد، الرئيس، تطوَّر إلى حرب أهلية لأن الأسد واجه تلك الاحتجاجات بوحشية تفوق التصوُّر. وبالتالي... فهذا نزاع بين الشعب السوري ودكتاتور عنيف عديم الرحمة.

والنقطة الثانية هي أن السبب في استمرار الأسد في السلطة حتى الآن هو أن روسيا وإيران دعمتاه على امتداد هذه السيرورة. وبهذا المعنى، فإن ما تفعله روسيا الآن ليس مختلفاً جداً عمّا دأبت على فعله في الماضي - إنهم فقط أشد صراحةً بشأنه. فقد راحوا يدعمون نظاماً مرفوضاً من أغلبية كاسحة من سكان سورية لأنهم رأوا أنه مستعد لإلقاء براميل متفجرة على الأطفال وعلى القرى بصورة عشوائية، وأنه أبدى اهتماماً بالتمسك بالسلطة أكثر من اهتمامه بحالة بلده.

ولذا ففي مناقشاتي مع الرئيس بوتين، كنت شديد الوضوح في أن السبيل الوحيد لحل المشكلة في سورية هو الإقدام على انتقال سياسي يشمل الجميع - يحافظ على سلامة الدولة، يحافظ على سلامة الجيش، يحافظ على التماسك، لكنه يشمل الجميع - وأن السبيل الوحيد لإنجاز ذلك هو أن ينقل السيد الأسد [السلطة]، لأن إعادة تأهيله في أعين السوريين غير ممكنة. وهذا ليس حُكماً أُصدره أنا؛ إنه الحكم الذي أصدرته غالبية السوريين الكاسحة.

وقلت للسيد بوتين إنني سأكون على استعداد للعمل معه إذا ما رغب في التوسط لدى شركائه، السيد الأسد وإيران، لأجل انتقال سياسي - ويمكننا الحصول على تأييد بقية المجتمع الدولي لحل ناجم عن وساطة - لكن الحل العسكري وحده، أي محاولة من قِبَل روسيا وإيران لتدعيم الأسد ومحاولة إخضاع الشعب لن تؤدي سوى إلى زيادة توريطهما في مستنقع. ولن ينجح ذلك. وستظلان هناك لأمدٍ طويل ما لم تُقدِما على مسار مختلف.

وقلت له أيضاً إنه صحيح أن للولايات المتحدة وروسيا والعالم أجمع مصلحة مشتركة في تدمير داعش. ولكن ما كان واضحاً جداً – وبغضّ النظر عمّا قاله السيد بوتين – هو أنه لا يُميِّز بين داعش والمعارضة السنية المعتدلة التي تريد للسيد الأسد أن يرحل. ومن منظور [الروس]، فإنهم جميعاً إرهابيون. وتلك وصفة لكارثة، وهي وصفة أرفضها.

ولذا فالوضع الآن هو أننا نخوض مناقشات تقنية بشأن منع الاشتباك بحيث لا نشهد معارك في الجو بين [الروس] والأمريكيين. ولكن فيما عدا ذلك، نحن واضحون جداً في التمسك باعتقادنا وبسياستنا القائلَين بأن المشكلة هنا هي الأسد والوحشية التي تعامل بها مع الشعب السوري، وأن ذلك يجب أن يتوقف. ومن أجل توقّفه، نحن مستعدون للعمل مع جميع الأطراف المعنية. ولكننا لن نتعاون مع حملة روسية تحاول بكل بساطة تدمير كل من طفح به الكيل وثار اشمئزازه إزاء سلوك السيد الأسد.[١٠٣]

وتكمن المأساة هنا في أن موقف واشنطن المتذبذب، عوضاً عن أن يُعجِّل بمساومة، لن يؤدي سوى إلى جعلها أصعب منالاً. والمنطق ذاته كان قائماً منذ البداية: فلكي يكون النظام مستعداً للمساومة، يتعيَّن أن يشعر بأنه مهدَّد في وجوده بالذات – أو أن يوضع تحت ضغط صارم من قِبَل رعاته، الذين لن يفعلوا ذلك إلا إذا خشوا أن البديل هو انهيار النظام. ومن خلال القبول بتعزيز روسيا للنظام، وإظهار ميل متزايد للتراجع عن الإصرار الغربي السابق على تنحي الأسد وتخليه عن السلطة كشرط مسبق لا غنى عنه للتوصل إلى تسوية سياسية – وهو ميل زاد بصورة كبيرة في أعقاب الاعتداءات التي اقترفتها داعش في باريس في ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني٢٠١٥ – كل ما تفعله واشنطن مع حلفائها الغربيين هو تشجيع الأسد على التمسك بمنصبه، وتشجيع روسيا وإيران على التمسك بالأسد. ومثلما كتب نيل كيليام محقاً: "بينما لا يمتلك القادة الغربيون سوى روافع محدودة للغاية يشدّونها، يعني إذعانهم لإصرار روسيا على أن يكون الأسد جزءاً من الانتقال أنهم سيكونون

في نهاية المطاف متواطئين في إطالة أمد النزاع، وفي الوقت ذاته المخاطرة بتوسيع نطاق جاذبية داعش"[١٠٤].

سورية إلى أين؟

يجب أن يكون بديهياً لكائنٍ من كان أنه لا يمكن لأي فصيل ذي شأن في المعارضة السورية القبول بأي تسوية تتضمن "مساومة" استسلامية على المطلب المركزي للمعارضة وللانتفاضة الشعبية الأصلية – ألا وهو رحيل الأسد عن السلطة. وأي تسوية لا تتضمن هذا المطلب المركزي سوف تُرفض من قِبَل الأكثرية الساحقة من الفصائل المسلحة، خصوصاً أنها مدفوعة باستمرار للمزايدة على بعضها بعضاً. ولذا، فمثل هذه التسوية لن توقف المأساة المتواصلة. ومن أجل إنجاز هذا الهدف الملحّ للغاية، لن ينفع أي شيء أقل من تسوية انتقالية تقوم على استقالة الأسد.

إن التحوُّل من المجلس الوطني السوري إلى الائتلاف الوطني في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢ قد ترافق بزيادة تدخّل واشنطن في محاولة تسيير المعارضة السورية. وانعكس ذلك في تعيين معاذ الخطيب على رأس الائتلاف الوطني، وهو الإمام السابق للمسجد الأموي في دمشق وأحد أتباع يوسف القرضاوي المقيم في قطر، كما أنه من مؤيدي "الحل اليمني" الذي تدعو له واشنطن. وبعدها بخمسة شهور، استقال معاذ الخطيب حنقاً على رفض واشنطن السماح للمعارضة السورية بالحصول على الوسائل الضرورية لقتال النظام بفعالية[١٠٥]. ومنذ ذلك الحين، راح يبذل جهوداً نحو التوصُّل إلى نهاية تفاوضية للحرب بينما يبني الصلات عبر امتداد الطيف، من موسكو والجناح التوفيقي داخل المعارضة السورية (هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي) إلى الأطراف السلفية الجهادية في تيار المعارضة الرئيسي، مثل أولئك الذين التقاهم في اسطنبول في مايو/أيار ٢٠١٥ بدعوة من المجلس الإسلامي السوري. ونظراً لشعبيته بين السوريين، يمثل معاذ الخطيب ذلك النوع من الشخصية المعارضة الذي قد يلعب دوراً مركزياً في مساومة انتقالية.

ويمكن للمرء أن يراهن بأمان أيضاً على أن قطاعات واسعة من الجماعات

الجهادية حالياً، ومن باب أولى أعداد كبيرة من أعضائها كأفراد، ستتحول عن الجهادية حالما تكفّ هذه الأخيرة عن توفير وسيلة لكسب العيش. وقد لوحظ بالفعل كيف أن اجتماع المعارضة السورية الذي دعا إليه السعوديون في الرياض في أوائل ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ - تحضيراً للعملية السياسية الوشيكة التي تلقت دفعة حاسمة من اجتماعات ما يسمى "مجموعة الدعم الدولية لسورية" التي انعقدت في فيينا في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني، ودفعة أكثر حسماً من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٤، المعتمد بالإجماع في ١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ - أن اجتماع الرياض إذاً قد أدّى إلى التخفيف من حدة موقف عدد من الجماعات الجهادية، وعلى أوضح وجه في حالة أحرار الشام[١٠٦].

أما على جانب النظام، فمن المرجح أن يلعب نائب الأسد، فاروق الشرع، دوراً مركزياً. وفي وقت أسبق، أعرب الشرع عن تأييده لتسوية سياسية. ففي المقابلة التي أجريت معه في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ والتي استشهدنا بها أعلاه، أعلن:

> لا الائتلاف الوطني، ولا مجلس اسطنبول، ولا هيئة التنسيق كمعارضة داخلية متعددة الأقطاب، ولا أية مجموعات معارضة سلمية أو مسلحة بارتباطاتها الخارجية المعروفة تستطيع أن تدّعي أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب السوري. كذلك فإن الحكم القائم بجيشه العقائدي وأحزابه الجبهوية وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي بخبرته الطويلة وبيروقراطيته المتجذرة لا يستطيع وحده بعد سنتين من عمر الأزمة إحداث التغيير والتطور من دون شركاء جدد يساهمون في الحفاظ على نسيج الوطن ووحدة أراضيه وسيادته الإقليمية...
>
> الحل يجب أن يكون سورياً ولكن من خلال تسوية تاريخية تشمل الدول الإقليمية الأساسية ودول أعضاء مجلس الأمن [التابع للأمم المتحدة]. هذه التسوية لا بد أن تتضمن أولاً وقف العنف ووقف إطلاق النار بشكل متزامن وتشكيل حكومة وحدة وطنية ذات صلاحيات واسعة.[١٠٧]

وإذا ما رأى النورَ يوماً مثل هذا الانتقال للسلطة، سيظل من قبيل التفاؤل الشديد الرهان على استدامته ونجاحه بوقف الكارثة في نهاية المطاف. ولكن ثمة أمرٌ واحد مؤكد: سيقصر مثل هذا الانتقال بكثير عن تلبية تطلعات الذين (واللواتي) أطلقوا الانتفاضة سنة ٢٠١١. ولكنّه، مع ذلك، قد يبدأ بإعادة خلق الشروط التي يمكن في ظلها أن يظهر مجدداً بديل تقدمي لكلا المعسكرين - نظام الأسد والمعارضة المسلحة بكل أمراضها. ذلك أن إمكانية بديل كهذا لا تزال قائمة في سورية، بالرغم من كل شيء. وهي تتمثل في العدد الكبير من الشباب ذوي الذهنية التقدمية الذين نزلوا إلى الشوارع سنة ٢٠١١ ولا يزالون على قيد الحياة، وقد فرّ كثيرون منهم إلى المنفى.

والحال أن التجربة الديمقراطية السورية اللافتة خلال سنتي ٢٠١١-٢٠١٢ - حينما أُنشئت مجالس محلية من أجل التعويض عن شلل سلطات الدولة والخدمات العامة المحلية، أو عن انهيارها - لم تتبدّد بالكامل بعد. وقد أقرّ مؤخراً فريدريك هوف، الذي عمِل مستشاراً خاصاً لشؤون الانتقال في سورية في وزارة الخارجية الأمريكية سنة ٢٠١٢، بهذه الطاقة بعبارات تبدو أقرب إلى إسقاط الرغبات على الواقع من قِبَل مناصرٍ مفرط الحماس لعقيدة الإدارة الذاتية، منها إلى التقييم الواقعي الرزين لدبلوماسي سابق:

> يوجد اليوم المئات من المجالس المحلية في مختلف أجزاء سورية التي لا يسيطر عليها الأسد. وبعضها يعمل بشكل سرّي في مناطق تديرها المسماة بالدولة الإسلامية. وبعضها يعمل في مناطق يقوم فيها نظام الأسد - بدعم كامل من إيران - بإلقاء "براميل متفجرة" من المروحيات على المدارس والمستشفيات والمساجد. وبعضها يعمل في أحياء تخضع لحصار تجويعي تيسّره إيران. وهذه المجالس المحلية تدعمها شبكة واسعة من منظمات المجتمع المدني... وهذا كله جديد على سورية. إنه جوهر الثورة السورية.
>
> وهذا المزيج من المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني هو باقة من الجهود المحلية المنطلقة من أسفل لأعلى. إن النساء

والرجال الذين يخاطرون بكل شيء من أجل جيرانهم أبطال. بيد أنهم أبطال مجهولون تماماً. الكل في سورية يعرف الأسد وعائلته الجشعة. والكثيرون في سورية يعرفون أسماء الشخصيات المعارضة في المنفى وقادة الجماعات المسلحة داخل البلد. غير أن أولئك الذين يمثلون مستقبل النخبة السياسية السورية مجهولون إلى حد بعيد.[١٠٨]

لكن هوف الذي يبدو بالغ المثالية قد أساء فهم التنظيم الاجتماعي "من أسفل لأعلى" الذي وصفه بأنه سمة لـ"الديمقراطيات الغربية". فناشد بالتالي وبسذاجة الولايات المتحدة وشركائها إلى الانتصار لهذا "البديل للأسد المُنبثق من القواعد الشعبية السورية"، بينما أعرب عن حيرته بشأن "القلق الذي يعرب عنه مسؤولون في إدارة أوباما إزاء احتمال سقوط الأسد - القاتل الجماعي - بأسرع مما يجب"[١٠٩]. بيد أن الواقع هو أنه لو قُدِّر لتجربة ديمقراطية جذرية من هذا النوع أن تنتصر وتهدِّد بالانتشار من سورية إلى البلدان المجاورة، فإن ذلك سيكون من شأنه تشكيل تحدٍّ أكبر بكثير للنظام الإقليمي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة من أي شيء تمثله داعش.

الفصل الثاني

مصر: "٢٣ يوليو" عبد الفتاح السيسي

> يقول هيغل في مكانٍ ما إن جميع الأحداث
> والشخصيات العظيمة في تاريخ العالم
> تظهر، إذا جاز القول، مرتين. وقد نسي
> أن يضيف: المرة الأولى كمأساة والمرة الثانية كمهزلة.
>
> (كارل ماركس، **الثامن عشر من برومير لويس بونابرت**، ١٨٥٢-١٨٦٩)

الاقتباس أعلاه أحد أشهر الاقتباسات المأخوذة من كارل ماركس وأكثرها تكراراً ومحاكاة[١]. كان ماركس يعلّق فيه على الانقلاب الذي قاده لويس-نابليون بونابرت (نابليون الثالث لاحقاً) في ٢ ديسمبر/كانون الأول ١٨٥١، منهياً بذلك الجمهورية الثانية الفرنسية القصيرة العمر (١٨٤٨-١٨٥١)، فقارنه بالانقلاب الذي قاده عم لويس-نابليون، وهو نابليون بونابرت الشهير (نابليون الأول لاحقاً)، في ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٧٩٩ - المصادف لـ ١٨ برومير من العام الثامن في التقويم الثوري الفرنسي[٢]. بيد أن ما أغفله تعليق ماركس الساخر هو أن "المهزلة" قد تكون مأساوية تماماً - ما يسميه الفرنسيون مهزلة مأساوية (*farce tragique*). ويُنظَر إلى مسرحية ألفريد جاري **الملك أوبو** (*Ubu Roi* في عنوانها الأصلي - وهي جزئياً محاكاة ساخرة لمسرحية **ماكبث** لشيكسبير) بوصفها النص المؤسِّس لهذا اللون الأدبي[٣]. ومنها اشتقّ

الفرنسيون نعت *ubuesque* (أقرب مرادف له بالعربية "قراقوشي")، الذي يشير إلى استبداد شرس غريب الأطوار.

و٢٣ يوليو هو بالطبع تاريخ الانقلاب الذي نفّذه الضباط الأحرار المصريون بقيادة جمال عبد الناصر سنة ١٩٥٢، حين أطاحوا بالملَكية المصرية. وفي ٣ يوليو ٢٠١٣، قاد عبد الفتاح السيسي انقلاباً أطاح محمد مرسي، منهياً الجمهورية المصرية الثانية القصيرة العمر (٢٠١١–٢٠١٣). وبدون أي خشية من تعرّضهم للتهكم، راح المتحمسون لانقلاب السيسي يصوّرونه إلى حد الغثيان في صورة نسخة ثانية مما يُطلَق عليه في مصر اسم "ثورة ٢٣ يوليو". غير أن الحقيقة هي أن نقاط الشبه بين انقلاب لويس–نابليون بونابرت وذلك الذي قاده عمه – كلاهما كانا بالأساس انقلابين إصلاحيين، أنهيا مرحلة من الاضطراب الثوري بغية القيام بمرحلة أساسية من التحوُّل البرجوازي في فرنسا – تفوق بكثير نقاط الشبه بين انقلاب عبد الفتاح السيسي وذلك الذي قاده عبد الناصر. فالأخير كان حالة نموذجية من الانقلاب الثوري، في حين أن الانقلاب الذي جرى تنفيذه يوم الثالث من يوليو/تموز ٢٠١٣ كان بالتأكيد انقلاباً رجعياً يستعيد النظام القديم في مصر – بل وبانتقام[٤].

وحينما انتهيت من كتابة الشعب يريد في نهاية أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢، كان رئيس حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين، محمد مرسي، قد تولى رئاسة مصر لمدة أربعة أشهر فحسب. وكان من يشاركونه أفكاره يحتفلون آنذاك بنجاحه في فرض السيطرة المدنية على الجيش – وهو ما دلَّل عليه في نظرهم قيام مرسي بعزل العضوين الأرفع مرتبةً في المجلس الأعلى للقوات المسلحة (المجلس العسكري) في ١٢ أغسطس/آب ٢٠١٢ – وقد تبنى الإعلام العالمي في أغلبيته الساحقة مثل هذا التقييم. وفي مواجهة هذا الرأي الواسع الانتشار، شدَّدتُ على أنه "**لم تتقلص سلطة الجيش وامتيازاته بتاتاً في ظل مرسي عما كانت عليه في ظل مبارك.** ولم تشهد مصر أي شيء قابل للمقارنة، ولو من بعيد، بما جرى في تركيا... [من] تطورات وضعت نهاية حقيقية لوصاية الجيش على السلطات السياسية التركية"[٥].

وبصدد الآفاق الاقتصادية والاجتماعية، أكّدتُ أن "مرسي وحكومته، ومن ورائهما الإخوان المسلمون، يقودون مصر إلى كارثة اقتصادية واجتماعية" من خلال اتّباع

الوصفات النيوليبرالية. وأضفت أن من شأن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الناجم عن الانتفاضة أن يجعل أفقَ نموٍّ مدفوع بالاستثمارات الخاصة وفقاً للعقيدة النيوليبرالية أقلَّ احتمالاً بعد، "ويحتاج المرء إلى جرعة عالية من الإيمان ليصدّق أن قطر سوف تعوِّض شحّ الاستثمارات العامة في مصر..."[٦]. والحال أن الاضطرابات الاجتماعية كانت في صعود نتيجةً لهذه السياسة الاقتصادية الفاشلة التي واصلها مرسي: فاقتبستُ بيانات تظهر أن عدد الاحتجاجات الاجتماعية والإضرابات زاد في مصر خلال الأيام المائة الأولى من رئاسة مرسي. "وكان ردّ فعل أرباب العمل والحكومة على هذا الصعود للنضالات هو القمع، بما في ذلك عدد كبير من حالات التسريح الفردي والجماعي. ولكن بلا جدوى..."[٧].

وبالفعل، فإن كلا المشكلتين الجوهريتين اللتين أصابتا رئاسة مرسي بالشلل – وصاية الجيش، وإن بصيغة مخففة في البداية عقب انتخاب مرسي، والاضطراب الاجتماعي – واصلتا التفاقم أسبوعاً بعد أسبوع.

كيف تطوّر طموح الإخوان المسلمين بالسلطة

كانت واشنطن، من خلال وساطة إمارة قطر، قد راهنت على جماعة الإخوان المسلمين في مصر وعلى الصعيد الإقليمي كسبيل لاحتواء الموجة الصدمية الثورية لسنة ٢٠١١ وتوجيهها نحو نتائج تتوافق مع مصالح الولايات المتحدة[٨]. ومثلما أبرزنا في المقدمة أعلاه، أدى ذلك إلى صراع مثلث بين قطب ثوري واحد ومعسكرين اثنين مضادين للثورة متنافسين ومتماثلَين في عدائهما للتطلعات التحررية لـ"الربيع العربي". والحال أن ضعف و/أو تقاعس القطب الثوري قد أتاح للمواجهة بين المعسكرين الآخرين أن تسود، وأن تصبح بعد حين الهمّ الرئيسي لكلٍّ منهما. وتوفر مصر مثالاً بالغ الوضوح على هذا التطور المؤسف.

فمع انضمامها رسمياً إلى الحشد الشعبي في ميدان التحرير بالقاهرة يوم ٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، عرضت جماعة الإخوان المسلمين خدماتها المناهضة للثورة على الجيش المصري، العمود الفقري للنظام الهجين ما بعد الناصري، والذي أُنزل إلى

شوارع العاصمة في مساء اليوم ذاته. ومنذ ذلك الحين حتى نكُث الإخوان المسلمين تعهدهم عدم السعي للسيطرة على البرلمان عن طريق الحدّ من عدد مرشحيهم في الانتخابات، تعاونوا تعاوناً تاماً مع الجيش. ففي تحالف غير مقدس مع "الفلول" (أي بقايا النظام القديم) والسلفيين، خاضوا حملة الدعوة للتصويت بنعم في الاستفتاء الدستوري الذي أجري في ١٩ مارس/آذار برعاية المجلس العسكري.

وكان ذلك متناغماً مع التقليد الذي أُرسي منذ إطلاق السادات سراح الإخوان المسلمين من السجون المصرية في سبعينات القرن العشرين: فقد قامت استراتيجيتهم بصورة منهجية على التعاون مع النظام في مسعىً لممارسة نفوذهم الأخلاقي – الثقافي على المجتمع والسياسة إلى أن يصبحوا في وضع يتيح لهم الوصول للسلطة – وهي استراتيجية "حرب مواقع" نموذجية تمهّد الطريق لـ"حرب مناورة" في الوقت المناسب. ومعلوم أن هذين المفهومين العسكريين اقتبسهما أنطونيو غرامشي في مناقشته للهيمنة والهيمنة المضادة. ولكن المبتكَر في حالة جماعة الإخوان المسلمين هو أن الأيديولوجيا الرجعية التي روّجت لها أمكن النظام نفسه أن يرى فيها ما يخدم هيمنته هو إلى حدٍّ بعيد. والحال أن السادات ومبارك كانا سعيدين بترك الجماعة تلعب دوراً أيديولوجياً في مواجهة المعارضتين اليسارية والليبرالية، بشرط ألا تتجاوز دورها بمحاولة التدخل في شأن السلطة السياسية. وقد قمعها كلا الرئيسين في كل مرة شعرا فيها بأنها تجاوزت الحدّ.

لكن توسُّع جماعة الإخوان المسلمين السريع في ظل الشروط الجديدة التي خلقتها انتفاضة ٢٠١١ – قدرتها على الفعل بحرية والاستفادة مما وفرته قطر من الدعم المالي والترويج التليفزيوني (من خلال قناة الجزيرة) وجذبها لنسبة واسعة من الطبقات الوسطى الساعية إلى قوة بديلة لإنفاذ "القانون والنظام" بعد الأفول البادي للنظام القديم – جعلها تفرض نفسها وتبدي طموحها بشكل متزايد. وبدأ تعاون الإخوان المسلمين مع المجلس العسكري يتفكك بشكل خطير حينما منحتهم الانتخابات البرلمانية التي أجريت بين أواخر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ وأوائل يناير/كانون الثاني ٢٠١٢ أكثرية نسبية واسعة من مقاعد مجلس الشعب. فراحوا يطالبون بعزل وزارة كمال الجنزوري التي عيَّنها المجلس العسكري، ويؤكدون حقهم في تشكيل

حكومة جديدة. وبذلك وضعوا أنفسهم على مسار صدام مع الجيش.

لم يكن للجيش المصري أن يسمح للإخوان بالإمساك بالسلطتين التشريعية والتنفيذية معاً بحيث يتحدّون تحكّمه بالدولة. ولم يكن في إشارات الإخوان المسلمين المستمرة إلى نموذج تركيا تحت إدارة حزب العدالة والتنمية ما يطمئن المجلس العسكري. فتفكيك وصاية الجيش التركي على الدولة وما أصاب قيادته العليا من تطهير وسجن مُذلّيْن على يد حكومة حزب العدالة والتنمية الحائزة على الأغلبية البرلمانية أمورٌ شكّلت في نظر الجيش المصري سيناريوهاً كابوسياً كان عازماً على عدم السماح به في بلاده. وقد اقتضى ذلك إحباط خطة الإخوان لتصميم نظام برلماني لمصر على النمط التركي وتأمين سيطرتهم عليه بواسطة آلتهم الانتخابية القوية. لذا، عزم القضاء المصري – مؤسسة أخرى للنظام القديم لم تصبها الانتفاضة بأذى، ومتواطئة مع الجيش – على تحدّي صلاحيات البرلمان الجديد الدستورية، ووضع مجلس الشعب ذاته موضع الشك من خلال النظر في مدى دستوريته في فبراير/شباط ٢٠١٢ (بسبب عيب في قانون الانتخابات الذي أصدره المجلس العسكري ذاته). وفي أبريل/نيسان، فرض القضاء تعديلاً شاملاً في تشكيل الجمعية التأسيسية التي كان البرلمان قد انتخبها.

وقد تصدّت الجماعة لذلك بنكْثها تعهداً آخر من تعهداتها الأصلية: قررت استهداف الموقع التنفيذي الأعلى والتقدّم بمرشح للانتخابات الرئاسية هو عضوها القيادي البارز، خيرت الشاطر، وهو رجل أعمال ثري معروف بلعبه دوراً في التنظيم مساوياً في الأهمية لذلك الذي يلعبه المرشد العام محمد بديع ذاته، إن لم يكن أكثر أهميةً منه. وجاء هذا القرار الجريء، المتخذ في نهاية مارس/آذار ٢٠١٢، متبايناً بشكل حاد مع عقود من توخي الحذر من قِبَل الإخوان. وكان بالتالي أبعد ما يكون عن تحقيق الإجماع داخل مجلس الشورى العام الخاص بالجماعة والذي يضمّ ١٠٨ من الأعضاء، وقد انقسم إزاء القرار إلى نصفين، حيث لم يزد الموافقون عن المعارضين سوى بأربعة أعضاء. فاستطاع نشطاء الجماعة من الشباب، بالتحالف مع المتشددين الذين تزعّمهم الشاطر، ترجيح كفة الميزان[٩]. وحذّر ناقدو القرار من العواقب الوخيمة التي سوف تنتج على الأرجح عن صدام مباشر مع الجيش[١٠].

عجّلت هذه الخطوة لعبة الشطرنج الجارية بين المجلس العسكري والإخوان، حيث أخذ كل طرف يناور لمنع المرشح الأفضل لدى الطرف الآخر من خوض الانتخابات. فأبطلت اللجنة الانتخابية ترشيح الشاطر، إلى جانب ترشيح السلفي المغالي في الشعبوية، حازم أبو إسماعيل. ومن أجل إعطاء هذا الإلغاء المزدوج مسحة إنصاف، رُفض أيضاً ترشيح عمر سليمان غير المقنع. فاستبدل الإخوان خيرت الشاطر بمحمد مرسي – "العجلة الاحتياطية"، أو "الإستبن" كما أسماه باللغة العامية الرأي العام المصري تندراً – بينما أُحبطت محاولة الإخوان سد الطريق من خلال البرلمان أمام ترشح القائد السابق للقوات الجوية وآخر رئيس وزراء عيّنه مبارك، أحمد شفيق.

وحينما بات واضحاً، بعد الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٢٣–٢٤ مايو/أيار ٢٠١٢، أن مرشح الإخوان لديه فرصة جيدة لكسب الجولة الثانية رغم كل شيء، زادت على نحو درامي حدة الشد والجذب بينهم وبين العسكر. فما إن اختُتمت الجولة الثانية، التي جرت يومي ١٦–١٧ يونيو/حزيران، حتى استغل المجلس العسكري الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية الانتخابات البرلمانية التي اكتملت في يناير/كانون الثاني، لكي يحلّ رسمياً مجلس الشعب، صاحب السلطة التشريعية ضمن مجلسَيْ البرلمان، ويُصدر "إعلاناً دستورياً مكملاً" بتاريخ ١٧ يونيو/حزيران. وبموجب هذا المرسوم، أخذ المجلس العسكري السلطة التشريعية في يده، ومنح نفسه سلطة تشكيل جمعية تأسيسية جديدة إذا أثبتت الجمعية القائمة عجزها عن إنجاز مهمتها، وحدَّ من الصلاحيات الدستورية للرئيس الذي كان على وشك أن يُعلن انتخابه.

خشِيَ الإخوان أن تقوم أجهزة الدولة بتزوير الانتخابات الرئاسية. فحرصوا على استدعاء مباركة واشنطن لمسعاهم الانتخابي ومعارضتها الصارمة للتلاعب بنتائج الانتخابات. وفي ٢٢ يونيو/حزيران، نشرت جريدة **وول ستريت جورنال** مقابلة طويلة أجراها أحد أعضاء مجلس تحريرها مع خيرت الشاطر، "رجل الأعمال المليونير"، الذي وصفه المقال بدقة بأنه رأس "الجناح المحافظ المهيمن داخل الإخوان والمسمّى أيضاً 'جماعة الخليج'"، و"زعيم الإخوان المسلمين، على طريقة زعيم (boss) الآلة السياسية في شيكاغو [قبل قرن]" – رجلٌ "إذا ما وصل الإخوان للسلطة... سيتولى

الزمام"[١١]. وقد أخبر الشاطر الصحفي بمنتهى الفجاجة بأن "الأولوية [لدى الإخوان] هي 'شراكة استراتيجية' وثيقة مع الولايات المتحدة، التي تتوقع منها الجماعة أن تساعدها في فتح أبواب الأسواق الائتمانية واكتساب المشروعية الدولية"[١٢].

وفي نهاية المطاف، وبعد أن منحوا أنفسهم الوسائل "القانونية" لعرقلة إجراءات الرئيس الجديد عند الضرورة، سمح العسكر للجنة الانتخابية بالكشف عن نتائج الانتخابات وإعلان فوز مرسي. وكان هذا بالفعل أذكى ما يمكن لهم فعله. كانوا قد فقدوا قدراً كبيراً من الرصيد من خلال إدارة البلد بحكم الأمر الواقع منذ فبراير/شباط ٢٠١١، ولم يكونوا في وضع يسمح لهم بالمخاطرة بصدام كبير مع جماعة كانت لا تزال تتمتع بالشعبية – وتؤازر مرشحها مباركةُ واشنطن فضلاً عن ذلك. فكان من الأذكى بكثير ترك الإخوان يحرقون أصابعهم بدورهم من خلال تسليمهم دفة الحكم الساخنة جداً في بلد يموج بالاضطراب الثوري. ولذا تم تأكيد تقلُّد مرسي رئاسة مصر. وبات الإخوان مسؤولين بعدها عن الحكومة المدنية، لكن بدون أن يمسكوا بالسلطة الحقيقية. فلا تنبع هذه الأخيرة، في مصر أكثر مما في أغلب البلدان، من صناديق الاقتراع بل من "فوهة البندقية"، وفق التعبير الشهير لماو تسي تونغ.

لا أسد ولا ثعلب

بيد أن السلطة السياسية معادلة لا تمثّل فيها القوة سوى عاملاً واحداً؛ فالقدرة على تحقيق الرضا جوهرية أيضاً بالتأكيد. على الأمير أن يكون أسداً وثعلباً في آن واحد، بحسب الوصف الشهير لمكيافيلّي. يُضاف إلى ذلك أن الدهاء السياسي يمكن أن يقود إلى امتلاك القوة، بينما لا يمكن للقوة أن تقود إلى اكتساب الدهاء. فحكم مرسي، الذي افتقر إلى قوة الأسد، فشل بشكل بائس في تحقيق الرضا لافتقاره إلى موهبة الثعلب. وكان أول خطأ فادح ارتكبه – أو ارتكبته قيادة الإخوان، التي كانت تحرك الخيوط من ورائه – هو التغافل عن أنه انتُخب في الجولة الثانية بفضل أصوات الملايين ممن لم يختاروه في الجولة الأولى. فالأغلبية التي انتخبته كانت إذاً خليطاً، وكان ينبغي بالتالي أن تعكس حكومته هذه الحقيقة بالسعي إلى تحقيق أوسع توافق ممكن.

عوضاً عن ذلك، شكّل مرسي، في يوليو/تموز ٢٠١٢، وزارة برئاسة هشام قنديل، الملتحي مثله والمتعاطف مع جماعة الإخوان، الذي كان عضواً في وزارة الجنزوري السابقة. وكان المنتسبون الوحيدون إلى أحزاب سياسية بين أعضاء الحكومة الجديدة أعضاءً في حزب الحرية والعدالة التابع للجماعة وفي مجموعتين خرجتا من عباءتها واحتفظتا بعلاقات ودودة معها. غير أن "الوزارات السيادية" (مثلما يُطلق عليها في المنطقة العربية) المتمثلة في الدفاع والداخلية والخارجية بقيت على نحو صارم في أيدي رجال انتقلوا في مناصبهم من وزارة الجنزوري إلى وزارة قنديل (عدا وزير الداخلية الجديد، وهو لواء شرطة كان مساعداً للوزير في الحكومة السابقة). وكفل هؤلاء استمرار النظام القديم بكامل عتاده. كما استمر في المنصب من وزارة الجنزوري وزير المالية ووزيرتان أخريان أقل أهميةً (هما الوزيرتان الوحيدتان من بين ٣٥ وزيراً). أما باقي أعضاء الوزارة، فشملوا عدداً من "التكنوقراط"، ورجالاً خدموا في ظل النظام القديم.

في كتاب **الشعب يريد**، كان تقييمي العام لفوران ٢٠١١ كالتالي:

> في مصر، كما في تونس، جرت الإطاحة بجزء هام من المكوِّن السياسي لـ"نخبة السلطة"، علاوةً على فصيل "الرأسمالية المحدَّدة سياسياً" الأوثق صلةً بالأسرة الحاكمة السابقة. بيد أن البنية الطبقية الرأسمالية المسؤولة عن الانفجار الاجتماعي – مزيج من برجوازية الدولة وبرجوازية السوق في إطار يستلهم النيوليبرالية – نجت من الزلزال، مثلها في ذلك مثل النواة الصلبة القمعية للدولة، المكوَّنة من الجيش والجسم الرئيسي للقوات شبه العسكرية.[١٣]

وهاهي جماعة الإخوان المسلمين تنبئ أجهزة الدولة المصرية الرئيسية وجُلّ طبقتها الرأسمالية، بما في ذلك برجوازية الدولة، بأنها ترمي إلى العمل معها في تكافل، فلا تغيِّر سوى ذلك "المكوِّن السياسي لنخبة السلطة" الذي نبذته الانتفاضة. فتصاعدت الاتهامات من مختلف دوائر المعارضة اليسارية والليبرالية، وحتى من "التيار المصري" الذي أنشأه أعضاء منشقون من شباب الإخوان، بأن الإخوان المسلمين يساعدون

بذلك في استعادة النظام القديم. ومن جانبه، فإن حزب النور السلفي، الذي كان قد رفض المشاركة في الوزارة الجديدة ما لم يحصل على عدد هام من الحقائب، ألقى باللوم على الإخوان لعدم وفائهم بتعهدهم بتطبيق الشريعة (بما في ذلك الاستعاضة عن كلمة "مبادئ" بكلمة "أحكام" الأكثر تقييداً في المادة الثانية الشهيرة من الدستور المصري، التي تنصّ على أن "مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع").

وقد دلَّل مرسي على نيته إجراء تطهير لأعضاء "المكوِّن السياسي لنخبة السلطة" وإحلال أشخاص موالين لجماعة الإخوان المسلمين محلهم بإصداره مراسيم تُدخل تغييرات واسعة على الإدارات العليا لوسائل الإعلام الحكومية، وذلك في ظل وزير إعلام هو نفسه عضو بارز في الجماعة. أما التدبير المشهدي الثاني، المتمثل في تبديل حسين طنطاوي وسامي عنان، على رأس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بعبد الفتاح السيسي وصدقي صبحي في ١٢ أغسطس/آب ٢٠١٢، فبات مؤكداً أنه لم يكن تغييراً في المسار، مثلما شرحت في الشعب يريد، إلا في ما يتعلق بالطريقة المنافقة التي جرى إخراج المشهد بها بغرض تكذيب اتهامات المعارضة وإظهار مرسي في صورة "ثورية" - وهو إخراج أثار حفيظة الجيش[١٤].

بيد أن تحرُّك مرسي الآخر في نفس ذلك اليوم، ١٢ أغسطس/آب، قد مثَّل تحدياً أكبر بكثير للعسكر: فقد ألغى "الإعلان الدستوري المكمِّل" الذي كانت قيادة الجيش قد أصدرته قبل انتخابه بقليل، ومنح نفسه كامل السلطات التشريعية والتنفيذية التي كان المجلس العسكري يحوزها بموجب الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس/آذار ٢٠١١. لم يكن الأمر أن الجيش يريد الاحتفاظ بالسلطتين الدستورية والتشريعية، وإنما أقلقه أن يسيطر الإخوان على كل فروع الحكم. وخشي العسكر أن يستخدم الإخوان هذه السلطات في صياغة دستور يزيد من دورهم السياسي ويُكرِّسه، بينما يُقلِّص من الصلاحيات التي كان الجيش يتمتع بها في السابق. ومثَّل التحرُّك ذاته كذلك تحدياً للسلطة القضائية، التي سبق لمرسي أن حاول تجاوزها ذات مرة حينما سعى إلى إحياء مجلس الشعب بعد قليل من تقلّده منصبه - قبل أن يتراجع في اليوم التالي. وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢، حاول مرةً أخرى أن يلوي ذراع القضاء بعزل النائب العام، متراجعاً مرة أخرى بعدها بقليل.

واعتبر مختلف لاعبي الأدوار في هذه الدراما السياسية أن العملية الدستورية هي الأهم، إذ أن جميع السلطات الأخرى مؤقتة. وقد تأزمت تلك العملية في نوفمبر/ تشرين الثاني بعد أن عجز مرسي والإخوان عن التوصل إلى اتفاق مع المعارضة اليسارية والليبرالية بشأن مشروع دستور توافقي. بعدئذ واحتجاجاً على إصرار الأغلبية الأصولية الإسلامية على فرض رؤاها وصياغة دستور على هواها، قرر كلٌ من المعارضة وممثلو الكنائس المصرية مقاطعة الجمعية التأسيسية. وإذ شعر الإخوان المسلمون بأن الجمعية قد تحلّها المحكمة الدستورية العليا، التي كان قد أحيل إليها ملفها في ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول، قرروا المضي خطوةً أخرى للأمام في التضييق على القضاء.

ومن أجل ضمان تأييد واشنطن له في هذا التصعيد، أبدى مرسي عدة إيماءات حسن نية تجاه إسرائيل. ففي ١٧ أكتوبر/تشرين الأول، قام السفير المصري الجديد لدى إسرائيل بتسليم الرئيس الإسرائيلي حينئذٍ شيمون بيريز خطاباً من مرسي يخاطب فيه الرئيس المصري نظيره بـ"عزيزي وصديقي العظيم"، ويعرب فيه أنه "شديد الرغبة في أن أطوّر علاقات المحبة التي تربط لحسن الحظ بلدينا"، ويتمنى لإسرائيل "الرغد"[١٥].

وتلا ذلك في شهر نوفمبر/تشرين الثاني اضطلاع مرسي بدور رئيسي في التوسط في وقف إطلاق النار بين حكومة حماس في غزة والحكومة الإسرائيلية، منهياً بذلك "عملية عمود السحاب" التي كانت القوات المسلحة الإسرائيلية قد شنتها ضد غزة في ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني (وخلّفت أكثر من ١٧٠ قتيلاً فلسطينياً وستة إسرائيليين). وقد أعلنت وقف إطلاق النار وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون من القاهرة في ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني وبالاشتراك مع وزير الخارجية المصري. وصرّحت كلينتون أن "حكومة مصر الجديدة تتولى زمام المسؤولية والقيادة التي طالما جعلت من هذا البلد أحد أحجار زوايا الاستقرار والسلام الإقليميين"[١٦].

ومثلما ذكرت وكالة أسوشيتدبرس ببلاغة، "بعدما حاز المديح الأمريكي والعالمي، سارع مرسي إلى قبض مستحقات رأسماله السياسي الجديد بالاستحواذ على قدر أكبر من السلطة في الداخل"[١٧]. وبالفعل، وقد زاده مديح كلينتون جرأةً، أصدر مرسي في اليوم التالي، ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني، إعلاناً دستورياً جديداً أعلن فيه أن جميع إعلاناته الدستورية وقوانينه وقراراته – منذ توليه منصبه وحتى نفاذ دستور جديد

وانتخاب مجلس شعب جديد - "تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية"[١٨]. وحصَّن الإعلان أيضاً الجمعية التأسيسية من الحل المحتمل من قِبَل أية جهة قضائية، ومَنح مرسي سلطة تعيين النائب العام، وهو ما كان قد عجز عن تحقيقه في الشهر السابق. فأجمعت المعارضة على اعتبار الإعلان باطلاً، متهمةً مرسي بأنه توَّج نفسه "فرعوناً جديداً على مصر"، مالكاً لسلطات غير مسبوقة تتجاوز بكثير تلك التي كان يتمتع بها مبارك.

إن ما قام به مرسي من "انقلاب أبيض"، كما أُطلق عليه على نطاق واسع، دفع المعارضة إلى تشكيل "جبهة الإنقاذ الوطني"، التي ضمت الأحزاب اليسارية والليبرالية إلى جانب أشخاص تعاونوا مع النظام السابق - في ائتلاف مثَّلته جيداً شخصياته الرئيسية الثلاث: الناصري حمدين صباحي، والليبرالي محمد البرادعي، وعضو النظام في ظل مبارك، عمرو موسى[١٩]. ونظَّمت جبهة الإنقاذ الوطني أيامَ احتجاج في الشوارع شهدت احتشاد مئات الآلاف مرةً أخرى في ميدان التحرير، صارخين "إرحل" لمرسي وهاتفين "الشعب يريد إسقاط النظام". وسرعان ما وقعت اشتباكات بين مؤيدي مرسي وخصومه. سارعت عندها الجمعية التأسيسية المكوَّنة من الإخوان والسلفيين إلى إتمام مشروع دستور قبل نهاية نوفمبر/تشرين الثاني. ثم أعلن مرسي، في ٢ ديسمبر/كانون الأول، أن استفتاءً على الدستور الجديد سيجري بعد أقل من أسبوعين، في ١٥ ديسمبر/كانون الأول، الأمر الذي فاقم التوتر. وفي اليوم ذاته، حشد الإخوان المسلمون أنصارهم خارج المحكمة الدستورية العليا لمنع القضاة من الدخول، ومن ثم الحيلولة دون إصدارهم حكماً ضد الجمعية التأسيسية.

وفي ٤ ديسمبر/كانون الأول، توجَّه ما يربو على مائة ألف من المتظاهرين المناهضين لمرسي في مسيرة إلى القصر الرئاسي في الاتحادية، مطالبين بإلغاء الاستفتاء وصياغة مشروع دستور جديد. وعلى مدى اليومين التاليين هاجم أعضاء ملتحون من جماعة الإخوان المسلمين وجماعات متحالفة معها الاعتصام السلمي المناهض لمرسي خارج القصر، مما أثار معارك شوارع خلَّفت ١١ قتيلاً - قُتل أغلبهم بالرصاص الحي[٢٠]. وبالرغم من بلوغ هذه الذروة من التوتر السياسي، جرى استفتاء دستوري

على مرحلتين في ١٥ و٢٢ ديسمبر/كانون الأول، حيث دعت بعض المعارضة إلى التصويت بـ"لا" بينما دعا آخرون إلى المقاطعة. وقد وافقت على الدستور أغلبية ٦٣,٨ في المائة من الأصوات. وحيث بلغ عدد المشاركين في التصويت ١٧ مليون فقط (مقارنةً بـ ٢٥,٥ مليون في الانتخابات الرئاسية قبلها بستة أشهر)، يكون أكثر قليلاً من خُمس من يحق لهم التصويت في مصر قد وافقوا على الوثيقة.

تضمَّن الدستور الجديد عدداً من المواد تنطوي على إمكانية تقييد حقوق النساء والأقليات الدينية، وعزَّز سلطات البرلمان، بالمقارنة بالدستور السابق، دستور ١٩٧١. وتعبيراً عن رغبة جماعة الإخوان المسلمين في إرضاء المجلس العسكري زاد الدستور بصورة كبيرة من صلاحيات العسكر، مع إنشاء مجلس للدفاع الوطني "يختص بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ومناقشة موازنة القوات المسلحة". واحتفظ الجيش بالحق في محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية "في الجرائم التي تضرّ بالقوات المسلحة". وبلا مفاجأة، أعلنت جبهة الإنقاذ الوطني أن الدستور يفتقر إلى المشروعية بسبب غياب التوافق بشأنه.

هذا وعوضاً عن تيسير مساومة مع المعارضة، أجرى مرسي تعديلاً وزارياً في أوائل يناير/كانون الثاني ٢٠١٣ لزيادة عدد الوزراء المنتمين إلى حزبه، حزب الحرية والعدالة، من خمسة إلى ثمانية. وبذلك عزَّز الاتهام الموجَّه إلى الإخوان المسلمين بتوسيع سيطرتهم على الدولة (وهو ما أسماه المصريون "أخونة الدولة"). وغيَّر مرسي أيضاً وزير الداخلية، الذي كان قد أظهر عزوفاً عن قمع احتجاجات المعارضة، معيّناً محله نائب الوزير، محمد إبراهيم، الذي بدا أكثر استعداداً للقيام بهذا الدور. وفي الفترة من ٢٥ يناير/كانون الثاني (الذكرى السنوية الثانية للانتفاضة الأصلية سنة ٢٠١١) فصاعداً، أخذ الوضع يتدهور بصورة خطيرة. ففي ذلك اليوم شارك مئات الآلاف من المتظاهرين في حشود ضد مرسي في ميدان التحرير وفي مختلف أرجاء مصر، وقد وقعت اشتباكات في أماكن عديدة. وفي ٢٧ يناير/كانون الثاني، أدى القمع العنيف لاحتجاج حاشد في مدينة بور سعيد - ضد حكم قضائي بإعدام ٢١ من مشجّعي كرة القدم المحليين أُلقيَ القبض عليهم عقب أحداث شغب في ملعب قبل عام - إلى مقتل العشرات، وقد أثنى مرسي على الشرطة لقمعها الوحشي. واستمرت

الاحتجاجات في بور سعيد ومدن أخرى خلال شهري فبراير/شباط ومارس/آذار، حيث قُتل عشرات آخرون.

كانت المشاعر المناهضة للإخوان في تصاعد حاد في مختلف أنحاء مصر، مما أفرز اشتباكات بين مؤيدي الرئيس وخصومه واعتداءات على مكاتب حزب الحرية والعدالة. وأخذ مرسي يفقد بسرعة السيطرة على الوضع، بينما راح الجيش ينأى بنفسه بشكل متزايد عن حكومته. وفي غضون ذلك، اشتبهت مؤسسة الأمن الداخلي في أن الرئيس يرغب في تبديل رؤساء إداراتها بضباط متعاطفين مع الجماعة. في غضون ذلك، حاول مرسي عقد حوار وطني، ولكن لم يحضر سوى الطيف الواسع للأحزاب الإسلامية – من عضو الجماعة السابق الليبرالي عبد المنعم أبو الفتوح إلى السلفيين المتشددين.

طلبت جبهة الإنقاذ الوطني كشرط مسبق للحضور أن يوافق الإخوان على تعديل مواد الدستور المثيرة للجدل وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وبشأن هذا المطلب الأخير، سرعان ما ضمّ حزب النور السلفي صوته إلى صوت الجبهة، في تحرُّك لا شك أن المجلس العسكري شجّعه (وكذلك المملكة السعودية). وفي أوائل أبريل/نيسان، رفض مرسي مساومةً مع جبهة الإنقاذ الوطني كانت قد عرضتها عليه مسؤولة السياسة الخارجية لدى الاتحاد الأوروبي، كاثرين آشتون. ففي مقابل تشكيل حكومة "تكنوقراط" وتعديل قانون الانتخابات وفق الأسس التي قضت بها المحكمة الدستورية، كانت المعارضة مستعدة للاعتراف بمشروعية مرسي والمشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة[٢١]. وقد رفض الإخوان العرض.

واستهلّ مرسي مواجهة جديدة مع القضاء بشأن محاولته إجراء الانتخابات البرلمانية في أبريل/نيسان – قبل أن يتراجع مرة أخرى. وفي ٧ مايو/أيار، أجرى تعديلاً وزارياً جديداً سلّم به حقائب وزارية لثلاثة آخرين من أعضاء الإخوان – حزب الحرية والعدالة، بحيث بلغ عددهم ١١ – أي ثلث الوزارة تقريباً. وكأنما أراد صبّ الزيت على النار، عيَّن مرسي، في ١٧ يونيو/حزيران، سبعة من أعضاء الجماعة ضمن ١٦ محافظاً جديداً (من مجموع ٢٧ محافظاً). وقد تسببت التعيينات في احتجاجات واشتباكات بين مؤيدي الإخوان وخصومهم في عدة محافظات. وانتشرت الاشتباكات أيضاً رداً على

حملة المعارضة المتصاعدة من أجل عزل مرسي. كانت البلاد كلها تقترب من درجة الغليان، في حين فشلت اعتداءات على الأقباط والشيعة في إحلال العداء الطائفي محل التوتر السياسي، وهو ما كان من شأنه أن يُلائم الإخوان وحلفاءهم لو حصل.

إشعال البلاد

إن معالجة مرسي للوضع السياسي بحماقتها البالغة كانت تشعل بلداً جعله تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية شديد القابلية للانفجار. ولم تفلح معالجته للاقتصاد سوى في زيادة الأمور سوءاً[٢٢].

وقد تمحورت الاستراتيجية الاقتصادية لحكومة قنديل حول نيل موافقة صندوق النقد الدولي، شأنها في ذلك شأن كافة الحكومات المتعاقبة في مصر منذ زمن أنور السادات. وتأكيداً لهذه الاستمرارية، كان وزير المالية الأول في حكومة قنديل يشغل المنصب نفسه في حكومة الجنزوري السابقة. وفي أغسطس/آب ٢٠١٢، طلب مرسي من المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، كريستين لاغارد، أثناء زيارتها للقاهرة، زيادة مبلغ القرض الذي سبق التفاوض عليه مع المجلس العسكري من ٣,٢ بليون إلى ٤,٨ بليون دولار. هكذا فإن الإخوان، بتراجعهم عن الشروط التي كان حزب الحرية والعدالة ذاته قد طرحها للقبول بالقرض حينما كان في المعارضة[٢٣]، أخذوا يراهنون بدورهم على مساعدة الصندوق لهم في تصميم سبل لتخفيض عجز الموازنة، ووقف نزيف احتياطي العملات الأجنبية، وجذب الاستثمار الأجنبي.

احتاج مرسي إلى أن يُظهر لجميع المانحين والمقرضين والمستثمرين المحتملين – سواء كانوا دوليين أو غربيين أو عرباً – وكذلك للطبقة الرأسمالية والمجمّع الصناعي – العسكري في مصر أنه قادر على الإنجاز حيثما عجزت الحكومات السابقة عن الوفاء بشروط الصندوق الصارمة. وقد اعتقد أن بوسعه تحقيق هذه المفخرة لأنه مدعوم من آلة سياسية ضخمة لها جذور شعبية. وبتحقيقها يكون قد أثبت لمختلف الفاعلين المذكورين أعلاه أن فائدة الإخوان المسلمين للرأسمالية المصرية يمكن أن تكون حيوية. وفي ٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، بعد أيام قلائل من تخفيض دعم

غاز البوتان (البوتاجاز) والكهرباء، أقرّ مرسي زيادات شاملة في ضرائب المبيعات على العديد من السلع والخدمات، من بينها السجائر وتبغ الشيشة، وزيت الطهي، ومكالمات الهاتف المحمول، والأسمدة، والمبيدات، والمشروبات الكحولية وغير الكحولية.

وكما كان بالإمكان توقعه، أدى الإعلان عن هذه الزيادات إلى غضب شعبي هائل، وتبيّن أن الإخوان عاجزون عن تخفيف السخط. وقد اضطر أصحاب مرسي أنفسهم في حزب الحرية والعدالة إلى التبرؤ من قراره والمطالبة بتعليقه: أغضبهم توقيته المذهل في خُرقه، قبل ستة أيام من استفتاء على مشروع دستورهم المثير للجدل. أما الطريقة التي تراجع بها مرسي عن مرسومه للمرة الألف، فقد أصبحت موضوعاً للكوميديا أو للتهكم السياسي: علّق مرسومه عبر تحديث قصير على صفحته العامة على الفيسبوك بعد ساعات فقط من إصداره، وفي الساعة الثانية بعد منتصف الليل. وإذ أكّد أنه لا يرغب في فرض أعباء إضافية على المواطنين المصريين بدون رضاهم، أعلن أنه يؤجل بالتالي قراراته إلى أن تصبح محل قبول الجمهور. بيد أن "صيفاً من السخط" ظل يحوم في الأفق بحلول نهاية سنة ٢٠١٢، مثلما أكّدت دينا عزت محقّةً:

> "السفينة تتصدع، لكن لا الرئيس ولا الإخوان المسلمون على استعداد للاعتراف بذلك، ولذا فهم لا يعملون على رأب الصدع"، بحسب مصدر اقتصادي مستقل.
>
> ووفقاً لهذا المصدر، سواء شاء مرسي ومكتب الإرشاد أو أبيا، فإن المشاق الاقتصادية آتية إلى مصر، وبسرعة.
>
> "وهذا الصيف المقبل سيكون قطعاً صيف السخط. ولن يشمل السخط الزيادة في أسعار السلع والخدمات فحسب، وإنما أيضاً تدهور مستوى الخدمات وربما شحّ بعض السلع"، بحسب المصدر ذاته.
>
> "نتوقع أن نشهد انقطاعات في الكهرباء والمياه تدوم لساعات طوال في القاهرة والمدن الكبرى. والسبيل الوحيد للمساعدة في إنقاذ الوضع هو اعتماد خطة اقتصادية فعالة بسرعة بالغة. ولكن هذا غير ممكن إذا استمر الإخوان المسلمون في التلاعب بالسلطة"، على حد قول مصدر

متقاعد من وزارة المالية.

"يبدو أنهم يعتقدون أن بوسعهم إصلاح الوضع. ولكن ما رأيناه حتى الآن يشير إلى أنهم يزيدون الأمور سوءاً فحسب. وإذا استمروا بنفس الأداء، سوف يُغرقون السفينة تماماً"، أضاف المصدر.[٢٤]

والواقع أن صيف مرسي الرئاسي الأول كان بالأصل "صيفاً من السخط". فلم يمضِ على تقلّده منصبه أسبوعان بالكاد حتى واجه إضراباً قام به ٢٤ ألف من عاملات وعمال النسيج في المحلة، القلعة الرئيسية للنضال العمالي المصري. ولم يقتصر سبب تذمّرهم على عدم حصولهم بعد على الزيادات في الأجور التي طالبوا بها، بل أحبطهم بشدة أيضاً إلغاء ثلاث علاوات سنوية كانوا يتقاضونها في السابق. وقد رأى العمال في ذلك انتقاماً من قِبَل مرسي إزاء قلة الأصوات التي منحته إياها المحلة في الانتخابات الرئاسية. ورأوا فيه أيضاً خيانة مرسي لوعوده الانتخابية، وهو ما دعاهم للهتاف مطالبين باستقالته – بعد أسبوعين بالكاد من توليه منصبه![٢٥]

ولم يكن عمال المحلة سوى قمة موجة عارمة من النضالات العمالية أخذت تتصاعد حتى شملت كل القطاعات الاقتصادية وضربت، في ظل رئاسة مرسي، جميع الأرقام القياسية السابقة للاحتجاجات العمالية[٢٦]. ووفقاً للبيانات التي جمعها المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حدثت زيادة ضخمة في عدد الاحتجاجات الاجتماعية بجميع أنواعها في ٢٠١٢ اعتباراً من شهر يوليو/تموز فصاعداً – أي بعد تولي مرسي الرئاسة. وقد قفز العدد من ١٥٧ احتجاجاً في يونيو/حزيران إلى ٥٦٦ في يوليو/تموز، وظل على مستوى بالغ الارتفاع حتى سقوط مرسي، حيث حقق رقماً قياسياً مطلقاً هو ٤٦٨٢ احتجاجاً خلال الاثني عشر شهراً من يوليو/تموز ٢٠١٢ إلى يونيو/حزيران ٢٠١٣، بما في ذلك إضرابات لوحدات من الشرطة في مختلف أنحاء البلد[٢٧].

ومن رقم بلغ ١٩٦٩ احتجاجاً لعام ٢٠١٢ بأكمله، بلغ عدد الاحتجاجات العمالية خلال النصف الأول من سنة ٢٠١٣ وحده ١٩٧٢ احتجاجاً (٢٢٣٩ للسنة كلها). هذه الأرقام ينبغي مقارنتها بالرقم الكلي البالغ ٣٣١٣ احتجاجاً على مدى السنوات الإحدى عشرة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، وحوالي ١٤٠٠ احتجاج عمالي خلال

سنة ٢٠١١، سنة الانتفاضة[٢٨]. وقد جرى ذلك بالرغم من محاولات عديدة بذلتها حكومة مرسي - قنديل لقمع النضالات العمالية قانونياً وجسدياً. وبلغ هذا القمع إحدى ذرواته عند لجوء الحكومة إلى الجيش لإخماد إضراب كبير لأكثر من ٧٠ ألفاً من عمال وموظفي السكك الحديدية في أبريل/نيسان ٢٠١٣، حيث تم تجنيد مئات السائقين للعمل تحت إمرة عسكرية.

وفي هذا الصدد، أصدرت دار الخدمات النقابية والعمالية في يونيو/حزيران ٢٠١٣ تقريراً منددا بأحوال العمال تحت حكم الإخوان المسلمين. وأدان التقرير خيانة مرسي والإخوان لكافة وعودهم الانتخابية الخاصة بالعمال، متهماً إياهم بالاهتمام فقط ببسط سيطرتهم على الدولة. وندّد التقرير بانتهاكاتهم غير المسبوقة للحقوق العمالية وعنفهم غير المسبوق في مواجهة الإضرابات، ولا سيما عبر السماح لأرباب العمل باستئجار البلطجية للاعتداء على العمال - بالأسلحة النارية، في بعض الحالات. وألقى التقرير باللوم على مرسي وأصدقائه لاستخدامهم منابر المساجد فضلاً عن وسائل الإعلام الحكومية لإثارة المشاعر ضد العمال. وأدان التقرير "مخطط الإخوان في ضرب النقابات المستقلة والسيطرة على اتحاد العمال الرسمي بإزاحة رجال مبارك ووضع رجال المرشد مكانهم"[٢٩].

أدّى الفشل الذريع لمرسي والإخوان المسلمين في استعادة "القانون والنظام" وإعادة تشغيل الاقتصاد، بما في ذلك الفشل في إجراء الإصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية التي اشترطها صندوق النقد الدولي، علاوةً على محاولتهم وضع أيديهم على قطاع من الدولة بعد آخر، وهي محاولة مذهلة في قصر نظرها وفجاجتها نمّت عن تسرّع متهور على خلفية تناقص شعبيتهم - أدى ذلك كله إلى نفاد صبر المجلس العسكري وتخليه تدريجياً عن موقفه الانتظاري. فإن استحواذ مرسي على سلطات "فرعونية" في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني قد دفع العسكريين إلى سلوك مسار مستقل ومتزايد التحدّي[٣٠]، إذ تأكد لديهم ما حاول زملاؤهم في الجهاز الأمني إقناعهم به:

> "كان الجيش، مثل كثيرٍ ممن لم يتعاملوا مباشرةً مع الإخوان المسلمين ولم يروا قذارتهم، يودّ الاعتقاد بأن لديهم ما يقدمونه لمصر"، قال مسؤول أمني رفيع. "أما بالنسبة لنا فقد كان ذلك مضيعة للوقت".

> مسؤولون في وزارة الداخلية حذّروا العسكر من أن مناورات مرسي لا تعدو كونها وسيلة لتدعيم سلطته. وأبلغوا زملاءهم في الجيش أن الإخوان المسلمين يهتمون بإقامة خلافة إسلامية في المنطقة أكثر مما يهتمون بخدمة مصر.
>
> "الإخوان عندهم مشكلة مع الدولة المصرية"، قال ضابط أمن الدولة. "وأنا واثق من أن مرسي جاء لينفذ خطة الإخوان... هم لا يؤمنون بالأمة المصرية بادئ ذي بدء".
>
> وبمرور الوقت أصبح ضباط وزارة الداخلية من الرتب المتوسطة أكثر صراحةً مع العسكر. ووصلت الرسالة إلى أعلى المستويات.[٣١]

وفي ٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، في أعقاب الاشتباكات الدامية قرب قصر الاتحادية الرئاسي، دعا المجلس العسكري إلى مؤتمر للحوار الوطني من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الدستور بين الإخوان المسلمين وحزب النور وجبهة الإنقاذ الوطني، قبل موعد الاستفتاء بأسبوع. وقد تمّ توجيه هذه الدعوة أصلاً بموافقة مرسي، إلا أن إلغاءها تعيَّن بعد أن غيَّر الرئيس رأيه بسبب معارضة الإخوان المسلمين. فأعلن مرسي عندئذ أن الدعوة لاجتماع كهذا هي من صلاحياته، وذلك بالرغم من رفض جبهة الإنقاذ الوطني قبول دعوته ما لم تتم تلبية شروطها المسبقة. وبعد أيام قلائل، أصدر السيسي إعلاناً بصفته وزيراً للدفاع يحظر فيه بيع أراضٍ في سيناء لغير المصريين (إذ أنها منطقة حساسة عسكرياً)، محبطاً بذلك مخططاً فلسطينياً - قطرياً لشراء أراضٍ في شبه الجزيرة بمباركة مكتب إرشاد الإخوان[٣٢].

وحينما اندلعت أعمال شغب في مدن قناة السويس عقب الحكم بإعدام ٢١ من مشجعي كرة القدم في بورسعيد في أواخر يناير/كانون الثاني ٢٠١٣، ظهر مرسي على التلفزيون ليعلن حالة الطوارئ ويفرض حظر التجول ليلاً. وانتشر الجيش في المدن لوقف العنف، غير أنه وقف في الواقع بين الشرطة والمتظاهرين، سامحاً لهؤلاء بتحدي حظر التجول صراحةً. وقد صوّر العسكر هذا الأمر وكأنه يندرج في نمط السلوك ذاته الذي دفع الجيش لحماية المتظاهرين في ميدان التحرير في يناير/كانون الثاني-شباط/فبراير ٢٠١١ - وهو نمط سوف يتكرر على نحو أكثر مشهديةً بعد في

يونيو/حزيران ٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، استمر التوتر في التزايد بين الجيش ومرسي بشأن مسألة أنفاق التهريب بين سيناء وغزة، التي بدأ الجيش في تدميرها انطلاقاً من اعتقاده أن ذلك من شأنه المساعدة على وقف تصاعد النشاط الجهادي في سيناء.

إضافةً إلى كل ما سبق، تمّ تخطّي خط أحمر آخر في نظر المجلس العسكري حينما أعلنت الكلية الحربية المصرية في مارس/آذار ٢٠١٣ عن أن المتدربين الجدد لديها يضمّون عدداً من أبناء عائلات تنتمي إلى الإخوان المسلمين، من بينهم ابن شقيق الرئيس[٣٣]. وكان قد جرى العرف قبل ذلك على أن يستبعد الجيش طالبي التقدم للكلية الذين يبيّن الفحص أن لهم أي صلة سياسية أو عائلية بالتيارات المعارضة. ومن الجلي أن هذه القاعدة لم يعد بالإمكان تطبيقها على الإخوان بعد أن صاروا في الحكم. وعلى العكس من إشاعة قلقة كانت لا تزال تفيد أن السيسي متواطئ مع الإخوان، لم يكن لتطوُّر كهذا سوى أن يُقلق رجلاً مثله تولى رئاسة المخابرات الحربية قبل أن يرأس المجلس العسكري. وقد أدرك تماماً هو وزملاؤه أن الإخوان المسلمين قد ينجزون سيطرتهم على الدولة المصرية إذا أتيح لهم اختراق الجيش بحيث يتوصلون إلى التحكم به. مثل هذا الاحتمال كان موضع سخطهم البالغ.

وقد بات العسكريون عازمين على وضع نهاية لرئاسة مرسي، غير أنه بقي عليهم أن يجدوا أفضل سبيل لتحقيق هذا الهدف. مصطفى بكري، وهو صحفي وعضو سابق في مجلس الشعب ومقرّب للمجلس العسكري، نشر كتاباً عن العلاقات بين الجيش والإخوان في أبريل/نيسان ٢٠١٣ – أي قبل ثلاثة أشهر من المواجهة الحاسمة[٣٤]. وقدّم الكتاب تقييماً لخيارات الجيش، لا شك أنه عكس تفكير العسكريين أنفسهم – إلى حدّ أن السيناريو المركزي الوارد فيه يبدو اليوم كأنه خارطة الطريق التي اتبعها الجيش بالفعل. إن السيناريو الأفضل الذي صوّره بكري هو حدوث تدخل توافقي، حيث ينشر الجيش قواته في الشوارع لاستعادة القانون والنظام بينما يوافق الإخوان على إجراء انتخابات رئاسية جديدة في أجل قريب (بحجة أنه تم اعتماد دستور جديد)[٣٥].

وفي السيناريو الأفضل التالي (أما الخيارات الأخرى فقد استندت جميعاً إلى سيناريوهات كارثية)، سيحتاج الجيش إلى "تولي إدارة الحكم لفترة محددة، يعيد

فيها الأمن والاستقرار إلى البلاد، لحين إجراء انتخابات رئاسية جديدة...". وهو بالتالي سيواجه حتماً معارضة الإخوان المسلمين، "إلا أن هذه المعارضة لن تصل إلى حد إعلان الحرب الأهلية، وإنما السعي إلى التفاهم في أبعاد المرحلة المقبلة". وذلك لأن الإخوان – أو هكذا اعتقد بكري وأصدقاؤه العسكريون – "براجماتيون عندما تكون هناك قوة عسكرية أو أمنية في المقابل، ولديهم تكتيكات تسعى دائماً إلى تجاوز الصدام"، خصوصاً حينما يكونون قد خسروا التأييد الشعبي[٣٦].

ولو حدث ذلك، سوف ترحّب النظم العربية بتحرك الجيش وترتاح له – خصوصاً دول الخليج العربية، التي ستعمل على دعم الاقتصاد سريعاً بما يوطّد استيلاء الجيش على السلطة. وستنقسم ردود الفعل الغربية بين التزام الصمت، خصوصاً من قِبَل فرنسا وألمانيا، والإدانة المؤقتة من قِبَل الولايات المتحدة، ولكن بدون قطع العلاقات[٣٧]. ثم يصف بكري شروط استيلاء عسكري جديد على السلطة طبقاً لنموذج فبراير/ شباط ٢٠١١:

> في حال تكرار نموذج الثورة الشعبية التي شهدتها البلاد في ٢٥ من يناير، واستمرارها لفترة من الوقت في الشوارع والميادين وحول المؤسسات المختلفة، هنا سيجد الجيش نفسه طرفاً في المعادلة، وسينزل إلى الشارع وسيكرر سيناريو القيادة العسكرية السابقة في حماية المتظاهرين وأمنهم، والانحياز إلى مطالبهم المشروعة، وفي هذه الحالة سوف يتمكن الجيش من فرض شروطه على رئيس الجمهورية – إما بالتنحي وتشكيل مجلس رئاسي برئاسة قائد الجيش وعضوية عدد من العناصر المدنية الفاعلة لفترة انتقالية محددة، وإما بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة... وفي هذه الحالة فإن المجتمع الدولي سوف يتعامل مع نزول الجيش وقرارته على أنها استجابة لإرادة شعبية، والتي هي بالأساس أصل الشرعية بالضبط كما حصل خلال ثورة ٢٥ يناير.[٣٨]

ها هو إذاً شخص مقرَّب من المجلس العسكري يتصور تكرار "ثورة ٢٥ يناير" كمقدمة لطبعة ثانية من انقلاب ١١ فبراير/شباط. تعيّن أن تكون الحبكة هي ذاتها،

لكن مع تبادل الأدوار بين اثنين من الفاعلين الجماعيين – كما في ذلك الإخراج الشهير لمسرحية "ريتشارد الثاني" لشيكسبير، حيث يتناوب ممثلان على دوري الملك ريتشارد وبولينغبروك (الذي ينتهي به الحال بإسقاط ريتشارد الثاني والاستيلاء على العرش). وقد جلس على عرش مصر هذه المرة محمد مرسي، ممثلاً للإخوان المسلمين الذين أسهموا في إسقاط مبارك وسجنه. وبدورهم، وقف أنصار مبارك السابقون هذه المرة في صفوف المعارضة التي ستجتمع في شوارع مصر وميادينها. واحتفظ ممثلان آخران بدوريهما بلا تغيير: المعارضة الليبرالية – اليسارية، في طليعة الحشد ضد رئيس – فرعون بعد آخر، والجيش، الذي ما زال يعمل كحكَم نهائي وصانع للملوك.

تَدْخُل تمرُّد

أنشأ حركة تمرُّد، "الحملة" المناهضة لمرسي، في أواخر أبريل/نيسان ٢٠١٣ خمسةُ شباب كانوا نشطين في حركة "كفاية"، المعروفة بالدور الهام الذي لعبته في النضال السياسي ضد نظام مبارك. وكان الخمسة ناصريين: أي أنهم انتموا إلى التيار الأيديولوجي الذي يُبجِّل صورة مطهّرة عن ميراث ناصر التقدمي – خليط من القومية المصرية – العربية والشعبوية الاشتراكية – ويُمثّل الشكل الرئيسي للوعي اليساري الشعبي في مصر. وهو التيار الأيديولوجي ذاته الذي عبَّر عن نفسه في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠١٢ في التصويت المفاجئ بحجمه الكبير لصالح حمدين صبّاحي، الداعية الأكثر بشاشةً لصيغة ديمقراطية محدَّثة للناصرية. وبعبارات صباحي نفسه:

> الزعيم عبدالناصر كان الأكثر إخلاصاً لأمته في تاريخنا الحديث، ونلاحظ الشعور بالحنين إلى عبدالناصر في هذه الأيام، لم تُرفع أي صور في ميدان التحرير إلا صورة جمال عبدالناصر، وهو ما حدث أيضاً في تونس واليمن. عبدالناصر كان ابن عصره، وعصره كان يقوم على التعبئة من خلال التنظيم الواحد، أما لو عاش عبدالناصر في هذا الزمن

> لوجدناه يتحدث عن الديموقراطية والتعددية وعن الحريات والحقوق المدنية والسياسية وتعدد الأحزاب وصندوق الانتخابات النزيهة.[٣٩]

> ولدى سؤاله من قِبَل وفد من مركز كارتر في يونيو/حزيران ٢٠١٢ عن نظرته إلى دور الجيش، شدَّد صباحي على "الفارق الجوهري" بين ثورة الضباط الأحرار سنة ١٩٥٢ وثورة "الجماهير الأحرار" سنة ٢٠١١. وذكر أنه يعارض أي تدخُّل للجيش في السياسة الداخلية، ويعتقد أن دوره ينبغي أن يقتصر على الدفاع عن مصر ضد أعدائها الخارجيين. وأضاف أن المؤسسة العسكرية ينبغي أن تلتزم بالدستور وألا تكون لها صلاحيات فوق المؤسسات المنتخبة، وإلا وقعت مصر من جديد في حالة شبيهة بما حصل في تركيا[٤٠]. وباختصار، مثلما ذكر إكرام إبراهيم بحصافة شرحاً للنتيجة التي أحرزها صباحي في الانتخابات، "كونه ناصرياً، يسعى إلى تحقيق برنامج اشتراكي يقوم على العدالة الاجتماعية، وكونه ملتزماً بالحريات الشخصية ويعد ببرنامج وطني ضد كل تدخُّل أجنبي، كلها صفات تجعل صباحي جذاباً للكثير من الثوريين. ويمكن تلخيص برنامج صباحي الرئاسي في شعار الثورة: 'عيش، حرية، كرامة، عدالة اجتماعية'"[٤١].

وقد كان النشطاء الناصريون الخمسة الذي أسّسوا تمرُّد مخلصين جميعاً لنفس هذا المنظور. وكانوا قد شاركوا مشاركة نشطة في جميع محطات السيرورة الثورية التي جرى تدشينها في ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، بما في ذلك المعارك ضد المجلس العسكري. بل إن بعضهم صوَّت لصالح مرسي في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠١٢، بهدف سد الطريق أمام فوز مرشح النظام القديم. ومثلهم مثل مئات الآلاف من الشبان والشابات ذوي الذهنية ذاتها، سرعان ما وجد هؤلاء النشطاء أنفسهم يخوضون صراعاً مريراً ضد حكومة مرسي والإخوان المسلمين. وإذ شعروا أن رفض مرسي قد اجتذب تأييداً جماهيرياً، جاءتهم فكرة عبقرية مفادها إطلاق عريضة تطالب بعزل مرسي (بإعلان سحب الثقة منه) وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. ولتاريخ

إطلاق حملتهم اختاروا رمزياً عيد العمال، ١ مايو/أيار ٢٠١٣. واستدعت العريضة مشاكل الأمن والفقر والسيادة الوطنية والكرامة والاقتصاد والثأر للشهداء. وشدَّدت على أن أياً من أهداف الثورة – الخبز، والحرية، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني – لم يتحقق تحت حكم مرسي.

كانت تمرُّد بذلك تحيي تراثاً له جذور تاريخية عميقة في مصر – في تجميع الوفد للتوقيعات في جميع أنحاء مصر من أجل تخويل سعد زغلول ورفاقه المطالبة باستقلال مصر من بريطانيا عشية الثورة المصرية سنة ١٩١٩. وبالطبع تصعب مقارنة المجموعة الصغيرة من نشطاء عام ٢٠١٣ الشباب بشخصيات الوفد البارزة وشبكتهم السياسية. لكن شباب تمرُّد عوَّضوا عن غياب شبكة فعلية لديهم باستخدامهم الكثيف للشبكة الافتراضية لوسائل التواصل الاجتماعي – وهو فن تميَّز فيه النشطاء المصريون منذ تدشين صفحتي "٦ أبريل" (٢٠٠٨) و"كلنا خالد سعيد" (٢٠١٠) على الفيسبوك، اللتين شكَّلتا مكوِّناً بارزاً من مقدمات انتفاضة ٢٥ يناير ٢٠١١. ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي، نشرت تمرُّد ملف العريضة المصوَّر، داعيةً الناس إلى طباعة نسخ متعددة منها من أجل جمع التوقيعات في أحيائهم. وحدَّدت الحملة لنفسها هدف جمع ١٥ مليون توقيع – أي أكثر من الأصوات التي حصل عليها مرسي في يونيو/حزيران ٢٠١٢ – مع تحديد غاية نهائية تتمثل في إقامة حشد عملاق في الذكرى السنوية الأولى لتقلّده منصبه في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٣.

وانضمّ إلى شبكة تمرُّد مئات الآلاف من الناس، من جميع مواقع الطيف السياسي والاجتماعي المعارض للإخوان المسلمين. وشاركت أعداد واسعة من الناس العاديين في جمع التوقيعات، والكثيرون منهم ينخرطون في أول نشاط سياسي لهم في ما عدا السير في مظاهرة. وقد تبنَّت جبهة الإنقاذ الوطني الحملة، كما عرضت مقارها وخدماتها أحزابٌ سياسية يتجاوز نطاقها حدود الجبهة – إلى يسارها، وصولاً إلى اليسار الجذري، وكذلك إلى يمينها، وصولاً إلى دوائر الفلول.

وانضم إلى الحملة يساريون نقديون إزاء جبهة الإنقاذ الوطني مثل حركة شباب ٦ أبريل والاشتراكيين الثوريين. وفي ١٩ مايو/أيار ٢٠١٣، أصدر هؤلاء الأخيرون بياناً أعلنوا فيه "بعزم" "مشاركت[هم] الكاملة في هذه الحملة". وكان تقييمهم أنّ

> الجديد والمختلف كلياً [في هذه الحملة] أنها نابعة بمبادرة شعبية وتفتح مساحة للعمل والتجربة الثورية من أسفل وبالتالي الإمكانية النظرية والعملية لبدء حركة معارضة قاعدية تتجاوز الأفق المنظور الانتهازي الضيق لقيادات الجبهة الإصلاحية وتعاكس تماماً مشاريع الفلول الذين يكرهون الديمقراطية أضعاف أضعاف ما يكرهون الإخوان.

ودعا الاشتراكيون الثوريون جميع النشطاء إلى الانضمام إلى "هذه المعركة التي لا بد أن تمهّد آجلاً أو عاجلاً لانتفاضة شعبية ثانية ضد هذا النظام الديكتاتوري بكل مصالحه وانحيازاته لترفع مكانه سلطة حكم الأغلبية لصالح الأغلبية"[٤٢].

وحينما يُقرأ بأثر رجعي، قد يبدو هذا البيان مماثلاً لما هو مألوف تماماً من إسقاط للرغبات على الواقع في أوساط اليسار الجذري. لكن، وبالرغم من إطلاقه العنان بالفعل لتقييم حالم لتوازن القوى الفعلي، فإن البيان في الحقيقة لم يجانبه الصواب كثيراً بشأن المحتمل الذي انطوت عليه الحملة. وما من شك بالفعل في أن حملة تمرُّد شكّلت أكبر انخراط جماهيري للناس في عمل منظّم سعياً إلى هدف سياسي عملي واحد – جمع توقيعات من أجل التخلص من رئيس دولة – في تاريخ مصر، وبالتأكيد أحد أكبر حالات الانخراط هذه في التاريخ العالمي. ولا ينبغي للمصير الحزين لهذا الحشد الهائل أن يحجب أهميته: فهو يستحق أن يُعتبر علامة بارزة في تاريخ الحركات الاجتماعية.

ولم تقتصر حملة تمرُّد على مشاركة مئات الآلاف من النشطاء في فعل سياسي – بعضهم من المخضرمين، ولكن أغلبهم من المستجدين تماماً؛ بل شملت أيضاً الحركة العمالية المستقلة في ما مثّل قطعاً ذروة في النضال الطبقي العمالي. وقد لخصت هبة الشاذلي هذا البُعد الأخير على النحو التالي:

> هكذا جمع العمال مئات الآلاف من التوقيعات، متبنين الدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة. وكرّست دار الخدمات النقابية والعمالية، وهي دعامة أساسية للحركة العمالية المستقلة منذ إنشائها سنة ١٩٩٠، مكاتبها الستة في مختلف أنحاء البلد لجمع استمارات تمرُّد. وشجّع

الاتحاد المصري للنقابات المستقلة ومؤتمر عمال مصر الديمقراطي أعضاءهما بقوة على الخروج والاحتجاج يوم ٣٠ يونيو/حزيران. وانعقدت اجتماعات في مقر كلتا المنظمتين وفي الاتحادات النقابية الإقليمية والمكاتب النقابية المحلية، هدفت كلها إلى تشجيع الأعضاء على إظهار تأييدهم لمبادئ حملة تمرُّد والاحتجاج على حكم الرئيس السابق مرسي.

وحتى قبل يوم ٣٠ يونيو/حزيران الموعود، كانت الاحتجاجات العمالية جارية بالفعل. وعلى سبيل المثال، خرج آلاف العمال في مسيرة احتجاجية بعد الدورية الأولى في مصانع النسيج بشركة غزل المحلة يوم ٢٧ يونيو/حزيران، معربين عن سخطهم على الخطاب الذي ألقاه الرئيس السابق مرسي يوم ٢٦ يونيو/حزيران، وعلى السياسات العامة لجماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي المتمثل في حزب الحرية والعدالة. وهتفوا برحيل مرسي ("إرحل"). وفي اليوم نفسه، دعا عضو حزب الحرية والعدالة محمد الجنايني إلى فصل رئيس مجلس إدارة شركة غزل المحلة، المهندس محمد إبراهيم، لعدم إيقافه المسيرة.

وقبل ٣٠ يونيو/حزيران، أنشأ اللاعبون الرئيسيون في الحركة العمالية المستقلة: مؤتمر عمال مصر الديمقراطي ودار الخدمات النقابية والعمالية والاتحاد المصري للنقابات المستقلة، "غرف عمليات" في مكاتبهم لرصد وجود العمال في الاحتجاجات وأي حوادث عنف أو تحرُّش. وكانت غرف العمليات أيضاً على اتصال مباشر بمقر حملة تمرُّد بغرض تنسيق أنشطة مثل نقاط التقاء العمال لبدء المسيرات إلى ميدان التحرير وقصر الاتحادية. وإضافةً إلى ذلك، نُصبت الخيام للعمال في كل موقع من مواقع الاحتجاج، لكي تكون بمثابة استراحات ونقاط التقاء يتعرف المتظاهرون فيها على أحدث الأنباء.[٤٣]

وعلى الطرف الآخر من الطيف الواسع لمؤيدي حركة تمرُّد المبكرين، القادمين من المعارضة الواسعة لجماعة الإخوان المسلمين، وقف أعضاء من جناحي الأعمال

والسياسة في نخبة السلطة الخاصة بالنظام القديم، أغلبهم ممن كانت علاقتهم بمبارك متوترة. وهؤلاء كانوا أعضاءً سابقين في "المعارضة الموالية" لمبارك وأعضاء في الفصيل الليبرالي لبرجوازية السوق (خلافاً لبرجوازية الدولة التي تتألف منها رأسمالية المحاسيب)[٤٤]. وقام هشام البسطاويسي، نائب رئيس محكمة النقض والمرشح للرئاسة سنة ٢٠١٢ الآتي من المعارضة اليسارية الموالية لمبارك (حزب التجمُّع)، بتزويد تمرُّد بمقرها في القاهرة، بينما عرض عليها الثري النيوليبرالي القبطي نجيب ساويرس استخدام جميع مكاتب وإمكانيات الحزب الذي أسّسه بعد انتفاضة ٢٥ يناير، حزب المصريين الأحرار. والأهم أن ساويرس دعم الحملة من خلال الشبكة التليفزيونية المؤثرة (أون تي في) والجريدة اليومية (المصري اليوم) اللتين يملكهما. وأيدت الحملةَ أيضاً بعضُ قنوات التليفزيون المصرية الخاصة الأكثر شعبية. وقام المقاول المعماري ممدوح حمزة، وهو رجل كان قد اعترض على ممارسات مبارك المحابية لأقاربه، بتمويل طباعة الملايين من استمارات تمرُّد[٤٥].

ومع اكتساب الحملة زخماً، تجاوز نطاق المشاركين والداعمين أولئك الذين، على غرار الأشخاص المذكورين أعلاه، كانوا قد أيدوا ثورة ٢٥ يناير، فقد بدأت تشمل فلولاً متأصلين لنظام مبارك، من بينهم أعضاء في جهاز القمع: "لم تكن [تمرُّد] تؤخذ في البداية مأخذ الجد. لكن مع جمعها التوقيعات بدأ المصريون الذين فقدوا الثقة في مرسي يلاحظونها، ومن بينهم مسؤولون في وزارة الداخلية. وساعد بعض هؤلاء المسؤولين وضباط الشرطة في جمع التوقيعات وشاركوا في الاحتجاجات"[٤٦]. وباتت المشاركة في حملة جمع التوقيعات من قِبَل أعضاء سابقين في الحزب الحاكم الذي تمّ حلّه سنة ٢٠١١ بارزة بشكل متزايد، وكذلك تدخّل الأجهزة الأمنية.

> ومع نمو الحركة ودعوتها للمظاهرات في ٣٠ يونيو/حزيران، وهو نفس الموعد الذي وافق ذكرى اعتلاء مرسي للسلطة، انضم لتمرد أعضاء جدد غير معروفين.
>
> وقالت ناشطة سابقة في الحركة في تصريح لرويترز إنها استقالت من تمرد قبل ثلاثة أيام من احتجاجات ٣٠ يونيو/حزيران لتخوفها من اختراق الشرطة السرية وأنصار الرئيس السابق حسني مبارك الحركة.

> وقالت بعد أن اشترطت عدم الكشف عن اسمها "تغيرت الوجوه فجأةً." وأوضحت أن العديد من الناس الذين عملت معهم تركوا الحركة وظهرت وجوه جديدة عرفت أنهم من بقايا النظام السابق الذين يطلق عليهم "فلول" ومتعاطفين مع مبارك أو يبررون ممارسات جهاز أمن الدولة السابق.[٤٧]

ولم تكن هذه نسخة جديدة من حالات الاختراق من قِبَل المخابرات التي اعتادت عليها مصر منذ تشكيل جهازها الأمني وفقاً للطراز الستاليني تحت إشراف جهاز أمن الدولة شتازي الألماني الشرقي، مثلما جرى لمخابرات النظام السوري لاحقاً. بل كانت بالأحرى حالة تعاون مفتوح، مثلما أكّد أحد المنظمين الرئيسيين لتمرُّد الذي فاخر، أمام صحفي فرنسي بعد أيام من إسقاط مرسي، بأن الحملة نجحت في المصالحة "بين الفلول والثوار"، حيث فهم الطرفان أن "المشكلة الحقيقية هي الإخوان المسلمون"[٤٨]. ورحَّبت جبهة الإنقاذ وتمرُّد علناً بالدعم المقدَّم من ممثلين بارزين للفلول، من بينهم أحمد شفيق ذاته، ما داموا لم يخضعوا لإدانة أو ملاحقة قضائيتين لأسباب تتصل بدورهم تحت حكم مبارك.

أما الأهم على الإطلاق، فهو أن العمود الفقري للنظام القديم بعينه، الجيش، لعب دوراً محورياً في نجاح الحشد العملاق المضاد لمرسي يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٣. ومع اقتراب الموعد النهائي لحملة توقيعات تمرُّد، أخذ دعم الجيش للحشد يزداد علنيةً. وقبل أسبوع من الذروة التي طال التخطيط لها، أعلن عبد الفتاح السيسي بملء الفم وبكل وضوح أن الجيش سيحمي المظاهرات والحشود في جميع أنحاء البلاد – وذلك بعد أيام قلائل من قيام الإخوان المسلمين، في ١٥ يونيو/حزيران، باستعراض عضلاتهم من خلال تنظيم مهرجان حاشد في القاهرة تضامناً مع الانتفاضة السورية من منطلق طائفي سنّي وجهادي سافر. وخاطب مرسي المهرجان شخصياً، معلناً عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع دمشق وداعياً إلى فرض منطقة حظر جوّي فوق سورية.

وفي ٢٣ يونيو/حزيران، أعلن السيسي بديماغوجية، باسم العلاقة "الأزلية" وغير القابلة للانقطاع بين الجيش والشعب، أن حماية "إرادة الشعب" هي مهمة الجيش،

وأنه لن يسمح بأي عدوان ضد الشعب. وقال إن القوات المسلحة "لن تقف... صامتة... أمام تخويف وترويع أهالينا المصريين"[٤٩]. وعرض الجيش أن يشرف على تفاهم يتم بموجبه تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة يرأسها آخر رئيس وزراء في زمن المجلس العسكري، كمال الجنزوري، من أجل تنظيم انتخابات جديدة. فرفض الإخوان المسلمون هذا العرض، الذي كان مصحوباً بإنذار ينتهي في ٣٠ يونيو/حزيران.

في ٢٦ يونيو/حزيران، بدأ الجيش في نشر مدرعات في مختلف أنحاء مصر، في عملية أُطلق عليها اسم "إرادة"، تماشياً مع خطاب السيسي[٥٠]. وفي اليوم نفسه، أعلنت جبهة الإنقاذ وتمرُّد وجماعات حليفة لهما مثل "كفاية" عن تأسيس "جبهة ٣٠ يونيو". ودعت الجبهة إلى تولي رئيس المحكمة الدستورية العليا الرئاسة محل مرسي "مؤقتاً من الناحية البروتوكولية والشرفية، بينما تفوِّض كامل الصلاحيات لإدارة البلاد لرئيس حكومة من الشخصيات المعبّرة عن خط الثورة"[٥١]. ودعت أيضاً إلى تعليق الدستور المعتمد قبل ستة أشهر، مع تشكيل لجنة خبراء لإعداد دستور جديد يُطرح للاستفتاء الشعبي. وبعد يومين، يوم الجمعة ٢٨ يونيو/حزيران، وعلى خلفية التوترات والاشتباكات العنيفة بين المعسكرين في شتى أنحاء مصر، استهلّت جماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤها اعتصاماً جماهيرياً مفتوحاً دفاعاً عن "الشرعية" في ميدان رابعة العدوية بمدينة نصر في القاهرة – وهو مكان استمد اسمه من مسجد مكرَّس لتلك المرأة الصوفية الشهيرة من زمن الإسلام الصوفي المبكر (البعيد كل البعد عن نوع الإسلام الذي تتمسك به جماعة الإخوان).

وعشية ٣٠ يونيو/حزيران، أعلنت تمرُّد أنها جمعت أكثر من ٢٢ مليون توقيع، وهو ما يتجاوز بكثير هدفها المتمثل في جمع عدد من التوقيعات يزيد على الأصوات التي حصل عليها مرسي في الجولة الثانية لانتخابات الرئاسة سنة ٢٠١٢ والبالغة ١٣,٢ مليون صوت. وبالرغم من أنه لا يمكن اعتبار هذا الرقم دقيقاً، إذ لم يكن هناك، ولا كان ممكناً أن يوجد، تحقُّق مستقل من صحة التوقيعات، فليس هناك من شك في أن أغلبية شعبية قد تكوَّنت ضد مرسي في مصر. وهو على أي حال لم يكن قد حاز سوى ٥,٨ مليون صوت في الجولة الأولى سنة ٢٠١٢، بينما ذهب ١٧,٥ مليون صوت إلى مختلف منافسيه.

وللسبب نفسه، فبالرغم من استحالة التحقُّق من رقم ١٤ مليون متظاهر في ٣٠ يونيو الذي أعلنه الجيش نتيجة لتقديرات استندت إلى مشاهدات من الجو، لا شك أن الحشد في ذلك اليوم كان أكبر من أي حشد شهدته مصر منذ ٢٥ يناير ٢٠١١، ومن ثم في تاريخها كله. وقد امتلأت ميادين وشوارع القاهرة ومدن مصرية أخرى بأولئك الذين صنعوا ثورة ٢٥ يناير، عدا الإخوان المسلمين وأنصارهم. بل حل محل هذا الجمهور الأخير عددٌ أكبر بكثير من الناس ممن لم يكونوا قد انضموا إلى انتفاضة ٢٠١١، إما لأنهم كانوا مناصرين للنظام القديم أو لخشيتهم من صعود الإخوان إلى السلطة. وقد وصل الأمر إلى حد مشاركة عدد من ضباط الشرطة في المظاهرة[٥٢].

وفي أول يوليو/تموز، وجَّه السيسي لمرسي إنذاراً ثانياً وأخيراً مدته ٤٨ ساعة لتلبية "مطالب الشعب" – أي بعبارة أخرى، تعيين حكومة مؤقتة وفتح الطريق أمام المشاورة الشعبية على رئاسته بواسطة استفتاء أو انتخابات رئاسية مبكرة. والتزاماً بقرار مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين، ردّ مرسي في اليوم التالي رافضاً بعناد أي خطوة كهذه، مؤكداً أنه الرئيس الشرعي المنتخب ديمقراطياً. وفي وقتٍ لاحق وافق على إمكان عقد استفتاء على رئاسته، لكن فقط بعد الانتخابات البرلمانية التي كان يَزمع إجراءها في سبتمبر/أيلول[٥٣]، بالرغم من قرار المعارضة بمقاطعتها. وقد وقف هذا الموقف بالرغم من أنه بات يواجه وضعاً تخلّت فيه عنه جميع القوى السياسية الرئيسية الأخرى، بما في ذلك حزب النور السلفي.

وقبل ساعات من انقضاء موعد الإنذار في ٣ يوليو/تموز، دُعِي اثنان من قادة تمرُّد – من بينهم الشاب الذي برز بوصفه الشخصية المركزية في الحركة، محمود بدر – إلى لقاء عبد الفتاح السيسي. وسيفاخر بدر لاحقاً بدوره في ذلك اليوم في "إقناع" القائد العام بتنفيذ خيار الانقلاب:

> وفي اليوم الذي تدخل فيه الجيش لعزل مرسي الأسبوع الماضي تلقّى بدر ومحمد عبد العزيز وحسن شاهين زميلاه، المشاركان معه في تأسيس حركة "تمرد"، اتصالاً هاتفياً من عقيد في هيئة أركان الجيش يطلب منهم الحضور للاجتماع مع وزير الدفاع.
>
> وعن هذا اللقاء قال بدر متحدثاً لرويترز من شقة مستأجرة إنه كان

أول اتصال من نوعه مع الجيش.

واضطروا لاستئجار سيارة للتوجه بها إلى مقر المخابرات العسكرية دون أن يغتسلوا أو يستخدموا ماكينات الحلاقة. وبعد وصولهم جرى اصطحابهم إلى غرفة تضم عدداً من كبار ضباط الجيش وشيخ الأزهر وبابا الإسكندرية وقاضياً كبيراً وزعماء بالمعارضة السياسية. وسرعان ما دخل بدر في حديث مع الفريق عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع عن خارطة الطريق التي وضعتها القوات المسلحة لعملية انتقال سياسي في مصر ورفض اقتراحه بأن يدعو مرسي لإجراء استفتاء على حكمه.

وقال الناشط لوزير الدفاع إن الملايين تتظاهر للمطالبة برحيل الرئيس وليس لإجراء استفتاء على بقائه في السلطة. وأضاف أنه طالب السيسي بأن يصدر أوامر على الفور بالانحياز إلى رغبة المتظاهرين والدعوة لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة...

وقال بدر إنهم يمتلكون الشوارع لأنهم يقفون مع الشعب وإرادته وسيظلون كذلك...

وقال بدر للسيسي إنه لا يملك شيكاً على بياض من الشعب فالناس وقّعت استمارة تمرد من أجل إجراء انتخابات رئاسية مبكرة ولهذا لا يستطيع أن يخرج ويقول لهم شيئاً آخر.[٥٤]

وإذا كان هذا هو بالفعل أول اجتماع لبدر مع الجيش، فمن المؤكد أنه كان هناك تنسيق على طول الخط بين جبهة الإنقاذ الوطني والمجلس العسكري – تنسيق شارك فيه كل قادة الجبهة، بمن فيهم الناصري صباحي، الذي كان مؤسسو تمرُّد يعتبرونه أقرب إليهم من سواه[٥٥].

أوهام ناصرية

مثلهم، كان حمدين صباحي ورفاقه في حزب الكرامة، وكذلك الدائرة الأوسع بكثير من المتعاطفين معه ممن يحنّون إلى زمن عبد الناصر، قد شاركوا في كل وقائع النضال

من أجل دفع السيرورة الثورية في مصر منذ ٢٥ يناير ٢٠١١، بما في ذلك المعركة ضد المجلس العسكري في الفترة السابقة على انتخابات ٢٠١٢ الرئاسية. وفي مسار نموذجي لسلوك معظم اليسار المنظَّم المشارك في الربيع العربي، كان صباحي قد بدأ بالتحالف مع الإخوان المسلمين في المرحلة الأولى من "الثورة"، في مواصلة لتعاونه معهم خلال السنوات السابقة عليها. والحال أن الصلات السياسية التي أقامها مع الإخوان المسلمين قبل ٢٠١١ كانت أقدم وأوثق من تلك التي جسَّدها التحالف الواسع الذي أُنشئ سنة ٢٠١٠، والذي ضمّ جماعة الإخوان وحزب صباحي، إلى جوار الطيف الكامل للمعارضة اليسارية والليبرالية الفعلية (تمييزاً لها عن المعارضة "الموالية") لمبارك: "الجمعية الوطنية للتغيير"، التي كان الوجه الرئيسي فيها محمد البرادعي.

وذهب صباحي وحزبه الكرامة في هذا التعاون سنة ٢٠١١ إلى حد دخول الانتخابات البرلمانية في نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول كجزء من "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" الذي هيمنت عليه جماعة الإخوان المسلمين. وفعل صباحي ورفاقه ذلك بالرغم من الدور الطليعي الذي كانوا قد لعبوه في المعارضة اليسارية لمبارك وفي بناء الحركة العمالية المستقلة. وهم بذلك، مثلهم مثل "عيسو" التوراتي، قد باعوا بكوريتهم مقابل صحن من العدس: فازوا بستة مقاعد من بين مقاعد التحالف البالغ عددها ٢٣٥ مقعداً، منها ٢١٣ (بنسبة تزيد عن ٩٠ في المائة) ذهبت للإخوان. وإلى جانب ذلك، أسهم الإخوان المسلمون وصباحي على السواء في البداية في تعزيز الأوهام بشأن دعم القوات المسلحة المزعوم "للثورة"، وإن يكن لأسباب جد مختلفة. بالنسبة للإخوان، كان الأمر جبناً انتهازياً ورهاناً استراتيجياً على قدرتهم على اقتسام السلطة مع الجيش على مدى فترة انتقالية، إن لم يكن في المدى الطويل؛ أما بالنسبة لصباحي، فتعلق الأمر بالأحرى باعتقاد ساذج بقوة الحنين الناصري في أوساط العسكريين.

وفي مواجهة التصعيد القمعي الذي قاده المجلس العسكري ضد الحشود الثورية في الشوارع، والتي بلغت ذروتها في أواخر ٢٠١١، حقن صباحي جرعة محسوبة من النقد في موقفه الودّي تجاه العسكريين. وفي مقابلة طويلة أجرتها معه جريدة **الحياة**

اليومية اللندنية في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، ألقى باللوم على المجلس العسكري لإدارته لمرحلة ما بعد مبارك الانتقالية ولرفضه ملاحقة ومعاقبة المسؤولين عن قتل المتظاهرين. "يجب على جنرالات الجيش أن يسألوا أنفسهم ما أسباب أن يتحول هتاف الشباب: 'الشعب والجيش إيد واحدة' إلى 'إسقاط حكم العسكر'"[٥٦]. وبقي اللوم مصحوباً بإسداء المشورة الودّية إلى المجلس العسكري بشأن كيفية تحقيق "خروج" من الحكم؛ وإن كان الإنصاف يقتضي الإشارة إلى أن صباحي حرِص على أن يتحدث عن "خروج منصف" شمل تطبيق العدالة الانتقالية ضد المسؤولين عن القمع الوحشي، تمييزاً له عن "الخروج الآمن".

ثم وقع الشقاق بين صباحي والإخوان المسلمين خلال الشهور المفضية إلى انتخابات ٢٠١٢ الرئاسية بسبب سلوكهم المتعالي في البرلمان - خصوصاً بعدما قرروا ترشيح أحدهم للرئاسة في نهاية أبريل/نيسان. وكان حتى ذلك الوقت قد حدا صباحي أملٌ واهٍ في أن يتمكن من كسب تأييدهم لترشحه، أو على الأقل أن يتفق معهم ومع مرشحين محتملين آخرين على التوحُّد في "مجلس رئاسي" يمثل الثورة. وعند هذا الظرف بالذات، خلال الأسابيع السابقة للجولة الأولى من الانتخابات، غدا صباحي يُجسِّد على أبرز نحو موقفاً ثورياً مستقلاً معارضاً بالقدر ذاته لكلا جناحي الثورة المضادة: الفلول ممثَّلين بأحمد شفيق، والإخوان ممثَّلين بمرسي. وبذلك بات صباحي يُجسِّد الخط السياسي الذي لخصّه شعار ثوري رئيسي ظهر في ذات الوقت: "لا فلول ولا إخوان، لسة الثورة في الميدان"[٥٧].

وراحت صورة صباحي تتعزز بقوة من خلال بروزه السياسي الجديد، حيث أعلن عددٌ هام من المثقفين البارزين ومجموعات النشطاء عن تأييدهم لترشحه. وبعد أن كان يُنظَر إليه أصلاً كمرشح من الدرجة الثالثة، صعدت أسهمه بشكل حاد في استطلاعات الرأي خلال الأيام القليلة الأخيرة قبيل الجولة الأولى. ومع ذلك، فإن النتيجة التي أحرزها جاءت أفضل بكثير من أغلب التوقعات، بما في ذلك تلك التي تم تصعيدها في آخر دقيقة: حصل صباحي على ٢٠,٧ في المائة من الأصوات (بما في ذلك أكثرية نسبية في المركزين المدينيين الرئيسين القاهرة والإسكندرية)، في مقابل ٢٤,٨ في المائة لمرسي و٢٣,٧ في المائة لشفيق - وهو إنجاز تحقق بإمكانيات مالية وإعلامية

وتنظيمية زهيدة للغاية بالمقارنة بتلك القوية جداً المتاحة للمرشحين الآخرين، اللذين حاز أولهما على دعم الإخوان وثانيهما على دعم الفلول. ولذا كان هناك بحق ما يدعو لأن يشعر صباحي بإحباط عميق لعدم تأهله للجولة الثانية بالرغم من نجاحه الشعبي المذهل. ومن المحتمل جداً أنه لو كان قد تأهل للجولة الثانية لفاز ضد أيٍّ من المنافسين، إذ أن أغلب من لم يصوتوا لمنافسه في الجولة الأولى كانت أصواتهم ستذهب لصالح حمدين في الثانية.

وتمسّك القائد الناصري بموقف المعسكر الثالث، شارحاً أنه شخصياً لن يصوّت لأحد الرجلين المتنافسين في الجولة الثانية. لكنه مع ذلك لم يدعُ إلى الامتناع عن التصويت، تاركاً لمؤيديه أن يقرروا بمفردهم. ورغبةً منه في البناء على زخم نتيجة الجولة الأولى، سعى صباحي إلى توحيد الناصريين، فدعا إلى إنشاء حركة جديدة، سُميت "التيار الشعبي"، أراد لها أن تضم رفاقه والمتعاطفين معه وحلفاءه (وهي دعوة تجاهلها أغلب اليسار الجذري بنظرة ضيقة). ودعا أيضاً إلى تشكيل ائتلاف ديمقراطي للقوى اليسارية والليبرالية معارض بالقدر نفسه لسيطرة أيٍّ من المجلس العسكري أو الإخوان المسلمين على الدولة. وأصبح صباحي على الفور هدفاً لقدح وذم من دوائر جماعة الإخوان، بينما برز كأحد أعلى الأصوات الناقدة لحكمهم ولتوسيعهم نطاق سيطرتهم على الدولة.

وقد صدر البيان الأول للتيار الشعبي تعليقاً على أداء حكومة قنديل الأولى القَسم في ٢ أغسطس/آب ٢٠١٢. فلام البيان مرسي لعدم تشكيله حكومة "وطنية" توافقية تقودها شخصية مستقلة، حيث لاحظ البيان أن الحكومة الجديدة "تؤكد تماماً أنه لا خلاف حقيقياً أو جوهرياً بين جماعة الإخوان المسلمين وبين المجلس العسكري حول طريقة إدارة البلاد والسياسات العامة"[٥٨]. إلا أن مشاركة صباحي مع محمد البرادعي في إنشاء جبهة الإنقاذ الوطني، إلى جوار عمرو موسى وفلول آخرين، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ – في رد فعل على الإعلان الدستوري "الفرعوني" لمرسي – مثّل أول خروج جدّي عن نهج "المعسكر الثالث". وجرى ذلك بموازاة تحوُّل في الموقف من المجلس العسكري باسم مواجهة التوسُّع الزاحف في سيطرة الإخوان على مؤسسات الدولة في وقت دخل الجيش فيه بشكل

متزايد في شقاق مفتوح مع مرسي.

وثمة مقابلة طويلة مع حمدين صباحي، نشرتها الحياة على أربع حلقات عشية ٣٠ يونيو ٢٠١٣ (٢٥-٢٨ يونيو/حزيران)، تشكّل إطلالة جيدة على تفكيره في ذلك الوقت. في تلك المقابلة، لم يتنكر صباحي لتقييمه النقدي لحكم المجلس العسكري في مرحلة ما بعد مبارك، بل كرّر يقول إن "العسكر أساؤوا إدارة المرحلة الانتقالية" وإن المجلس العسكري "أقدم على ممارسات أسالت دماً وأسقطت شهداء، [فصنع] خصومة مع القوى الثورية الشابة التي كانت تطلب القصاص لشهدائها الذين سقطوا في ظل نظام مبارك، فاكتشفت أن مزيداً منهم يسقطون في ظل المجلس العسكري". غير أنه، أي صباحي، أضاف: "نحن أيضاً كثوار، كنا من السذاجة بحيث صنعنا لأنفسنا فخاً، هو: 'يسقط يسقط حكم العسكر'. هذا كان... من أهم الأخطاء التكتيكية التي ارتكبها الثوار، لأن هذا الشعار خلق المناخ الذي حرث الأرض لـ'الإخوان' كي يتوافقوا مع المجلس العسكري". فكلما كان الشعار ينتشر، كلما "كان 'الإخوان' يقدّمون أنفسهم بديلاً شعبياً مؤازراً للمؤسسة العسكرية في مواجهة الثوار الذين يعتزمون تحطيمها والانقضاض على قادتها والاقتصاص منهم"[٥٩].

ومما يسّر أيضاً اختيار المجلس العسكري التعاون مع الإخوان المسلمين أن المجلس، وبغياب حزب سياسي خاص به، "وجد تنظيماً جاهزاً بالغ الانضباط، يطبّق السمع والطاعة، اسمه 'الإخوان'، يعرض عليه خدماته في أن يؤازره..."[٦٠]. وبعبارة أخرى، كان صباحي يُعبِّر هنا عن أسفه لكون المعسكر الثوري لم يتنافس مع الإخوان في محاولة إغراء المجلس العسكري! لا بل انتقد صباحي، علاوةً على ذلك، استخدام تعبير "الفلول" الازدرائي في وصف أنصار النظام القديم القاعديين، داعياً إياهم إلى الانضمام إلى "المعسكر الثوري" ضد الإخوان:

> لم يعد ملائماً لثورة تقاتل من أجل أن تكتمل التعاون مع عناصر كانت جزءاً من نظام مبارك... هؤلاء بدلاً من أن يشكلوا حالة من الحنين لاستعادة النظام القديم، أدعوهم إلى أن يتركوا أنصارهم للاختيار بين الوقوف مع 'الإخوان' أو مع الثورة، لأن البلد بات منقسماً الآن بين ثلاثة معسكرات: الثورة و'الإخوان' والنظام القديم، لجهة ترتيب الحجم،

> بمعنى أن معسكر الثورة هو الأوسع، يليه 'الإخوان' وحلفاؤهم، ثم معسكر النظام القديم، وجماهيره ضحايا قياداته المرتبطة بالنظام، أما الجماهير فليست مرتبطة به.[٦١]

هنا، مرة أخرى، لم يخلُ منطق هذا الكلام من الغرابة. فإذ أكّد صباحي محقاً أن بين أعضاء الحزب الحاكم في ظل النظام القديم، والبالغ عددهم زهاء ثلاثة ملايين عضو، هناك أقلية صغيرة فقط يمكن لعدالة انتقالية أن تقاضيها في ما يتعلق بإساءة استعمال السلطة والمال، راح القائد الناصري يدعو بغرابة هذه الأقلية من ذوي السلطة السابقين إلى "أن يتركوا أنصارهم" ينضمون للثورة. وقد كشف بذلك في الواقع عن قدر أكبر بكثير من السذاجة مما نسبه لنفسه لكونه دعا إلى إسقاط العسكر. وما يزيد هذه السذاجة غرابةً أن صباحي شدَّد على التواصل الطبقي بين مرسي والنظام القديم:

> لم يتغير شيء في عهد مرسي مقارنةً بعهد مبارك، في ما يتعلق بطروحاته السياسية والاقتصادية، وآليات السوق المفتوحة، والارتباط بالسوق العالمية ومؤسساتها الكبرى الحاكمة، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والولاء لفكرة العولمة... كل ذلك لا يزال كما هو، وتركيز الثورة في يد قلة لا يزال كما هو، مع انتقال ظاهرة 'المحاسيب' من قيادات الحزب الوطني ["الحزب الوطني الديمقراطي" الحاكم في زمن مبارك، والذي تم حلّه سنة ٢٠١١] إلى قادة 'الإخوان'. وأعتقد أن بين الطرفين مصالح اقتصادية مشتركة، تقوم على شراكات وابتزاز. الفقراء ما زالوا كما هم فقراء، ومرسي لم يقدم أي رؤية أو برنامج ولا أخذ قرارات بشأن أهم قضية عند المصريين، كانت أحد أسباب سقوط نظام مبارك، وهي الفقر.[٦٢]

أضف إلى هذا التناقض أن أغلب حلفاء صباحي داخل جبهة الإنقاذ الوطني كانوا، بشأن كل هذه القضايا الرئيسية، أكثر ارتباطاً بكثير بالاستمرارية في الحكم الطبقي الأساسي من زمن مبارك إلى مرسي منهم بتطلعات صباحي والشباب الثوري. وتتويجاً

لهذه التناقضات، تمثَّل الوهم الأكبر في خداع صباحي لنفسه معتقداً أن الجيش "قوة وطنية أصيلة"، وأنه سيكتفي بعزل مرسي من الرئاسة والمشاركة في حكم البلاد مرة أخرى لفترة انتقالية محدودة لا تزيد عن ستة أشهر، إلى حين إجراء انتخابات حرة ونزيهة[٦٣].

والحال أن قيادة الجيش، إذ واجهت سنة ٢٠١١ انتفاضة شعبية ضد النظام الذي شكَّلت جزءاً عضوياً منه، احتفظت بالسلطة السياسية في أيديها لقرابة سنة ونصف، ولم تتخلَّ عنها سوى على مضض لجماعة لم يكن بوسع العسكريين أن يثقوا بها ثقةً كاملة. ويصبح بالتالي من غير المعقول أن يتوقع المرء منهم، وقد طلبت منهم انتفاضة شعبية ثانية أن يتدخلوا ضد الجماعة ذاتها، أن يقوموا بتسليم السلطة السياسية لشخص كحمدين صباحي يمثِّل تطلعات الشباب الثوري – وهي تطلعات أفزعهم تحققها أكثر بما لا يقاس مما أفزعهم حكم الإخوان المسلمين. شكّل ذلك حقاً حالة نموذجية من ذلك النوع من إسقاط الرغبات على الواقع الذي دفعت الحركات الثورية بسببه ثمناً باهظاً على مرّ التاريخ.

ومع ذلك، فها هي تتكرر للمرة الألف في مثال جديد يفسّر لماذا الواقعية، التي هي صفة عادية في الحياة الخاصة، يُنظر إليها كفضيلة نفيسة في السياسة. وربما اعتقد محمود بدر بسذاجة أنه "أقنع" السيسي بتنفيذ انقلاب. أما الحقيقة، على الأرجح وبكثير، فهي أن عبد الفتاح السيسي طلب جلب بدر كممثل لصوت الشعب، لـ"إرادة الشعب"، بحيث يستطيع الأخير "إقناع" القائد العام للقوات المسلحة بتنفيذ انقلاب، وذلك في حضور طيف واسع من الشهود. وبكلام آخر، استخدم السيسي محمود بدر لكي يضفي المشروعية على الانقلاب الذي كان على وشك تنفيذه مثلما استخدمه هو ورفاقه لخلق "تكرار نموذج الثورة الشعبية التي شهدتها البلاد في ٢٥ من يناير" (بتعبير مصطفى بكري)، وهو النموذج الذي احتاج إليه من أجل التخلص من مرسي – وذلك كله لغرض لا يكاد يمتُّ بصلة للتطلعات الأصلية لحركة تمرُّد.

وقد استُخدم آخرون للغرض ذاته. روت منى مكرم عبيد، التي استقالت من مجلس الشورى قبيل ٣٠ يونيو، كيف استدعاها صبيحة ذلك اليوم، قبل المظاهرة الكبرى، أفراد من النظام القديم – من بينهم فؤاد علام، نائب الرئيس السابق لجهاز مباحث

أمن الدولة الرهيب، وهو رجلٌ شارك منذ زمن عبد الناصر في قمع الإخوان المسلمين - استدعوها لحضور اجتماع ضمّ شخصيات بارزة في منزل وزير سابق شغل منصبه لمدة ستة عشر عاماً في ظل السادات ومبارك. وهناك، قيل لهم إن الجيش يريدهم أن يصدروا التماساً لتدخله، تلبيةً لوعده بمنع وقوع حمام دم. فصاغوا البيان، ودبّروا توقيعه من قِبَل شخصيات أخرى عديدة اتصلوا بها عن طريق الهاتف، ثم سلّموه إلى الجيش[٦٤].

الجيش يختطف إرادة الشعب مرة ثانية

غير أنه يمكن القول إن الانقلاب الذي جرى تنفيذه يوم ٣ يوليو ٢٠١٣ من قِبَل المجلس العسكري بقيادة السيسي كان من نواح عديدة مجرد تكرار لذلك الذي نفذه يوم ١١ فبراير/شباط ٢٠١١ المجلس العسكري نفسه بقيادة سلف السيسي، طنطاوي. إلا أنه كان هناك في ظاهر الأمر اختلاف كبير بين الحالتين في ما يتعلق بمشروعية الرئيس الذي يجري عزله والدستور الذي يتم تعليقه. ففي حين كان الرئيس والدستور في ٢٠١١ نتاجاً لعقود من الحكم السلطوي، جاء رئيس ودستور ٢٠١٣ انعكاساً لعملية انتخابية حرة ونزيهة نسبياً. من هنا أتى الإحراج الذي أصاب الحكومات الغربية، وعلى رأسها واشنطن، إزاء الانقلاب. ومن هنا أتى كذلك احتجاج طيف واسع من الليبراليين الذين تتمثل الديمقراطية بالنسبة لهم بصورة رئيسية في إجراء انتخابي يمثل فيه التفويض الذي يمنحه الناخبون للمنتَخَبين عقداً أكثر إلزاماً للطرف الأول منه للثاني.

والحال أن هو ذا جوهر "التمثيل الحر"، الذي كان "خاصاً بالعالم الغربي الحديث" في زمن ماكس فيبر، والذي لا يزال يوصف بـ"الديمقراطية الغربية" بالرغم من انتشاره إلى جميع القارات. "الممثِّل... ليس ملزماً بتعليمات بل هو في وضع يتيح له اتخاذ قراراته بمفرده. وهو مُلزَم فقط بالتعبير عن اقتناعه الأصيل الخاص به، وليس بتعزيز مصالح الذين انتخبوه". ولذا، فإن "الممثِّل، بحكم انتخابه، يمارس سلطته على الناخبين وهو ليس مجرد وكيل لهم"[٦٥]. وفحوى هذه الديمقراطية التمثيلية، كما

يُطلق عليها، هو في الجوهر "البتّ مرة كل ثلاث سنوات أو ست في أي عضو من الطبقة الحاكمة يسيء تمثيل الشعب"، وفقاً لعبارة ماركس الشهيرة[٦٦]. وفي مقابل ذلك، ودون المثال الكامل لـ"الديمقراطية المباشرة"، فإن الأداة الأوَّلية بامتياز في تمكين الناخبين – أي في كفالة انتزاع "المهام المشروعة" لصلاحيات الحكم من "سلطة تغتصب الوقوف فوق المجتمع، وإعادتها إلى وكلاء المجتمع المسؤولين"[٦٧] – تتمثل في حق الناخبين في الدعوة إلى انتخابات مبكرة أو استفتاء عن طريق جمع عدد محدَّد من التوقيعات على عريضة.

ومثلما كتب فيبر، "قد تصبح سلطات الحكم التي تتمتع بها الهيئات التمثيلية محدودة ومشروعة معاً حينما يُتاح التماس أصوات الجماهير... من خلال الاستفتاء"[٦٨]. وبصورة أشمل، فإن الانتخابات الاستدعائية – أي الحق في محاولة عزل المسؤولين المنتخبين من مناصبهم عن طريق انتخابات مبكرة، بما يجعلهم "عُرضة للاستدعاء في أي وقت"[٦٩] – والاستفتاء بمعنى "الحق المكفول للشعب بالموافقة على قرار للسلطة التشريعية أو رفضه"[٧٠]، هما الوسيلتان الأساسيتان اللتان يستطيع بهما الناخبون ممارسة الرقابة على المنتخَبين ومساءلتهم عن الوفاء بوعودهم الانتخابية التي انتُخبوا على أساسها، وعن تعزيز مصالح ناخبيهم بوجه عام.

وحينما لا يكرّس الدستور هذين الشرطين المسبقين لديمقراطية تتوافق مع الأصل الإغريقي لاسمها، الذي يعني "سلطة الشعب"، وحينما يرفض المنتخَب مراعاة عريضة لا شك في أنها جمعت عدداً ملزِماً من التوقيعات، "فليس أمام الشعب" عند ذاك "سوى الاستجارة بالسماء"[٧١]، وفقاً لتعبير جون لوك الشهير – في صدى غير مقصود للفكرة الصينية القديمة القائلة بأن الحاكم قد يخسر "تفويض السماء". وحينما يعتقد الشعب، أو جزء منه، أن الحاكم ينتهك حقوقه، فإن الناس عادةً ما تبدأ بإظهار الإرادة الشعبية في الشوارع، متوقعين أو آملين أن الحاكم سيعالج شواغلهم، وإلا تصبح الثورة (أو الانتفاضة أو العصيان، insurrection) بالنسبة لهم "أقدس الحقوق وألزم الواجبات"[٧٢].

ويتمثل محكٌّ جوهري لما تعنيه الديمقراطية للحاكم في استعداده لوضع مشروعيته أمام اختبار الانتخابات الحرة حينما يتحداه قسم كبير من السكان. ففي سنة ١٩٦٨،

حينما واجه شارل ديغول احتجاجاً حاشداً للعمال والطلاب، وإضراباً عاماً شلّ فرنسا، دعا إلى انتخابات برلمانية مبكرة، وأجراها بالرغم من أن أنصاره استطاعوا جمع عدد أكبر من الناس في الشوارع من خصومه، وبالرغم من أنه كان يتمتع بتأييد القوات المسلحة. أما في الحالة المصرية، فإن الأجهزة التي يُناط بها تجسيد احتكار "العنف المادي المشروع" لم تكن حتى مناصرة للحاكم الذي سعى التمرُّد إلى عزله[٧٣]. والواقع أن تلك الأجهزة كان يقودها رجال أرادوا هم أيضاً عزله، وإن كان لأسباب مختلفة.

وهذا يجعل من رفض مرسي الدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة أو استفتاء على رئاسته ليس موقفاً غير ديمقراطي فحسب، بل موقفاً أحمق أيضاً. فالحشد العملاق يوم ٣٠ يونيو كان قد دلَّل بأوضح ما يكون أن نسبة عظيمة من الشعب المصري، إن لم تكن أغلبيته الساحقة، كانت تريده أن يتنحى عن الرئاسة. وقد ثبت أن الحشد المضاد الذي دعا أصدقاؤه إليه على نحو استباقي يوم ٢٨ يونيو/حزيران، وما تلاه من اعتصام، لم يعادلا ذاك الحشد على الإطلاق. ومع ذلك، فباسم "شرعيته"، استناداً إلى كونه انتُخب ديمقراطياً قبل ذلك بسنة – في جولة ثانية، بعد أن حصل على أقل من ربع الأصوات التي تم الإدلاء بها في الجولة الأولى – رفض مرسي بعناد الرضوخ أمام الضغط الشعبي، بالرغم من أن هذا الضغط تمتَّع أيضاً بتأييد الجيش. وكان حرياً به أن يتذكر ما كان قاله هو ذاته في الخطاب الذي ألقاه يوم ٢٩ يونيو/حزيران ٢٠١٢ في ميدان التحرير، حينما خاطب حشداً ضخماً جاء للاحتفال بانتخابه، في حركة أراد لها أن تكون مطابقة لمضمون الخطبة، وهي خطبته الأولى بعد إعلان انتصاره:

> جئت أمامكم لأنكم مصدر السلطة والشرعية التي لا تعلو عليها شرعية، أنتم أهل الشرعية ومصدرها وأقوى مكان فيها، من يحتمي بغيركم يخسر ومن يسر مع إرادتكم ينجح... أقولها بكل قوة: 'لا سلطة فوق هذه السلطة'. أنتم أصحاب السلطة، أنتم أصحاب الإرادة، أنتم مصدر هذه السلطة تمنحونها لمن تشاؤون وتمنعونها عمن تشاؤون ...[٧٤]

ولم يكن هناك من خطأ في سعي التقدميين إلى حشد الشعب من أجل عزل الرئيس،

بالرغم من كونه قد انتُخب ديمقراطياً. وحيث أن قدرتهم على إنجاز هذا الهدف توقفت منطقياً على المدى الذي استطاع به الرئيس تنفير غالبية الشعب، بما في ذلك نسبة كبيرة ممن كانوا قد صوَّتوا لصالحه، فإن هذا لم يكن سوى ممارسة للديمقراطية الأساسية. بيد أن المشكلة نشأت حينما لجأ التقدميون المصريون إلى مطالبة الجيش بعزل الرئيس عن طريق تنفيذ انقلاب ثانٍ، ومن ثم الاستيلاء على السلطة لنفسه. فحينما قرأ عبد الفتاح السيسي على وسائل الإعلام بيانه الذي أعلن فيه عزل مرسي، لم يقف وراءه شيخ الأزهر وبابا الكنيسة القبطية، وكذلك الأمين العام لحزب النور، فحسب، بل وقف وراءه أيضاً محمد البرادعي، ممثلاً جبهة الإنقاذ الوطني، ومحمود بدر، ممثلاً حملة تمرُّد.

وحتى لو سلّمنا بأن الجيش كان القوة الوحيدة القادرة على عزل مرسي في وجه الآلة السياسية المهيبة لجماعة الإخوان المسلمين، فإنه كان ينبغي للتقدميين تنظيم حشدهم الشعبي حول مطالب ديمقراطية حصراً وبوسائل ديمقراطية، مثل الإضراب العام. ومن المرجَّح جداً أن المجلس العسكري كان سيتخلص من مرسي مثلما فعل مع مبارك، وللسبب نفسه ألا وهو منع المزيد من تجذّر الوضع، دون أن يتورّط التقدميون في التعاون مع العمود الفقري للنظام القديم وإعطائه بالتالي شيكاً على بياض، شاؤوا أم أبوا. وهذا، للأسف، هو ما فعله التقدميون المصريون: فقد كال اليسار والمعارضة الليبرالية التقدمية كلاهما المديح للسيسي وللقوات المسلحة، عوضاً عن التحذير من أي غواية نحو إقامة حكم عسكري بأي شكل من الأشكال.

والنتيجة التي لم يكن صعباً توقعها هي أنه، مثلما كان انقلاب ١١ فبراير/شباط قد اختطف الموجة الأولى من السيرورة الثورية التي انطلقت في ٢٥ يناير ٢٠١١، اختطف انقلاب ٣ يوليو موجتها الثانية، التي بلغت ذروتها يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٣. وبصورة أدق، يمكن رسم ملامح توالي الأحداث المصرية على النحو التالي:

- إن الموجة الثورية التي بدأت في ٢٥ يناير ٢٠١١ سرعان ما انضم إليها الطرف الرجعي الرئيسي في المعارضة للنظام القائم، ممثلاً في جماعة الإخوان المسلمين، التي كان الطرفان التقدميان – اليسار والليبراليون – قد أقاما معها حتى ذلك الحين علاقة تعاون تشوبها

مشاكل. ودخل الإخوان إلى الحلبة كقوة مرشحة لتشكيل بديل مضاد للثورة، في محاولة منهم للإسهام في احتواء السيرورة الثورية.

- اختطف الجيش الموجة الثورية الأولى في ١١ فبراير/شباط، في انقلاب محافظ رمى إلى الحفاظ على النظام القديم بدعم من الإخوان المسلمين. وتعاون كلا جناحي الثورة المضادة – المتماثلين في عدائهما لتطلعات ثورة ٢٥ يناير – إلى أن أدى صعود نفوذ الجناح الأصولي إلى تجاوزه الحدّ في السعي للاستيلاء على الدولة، مما أفرز شقاقاً مريراً مع العسكر.
- في غضون ذلك واصلت السيرورة الثورية تطورها إلى موجة ثانية، عبَّرت عن نفسها في المقام الأول في الذروة التي بلغتها النضالات العمالية، قبل وصول الحركة إلى أوجها في ٣٠ يونيو ٢٠١٣. وإذ استهدفت هذه الموجة الثانية في المقام الأول الجناح الأصولي الإسلامي للثورة المضادة منذ لحظة تقلُّد ممثله لمنصب الرئاسة في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٢، فقد انضم إلى القوى الثورية مرةً أخرى الطرف الرجعي الرئيسي في المعارضة (التي أعيد تركيبها)، أي الجناح الآخر للثورة المضادة – ممثلاً، هذه المرة، في الكتلة بمعظم النظام القديم.
- اختطف الجيش الموجة الثورية الثانية بدورها في ٣ يوليو، في انقلاب رجعي. ولم يستغرق الأمر وقتاً طويلاً حتى بدأ الجيش في استعادة النظام القديم – بانتقام. وهكذا أكمل المسار المتعرج للثورة المصرية دورته الكاملة، في اختتام لما ليس سوى الدورة الأولى في سيرورة ثورية طويلة الأمد.

بيد أن استعادة النظام القديم لم تكن فورية. فالتجذّر الاجتماعي للموجة الثورية الثانية بلغ حداً اقتضى إرضاءها قبل أن يتسنّى دحرها. ولذا لم يُكرِّر المجلس العسكري سيناريو ٢٠١١: لما كان قد حرق أصابعه بإمساكه بدفة سفينة الحكم في بحرٍ هائج، فضَّل بحكمة هذه المرة أن يدع المدنيين يواجهون هذه المهمة الخطرة.

وكان المجلس العسكري، فضلاً عن ذلك، بحاجة إلى توطيد الاعتقاد في أرجاء البلاد بأنه يُلبّي حقاً "إرادة الشعب". ولذا التزم السيسي بالسيناريو الذي صاغته جبهة الإنقاذ الوطني: عيَّن رئيس المحكمة الدستورية العليا، عدلي منصور، رئيساً مؤقتاً للجمهورية، كما تم تشكيل حكومة مدنية مؤقتة. وقد تولى رئاسة تلك الحكومة حازم البيلاوي، وهو ليبرالي مشهور بأنه اقتصادي مستنير، وأحد مؤسسي "الحزب الاجتماعي الديمقراطي المصري" المصنَّف في يسار الوسط والذي نشأ في أعقاب انتفاضة ٢٥ يناير (أحد نائبي رئيس الوزراء، زياد بهاء الدين - اقتصادي مستنير هو أيضاً - هو الآخر من مؤسسي الحزب ذاته).

أما محمد البرادعي، الذي اعترض حزب النور السلفي على ترشيحه لرئاسة الوزراء، فقد عُيِّن بالتالي نائباً مؤقتاً لرئيس الجمهورية[٧٥]. لكن التعيين الأكثر إثارةً للدهشة، والذي كان الهدف الجلي منه هو استرضاء العمال وخفض نضاليتهم من الذروة التي كانت قد بلغتها عند هذا المنعطف، إنما كان تعيين كمال أبو عيطة وزيراً للقوى العاملة والهجرة. فإن أبو عيطة - وهو أحد مؤسسي حزب الكرامة برئاسة حمدين صباحي وأحد أبرز أعضائه - وبعد إنشائه لأول نقابة مستقلة منذ زمن عبد الناصر في نهاية سنة ٢٠٠٨ (وهي النقابة العامة لموظفي الضرائب العقارية)، قام بتأسيس "الاتحاد المصري للنقابات المستقلة" في نهاية يناير/كانون الثاني ٢٠١١ [٧٦]. وقد تم تجاهل اعتراض "الاتحاد العام لنقابات عمال مصر" الرسمي على ترشيح أبو عيطة للوزارة، بالرغم من أن اتحاد النقابات المستقلة لم يكن بعد قد حصل حتى على ترخيص قانوني.

هذا وقابلت وجوهَ "ثورة ٢٥ يناير" في حكومة البيلاوي وجوهٌ عدة من النظام القديم، بعضهم استمر في منصبه من وزارة قنديل في عهد مرسي. ومن المؤكد أن "الرجلين القويين" الحقيقيين في الوزارة كانا وزير الدفاع، عبد الفتاح السيسي، ووزير الداخلية، محمد إبراهيم - وكلاهما عضو سابق في وزارة قنديل، ويجسِّدان بالتالي الاستمرارية الأساسية للنواة الصلبة للدولة المصرية منذ زمن مبارك. ولم يخفَ على أحد أن الممسك الحقيقي بزمام السلطة هو الفريق السيسي (الذي جعل منصور لاحقاً يرقّيه إلى رتبة المشير). ومع ذلك، فقد ساد خلال الأسابيع الأولى للترتيب السياسي

الجديد إسقاطُ الرغبات على الواقع في ما يتعلق بالطابع الخيِّر لدكتاتورية الأمر الواقع العسكرية تلك. وكانت التيارات الليبرالية واليسارية راغبةً في الاعتقاد بأن الجيش سيلتزم بـ"خريطة الطريق" المعلنة هذه المرة، وسيتخلّى عن السلطة حالما يتم اعتماد دستور وانتخاب رئيس جديدين.

ولم يسترعِ انتباه هؤلاء بالقدر الكافي أن الحكم العسكري عن طريق التحكُّم بحكومة مدنية يعينها العسكريون هو، بمعنى ما، أسوأ من الحكم المباشر المؤقت للمجلس العسكري. فهذا الأخير يمكن التخلص منه بطريقة رسمية واضحة، في حين أن الأول أكثر غدراً، ويمكن أن يكون التخلُّص منه أكثر تعقيداً بالتالي. فلم يكن على السيسي والمجلس العسكري وراءه أن يختاروا بين حكم البلد أو التخلي عن هذا الحكم، بل تمتعوا بالأحرى بعد انقلاب ٣ يوليو بإمكانية الاختيار بين رئاسة البلد بصورة مباشرة وعلنية، أو مواصلة الحكم عن طريق الإمساك بالخيوط من موقع السيسي كقائد عام للقوات المسلحة ووزير للدفاع. وقد ارتأوا أن هذا الخيار الأخير أكثر أماناً، نظراً لأن الحكومة كانت تواجه اضطراباً اجتماعياً متزايداً، وإن يكن في غياب خطر سياسي وشيك. وكان أكثر حذراً أن يترك العسكريون المدنيين يحرقون أصابعهم ممسكين بالدفة المتقدة للسلطة التنفيذية عوضاً عن المخاطرة بحرق أصابعهم هم، مثلما حدث للمجلس العسكري بقيادة طنطاوي حينما تولى السلطة التنفيذية.

الصعود الرهيب لعبد الفتاح السيسي

في أعقاب انقلاب ٣ يوليو مباشرةً، كان أفضل ما يستطيع المجلس العسكري عمله هو بالفعل أن ينتظر ويرى، وأن يركز على استعادة "القانون والنظام" السلطويين. وتحقّق ذلك إلى حدٍّ بعيد من خلال تضافر تطورين. فمن جهة، تراجعت النضالات العمالية بسبب جملة عوامل: توقُّع حصول تقدّم على يد الحكومة الجديدة والتوهُّم بأنها خير ما يخدم مصلحة البلاد، وهما التوقُّع والتوهُّم اللذان روَّج لهما وزير العمل الجديد، الذي سعى إلى الحصول على بعض المكاسب للعمال؛ ولكن أيضاً حملة قمع

ضد النضالات وتشريعات قمعية زكّاها الوزير الجديد من خلال بقائه في منصبه[٧٧]. وهكذا تراجعت الاحتجاجات العمالية بشدة من ٢٤٦ في يونيو/حزيران ٢٠١٣ (بعد بلوغ ذروة قدرها ٤٠٣ احتجاجات في فبراير/شباط) إلى ٤٨ احتجاجاً في يوليو/تموز، ثم ظلت تحت معدل ٦٠ شهرياً طوال النصف الثاني من السنة[٧٨]. وتراجعت الاحتجاجات الاجتماعية كذلك من ٦٢٣ في يونيو/حزيران (٨٧٦ في أبريل/نيسان) إلى ١٠٧ في يوليو/تموز، ولم تبلغ في أوجها خلال نصف السنة سوى ١٥١ احتجاجاً في سبتمبر/أيلول[٧٩].

ومن جهة أخرى، تطورت جدلية محورية ومهلكة بين الإخوان المسلمين والنواة الصلبة للدولة، أتاحت للأخيرة تصعيد القمع بصورة مأساوية. ففي مواصلة للمسار السياسي الكارثي الذي اتبعته جماعة الإخوان بقيادة أعضائها المتشددين – وهو مسار بلغ ذروته خلال رئاسة مرسي وصولاً إلى رفض هذا الأخير بحماقة أن يغتنم فرصة مهلة الـ٤٨ ساعة التي منحه الجيش إياها بعد حشد ٣٠ يونيو – اختارت الجماعة الموقف الذي لا يقل حماقةً، بل هو فعلياً موقف انتحاري، المتمثل في المطالبة بإعادة مرسي إلى منصب الرئاسة وفي محاولة تحقيق ذلك عن طريق حشد أنصار الجماعة وحلفائها في الشارع. ومما فاقم من خطورة ذلك أن حلفاء الإخوان تضمّنوا مجموعات لا يمكن التعويل عليها ولا الثقة بها مثل السلفيين الطائفيين المتشددين. ولجأت جماعة الإخوان بنفسها إلى ديماغوجية طائفية مقيتة من خلال إدانة الانقلاب باعتباره تمّ بوحي قبطي[٨٠]؛ وبالفعل شكّلت الشعارات المعادية للأقباط جزءاً رئيسياً من الشعارات التي جرى الهتاف بها في اعتصام رابعة.

وكذلك لم يغتنم الإخوان الفرصة التي أتاحها لهم تدخل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كليهما من أجل التفاوض على مساومة تالية للانقلاب كان من شأنها أن تسمح لهم بالحدّ من الأضرار، وتأمين إطلاق سراح قياداتهم وأعضائهم، واستعادة حقوقهم السياسية بما فيها حق ممارسة معارضة سياسية سلمية، في مقابل الإقرار بنكستهم والاعتراف بالترتيب السياسي الجديد. ووفقاً لتحقيق أجرته جريدة نيويورك تايمز، فإن الشاطر، الذي التقاه في السجن المبعوثون الأمريكيون والأوروبيون، "تبنّى الحاجة إلى الحوار، لكنه لم يُقرّ المقترحات". بيد أن التحقيق

يلقي باللوم الرئيسي بوضوح على السلطات الجديدة: الببلاوي والسيسي ووزير الداخلية إبراهيم، مع الإشارة إلى أن الأخير كان "مقتنعاً بأن القوة الغاشمة هي السبيل الوحيد لفضّ الاعتصامات التي يحتشد فيها عشرات الآلاف من أنصار مرسي"[٨١]. وقد لعبت وزارة الداخلية دوراً رئيسياً في جعل الجيش يتولى السلطة كاملةً، وذلك بدفعها علاقة الدولة المصرية بالإخوان المسلمين إلى نقطة اللاعودة. وقد شمل الأمر نعت هؤلاء بالجملة بأنهم "إرهابيون"[٨٢].

وفي موقف يندرج في السلوك المميّز للزعامة العسكرية الشعبوية، دعا السيسي المصريين في ٢٤ يوليو/تموز إلى النزول إلى الشوارع يوم ٢٦ من الشهر ذاته لإعطاء الجيش وقوات الأمن "تفويض" بمواجهة "الإرهاب". وشرح المجلس العسكري أن ذلك بمثابة إنذار جديد للإخوان المسلمين كي يلتزموا خلال ٤٨ ساعة بـ"خريطة الطريق" التي أعلنها السيسي، وإلاّ غيّر استراتيجيته في التعامل معهم - وهو بالتالي تهديد ضمني بسحقهم. وأقرت أغلب القوى والجماعات التي شاركت في حشد ٣٠ يونيو دعوة السيسي، بدءاً بحركة تمرُّد وجبهة الإنقاذ. ولم يرفضها سوى اليسار الجذري وحركة شباب ٦ أبريل وحزب مصر القوية الذي يقوده أبو الفتوح. وقد جرى حشد ضخم يوم ٢٦ يوليو/تموز، بحجم قابل للمقارنة بحشد ٣٠ يونيو. وفي الليلة نفسها، بعد منتصف الليل بقليل، وكأنما للتعبير عن انقضاء مهلة الإنذار، ارتكبت الشرطة مجزرة ضد مسيرة لمؤيدي مرسي، مُرديةً ٩٥ منهم قتلى على الأقل (الرقم الرسمي).

وبعد بضعة أيام، قرر وزير الداخلية محمد إبراهيم تطبيق "الحد الأقصى من القوة لإنهاء الأمر بسرعة" في فض الاعتصامين الرئيسيين يوم ١٤ أغسطس/آب - ولا سيما الاعتصام الأكبر في ميدان رابعة العدوية[٨٣]. وقد قُتل هناك في ذلك اليوم "ما لا يقل عن ٨١٧ شخصاً، وأكثر من ألف على الأرجح"، وهو ما شكل حسب وصف منظمة هيومن رايتس ووتش في التقرير الذي نشرته بعد ذلك بسنة - عقب سنة كاملة من التحقيق في المجازر التي ارتكبت خلال صيف ٢٠١٣ - "واحدة من كبرى وقائع قتل المتظاهرين في العالم في يوم واحد في التاريخ الحديث"[٨٤]. وقد بلغ عدد القتلى في ذاك اليوم الفتاك وحده ما يقارب عدد قتلى فترة الانتفاضة الأصلية من ٢٥ يناير/

كانون الثاني إلى ١١ فبراير/شباط ٢٠١١ بأسرها. وبعده بيومين، قتلت قوات الأمن ما يربو على ١٢٠ متظاهراً في ميدان رمسيس. وجاءت النتيجة العامة التي خلُص إليها التقرير إدانةً لاذعة للحكومة المصرية:

> ويشير تحقيق هيومن رايتس ووتش الذي استمر لمدة عام كامل... إلى قيام قوات الجيش والشرطة، على نحو عمدي وممنهج، باستخدام القوة المميتة والمفرطة في عمليات حفظ الأمن، مما أدى إلى مقتل متظاهرين على نطاق لم يسبق له مثيل في مصر. ... تخلص هيومن رايتس ووتش إلى أن **عمليات القتل لم تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب، بل إنها ترقى على الأرجح إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية**، بالنظر إلى اتساع نطاقها وطبيعتها الممنهجة، وكذلك إلى الأدلة التي توحي بأن عمليات القتل كانت جزءاً من سياسة تقضي بالاعتداء على الأشخاص العزل على أسس سياسية. وبينما تشير أدلة كذلك إلى أن بعض المتظاهرين استخدموا الأسلحة النارية في العديد من تلك المظاهرات، فقد تمكنت هيومن رايتس ووتش من التأكد من استخدام المتظاهرين لهذه الأسلحة في عدد قليل من الوقائع، وهو ما لا يبرر الاعتداءات المميتة، غير المتناسبة، التي تمت عن سبق إصرار وترصد، على متظاهرين سلميين في أغلبيتهم الساحقة.
>
> ويشير العديد من التصريحات الحكومية والصادرة عن اجتماعات حكومية إلى علم مسؤولين رفيعي المستوى بأن من شأن الاعتداءات أن تؤدي إلى قتل واسع النطاق للمتظاهرين، بل إن الحكومة قامت، في كبرى الوقائع، فض اعتصامي رابعة والنهضة، بالتحسب لوفاة عدة آلاف من المتظاهرين والتخطيط لذلك.[٨٥]

وسرعان ما أرسى المجمّع العسكري - الأمني المصري عهداً من إرهاب الدولة، وذلك باستخدامه تعويذة "الحرب على الإرهاب" التي استخدمتها إدارة بوش كذريعة عالمية لتقييد حقوق الإنسان وارتكاب مجازر لا تعدّ ولا تحصى. وفي نوفمبر/تشرين

الثاني ٢٠١٣، ألغت الحكومة فعلياً الحق في الاحتجاج من خلال اعتمادها قانون تظاهر وصفته منظمة العفو الدولية بحصافة بأنه "طريق سريع إلى السجن"[٨٦]، بحيث منحت الحكومة قوات الأمن رخصة للقتل في ظل حصانة شبه كاملة من العقاب[٨٧]. وفي تعليق على ذلك، أشارت بمرارة دينا الخواجة، وهي شخصية بارزة على الساحة الثقافية الليبرالية، إلى أن الانقلاب الجاري هو "انقلاب ناعم ليس فقط على الإخوان، وإنما على المبادئ الأساسية التي جعلت إسقاطهم مقبولاً وشرعياً وعلى ما جعل ٣٠ يونيو سيناريو بديلاً لشرعية شعبية تحفظنا من الانتهاكات والاستحواذ"[٨٨]. وقبل نهاية العام، وصفت أربعٌ وعشرون منظمة مصرية غير حكومية، تدافع عن حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية، "غلق المجال العام وإخضاعه بشكل كامل للسيطرة الأمنية" الذي تم الوصول إليه في مصر "تحت لافتة 'حرب [الدولة] على الإرهاب'" بأنه "أسوأ من قبل **٢٥ يناير ٢٠١١**"[٨٩].

إن استقالة محمد البرادعي من منصب نائب رئيس الجمهورية في يوم مجزرة رابعة، ورحيله اللاحق عن البلاد، قد عبّرا عن إحباط قسم كبير من الليبراليين واليسار. فقد اكتشفوا بأسى أن الشرّ الذي تحالفوا معه، معتقدين أنه "أهون الشرّين"، إنما ثبت أنه أكثر تعطشاً إلى الدماء بكثير من ذلك الذي عُقد التحالف ضده. ومرة أخرى، تأكد كم أن عجز التقدميين عن انتهاج مسار مستقل ضد كلا جناحي الثورة المضادة، وعجزهم عن الامتناع عن إعانة أيٍّ من الطرفين على اعتلاء سدة الحكم (أو إعادة اعتلائها) وهم يحاولون إزاحة الطرف الآخر عنها، تأكد كم أن العجزين كارثيان. أما حجة "أهون الشرّين" الأكثر شيوعاً في صفوف الليبراليين واليسار في السعي وراء التقليل من خطورة التهديد المتمثل في الدولة الدكتاتورية، فقد استندت إلى إساءة توصيف جماعة الإخوان المسلمين – أو ما يعادلها في البلدان الأخرى ذات الأغلبية المسلمة – بأنها "فاشية"، في قياس مضلِّل غير دقيق فيما عدا أوجه الشبه القليلة التي يستدعيها[٩٠]. وفي إشارة إلى هذه الحجة البالية، أبدى كريم عنارة، الباحث في شؤون العدالة الجنائية والشرطة، الملاحظة التالية – الثاقبة تماماً، وإن يكن بإدراك متأخر:

> يبدو لي أن أقساماً واسعة من الجمهور خشيت من الفاشية (أو، للدقة، من الجانب الفاشي المتمثل في الحشد المتواصل لقسم من المجتمع ضد

الباقين) أكثر من خشيتهم من التدمير الكامل للحيز السياسي المفتوح حديثاً. بل ربما وصل الأمر إلى أن جزءاً من المجتمع بات مقتنعاً بأن الحيز السياسي الحر والمفتوح هو مصدر المشكلة.

وللإنصاف، فإن قسماً كبيراً من أولئك الذين نزلوا إلى الشوارع احتجاجاً في ٣٠ يونيو فعلوا ذلك لكي لا يضطروا لفعله مطلقاً مرةً أخرى.[٩١]

والحال أن ٣٠ يونيو شهد تلاقياً بعيد الاحتمال للغاية بين، على أحد جانبي الطيف، العمال والنشطاء والثوريين الذين ظنوا أنهم يحرزون هدفاً ثورياً ثانياً بعد هدفهم الأول في سنة ٢٠١١[٩٢]، وعلى الجانب المضاد، قطاعات برجوازية وبرجوازية صغيرة تتوق إلى استعادة "القانون والنظام" بعد سنتين ونصف من الاضطراب. والآن، فكروا في كل ما مرت به مصر منذ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ وستدركون - مثلما لاحظ ماركس بشكل ثاقب في كتابه **الثامن عشر من برومير** بشأن الاضطراب الذي أصاب فرنسا منذ ثورة فبراير/شباط ١٨٤٨ حتى نهاية سنة ١٨٥١ - "لماذا كانت البرجوازية، في هذه الفوضى التي لا توصف والتي تصم الآذان بما فيها من صهر وإعادة نظر وتمديد ودستور وتآمر وائتلاف وهجرة واغتصاب وثورة، ترغي وتزبد مبهورة الأنفاس، وتزعق في جمهوريتها البرلمانية: 'النهاية برعب ولا الرعب بلا نهاية!'"[٩٣].

وقد وصف علي الرجّال الوضع بحصافة على النحو التالي:

> كانت اللحظة التاريخية لصعود السيسي ووصوله إلى الحكم ذروة الفزع الجماهيري، من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من احتمالية سقوط وتفكك الدولة. وهكذا تم الدفع به إلى الساحة المصرية كـ"سيد" قادر على وضع حد لحركة التاريخ، وهزيمة الثورة وقمع الإسلاميين والحفاظ على الدولة من الانهيار. وحملت موجة الـ٣٠ من يونيو بداخلها تياراً واسعاً معادياً للسياسة، وكان يطمح أن يخوض حرباً قوية من الناحية السياسية - بل وبشكل ثوري - لإنهاء السياسة في تناقض نادر الحدوث في التاريخ. فبعض البرجوازية وأبناء البيروقراطية المصرية، وبالأخص الشرائح المحافظة - وهي الأوسع داخل الجهاز - ومعها

> البيروقراطية الأمنية وقطاع من عائلاتهما كانوا يطمحون منذ تفجر ثورة يناير ٢٠١١ في القضاء على السياسة والعودة لعالم يوم ٢٤ يناير؛ حيث بدا كل شيء مستقراً وتحت السيطرة، وشؤون هذه الطبقات في تحسن دائم، وسلطتهم الأبوية والذكورية والطبقية في استقرار وأمان، كما أن عوائدهم في ازدهار.[٩٤]

إن الجدلية المهلكة للصدام بين جناحي الثورة المضادة قد أدت بالبلاد إلى الانزلاق للخلف هبوطاً من ذروة ديمقراطية المواطنين الفاعلين إلى حضيض حكم سلطوي سلبي بالأساس، يتماشى بالكامل مع تعريف جوان لينز الكلاسيكي للحكم السلطوي، وقد أوحاه إليه في الأصل عهد فرانكو في إسبانيا. فقد أضحت مصر حالة نموذجية لتلك

> النظم السياسية المتّسمة بتعددية سياسية محدودة، غير مسؤولة، بدون أيديولوجيا متبلورة ومرشدة، ولكن بذهنيات واضحة المعالم، بدون تعبئة سياسية واسعة ولا كثيفة، عدا عند لحظات معيَّنة من تطور تلك النظم، التي يمارس فيها السلطة زعيم أو أحياناً جماعة صغيرة وذلك ضمن حدود ليست محددة بوضوح من الناحية الشكلية، لكن توقعها سهل تماماً في الواقع.[٩٥]

هذا ومن جراء المنطق السائد على ذاك الوضع، باتت إدامة هذا النظام السلطوي بصورة متزايدة عن طريق التحكّم بالحكومة من المقعد الخلفي لوزير الدفاع أقل وأقل إمكاناً. وفضلاً عن ذلك، كان تآكل مصداقية النظام القديم قد بلغ حداً لم يعد معه أيٌّ من الرجال الذين شاركوا في إدارته يمتلك من الشعبية ما يكفي لهزيمة حمدين صباحي، الذي سارع إلى إعلان ترشُّحه في الانتخابات الرئاسية المقبلة. وقد اعتقد القائد الناصري الشعبي أن لحظة انتصاره قد حانت مع ٣٠ يونيو ٢٠١٣. وكان صباحي مقتنعاً بأن عزل مرسي ستليه انتخابات رئاسية جديدة، يكون مضموناً له فيها الوصول إلى الجولة الثانية هذه المرة، مع وجود احتمال كبير بأن يفوز بالرئاسة. ومن هنا جاء تعاونه مع الجيش من موقع محوري، من خلال كلٍّ من جبهة الإنقاذ الوطني

وحركة تمرُّد؛ ومن هنا جاء مديحه للعسكريين، وللسيسي بوجه خاص، من أجل طمأنتهم إزاء نواياه الودّية إذا ما صار رئيساً. ولهذا السبب نفسه، لم يدعُ صباحي رفيقه أبو عيطة إلى الاستقالة حينما رحل البرادعي، بالرغم من أنه أخذ يتبرأ شخصياً من القمع وينتقده علناً.

إلا أنه كان من غير الوارد بالنسبة للمجمّع العسكري – الأمني أن يتصوّر التعايش مع صباحي رئيساً. فعلاوةً على الامتعاض من كل ما يمثله صباحي سياسياً، سواء على صعيد المسائل الديمقراطية أو الاجتماعية أو الوطنية، لم يكن رجال المجمّع يتصورونه قادراً على استعادة القانون والنظام حيثما فشل مرسي بالرغم من الآلة السياسية الضخمة التي كانت تحت تصرفه. ويضاف إلى ذلك أن صباحي كان، في نظر الجهاز الأمني، رجلاً يمثّل احتمالاً خطراً – وهو من ذلك النوع من الناس الذين أبقاهم الجهاز الأمني دوماً تحت مراقبة عن كثب، بل زجّ بهم في السجن من حين إلى آخر.

وكان المجلس العسكري، فضلاً عن كل ذلك، حريصاً على ترسيخ تقليد الجمهورية المصرية المتمثل في خروج الرؤساء جميعاً من صفوف الجيش، باستثناء سنة رئاسة مرسي وسنة رئاسة منصور المؤقتة. بل إن محاولة مبارك ذاته الترويج لابنه المدني خليفةً له كانت قد سبَّبت توترات بينه والمجلس العسكري – كما أن أول رئيس مدني منتخب انتهى به الحال مصطدماً بالجيش. ولحسن حظ العسكريين العظيم، كان الرجل الوحيد الذي يمتلك من الشعبية ما يضمن انتصاره على صباحي – بالنظر إلى معطيات الجدال السياسي التي أسهم صباحي نفسه في تحديدها بطريقة تنطوي على هزم الذات – هو رجل عسكري بامتياز: رئيس المجلس العسكري نفسه، عبد الفتاح السيسي.

خياطة بدلة السيسي الرئاسية

بُعيد انقلاب ٣ يوليو، شرع الفلول ومختلف أجهزة الدولة في تنظيم حملة تناشد السيسي الترشح للرئاسة. وتطوَّر الأمر إلى ضرب عجيب من عبادة الفرد حيك حول شخص السيسي، بالغاً أعماقاً سحيقة من الغرابة على طراز فاق ما اشتهر به الراحل

معمر القذافي نفسه. ومن الجدير بالذكر، مع ذلك، أن هذه الحملة كانت متماشية تماماً مع مقتضيات اختطاف الموجة الثورية بوجه عام – أي ذلك الجزء من حشد ٣٠ يونيو الذي اختلط بصورة غير طبيعية بالموجة المضادة للثورة في اليوم ذاته – ومقتضيات سحب البساط من تحت قدمَيْ صباحي بوجه خاص. أما الحيلة المركزية المتّبعة للإيفاء بهذين الغرضين فقد تمثّلت، في واقع الأمر، في السطو على صورة جمال عبد الناصر واستغلالها[٩٦]. وأخذت اللوحات الجامعة لعبد الناصر والسيسي تنتشر. وإذا بفلول بارزين على الساحة الإعلامية، ممن يبغضون الإرث الناصري، يحاولون فجأةً تبنّي اسمه وصورته بغية تصوير السيسي كظهورٍ ثانٍ للزعيم التاريخي (وقد نسوا أن يضيفوا: المرة الأولى كمأساة والمرة الثانية كمهزلة مأساوية).

وهو زعمٌ مثيرٌ للسخرية بلا شك: ذلك أن الاختلاف بين الرجلين، عدا صفة ضابط الجيش المشتركة بينهما، شاسع إلى حد يكاد يجعلهما طرفي نقيض. فقد قاد ناصر حركةً تآمرية من ضباط صغار أسقطوا القيادة العسكرية ومعها النظام القديم في مصر، وما لبثوا أن أجروا إصلاحاً زراعياً قائماً على إعادة توزيع الأراضي، قبل أن يشرعوا في تأميم المصالح الأجنبية من منظور مناهض للاستعمار بصورة جذرية. أما السيسي فقد استولى على السلطة وهو يقف على رأس القيادة العسكرية للنظام القديم من أجل استعادة مسار نيوليبرالي قوامه استغلالٌ رأسماليٌّ مطلَق العنان، أولويته جذب الاستثمار الأجنبي مع الاتّكال على تبعية مالية إزاء المملكة السعودية. فلو لزمت المقارنة، يكون السيسي حقاً نقيض عبد الناصر.

وخلال الشهور الستة الأولى لسلطة الأمر الواقع التي تزعّمها السيسي، حينما كان الرجل لا يزال يتحوط في رهاناته بشأن الترشح للرئاسة، راح المجلس العسكري يتأكد من إغلاق الباب أمام أي خطر اختراق مدني للسيادة العسكرية. ففي تطوّرٍ آخر نموذجيٍّ في تعبيره عن المرحلة الأولية اللاحقة لانقلاب ٢٠١٣، بجمعها الهجين بين تنازلات للتطلعات الليبرالية – اليسارية الثورية، من جهة، وتوطيد السلطوية بمنحى مضاد للثورة، من الجهة الأخرى، قامت لجنة ترأسها عمرو موسى بصياغة مشروع دستور كان، من أوجه عدة، أفضل تحسين أُدخل على الدستور المصري منذ الانتفاضة. وبينما حصل مشروع الدستور الذي طرحه مرسي للاستفتاء في ديسمبر/

كانون الأول ٢٠١٢ على ١٠,٧ مليون صوت، حصل مشروع الدستور الجديد على ٢٠ مليون صوت في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤.

وقد مثَّل الدستور الجديد درجة من التقدم في المسائل المتعلقة بالدين ودوره، والحقوق والحريات بصفة عامة، وحقوق النساء والأقليات الدينية والإعلام بوجه الخصوص، علاوةً على تقييد السلطة الرئاسية. بل إنه قيَّد - وإن بصورة طفيفة فحسب - الشروط التي يجوز في ظلها مقاضاة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، مقارنةً بالصياغة التي وردت في دستور ٢٠١٢. غير أن الدستور الجديد ذهب لأبعد بعد من سابقه في حماية الموازنة العسكرية من الرقابة البرلمانية، وبالتالي من رقابة الرأي العام - وتلك مصلحة حيوية للمجمَّع العسكري - الصناعي في مصر. فبينما نصّ دستور ٢٠١٢ على مناقشة الموازنة العسكرية من قِبَل مجلس للدفاع الوطني يرأسه الرئيس ويتشكّل في أغلبه من القيادة العسكرية العليا، دون تحديد ما إذا كان سيُسمح للبرلمان بمناقشتها أيضاً، نصَّ الدستور الجديد (المادة ٢٠٣) على أن الموازنة العسكرية "تُدرج رقماً واحداً" في الموازنة العامة للدولة. ولم يعوِّض ضمُّ رئيسَي اللجنتين البرلمانيتين المعنيتين بالموازنة والدفاع إلى مجلس الدفاع الوطني عند مناقشة الموازنة سوى جزئياً جداً عن هذا التقييد الإضافي المضاد للديمقراطية[٩٧].

علاوةً على ذلك، تجلَّت مكانة الجيش المتفوقة والطابع المشروط والمؤقت للدستور على أوضح ما يكون في "المادة الانتقالية" ٢٣٤ بشأن وزير الدفاع. ففي حين أن دستوري ٢٠١٢ و٢٠١٤ على السواء نصّا على أن "وزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويُعيَّن من بين ضباطها"، نصّت المادة ٢٣٤ تحديداً على عدم جواز تعيين وزير الدفاع خلال الدورتين الرئاسيتين المقبلتين (أي لمدة ثماني سنوات) سوى بموافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وبعبارات أخرى، ففي حالة نشوء وضع مماثل لما جرى في ظل مرسي، حيث يدخل رئيس منتخب في صراع مع الجيش، لن يكون ثمة مجال لذلك الرئيس لتغيير وزير الدفاع وقائد الجيش بما يخالف إرادة المجلس العسكري. وسيواصل هذا الأخير بأمان الإشراف على تعيين قائده لسنوات قادمة.

أما وقد أمَّن المجلس العسكري سيادته غير الديمقراطية خلال الولايتين

الرئاسيتين المقبلتين، أقرّ علناً ترشيح السيسي للرئاسة في ٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، في اليوم نفسه الذي اختار فيه هذا الأخير أن تتم ترقيته إلى رتبة المشير. وكان قد تمثَّل أول تحرُّك دعائي للسيسي كمرشح محتمل للرئاسة في الزيارة التي قام بها إلى موسكو بصفته وزيراً للدفاع في ١٢-١٣ فبراير/شباط - وهي الأولى بين عدة زيارات إلى العاصمة الروسية، حيث وجد السيسي بطبيعة الحال تجاذبات قوية مع فلاديمير بوتين. وقد جرى ترتيب الزيارة بحيث تتخذ مظهراً رئاسياً، بما في ذلك الترويج على نطاق واسع لصورة السيسي بالزيّ المدني وهو سائر نحو مطار القاهرة. ومن جهته، أعرب بوتين، باسمه "وبالنيابة عن الشعب الروسي"، عن تمنياته للسيسي بالنجاح في ما وصفها بـ"مهمة من أجل مصير الشعب المصري"[٩٨].

بيد أنه كان من سوء حظ الرئيس المحتمل أنّ تأكيد ترشُّحه لم يكن له أي مفعول في الحؤول دون انبعاث حاد في النضالات العمالية. ففي حين ظلت الاحتجاجات العمالية عند مستوى أقل من ٦٠ احتجاجاً شهرياً خلال النصف الثاني من سنة ٢٠١٣، عادت إلى الارتفاع فوق هذا السقف مرة أخرى في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، وسرعان ما بلغت ذروةً في فبراير/شباط مع وقوع أكثر من ٢٥٠ احتجاجاً (ثم عدد أدنى بقليل فقط في مارس/آذار)[٩٩]. ومرة أخرى قاد النضال عمال وعاملات نسيج المحلة، الذين أضربوا وتظاهروا في ١٠ فبراير/شباط احتجاجاً على التأخير في صرف علاواتهم المستحقة في ديسمبر/كانون الأول. وطالبوا أيضاً بتطبيق الحد الأدنى للأجور الذي وعدت به الحكومة، وبعدها بأيام قليلة دعوا إلى استقالة رئيس مجلس إدارة شركة مصر للغزل والنسيج. وفي غضون بضعة أيام، حذا حذو عمال وعاملات المحلة العاملون في فروع أخرى عديدة من القطاع العام، بما في ذلك مصانع نسيج أخرى، وقطاعات الصناعات المعدنية (مصنع الحديد والصلب في حلوان، وهو قلعة تقليدية أخرى من قلاع الحركة العمالية المصرية)، واللحوم الجاهزة، والبناء، والصناعات الكيميائية، والضرائب العقارية، والنقل العام، والبريد، والصحة (بما في ذلك الصيادلة والأطباء وأطباء الأسنان). وكانت هذه أهم موجة إضرابات عمالية منذ مايو/أيار ٢٠١٣، قبل الإطاحة بمحمد مرسي.

إن وزارة الببلاوي، التي جمعت بين جزرة وزير العمل كمال أبو عيطة وعصا

وزير الداخلية محمد إبراهيم تحت سلطة السيسي، كانت قد فشلت فشلاً ذريعاً في الحفاظ على "السلم الاجتماعي"، وبات ينبغي تغييرها: في ٢٤ فبراير/شباط، أعلن حازم الببلاوي استقالة حكومته. ونُظر إلى هذا التحرُك بوصفه مصمَّماً للسماح للسيسي ببدء حملته الرئاسية بصحيفة بيضاء، من خلال تحويل اللوم المتعلق بفقدان الحكومة المتزايد للشعبية إلى رئيس الوزراء. واستعيض عن الببلاوي بوزير الإسكان في حكومته، إبراهيم محلب، الذي طُلب منه تشكيل حكومة مؤقتة إلى حين انتخاب رئيس جديد وبدء رئاسته. ولم يخفَ على أحد معنى التغيير الوزاري: تم استبعاد الجزرة بينما بقيت العصا في مكانها، حيث أُخرج أبو عيطة بينما أعيد تعيين محمد إبراهيم وزيراً للداخلية. والأهم أن رئيس الوزراء بات الآن رجلاً من النظام القديم، مثَّل تعيينه إذاً خطوةً أخرى على طريق استعادة ذلك النظام: كان محلب عضواً في اللجنة العليا للسياسات بالحزب الوطني الديمقراطي، الحزب الحاكم للنظام القديم الذي جرى حلّه بعد سقوط مبارك. وكان أحد الأعضاء الذين عيّنهم مبارك في مجلس الشورى، الغرفة العليا للبرلمان.

أدت الوزارة الجديدة اليمين في أول مارس/آذار. واحتفظ السيسي بمنصبه رئيساً للمجلس العسكري، ومن ثم وزيراً للدفاع، وكذلك نائباً أول لرئيس الوزراء، لبضعة أيام أخرى، بالرغم من أن الجميع توقع استقالته في وقت وشيك من جميع مناصبه العسكرية والمدنية من أجل تحضير حملته الانتخابية. ووفقاً لمصادر عليمة، شملت عسكريين، استشهدت بها دينا عزت، فإن السبب وراء هذا التأخير الإضافي كان انشغال السيسي بتأمين سيطرته على المجمَّع العسكري – الأمني عن طريق وضع رجال يثق بهم في المواقع الرئيسية:

> "لا يزال أمام الرجل بضعة أشياء يفعلها قبل رحيله من الجيش كيما يتأكد أنه مستعد للحكم بفعالية وبدون مشكلات كثيرة".
>
> وكانت إحدى الأشياء الرئيسية التي عكف عليها السيسي مع الجيش – وكذلك مع وزارة الداخلية والمخابرات – هي "وضع الشخص المناسب في المكان المناسب" وإحالة "غير الملائمين للمرحلة التالية" إلى التقاعد المبكر.

> وتتنوع الروايات بصورة كبيرة، لكنها تشير كلها إلى أن أعداداً من رجال الجيش والشرطة والمخابرات عُرضت عليهم "شروط تقاعد سخية" خلال الأسابيع القليلة الأخيرة.[١٠٠]

وفي نهاية المطاف، استقال السيسي من مناصبه، مرشّحاً نفسه رسمياً للرئاسة في ٢٦ مارس/آذار ٢٠١٤. وحرص بعد ذلك قدر المستطاع على خلع نظارته الشمسية السوداء وإلقاء ابتسامة بين الحين والآخر. (بعد ذلك بوقت طويل، سيبوح ياسر رزق، أحد مؤيدي السيسي ورئيس مجلس إدارة جريدة أخبار اليوم اليومية القاهرية، على شاشة التلفزيون بأن السر وراء ارتداء السيسي الدائم للنظارة الشمسية السوداء هو حاجته إلى إخفاء الدموع التي تترقرق في عينيه حينما يتحدث عن مصير فقراء المصريين. ولم يُقل ذلك بابتسامة ملؤها التهكم، بل بجدية تامة!)[١٠١]. وفي ختام حملة رئاسية وصفها أحد المراقبين بدقة بأنها "أوسع ترويج لمرشح سياسي في تاريخ البلاد"[١٠٢]، انتُخب عبد الفتاح السيسي بأغلبية ٩٦,٩ في المائة من الأصوات. وهو بذلك تفوّق بشكل حاسم على نسبة ٨٨,٦ في المائة التي "حققها" حسني مبارك سنة ٢٠٠٥، حيث يوفر الرقمان مؤشراً جيداً على موقعي كلا الرجلين على سلّم السلطوية. هذا وعادت الحيل الانتخابية القديمة للآلة السياسية والأمنية للنظام القديم بكامل زخمها – ومع ذلك، فقد تمخض الأمر عن "تتويج فاشل"، مثلما ذكرت مجلة الإيكونوميست اللندنية بسخرية:

> استعدّ الجميع للمناسبة. فأغلقت الحكومة المدارس قبل موعدها بأسبوعين وأعلنت عطلة رسمية. وأرسلت إدارة الشؤون المعنوية للقوات المسلحة شاحنات تذيع أغانيَ وطنية. وراح قادة الكنائس وخطباء المساجد المزودة بمكبرات الصوت ومذيعو التليفزيون يحثون المواطنين، بتملقهم تارةً والصياح في وجوههم بغضب تارةً أخرى، على أداء واجبهم الوطني. ومع ذلك، وبالرغم من الإجراء المثير للجدل الذي اتّخذه المسؤولون عن الانتخابات في الدقيقة الأخيرة بتمديد التصويت ليومٍ ثالث على نحو غير مسبوق، فإن الإقبال على أول اقتراع رئاسي منذ

> الانقلاب العسكري في يوليو/تموز الماضي جاء أقل مما كان المنظمون يأملون...
>
> وبعد ثلاثة أيام من التصويت، قالت الجرائد الرئيسية أن الإقبال بلغ ٤٨ في المائة، وهي نسبة زادت بغرابة عمّا أفادت به التقارير المبكرة، لكنها تبقى نسبة متواضعة... أما "الديمقراطية الدولية"، وهي مجموعة رصد مقرّها في الولايات المتحدة أوفدت إحدى بعثات المراقبة الأجنبية القليلة، فقد وصفت التمديد بأنه "آخر خطوة فحسب ضمن سلسلة من الخطوات غير العادية التي ألحقت الضرر الجسيم بمصداقية العملية".[١٠٣]

وكان صبّاحي قد قرر، بعد تردد طويل، أن يبقى في السباق - في شهادة على شجاعته، نظراً للتهجم الكثيف الذي اضطر لتحمله من غوغاء عبّاد السيسي لتجرُّئه على تحدّي صنمهم. وهكذا أتيح له أن يعرف إلى أي مدى لم تكن أوهامه بشأن الطابع الخيِّر للقيادة العسكرية المصرية سوى ذلك بالضبط: أوهام. وبما أتيح له من شجاعة، ومع حرصه على عدم الانجرار بشدة إلى الهمز واللمز الغوغائي، أدان الانزلاق نحو السلطوية وتقييد الحقوق الديمقراطية - متجرئاً حتى على نبذ توصيف المتظاهرين السلميين من الإخوان المسلمين بأنهم "إرهابيون" - وحذّر من الاستمرارية الأساسية بين السيسي والنظام القديم. لكنه فعل ذلك بعد فوات الأوان بكثير.

فقد دفع صباحي ثمناً باهظاً لترويجه تصورات زائفة عن الجيش والتزامه الصمت إزاء الدولة الأمنية، حينما انصبّ تركيزه بقصر نظر على إزاحة مرسي عن السلطة. وخلال المؤتمر الصحفي الذي أقامه في اليوم التالي لانتخابات الأيام الثلاثة، ذكر أن النتائج المعلنة "إهانة لذكاء المصريين"، معبّراً في ذلك عن رأي واسع الانتشار. إلا أنه اضطرّ إلى الإقرار بأن هزيمته لا يرقى إليها الشك. وبالرغم من أنه حصد من الأصوات على الأرجح ما يزيد عن نسبة ٣,١ في المائة التي مُنح إياها رسمياً[١٠٤]، فلا ريب في أنه كان قد بدّد الزخم الذي نجح في تحقيقه سنة ٢٠١٢. فلم يخسر أغلب المصداقية الشعبية التي اكتسبها في ذلك العام وحسب، بل انتقل أيضاً فريق بكامله

من المحيطين به ورفاق دربه إلى الجانب الآخر – بدءاً بمحمود بدر وأعضاء آخرين في حركة تمرُّد، التي تحولت إلى ترس في الآلة الموالية للسيسي، الأمر الذي دفع مؤيدي صباحي المخلصين داخلها إلى الانشقاق. ومن المرجح جداً، علاوةً على ذلك، أن نسبة كبيرة من المصوتين لصالح صباحي سنة ٢٠١٢، لا سيما في أوساط الشباب، قد امتنعوا عن التصويت.

الجانب الهزلي في المأساة المصرية

بنهاية سنة ٢٠١٥، يكون عبد الفتاح السيسي قد ترأس مصر لأكثر من عام ونصف، بينما كان رأس الدولة الفعلي لمدة ثلاثين شهراً. ويتصل إنجازه الأبرز، حتى يومنا هذا، بخبرته الطويلة كعضو في الجهاز العسكري – الأمني. فهو يفتخر بسيرة عسكرية تمتد لسبعة وثلاثين عاماً، تتضمن سنتين على رأس المخابرات الحربية قبل تعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة في أغسطس/آب ٢٠١٢. وقد شهدت مصر تحت سلطته زيادة هائلة في القمع. فعلى الإجمال، ألقي القبض على عدد يتراوح بين ٢٢ ألف شخص (وفقاً لوزارة الداخلية) و٤١ ألفاً (وفقاً للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية) في أقل من سنة، بين انقلاب ٣ يوليو وتنصيب السيسي رئيساً. وأغلب هؤلاء من أعضاء وأنصار جماعة الإخوان المسلمين المزعومين. وبقيت غالبيتهم الساحقة رهن الاحتجاز دون محاكمة، أو صدرت بحقهم أحكامٌ بالسجن لمدد طويلة.

وفي ظل السيسي، تحوَّلت مصر حقاً من بلد يموج بفوران ثوري إلى دولة الملك أوبو[١٠٥]. فبعد أحداث القمع الدامية في صيف ٢٠١٣، تمثَّل الجانب الأبرز للتحوَّل في الجنون القمعي الذي استبدّ بقضاء مصر. ويستحق جائزةً خاصة من فئة "المهزلة المأساوية" الحكمان الابتدائيان، الصادران بعد محاكمتين جماعيتين متسرعتين في مارس/آذار وأبريل/نيسان ٢٠١٤، بإعدام ١٢١٢ شخصاً استناداً إلى اتهامهم بقتل شرطي واحد ووحيد في أغسطس/آب ٢٠١٣ (جرى تأكيد ٢٢٠ من أحكام الإعدام هذه، بينما تم تخفيض حوالي ٥٠٠ حكم إلى السجن المؤبد). واستمرت

هذه "الإنتاجية" القضائية العالية وغير المسبوقة في ظل السيسي رئيساً جديداً مع بلوغ الذرى التالية: الحكم الابتدائي في ديسمبر/كانون الأول بإعدام ١٨٨ شخصاً متهمين بالاعتداء على مقر شرطة واحد (تم تأكيد ١٨٣ من أحكام الإعدام هذه)؛ الحكم بالسجن المؤبد في فبراير/شباط ٢٠١٥ على ٢٣٠ شخصاً، من بينهم وجوه بارزة في انتفاضة ٢٠١١، بتهمة الشغب والتحريض على العنف والاعتداء على قوات الأمن؛ الحكم الابتدائي في مايو/أيار ٢٠١٥ بإعدام الرئيس السابق مرسي و١١٤ آخرين بتهم زائفة تتعلق بهروبهم من السجن خلال انتفاضة يناير/كانون الثاني ٢٠١١ (جميع هذه الأحكام تمّ تأكيدها).

وفي تقييمها للسنة الأولى التالية لتنصيب السيسي رئيساً في ٨ يونيو/حزيران ٢٠١٤، تحت عنوان "عام من الانتهاكات في ظل قيادة السيسي"، أشارت منظمة هيومن رايتس ووتش إلى جوانب أخرى مفزعة من هذا السجلّ الصارم:

> وبعد فترة امتدت لسنتين ونصف بعد انتفاضة ٢٠١١ ولم تقم مصر خلالها بتنفيذ أحكام الإعدام، أعدمت السلطات ٢٧ شخصاً منذ تولي السيسي لمنصبه. وكان بينهم سبعة أدينوا بالقتل على خلفية أحداث عنف سياسي، وستة أدينوا في أعقاب محاكمات غير عادلة أمام محكمة عسكرية. وقد أعدم الستة رغم أدلة ذات مصداقية على تواجد ثلاثة منهم على الأقل في عهدة الدولة في توقيت الجرائم التي اتُّهموا بارتكابها.
>
> وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤ أصدر السيسي مرسوماً بتوسيع اختصاص القضاء العسكري بحيث يشمل "كافة المرافق العامة والحيوية" لمدة عامين. ومنذ ذلك الحين أحالت النيابة ما لا يقل عن ٢٢٨٠ مدنياً إلى محاكمات عسكرية، بحسب إحصاء هيومن رايتس ووتش المستند إلى تقارير إعلامية. وفي مايو/أيار حكمت إحدى المحاكم العسكرية في الإسكندرية على ستة أطفال بالسجن لمدة ١٥ عاماً، بحسب الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون.[١٠٦]

هذا وبالإضافة إلى عشرات الآلاف من أعضاء ومؤيدي جماعة الإخوان المسلمين المزعومين، شمل القمع أيضاً الكثير من نشطاء مصر الديمقراطيين الشباب البارزين والأقل بروزاً – الشباب أنفسهم الذين كانوا في طليعة انتفاضة ٢٠١١:

> عملت الحملة القمعية القاسية وحملة الاعتقالات التي بدأت عقب انقلاب يوليو/تموز ٢٠١٣ على إرسال العديد من النشطاء العلمانيين إلى السجون، وبينهم يارا سلام وماهينور المصري المدافعتان عن حقوق الإنسان، وأحمد ماهر المشارك في تأسيس حركة شباب ٦ أبريل، والمدوّن علاء عبد الفتاح. وحصل نشطاء علمانيون آخرون على أحكام مطولة بالسجن في محاكمات جماعية، ففي فبراير/شباط ٢٠١٥ حكم أحد القضاة على الناشط أحمد دومة، والمدافعة عن حقوق المرأة هند نافع، و٢٢٨ آخرين بالسجن المؤبد للمشاركة في مظاهرة في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١.[١٠٧]

وعلّقت منظمة العفو الدولية أيضاً في المناسبة ذاتها لذكرى مرور عام على تقلّد السيسي الرئاسة قائلةً إن "'جيل الاحتجاج' في مصر ٢٠١١ بات الآن 'جيل السجن' لعام ٢٠١٥":

> لقد أوضحت حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي بجلاء بأنه لا مكان للمزيد من الاحتجاج أو المعارضة السياسية... كما عادت السلطات إلى سابق عهدها في استخدام الأساليب القمعية للدولة البوليسية، من حيث سحق الموقف السلمي المعارض في الشوارع، وتقييد عمل جماعات المعارضة، وحبس منتقديها ومعارضيها السياسيين.
>
> واليوم يقبع العديد ممن برزوا في انتفاضة ٢٠١١، التي أسقطت عهد حسني مبارك، وراء القضبان. ولكن يجب على حكومة عبد الفتاح السيسي أن تعرف أنها لن تستطيع إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. فكل ما تفعله الدولة البوليسية والأساليب القمعية هو تغذية أجواء السخط والشعور بالحرمان.[١٠٨]

والواقع أن أفضل ما أشار إلى شعور الحرمان ذاك هو الضعف الشديد لمعدل الإقبال في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أكتوبر/تشرين الأول - ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥: لم يُدْلِ بأصواتهم سوى ٢٨,٣ في المائة فقط من الناخبين الذين يحق لهم التصويت، أي ١٥,٢ مليون شخص (وفقاً للأرقام الرسمية، بينما يعتقد بعض المراقبين أن الرقم الفعلي أقل بعد)، بينما بلغت نسبة الاقتراع المتحققة خلال انتخابات ٢٠١١-٢٠١٢ البرلمانية ٥٤ في المائة، أي ٢٧ مليون ناخب. وحدثت هذه النتيجة البالغة الضعف بالرغم من أن السيسي شخصياً، وبشكل متكرر، حثّ السكان على الإدلاء بأصواتهم، بينما أنذر الإمام الأكبر شيخ الأزهر مقاطعي الانتخابات بأنهم "في منزلة العاقّين لآبائهم وأمهاتهم، لأن مصر الآن بمثابة أم لنا جميعاً" (موحياً بأن السيسي أب للجميع كذلك)[١٠٩]. ولكن عزوف الناخبين كان بالكاد مفاجئاً، حيث لم يكن أمامهم أي اختيار حقيقي: لم يكن بالإمكان وصف أيٍّ من القوائم الكبرى المتنافسة بأنها معارضة للنظام الجديد - القديم. والحال أن برلمان مصر في ظل حسني مبارك ضمّ أحياناً عدداً أكبر من معارضي نظامه مما ضمّ برلمان السيسي الجديد. وقد لعب الأدوار البارزة في هذا السيرك السياسي أفرادٌ سابقون من الجهازين الأمني والعسكري، ورجالُ أعمال أثرياء استخدموا "المال السياسي" (أي شراء الأصوات) على نطاقٍ واسع، و"وجوه من رجال عهد مبارك المتشددين"[١١٠]. وكان الشاغل الأول الذي أبداه أعضاء البرلمان المنتخبون حديثاً بعد المرحلة الأولى من الانتخابات هو تعديل الدستور من أجل إطالة الولاية الرئاسية وزيادة صلاحيات الرئيس[١١١].

ثباتٌ نيوليبرالي

أمّا عن السخط الذي أشار إليه تقرير منظمة العفو الدولية، فقد غذّته في المقام الأول سياسة عهد السيسي الاقتصادية، التي تسارعت وتيرتها بشكل ملحوظ بعد الانتخابات الرئاسية، في ظل بقاء إبراهيم محلب على رأس الوزارة. وكان محور هذه السياسة بطبيعة الحال هو الامتثال لتعليمات صندوق النقد الدولي - وهو

الخيط المشترك الممتد عبر الحكومات المتتالية منذ عهد مبارك، مع محاولة باهتة فحسب لسلوك درب مختلف قامت بها حكومة الببلاوي في مرحلتها الأولى بلجوئها إلى الإنفاق التحفيزي. وفي هذا الصدد، ذهب نظام السيسي - الحكم الأشد قمعاً الذي شهدته مصر في الزمن النيوليبرالي - إلى ما هو أبعد بكثير من سابقيه. ويتجلى ذلك بوضوح من خلال كشف الحساب الوارد في تقرير مشاورات صندوق النقد الدولي المنشور في فبراير/شباط ٢٠١٥ (أول تقرير من هذا النوع منذ سنة ٢٠١٠)، الذي يعرض لمحةً عامة عن حالة الاقتصاد المصري. ويلخّص التقرير مجمل التطور الاقتصادي للبلاد منذ انتفاضة ٢٠١١ حتى سقوط مرسي على النحو التالي:

> أفرز الاضطراب السياسي في يناير/كانون الثاني ٢٠١١ تحولاً حاداً في حساب رأس المال وأدى إلى انخفاض النمو، بينما أفضت مواءمة السياسات إلى توسيع الاختلالات المالية والخارجية. وتقوّضت الثقة بفعل الغياب المديد لليقين السياسي والمؤسسي، والشعور بتراجع الوضع الأمني، والاضطرابات المتقطعة. ونجم عن ذلك تدفق كبير للرساميل إلى الخارج، بالتزامن مع تراجع الاستثمار والسياحة:
>
> - انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٠,٨ في المائة خلال السنة التقويمية ٢٠١١ ولم يتعافَ النمو سوى إلى نحو ٢ في المائة سنوياً خلال السنوات التالية، متأثراً باستمرار الاختلال في الإنتاج الداخلي بسبب الاضطراب السياسي وشحّ الطاقة وانقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع.
> - ازداد العجز المالي وتصاعدت الاحتياجات المتعلقة بإعادة تمويل الديون، الأمر الذي رفع من تكاليف الاقتراض الداخلي. وأفضى تأجيل الإصلاحات، وانخفاض الإيراد، وارتفاع الأجور، والدعم، ومدفوعات الفوائد، إلى عجوزات في الموازنة تفوق ١٠ في المائة، بلغت قرابة ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣.

• في مواجهة تدفق الرساميل إلى الخارج، وضعف الاستثمار الأجنبي المباشر، واتساع العجز في الحساب الجاري، ضخّ البنك المركزي المصري كميات كبيرة من العملة الأجنبية بغرض تثبيت سعر الصرف. وبينما وفّر هذا الإجراء مرتكزاً للحفاظ على الثقة، فإنه أدى إلى استنفاد الاحتياطات الدولية من ٣٥ بليون دولار (تغطي ٦,٨ شهر من الواردات) في نهاية ٢٠١٠ إلى ١٤,٥ بليون دولار (٢,٥ شهر) في يونيو/حزيران ٢٠١٣. وباتت الضغوط على سعر الصرف قوية بشكل خاص في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ والنصف الأول من عام ٢٠١٣، حينما لم يدعم الاحتياطات سوى تمويل رسمي هام من بلدان الخليج، والانخفاض السريع في قيمة العملة المحلية، وترشيد النقد الأجنبي، وهو ما قلّص الواردات وولّد سوقاً موازية.

• النتائج الاجتماعية، التي كانت متدنية سلفاً، تراجعت أكثر بعد ٢٠١١. وبلغ معدل البطالة ذروةً عند مستوى ١٣,٤ في المائة في ٢٠١٣/٢٠١٤، مع وجود أعلى المعدلات في أوساط الشباب والنساء. وزاد الفقر ليصل إلى ٢٦,٣ في المائة في ٢٠١٢/٢٠١٣، مع وجود نسبة أخرى قدرها ٢٠ في المائة من السكان يُقدَّر أنها قريبة من خط الفقر.

ولذا، فبحلول يونيو/حزيران ٢٠١٣، كان اقتصاد مصر في وضع هشّ في ظل انخفاض النمو وارتفاع البطالة واتّساع العجزين الماليّ والخارجي وانخفاض هامش الاحتياطي.[١١٢]

ويُعرب تقرير صندوق النقد الدولي بعد ذلك عن نقد يكاد يكون صريحاً لسياسة حكومة الببلاوي:

في ٢٠١٣/٢٠١٤، أدت حزمتان تحفيزيتان وتناقص الإيرادات إلى توسيع عجز الموازنة إلى ١٣,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي،

بالرغم من المنح الخارجية الكبيرة. ومن أجل دعم الطلب الداخلي، زادت الحكومة الإنفاق على البنية التحتية والإنفاق الاجتماعي بنسبة ١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ورفعت الحد الأدنى لأجور العاملين بالحكومة بنسبة ٧٠ في المائة، كما رفعت أجور المعلمين والأطباء. ولم يتم احتواء عجز الموازنة سوى بفضل منح من بلدان الخليج تعادل ٣,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفع دين الموازنة إلى ٩٥,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما زاد الدين الحكومي العام إلى ٩٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (عند مستوى أقل بسبب أرصدة الديون المتبادلة لدى صناديق التأمين الاجتماعي).[١١٣]

ويلي ذلك الإعرابُ عن ارتياح ورضا واضحين إزاء المسار الذي سلكته حكومة محلب:

تمثِّل موازنة ٢٠١٤/٢٠١٥ **تحولاً في السياسات إذ طبّقت السلطات** زيادات جريئة في أسعار الطاقة وفي الضرائب في مطلع السنة المالية بغرض تخفيض العجز.[١١٤]
اختارت مصر مساراً للتكيُّف والإصلاح سيفضي، إذا ما تم اتّباعه بحزم، إلى الاستقرار والنمو الاقتصاديين. وهذا الاختيار يرمز إليه إصلاح دعم الوقود، الذي كان في صميم مشاكل مصر الهيكلية والمالية لسنوات. وقد مثّلت الزيادة الكبيرة في أسعار الوقود والالتزام بإصلاح للدعم على مدى سنوات خطوة تحويلية وجديرة بالترحيب.[١١٥]

ومن دواعي السخرية أن هذا النقد لسياسة الببلاوي التحفيزية والمديح لاصطفاف محلب في التوجُّه "القويم" أقرّهما حازم الببلاوي بعينه، الذي جرى انتخابه مديراً تنفيذياً لصندوق النقد الدولي (أي عضواً في المجلس التنفيذي للصندوق) لبلدان الشرق الأوسط العربية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤. أما التحوُّل في السياسات الذي امتدحه الصندوق، فقد بدأ في يوليو/تموز ٢٠١٤ برفع أسعار منتجات

الوقود بنسب تراوحت بين ٤١ و٧٨ في المائة، والكهرباء بنسبة ٢٠ في المائة. وأفرزت هذه التخفيضات في دعم أسعار الطاقة (التي تسمّى في رطانة صندوق النقد الدولي على سبيل لطف التعبير "إصلاح الدعم") ما وصفته هبة صالح، في صحيفة **فاينانشال تايمز** الموقرة، بـ"موجة من الاستياء العام"، مشيرةً إلى أنه "بالنسبة لملايين المصريين ممن يعيشون في حالة الفقر، تمثّل الزيادات في الأسعار – التي تأتي بعد سنوات من التردد وبدون أن تصحبها تدابير تخفيفية لصالح الفقراء – مزيداً من الجور تفرضه بعد حكومة غير مبالية"[١١٦]. وعلى نحو معبّر عن الرجل ونظامه، دعا السيسي الجيش إلى الإسهام في الحد من قساوة الإجراء بإخراج مسرحي لنوع من تزيين الواجهة:

> اعترافاً بالسخط الشعبي الناجم عن زيادات الأسعار، أعلن الجيش – الذي بات العمود الفقري لنظام السيسي – يوم الاثنين [٧ يوليو/تموز] عن قيامه ببيع منتجات رخيصة في شبكة متاجره واستخدام أسطوله الخاص لتوفير خدمات حافلات إضافية في العاصمة وقايةً للناس من السائقين والتجار "الجشعين".
>
> وإذ أطلق سيلاً من السباب إزاء السيسي وحكومته، قال محمد إبراهيم، السائق في امبابة، إن الزيادة البالغة ٢٥ في المائة في أجرة الحافلات الصغيرة التي سمحت بها السلطات لم تعوّض الزيادات في الأسعار بشيء. "كفانا"، صرخ السائق. "كفانا من هذه العيشة الغالية، وكفانا من هذا الاستغلال".
>
> واشتكى زملاؤه من أن الزيادة لم تشمل الديزل فقط، بل شملت أيضاً زيت المحركات – وهو إنفاق لا غنى عنه مرتين في الأسبوع لإبقاء سياراتهم المتهالكة في الخدمة. "نحن نلوم الرجل المسؤول"، قال أحمد السيد. "قبل هذه الزيادة كنت أظنه سيعيد تنظيم البلد ويخفّض الأسعار"[١١٧].

وإذا أمكن تنفيذ تخفيضات الدعم دون إشعال فتيل انتفاضة جديدة هذه المرة –

على عكس ما حدث في حالة "انتفاضة الخبز" الشهيرة التي فجرتها في مصر سنة ١٩٧٧ محاولة إجراء تخفيضات مماثلة تتعلق بدعم أسعار مواد غذائية أساسية - فإن الأمر يعزى إلى حد كبير إلى مناخ الخوف الذي خلقه القمع الدموي المتواصل للإخوان المسلمين والترخيص بالقتل الممنوح لقوات الأمن في إنفاذها لحظر المظاهرات. وفي خطاب أذيع على التلفزيون يوم ٧ يوليو/تموز، كان السيسي قد برَّر شخصياً التخفيضات بوصفها تدبيراً اقتصادياً لا غنى عنه. وشعر الجميع أن الرجل الذي أشرف على مذبحة رابعة (التي قُتل خلالها على الأقل عشرة أضعاف قتلى انتفاضة ١٩٧٧) لن يتراجع عن قراره في مواجهة انتفاضة، على غرار أنور السادات سنة ١٩٧٧، ناهيك عن أنه لن يلغي "الإصلاح" على صفحته على الفيسبوك بمجرد مواجهته لاحتجاج الرأي العام، مثلما فعل محمد مرسي سنة ٢٠١٢. وقد استطاع الناس أن يروا أن كل مظاهرة في الشارع تُعزى بصورة منهجية إلى "إرهابيي" الإخوان المسلمين، ويتم التعامل معها على هذا الأساس.

وقد سمح بمرور التدبير المناخ الدكتاتوري العام المخيِّم على مصر، مصحوباً بشعور بالإذعان بعد سنوات عدة من الاضطراب. والنتيجة هي أن المستهلكين النهائيين عند القاعدة العريضة جداً من الهرم الاجتماعي تحملوا العبء في نهاية المطاف، بالرغم من كل التطمينات الحكومية الواعدة بعكس ذلك ومن محاولة صندوق النقد الدولي الخادعة تصوير التدبير بأنه "تقدمي باعتدال"[١١٨]. وقد عبّر عن المأزق جيداً سائق أجرة تحدَّث إلى ندى رشوان:

> تستطيع الحكومة أن تقول ما تشاء، لكنها لا تستطيع السيطرة على الذين سوف يستغلون الوضع لمزيد من زيادة الأسعار. وقد ضاعف سائقو الحافلات الصغيرة أجراتهم خلال دقائق من قرار رفع أسعار البنزين... والأمور كانت شاقة بما يكفي قبل ذلك، والآن سيتأثر الجميع بهذه الزيادات في الأسعار.
>
> وقد فوجئتُ بوجود ضريبة إضافية قدرها ٤٢ دولاراً حين أردت هذا الصباح تجديد رخصة سيارة الأجرة التي بحوزتي. فنظر الموظف

> إليّ وقال: "السيسي هو الرئيس الآن، ومش ممكن تعمل حاجة". وأنا أكره الإقرار بالأمر، لكنه محق. ما كنت أظن أن الأمور ستسير على هذا النحو على الإطلاق بعد ٣٠ يونيو. وما جرى يبدو أكثر فأكثر أنه كان خطأ وسوف ندفع ثمنه.[١١٩]

ويثني كشف الحساب الذي أجراه صندوق النقد الدولي على اعتماد الحكومة المصرية لمبادئ الصندوق التوجيهية بشأن إجراء تخفيض في العجز المالي يُفترض به أن يساعد في تحقيق "النمو الشامل للجميع". فمن المزمع تخفيض عجز الموازنة تخفيضاً حاداً على مدى خمس سنوات عن طريق ما يلي:

- تحقيق "إصلاح الدعم" عن طريق مواصلة رفع أسعار الوقود والكهرباء، على النحو الموصوف أعلاه؛
- "احتواء فاتورة الأجور" – بطريقة ستؤثر بشدة على الـ٢٧ في المائة من القوى العاملة المصرية المؤلفة من عمال وموظفي القطاع العام، وستسهم إسهاماً كبيراً في زيادة البطالة المرتفعة أصلاً: حدَّدت الحكومة سقفاً لأجور القطاع العام، وأخضعت العلاوات لضرائب الإيرادات وأوقفت الضم التلقائي للعلاوات إلى الأجور الأساسية بعد انقضاء خمس سنوات. وتقتضي التعيينات الجديدة موافقة وزير المالية، وتم وقف استخدام الموارد الخاصة بالكيانات العامة لدفع مكافآت إضافية للعاملين. وهذا مصحوب بـ"خطة استنزاف" تحدّ من عدد المتقاعدين الذين سيتم استبدالهم[١٢٠].
- الحد من الإنفاق الذي ليست له أولوية – من نافل القول إن بند الإنفاق الأقل إنتاجيةً ونفعاً للدولة المصرية، والمتمثل في المبالغ الضخمة التي تكرِّسها لقواتها المسلحة، ولا سيما المبالغ المنفقة على مشتريات الأسلحة من الخارج والتي تفاقم بشدة من العجز التجاري المصري الراهن، ذلك الإنفاق لا يرد له ذكرٌ في أي مكان، إذ أنه مشمول بالحظر العام المفروض على مناقشة الموازنة العسكرية.

ومع إمساك السيسي بالدفة، انفلت عقال ولع الجيش المصري بتزويد نفسه بأغلى المعدات وأقلها لزوماً. وتعطي صفقة أبرمت مؤخراً فكرة واضحة عن العبء الفادح جداً الذي تفرضه المشتريات العسكرية الأجنبية على الاقتصاد المصري: إنها الصفقة المبرمة مع فرنسا بقيمة ٥,٧ بليون دولار في فبراير/شباط ٢٠١٥ التي أصبحت مصر بموجبها أول مشترٍ أجنبي منذ عقدين للطائرة المقاتلة "رافال" الباهظة السعر. وسوف تحصل مصر على ٢٤ من تلك الطائرات في وقت ستحصل فيه القوات المسلحة الفرنسية ذاتها على ٢٦ منها فقط على مدى السنوات الخمس المقبلة (نزولاً من إحدى عشرة طائرة سنوياً) بسبب القيود التي تخضع لها الموازنة الفرنسية[١٢١].

• إصلاح النظام الضريبي - بصورة رئيسية عن طريق إنشاء ضريبة على القيمة المضافة "مكتملة الأركان"، أي ضريبة تنازلية على الاستهلاك، مع ادّعاء إجراء زيادة هامشية في الضرائب على الدخول المرتفعة (المحدودة في مصر حالياً بـ٢٥ في المائة، مقابل ٣٥ في المائة في تركيا و٤٥ في المائة في الصين) وعلى المكاسب الرأسمالية والممتلكات.

واتّباعاً لمبادئ صندوق النقد الدولي التوجيهية التي تم تكييفها بغرض التقليل من مخاطر تفجير الانتفاضات - على نحو ما جرى مرات عديدة على مدى السنوات المنصرمة منذ بدأت المؤسسات المالية الدولية تفرض "برامج التكيف الهيكلي" - فإن "إصلاح الدعم" المصري تصحبه "برامج تحويلات نقدية" يُزعم أنها تعوّض تأثير زيادات الأسعار على أفقر شرائح المجتمع، وتستعيض عن نظام الدعم التنازلي غير المنصف الذي يعود بالنفع على الجميع بنظام أكثر إنصافاً يستهدف الفقراء تحديداً[١٢٢]. ويتجاهل ادّعاء الإنصاف هذا بالكامل حتى الدراسات النقدية باعتدال كالمسح الخاص بآثار سياسات إصلاح الدعم التي يوعز بها صندوق النقد الدولي في البلدان العربية، الذي أجرته مجموعة من باحثي المنظمات غير حكومية، نُشر قبل عام كامل من صدور تقرير الصندوق عن مصر. ويعدد المسح المشاكل البارزة

التي تؤثر في مثل تلك الأدوات، التي تتمثل وظيفتها الرئيسية في جعل التخفيضات أكثر قبولاً لدى الجمهور، والتي تماثل في طبيعتها المشاكل المؤثرة على برامج "استراتيجية الحدّ من الفقر" التي يتبناها الصندوق:

> بالرغم من أن دعم الطاقة تنازلي، ويعود نفعه على الأغنياء بشكل غير متناسب، فإن إلغاء هذا الدعم سوف يضر أفقر شرائح المجتمع على الأرجح بدل عونها. وفي المدى القريب، لا يمكن لتفكيك الدعم أن يكون العلاج الشافي للصعوبات الكبيرة المتعلقة بالموازنة والمالية التي تواجه أغلب الدول العربية. ومن خلال استمراره في الضغط على الحكومات العربية لإلغاء الدعم، استجاب صندوق النقد الدولي بصورة غير ملائمة للتغيرات الاجتماعية والسياسية الشاسعة الناجمة عن انتفاضات عام ٢٠١١ وفترة القلاقل التالية لها...
>
> نظرياً، يقترح صندوق النقد الدولي توسيع شبكات الأمان الاجتماعي كوسيلة للتعويض عن الآثار السلبية لإزالة الدعم على الفقراء. لكن، وفي الممارسة العملية، فإن خطط الحماية الاجتماعية غير متطورة وغالباً ما تكون غير موجودة في البلدان العربية، ومن ثم فهي غير قادرة على حماية الفقراء من ارتفاع الأسعار. وفي حالات كثيرة، يزيد الفساد وغياب آليات شفافية من تعقيد مهمة توزيع منافع الرفاه الاجتماعي.[١٢٣]

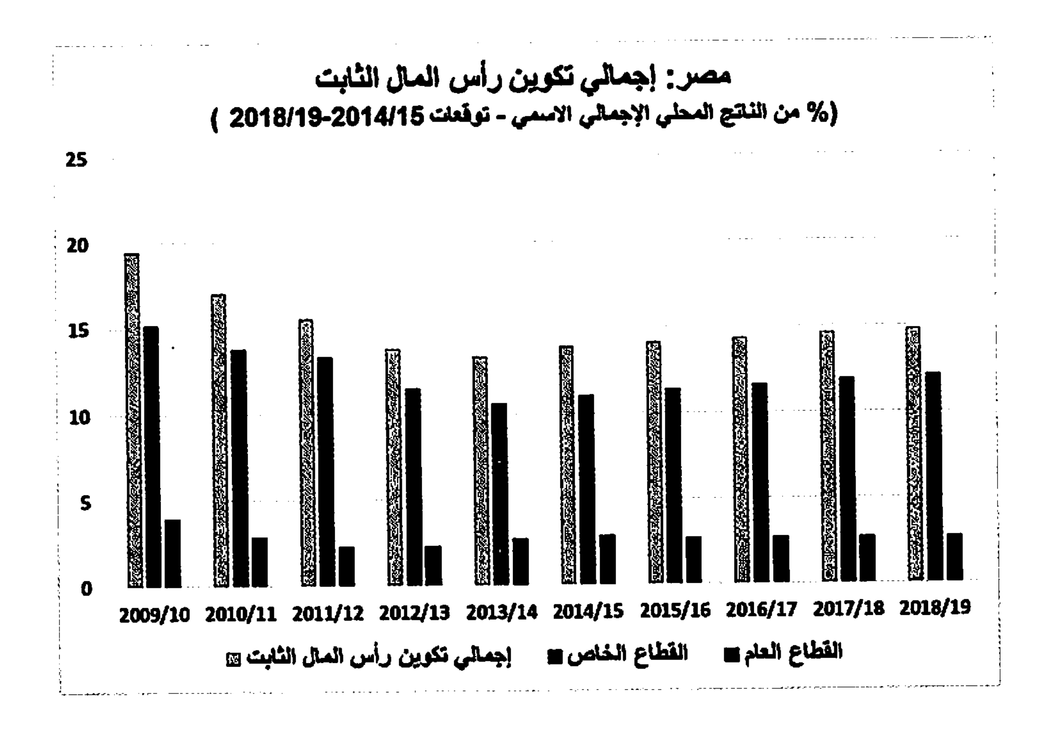
ويتمثل رد البنك الدولي على هذا النوع من النقد، صدّق أو لا تصدّق، في مدح فضائل اللامساواة: يصف البنك "النمو الذي يراعي مصالح الفقراء والمصحوب بزيادة اللامساواة" بأنه "هدف مشروع ينبغي السعي إليه". ويؤكد لنا أن هذا "يتماشى والفكرة التي تقول إن زيادةً في اللامساواة، عند مستويات للدخل بالغة الانخفاض، قد تشير إلى تحسن في مجمل شروط العيش، في حين أن مستويات بالغة الانخفاض من اللامساواة قد تشير ببساطة إلى فقر واسع الانتشار"[١٢٤]. والمنطق هنا نيوليبرالي بامتياز: فالتحسن الذي يتم السعي وراءه هو على هيئة أقلية ترفع نفسها بشكل طفيف فوق هاوية الفقر، ولا يقوم على استئصال الفقر من

خلال برامج اجتماعية تعطي الأولوية لأفقر شرائح المجتمع، وتُقلّص اللامساواة بالتالي.

أما "النمو الشامل للجميع" – (inclusive growth) وهي تسمية فضفاضة بارزة حالياً في القاموس الانتهازي لصندوق النقد الدولي، مثلها مثل "النمو الذي يراعي مصالح الفقراء" (pro-poor growth) في قاموس البنك الدولي – فهو مرهون في مصر بدور القطاع الخاص. وتماشياً مع العقيدة النيوليبرالية التي تحكم الاقتصاد الرأسمالي العالمي في ظل الإرشاد المذهبي للصندوق، يتمثل دور الحكومة في المقام الأول في "تعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص"[١٢٥]. ولذا، فلا يتأمل أيٌّ من الحكومة المصرية أو صندوق النقد الدولي في زيادة الاستثمار العام، وهو ما كان يمكن توقعه بصورة عادية في بلد ظل فيه الاستثمار عموماً عند مستوى أدنى بكثير من احتياجاته الإنمائية منذ أواخر ثمانينات القرن المنصرم، حينما اتخذ الاستثمار العام مساراً هابطاً بثبات. وبالرغم من أن الاستثمار الخاص – الأجنبي والمحلي – قد تلقى دفعاً لبعض الوقت نتيجة صعود أسعار النفط الذي بدأ في أواخر التسعينات، فإنه لم يعوّض عن التراجع الكبير في الاستثمار العام[١٢٦].

وثمة مناقشة مستفيضة في الشعب يريد للسبب الكامن وراء إخفاق النموذج النيوليبرالي القائم على الدور الرائد للقطاع الخاص في العالم العربي. وباختصار شديد، فإن العامل الجوهري يتعلق بالطبيعة الريعية و"النيو"ميراثية للدولة، وكذلك بمجمل الظروف السياسية غير المفضية إلى استثمار إنمائي طويل الأجل، في مصر كما في سائر البلدان العربية[١٢٧]. وبعد الدفع الذي تلقاه من فورة أسعار النفط، والذي أدى إلى بلوغه ذروةً سنة ٢٠٠٨، تراجع الاستثمار الخاص في مصر نتيجةً للركود الاقتصادي العالمي الذي بدأ تلك السنة. ومن نافل القول إنه واصل التراجع متأثراً بالاضطراب السياسي الذي بدأ سنة ٢٠١١. ولذا، يتوخى صندوق النقد الدولي الحذر إذ أنه لا يتوقع زيادةً هامة في الاستثمار الخاص خلال السنوات المالية من ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٢٠١٨/٢٠١٩ (انظر الشكل أدناه)[١٢٨]. ومع ذلك، فإخلاصاً منه لعقيدة المدرسة النقدية القائلة بالانضباط المالي والدَّيْن المنخفض، لا يدعو

الصندوق إلى الزيادة العظيمة في الاستثمار العام التي من الجلي تماماً أن مصر بأمَسّ الحاجة إليها.



جنون العظمة والمشاريع العظمى

عوضاً عن "نيو ديل" دُفع المصريون إلى توقعه، أي عقد جديد ذي وُجهة اجتماعية يقوم على التمويل العام على الطريقة الناصرية، قدّم لهم عبد الفتاح السيسي سراباً: مخطّط فرعوني، يعتمد معظمه على استثمار أجنبي مباشر افتراضي – من دول الخليج النفطية في المقام الأول. وقد أورد خبراء صندوق النقد الدولي في تقريرهم قائمة "المشاريع العظمى" الستة لحكومة السيسي، لكنهم كانوا من الحكمة بما يكفي لكي لا يُدرجوا في توقعاتهم للاقتصاد المصري سوى واحد منها فقط – أو، بكلام أدق، المرحلة الأولى فحسب من أحد المشاريع العظمى – وهو المشروع الذي كان قد قطع شوطاً هاماً عند كتابة التقرير[١٢٩]. ولا شك أن أحد الأسباب الرئيسية وراء هذا الحذر إنما هو أن مخططات مماثلة، إن لم يكن المخططات نفسها، قد جرى

التلاعب بها لفترة طويلة، وأُدرجت في خطط الحكومات المتعاقبة من عهد مبارك، بل والسادات، وصولاً إلى مرسي.

ومن أجل منح مشاريع السيسي العظمى ملمحاً من الواقعية، نظّمت حولها حكومته مؤتمراً اقتصادياً دولياً فخماً انعقد في شرم الشيخ من ١٣ إلى ١٥ مارس/آذار ٢٠١٥. وقد بدأت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، كريستين لاغارد، خطبتها في هذه المناسبة بالاقتباس - جزئياً باللغة العربية وعلى نحو تعوزه البراعة في اللفظ - من بيت لأشهر شعراء مصر، أحمد شوقي، منحته أشهر مطربات مصر، أم كلثوم، رواجاً شعبياً: "وما نيل المطالب بالتمنّي، ولكن تؤخذ الدنيا غلابا"[١٣٠]. وقد جاء تحذير لاغارد من الإغراق في التمني، أي من إسقاط الرغبات على الواقع، تمهيداً لقيامها بطرح قائمة بالشروط المطلوب تلبيتها، ملخصةً المبادئ التوجيهية الواردة في تقرير خبراء صندوق النقد الدولي المقتبس أعلاه: أي الوصفة النيوليبرالية كاملةً، مصحوبةً بتوابل الإشارة إلى الإنفاق الاجتماعي.

وكان مؤتمر شرم الشيخ مصمَّماً بحيث يجري التبشير به لدى الجمهور المصري كمصدر لجمع الأموال، مع إخراج مسرحي للتوقيع على عدة اتفاقات استثمارية (خصوصاً صفقات متصلة بالطاقة) كان قد جرى التفاوض والموافقة عليها قبل المؤتمر بفترة - وبعضها في ظل الرؤساء السابقين للسيسي، بمن فيهم مرسي - وأُرجئت إلى حين انعقاده. ومع ذلك، فقد أعلن السيسي نفسه في ختام المؤتمر أنه بحاجة إلى ضعف الـ ١٥٠ بليون دولار من الاستثمارات التي تباهت حكومته بأنها تلقت وعوداً بها، بغضّ النظر عن طابعها الافتراضي للغاية. وكانت هذه أيضاً طريقة أراد بها استباق الفشل المرجَّح جداً في تحقيق المعجزة الاقتصادية التي وعد هو بها، وذلك من خلال إلقاء اللوم مقدماً على بخل المستثمرين الأجانب.

وعلى أي حال، فسواء رأى أغلب مشاريع السيسي العظمى والرائدة النور أم لا، فهي مشاريع تنمّ للغاية عن المنطق الاجتماعي - الاقتصادي الذي يسترشد به نظامه. فلننظر إلى أبرز مشروعين بينها - أحدهما أُنجز جزئياً والثاني لا يزال في عوالم الخيال: مشروع قناة السويس ومشروع إحلال عاصمة جديدة محل القاهرة كمركز سياسي وإداري لمصر. كان "مشروع تنمية ممر قناة السويس" محل النظر

منذ عهد أنور السادات. وقد شمل خطة طموحة لبناء مدينة "الإسماعيلية الجديدة" وتطوير موانئ السويس القائمة، إلى جانب حفر أنفاق جديدة وإقامة منشآت إنتاجية. لكن سمته المركزية هي حفر ممر مائي جديد – قناة السويس الجديدة – تستكمل القناة القائمة، كيما تزيد طاقتها ويقلّ الوقت الذي تستغرقه السفن في عبورها. وقد أضحى المشروع إحدى نقاط التنازع بين السيسي ومرسي عندما خطّط الأخير لتنفيذ المشروع بالشراكة مع قطر، وبدون مشاركة عسكرية[١٣١].

وقد دشّنت حكومة السيسي مشروع قناة السويس الجديدة في أغسطس/آب ٢٠١٤ بتهليل كبير. وبما أن المشروع جرى تصميمه على نحو تفاخري بحيث يعزّز ارتداء السيسي لقميص جمال عبد الناصر، ولما كان اسم الأخير مرتبطاً بتأميم القناة، لم يكن من الملائم دعوة الرأسمال الأجنبي للاستثمار في المشروع مقابل الحصول على حقوق ملكية. ومما زاد من عدم ملاءمة ذلك أن السعي لتنفيذ هذا المشروع بالذات يعزى في الواقع إلى أسباب سياسية لا تقلّ أهميةً عن الأسباب الاقتصادية، إن لم تكن أهم. وقد كانت الغاية خلق الانطباع لدى المصريين بأنهم في مستهلّ رحلة إنمائية جديدة عظمى، مصحوباً بإحساسٍ بامتلاكهم زمام الأمر مجدَّداً في تنمية بلادهم. لذا، لم يُدعَ رأس المال الأجنبي للمشاركة: وقد تم تمويل المشروع من خلال دعوة الجمهور المصري إلى شراء شهادات استثمار تحمل سعر فائدة مشجّع قدره ١٢ في المائة.

وفي نمط معبِّر عن النظام الجديد – القديم، انخرطت القوات المسلحة بثقل في تصميم الممر المائي الجديد وحفره، الأمر الذي أتاح إنجازه في سنة واحدة بدلاً من ثلاث سنوات اقتضتها الخطة[١٣٢]. وألقى هذا الإنجاز بعبء ثقيل على العمال، الذين عملوا في ظل ظروف تُذكّر بتلك التي كابدها عمال السخرة الذين حفروا القناة الأولى في القرن التاسع عشر[١٣٣]. وافتُتحت قناة السويس الجديدة بمظاهر الأبهة والخيلاء، بما في ذلك الطنطنة العسكرية، في ٦ أغسطس/آب ٢٠١٥، في حضور أجانب من ذوي المقام الرفيع أعلن السيسي أمامهم، بكل تواضع، أنهم يشهدون "هبة مصر إلى العالم". بل وصدرت التعليمات إلى مساجد مصر باستدعاء أمجاد النبي محمد في هذه المناسبة. ومثلما جاء في تعليق الإيكونوميست الثاقب:

> من حيث عرض العضلات، إنه لإنجاز مثير للإعجاب... ومن حيث الجرأة السياسية، إنه كبير أيضاً... أما من الناحية الاقتصادية، فتوسيع قناة السويس مسعىً مشكوكٌ في جدواه في وقت تكدّ فيه الحكومة من أجل تزويد مواطنيها بخدمات ملائمة. صحيح أن القناة مصدر هام للإيرادات. وقد ضخت العام الماضي ٥,٥ بليون دولار في اقتصاد أضعفته سنوات من الاضطراب. ولكن هذا المبلغ وعدد السفن التي تعبر قناة السويس بقيا على حالهما منذ سنة ٢٠٠٨.
>
> ويزعم المسؤولون المصريون أن المشروع الذي بلغت تكلفته ٨,٢ بليون دولار، والذي زاد سعة القناة لتصبح ٩٧ سفينة يومياً، سيزيد الإيرادات السنوية بأكثر من الضِعف وصولاً إلى ١٣,٥ بليون دولار بحلول ٢٠٢٣. وهذا يتطلب نمواً سنوياً يقارب ١٠ في المائة، وهو توقّع متفائل إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الشحن البحري العالمي لم يزد طوال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٣ سوى بمقدار ٣٧ في المائة فقط، وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ويشير توقع صدر مؤخراً عن صندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو السنوي في تجارة السلع العالمية خلال العقد المنتهي بعام ٢٠١٦ سيبلغ متوسطه ٣,٤ في المائة.
>
> وقبل توسيعها، كانت قناة السويس تعمل بأقل من طاقتها البالغة ٧٨ سفينة يومياً. وكان بإمكان القناة سابقاً استقبال جميع السفن عدا كبريات ناقلات النفط. وبحسب تقديرات اقتصادي مصري فإن أقصى ما يمكن أن يتيحه التوسيع الجديد من نمو في الإيرادات بفضل مرور ناقلات النفط الأكبر بقليل يبلغ ٢٠٠ مليون دولار سنوياً، لا أكثر.[١٣٤]

وبينما شكّلت قناة السويس الجديدة مشروع السيسي من الطراز "الناصري" – والأشد إلحاحاً سياسياً، لا سيما أنه كان الأكثر قابليةً للتطبيق – فإن مشروعه الرئيسي الثاني ذو نطاق فرعوني حقاً: فـ"العاصمة الجديدة"، كما أسميت، مقصود منها أن تكون مدينة جديدة تُبنى في الصحراء بين القاهرة والسويس على مساحة أرضية إجمالها ٧٠٠

كيلومتر مربع، وتشمل ٢١ حياً سكنياً تضم ١,١ مليون وحدة سكنية لخمسة ملايين من السكان (لن يتمتع سوى خمسة في المائة منهم بامتياز السكن في وسط المدينة)، و٩١ كيلومتراً مربعاً من مزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، و١٦ كيلومتراً مربعاً لمنطقة المطار، و٥,٦ كيلومتر مربع لحي الأعمال، و٤,٢ كيلومتر مربع من المراكز التجارية، و٤ كيلومترات مربعة لمنتزه ترفيهي، و٤٠ ألف غرفة فندقية، و١٢٥٠ مسجداً وكنيسة[١٣٥]. وأعلن وزير الإسكان أن تكلفة المشروع الأولية ستبلغ ٤٥ بليون دولار، وأن مرحلته الأولى ستُنفَّذ على مساحة ١٠٥ كيلومترات مربعة وتشمل نقل البرلمان والقصور الرئاسية والوزارات الحكومية والسفارات الأجنبية إلى العاصمة الجديدة في غضون ثلاث إلى خمس سنوات، بينما سيتواصل تطوير المساحة الكلية على مدى أربعين عاماً[١٣٦].

وفي تباين صارخ مع مشروع قناة السويس الجديدة، تتمثل سمة خاصة بالغة الأهمية للعاصمة الجديدة هذه في أن النصيب الوطني في رأس مال الشركة المنوط بها تعميرها سيقتصر على ٢٤ في المائة فقط، بينما سيكون الباقي مملوكاً لأجانب. والواقع أن مساهمة مصر في المشروع تقتصر على الأرض التي توفرها الحكومة[١٣٧]. وتقرَّر أن تتولى تنفيذ المشروع شركة "كابيتال سيتي بارتنرز"، وهي شركة خاصة للاستثمار العقاري مخصصة للمستثمرين العالميين أنشأها لهذا الغرض محمد العبّار، وهو رجل أعمال ثري من الإمارات العربية المتحدة وكبير مستشاري أمير دبي. وعن العبّار، يقول موقع شركة "كابيتال سيتي بارتنرز" على الإنترنت بتباهٍ مفرط أنه تولى، على مدى العقدين الماضيين، "قيادة تطوير العديد من المشاريع الضخمة الطموحة بقيمة إجمالية تجاوزت ٢٤ مليار [بليون] دولار أمريكي في ١٥ بلداً حول العالم، ونجح بإنشاء صروح عالمية أصبحت مصدر إلهام للبشرية جمعاء"[١٣٨].

والعبّار مؤسس ورئيس "شركة إعمار العقارية"، وهي شركة عملاقة للتطوير العقاري متخصصة في المشاريع العظمى ومعروفة بوجه خاص بتعميرها لبرج خليفة في دبي، وهو حالياً أطول مبنى في العالم. وبينما كان يُزمع أصلاً تسميته برج دبي، سُمّي البرج في النهاية تيمُّناً باسم أمير أبو ظبي المجاورة ورئيس الإمارات العربية المتحدة، خليفة بن زايد آل نهيان، مقابل موافقته على تعويم المشروع حينما غرق في الديون على

خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية، قبل اكتماله في ٢٠١٠ بسنوات قليلة. وأدى انخراط العبّار في المشروع المصري العملاق إلى خلق مشاكل داخل شركته[١٣٩]. وعلى نحو غير مفاجئ، تعطّل الاتفاق بين الحكومة المصرية وشركة كابيتال سيتي بارتنرز في يونيو/حزيران، وحلت محله مذكرة تفاهم جديدة تم توقيعها مع "الشركة الصينية العامة للهندسة الإنشائية" (China State Construction Engineering Corporation) المملوكة للدولة[١٤٠].

وقد أثارت هذه البداية المرتبكة حفيظة السيسي، الذي حدَّد مهلةً زمنية مدتها سنتان لإتمام المرحلة الأولى من المشروع بحلول نهاية عام ٢٠١٧[١٤١]. وتعليقاً على هذا الإعلان في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥، ذكّر موقع مدى مصر بحصافة بأن السيسي كان قد أطلق في مارس/آذار ٢٠١٤، بينما كان لا يزال وزيراً للدفاع، مشروعَ إسكان ضخماً للقوات المسلحة بالشراكة مع شركة "عرب تك" الإماراتية، واعداً ببناء مليون وحدة سكنية بحلول سنة ٢٠٢٠ بتكلفة ٤٠ بليون دولار: وكان مزمعاً أن يبدأ البناء في أواخر ٢٠١٤، مع تسليم المساكن الأولى في أوائل ٢٠١٧. ولم يكن العمل في هذا المشروع قد بدأ بعد في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥[١٤٢]، حيث ارتفع السعر المتوقع للوحدات إلى ما يتجاوز قدرات المصريين العاديين. ولذا فإن احتمالات تنفيذ مشروع العاصمة الجديدة تقابلها شكوك واسعة الانتشار، بالرغم من إتمام مشروع قناة السويس الجديدة خلال سنة واحدة بفضل الانخراط الكثيف للجيش.

ولكن السبب الأقوى للتشكك في مشروع العاصمة الجديدة يتصل بالأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للمشروع أكثر منه بتنفيذه. فلا يمكن لأي مراقب أن يغفل أن قرابة ثلاثين مدينة جديدة بُنيت في مصر منذ سنة ١٩٧٧ أخفقت في جذب أكثر من نسبة ضئيلة من السكان (٧ ملايين من بين أكثر من ٩٠ مليوناً) – غالباً ما هم من الأكثر ثراءً، وهو ما يصحّ على القاهرة الجديدة، التي تم تدشين مشروعها سنة ٢٠٠٠ والتي لا يزال عدد سكانها أقل من ربع الملايين الستة الذين كان مستهدفاً لها أن تأويهم. وهذا يحدث في وقت يخلو فيه من السكان ربع مجموع الوحدات السكانية في مصر – بل وأكثر من ذلك في المدن الجديدة[١٤٣]. ويبدي ديفيد سيمز، أحد الخبراء

الأفضل اطّلاعاً على التخطيط العمراني وإدارة الأراضي في مصر، الملاحظة الثاقبة والمريرة التالية:

> لا يزال يوجد قدر ليس بالقليل من الأراضي حول العاصمة سواء داخلها أو في الصحراء القريبة. وتوجد أراضٍ عامة وأخرى تابعة للأمن والجيش يمكن استخدامها لإنشاء امتدادات منطقية للمدينة. وكانت هناك أراضٍ مجاورة لمنشية ناصر باتت الآن جزءاً من "أب تاون كايرو" ["مرتفعات القاهرة" سابقاً، حي سكني مغلق نفذته شركة إعمار الإماراتية داخل حي المقطّم]. لماذا بيعت هذه الأراضي بسعر ١٠٠ جنيه مصري للمتر المربع لرجل أعمال من دبي؟ لأنه كان لديه صلات بالجيش، الذي كان يملك الأرض دون استخدامها. وفي النهاية، كسب الرجل ١٦٥ مليون جنيه من هذه الصفقة ولدينا الآن "أب تاون كايرو". الوحدة الأرخص هناك سعرها ٤ ملايين جنيه. والخطة الحالية هي بناء ١٠ آلاف وحدة. وسوف يأوي هذا العدد، في أفضل الأحوال وحتى لو أضفنا الخدم، ربما ٥٠ ألف شخص. وفي الجوار المباشر توجد منشية ناصر بعدد من السكان يبلغ ٦٥٠ ألف شخص. ولكن هل قال أحد: "لماذا لا نستخدم بعض تلك الأراضي الجديدة [لتحسين] الخدمات المتعفنة أو لإخراج بعضاً من سكان المخيمات من تلك الفوضى في منشية ناصر؟" ولم ينطق ببنت شفه أحدٌ من المنشغلين بحقوق الإنسان أو المثقفين أو أيٍّ آخر.
>
> والمدن الجديدة فاشلة إلى حد كبير. فلم تنجح سوى القاهرة الجديدة ومدينة السادس من أكتوبر في جذب ما يكفي من مشاريع التطوير العقاري من النوع الذي لا تحتاج مصر إليه على الإطلاق. وتُستخدم هذه المدن لتوليد أحلام وآمال كاذبة وملء الصفحات الأولى من الجرائد، و[يمولها] كلها مستثمرون خليجيون.
>
> هذه استثمارات. وليست هي مشكلة مصرية فحسب، بل يحدث الأمر ذاته في كل مكان الآن. ويعزى ذلك إلى كون العقارات السبيل

> الأكثر إدراراً للربح الذي يمكن أن يُستثمر فيه الرأسمال العائلي أو رساميل الشركات. إنهم يبنون فيلا للابن أو يؤجرونها لأجنبي ما يُمنِّي نفسه بالعثور على مكانٍ جيد. هذا هو ما يحدث في "القطامية هايتس". فمع كل مكان يؤجَّر بخمسة آلاف دولار شهرياً، تزيد القيمة المأمولة لجميع الوحدات الأخرى. ومن الصعوبة بمكان وقف هذه العملية. وإذا ما أصبحت كل هذه الأماكن التي تراها على الطريق المؤدي إلى الجامعة الأمريكية في القاهرة بالقاهرة الجديدة مأهولة بالسكان، فلن تتبقى أي مياه، ولذا فالأرجح أنه من الأفضل أن تكون فارغة.[١٤٤]

وجاء رد فعل خالد فهمي، الأستاذ بالجامعة الأمريكية في القاهرة، إزاء مشروع العاصمة الجديدة على نفس المنوال، مع تركيزه أيضاً على انعدام الديمقراطية:

> مشكلة مدينتنا، ككل مشاكل بلدنا، لا تكمن في أن عددنا كثير، ولكن في أن حكوماتنا المتكررة تصرّ على عزلنا عن أي قرارات تتعلق بمدينتنا، ببلدنا. وأفضل مثال على إصرار حكومتنا على تجاهلنا هو الطريقة ذاتها التي اتُّخذ بها قرار نقل العاصمة إلى خارج القاهرة.
>
> لا. لا تنجم مشاكل القاهرة عن وجود عدد مفرط من القاهريين. بل تعود مشاكل القاهرة إلى الافتقار الكامل لأي مؤسسات ديمقراطية نستطيع من خلالها أن تكون لنا كلمتنا في طريقة إدارة مدينتنا. فمحافظ القاهرة، مثله مثل محافظ الجيزة (مدينتها الشقيقة)، ليس منتخباً، بل معيَّنٌ من بين صفوف الجيش أو الشرطة، ومهمته الرئيسية هي استتباب الأمن في المدينة وإبقائها تحت السيطرة. أما مجالسنا المحلية، بالرغم من أنها منتخبة، فتفتقر إلى أي استقلال مالي أو إداري، ولذا أصبحت مرتعاً للفساد المتزايد. بل لا يؤخذ برأينا حتى بشأن إدارة شوارعنا أو مبانينا.
>
> وعوضاً عن معالجة جذور المشكلة والسماح لنا بأن تكون لنا كلمتنا

> بشأن تنظيم حياتنا وتحقيق أحلامنا، تفتخر حكومتنا بقدرتها على جمع بلايين الدولارات من حكومات صديقة ورجال أعمال أثرياء من مختلف أنحاء العالم، لا لشيء سوى لأجل أن تنفق هذه البلايين التي تعظم الحاجة إليها على مطاردة السراب في الصحراء.[١٤٥]

وفي كشفهما عن طبيعة نظامه الجديد – القديم، يتماشى مشروعا السيسي العملاقان بالكامل مع الطابع الريعي السائد للدول الإقليمية – وهي سمة تُحدِّد، إلى جانب الطبيعة الاستبدادية لتلك الدول، نمطاً من الاستثمار يحبِّذ المشاريع الريعية والعقارية. وقناة السويس هي بالطبع إحدى المصادر الرئيسية للريع لدى الدولة المصرية. أما عن مشروع التطوير العمراني العملاق، فقد شرحت في الشعب يريد لماذا "يشكِّل البناء قطاعاً مزدهراً بشكل خاص في اقتصاد المنطقة. فهذا القطاع يقف عند ملتقى المضاربة العقارية، التي يُشجِّع عليها البحث عن استثمارات آمنة في القطاع العقاري، واقتصاد الخدمات التجارية والسياحية الذي يغذيه إلى حد بعيد الريع النفطي الإقليمي – أي الرساميل والمستهلكين الآتين من الدول الريعية على حد سواء"[١٤٦].

استيلاء العسكريين على مصر

علاوةً على هذا الطابع الريعي، يتخلل البُعد العسكري للدولة المصرية كلا المشروعين العملاقين، مثلما يتخلل النظام الجديد – القديم بصورة شاملة. وقد توسّع المجمّع العسكري – الصناعي المصري بصورة كبيرة وتحوَّل كيفياً في عقد السبعينات من القرن العشرين في عهد أنور السادات. فقد ورث خليفة عبد الناصر خليطاً تقليدياً من جهاز عسكري متضخم وصناعات عسكرية مملوكة للدولة، وهو أمر اعتيادي في بلد في حالة حرب مطوّلة وتحكمه دكتاتورية عسكرية. وعوّض السادات الجيش عن تقليص دوره السياسي المباشر بمنحه فرصة الاستفادة من التحرير الاقتصادي ("الانفتاح") الذي أجراه ضمن مسعاه لتفكيك الإرث الناصري وقلب اتجاهه. هكذا أُجيز للقوات المسلحة تطوير مجمّع أعمال في صناعات

ومشاريع مختلفة ذات طبيعة مدنية. وأدّى ذلك إلى تحوّل المجمع العسكري - الصناعي بشكل متزايد منافساً للقطاع الخاص - وهنا يكمن أحد مصادر التوتر الرئيسية بين الجيش وابن حسني مبارك، جمال، الذي جسّد رأسمالية المحاسيب المزدهرة في حكم أبيه والذي كان يتأهب لخلافته - لولا اعتراض الجيش[١٤٧]. ومثلما شرحت زينب أبو المجد:

> مؤسسات الأعمال العسكرية كانت منافسة لاستثمارات رجال الأعمال الأثرياء القدامى أو تتنافس معها، لأن رجال الأعمال الأثرياء القدامى في ظل نظام مبارك كانوا يمتلكون الصناعات الثقيلة في قطاعات الصلب والإسمنت و[الكيماويات] وما إلى ذلك. والجيش أيضاً كان يبني مصانع إسمنت وصلب وصناعة ثقيلة. ومن ثم كان الجيش يتنافس معهم، وقد خلق ذلك الكثير من التوتر بين الجيش وأثرياء الأعمال القدامى في محيط مبارك وجمال مبارك، الأمر الذي أسهم أيضاً في انحياز الجيش لجانب ثورة ٢٠١١.[١٤٨]

إن الطبيعة الحقيقية لمرحلة ما بعد مرسي الانتقالية باتجاه زيادة السيطرة العسكرية انكشفت منذ البداية المبكرة من خلال الظروف التي أحاطت بالسياسة الاقتصادية لحكومة الببلاوي التي استلهمت كينزية مخففة، مثلما أشارت مجلة بلومبرج بيزنس ويك:

> أخذ الجيش يوسّع أعماله منذ السبعينات... وهو الآن يملأ فراغاً نشأ في نهاية عهد مبارك، حينما بات حسني وابنه جمال يتحكمان في مصير الكثير من الأثرياء. فقد زال نفوذ آل مبارك، والشركات التي يديرها أنصارهما، والتي كانت قبل ٢٠١١ تفوز بالعطاءات، لم يعد نجاحها مضموناً الآن.
>
> وأصبح هذا واضحاً حينما أُعلن في أغسطس/آب ٢٠١٣ عن حزمة تحفيزية حكومية بقيمة ٣٠ بليون جنيه مصري (٤ بلايين دولار)، وهي حزمة موّلت الإمارات العربية المتحدة جزءاً كبيراً منها. ويشير فحص

توزيع الأموال عن قرب إلى حصول الجيش على نصف المشاريع، بما في ذلك صفقات رصف الطرق والبنية التحتية الصناعية، وذلك وفقاً لمحمد فاروق، العضو بالمجلس المصري للشؤون الاقتصادية. وهو يقول إن أياً من العقود لم يذهب إلى شركات التعمير الكبرى، في خروج على ما كان يجري في زمن مبارك.[١٤٩]

وأبدى سامر عطاالله الملاحظة نفسها بعد أشهر قليلة:

لم يعد الجيش المصري ببساطة يكتفي بالبقاء خارج السياسة في مقابل بعض الامتيازات الاقتصادية. فالصيغة القديمة التي كان يعتمدها في السابق على أساس أنه "يحكم من دون أن يكون في السلطة" [يسود ولا يحكم] واجهت رفضاً متزايداً مع الاتّجاه إلى الاستحواذ على حصّة أكبر في السياسة تحمي مكتسباته الاقتصادية. ومن أجل ضمان هذا التوسّع الاقتصادي، عيّن الجيش أشخاصاً مرتبطين بالمؤسسة العسكرية في مناصب حكومية أساسية. فعلى سبيل المثال، بعد يومين من إطاحة الجيش لمحمد مرسي في الثالث من تموز/يوليو ٢٠١٣، اختير مرشد السيسي، محمد فريد التهامي، مديراً لجهاز المخابرات العامة. وقبل بضعة أيام من فضّ اعتصام رابعة العدوية عن طريق اللجوء إلى العنف، دعم الجيش تعيين محافظين هم بمعظمهم جنرالات متقاعدون من المؤسسة العسكرية. و[في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤] عُيّن خالد عبد السلام الصدر، جنرال متقاعد آخر، أميناً عاماً لمجلس النواب، أي مسؤولاً عن تسيير العمليات اليومية للهيئة التشريعية وعن إدارة جدولة القوانين التي ستُطرَح على النقاش.

وفي غضون فترة قصيرة بعد سيطرة الجيش على السلطة في ٣ تموز/يوليو، أصدرت الحكومة المدعومة من الجيش مرسوماً تنفيذياً يمنح الوزراء صلاحية توقيع عقود من دون إجراء مناقصات تنافسية. وهكذا جرى تكليف شركات تابعة للجيش بتنفيذ مشاريع في البنى التحتية

> تشكّل جزءاً من رزمة حوافز قدرها ٤,٩ مليارات دولار أميركي – مموّلة خاصةً من الإمارات العربية المتحدة.[١٥٠]

وفي ظل رئاسة السيسي، انخرطت القوات المسلحة المصرية مباشرةً في بناء قناة السويس الجديدة، مثلما سبقت الإشارة، بما تتّسم به شركاتها من انعدام الشفافية المالية. وهي بذلك كشفت عن نمط من المحسوبية في علاقتها بالقطاع الخاص جدير بجمال مبارك – وكأنها نحّته جانباً فقط لكي تحلّ محله في "البيزنس" نفسه. ويصف عبد الفتاح برايز هذا النمط بشكل جيد:

> مع مرور الوقت، أظهر الجيش استعداداً متزايداً لإشراك شركات القطاع الخاص بهدف تسليم المشروع [قناة السويس الجديدة] بسرعة أو بسبب الخبرة التي تتوفر عليها. ولكي يتم إنجاز المشروع في سنة واحدة، تمّ جلب أكثر من ٧٠ شركة من القطاع الخاص. كل تلك الشركات مصرية، ومنها شركات مقاولات كبيرة من القطاع الخاص مثل أوراسكوم وأيوبكو.
>
> ومما يلفت الانتباه أن تطوراً مماثلاً حدث بشأن خطة توليد الكهرباء، حيث إن شركتي السويدي وأوراسكوم المملوكتين للقطاع الخاص شريكتان في بناء التوربينات في أسيوط ودمياط.
>
> وهكذا فبدلاً من مزاحمة شركات القطاع الخاص المنافسة أظهر الجيش استعداده للتخلّي عن جزء من حصته، وبالتالي عن جزء من العائد الاقتصادي المحتمل، بغية الانتهاء من إنجاز مشروع قومي في الوقت المحدّد، في الوقت الذي يُنظَر فيه إلى هذا المشروع باعتباره ضرورياً لإضفاء الشرعية على نظام السيسي.[١٥١]

وأياً ما كان انعدام الشفافية الذي يتّسم به قطاع الأعمال العسكري، وفقاً لتعليق مجلة بلومبرج بيزنس ويك، "فالمؤكد هو أن القناة – وهي الأخيرة ضمن سلسلة طويلة من المشاريع العظمى – سوف توطّد الدور المركزي للقوات المسلحة المصرية في الاقتصاد المصري، على نحو يهمّش شركات الأعمال والمؤسسات المدنية الأخرى"[١٥٢]. حقاً،

والحال أن جميع المشاريع الاقتصادية الكبرى في ظل السيسي ستميل حتماً لتأكيد هذا الدور المركزي، وهو ما خلصت إليه شانا مارشال في مسح جيد الاطّلاع لتطوّر إمبراطورية جيش مصر الاقتصادية على مدار السنوات القليلة الأخيرة:

> حُدِّد الدور الاقتصادي للقوات المسلحة المصرية، في معظم تاريخها الحديث، عبر قدرتها على الاستفادة من النفوذ الهامشي في مجموعة كبيرة من المشاريع المموَّلة من رؤوس الأموال الأجنبية ورجال الأعمال المصريين الأثرياء، أكثر ممّا حُدِّد عبر هيمنتها على المشاريع الكبرى... ونادراً ما كان هذا النوع من التدخّل العسكري الاقتصادي مزعجاً إلى حدّ منع الشركات المحتملة من الاستثمار في قطاعات مثل الطاقة والبتروكيماويات والعقارات، التي تركّزت فيها الاستثمارات الأجنبية في مصر منذ مدة طويلة. لكن هذا التدخّل كافٍ لضمان أن الجيش لا يزال رقيباً مهمّاً على الاستثمار في مشاريع جديدة.
>
> من المرجّح أن تعزّز إجراءات السيسي [الأمنية]، بما في ذلك قانون نصّ على دور الجيش في حماية البنى التحتية الأساسية (كان ذلك سابقاً ضمن صلاحيات الشرطة)، دورَ الرقابة هذا من خلال بناء العلاقات والاتصالات بين الجنرالات وبين رجال الأعمال الذين يموّلون هذه البنى التحتية. تشي هذه الظروف بأن الاستثمارات الأجنبية المقبلة ستكون على الأرجح متركزة أكثر، لا أقل...[١٥٣]

وإذا ما قُدِّر له الانطلاق، لن يكون مشروع العاصمة الجديدة استثناءً لدور الرقابة هذا. فهو سيسهم بشدة في الترسيخ والتوسيع المتواصلين للدور الاقتصادي للجيش. وقد أصدر السيسي في أوائل ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ مرسوماً يسمح للقوات المسلحة بإنشاء شركات تنمية عقارية بمفردها أو بالشراكة مع شركات خاصة، بما فيها الشركات الأجنبية. ومن الجلي أن هذا كان تمهيداً لانخراط الجيش الكثيف في مشروع العاصمة الجديدة، لا سيما وأن جزءاً من الأراضي المخصصة للمشروع مملوك للقوات المسلحة[١٥٤]. وقد راح المقاولون ورجال الأعمال المصريون

يحتجون علناً بصورة متزايدة على توغُّل الجيش في مجالات أنشطتهم، الذي يرون فيه منافسة غير منصفة على الإطلاق نظراً لتمتع القوات المسلحة بامتيازات كثيرة في ما يتعلق بالضرائب، وأسعار الطاقة، والاستخدام الحر للمعدات والقوى العاملة العسكرية، وأولوية التعاقد[١٥٥].

وقد أغفل أغلب المعلقين جانباً آخر، أكثر كلاسيكية، للبُعد العسكري لمشروع العاصمة الجدية. ويتصل هذا الجانب بنمط معروف جيداً تاريخياً، ألا وهو التغيير المكاني للمركز العصبي للسلطة تماشياً مع منطق استراتيجي مضاد للثورة. ولم يكن لهذا الجانب أن يغيب عن العين المدرَّبة لأخصائي في البُعد الاستراتيجي للعمارة مثل ليوبولد لامبير، الذي شدّد على أوجه الشبه بين المشروع المصري العملاق و"الخطة الرئيسية (masterplan) التي أعدّها جورج–أوجين هوسمان لتغيير باريس جذرياً بين عامي ١٨٥٣ و١٨٧٠، والمعروف أنها يسّرت بعد تنفيذها التحركات العسكرية المناهضة للثورة" – في إشارة إلى القمع الدموي (قُتل نحو عشرة آلاف في "أسبوع دموي" واحد، وفقاً لتقدير معتدل) لكومونة باريس سنة ١٨٧١ – وكذلك أوجه الشبه بين المشروع المذكور و"استيلاء الدكتاتورية العسكرية البرازيلية سنة ١٩٦٤ على العاصمة الجديدة جداً وقتها":

> بالرغم من سيطرته الكاسحة، يفهم الجيش أن السيطرة على نسيج مديني تكون أيسر تنفيذاً حينما تتم من المنبع، أي في مرحلة تصميم المدينة. ولذا فمن غير المفاجئ أن نرى ضابطاً – رئيساً يقرِّر أن ينشئ مدينةً جديدة، حيث ستكون السيطرة العسكرية جزءاً كاملاً من الأجندة (سواء أكان الأمر منصوصاً عليه صراحةً على هذا النحو، أو لا)...
>
> وبجمع الكيانات الحكومية والقنصلية والاقتصادية للقاهرة، من المرجح أن تُزيد هذه العاصمة الجديدة من التشتت الاجتماعي للمدينة، سواء انطوت على درجة ما من الخصخصة أو لا. والقاهرة تستخدم المسافة أصلاً كوسيلة للفصل الاجتماعي – وهي ليست المدينة الوحيدة في العالم التي تفعل ذلك – فنقل الطبقات الاجتماعية الوسطى والعليا لخمسين ميلاً أخرى هو جزء من مثل هذه الاستراتيجية...

> غير أن المسافة ليست مع ذلك الشرط الوحيد لصالح السيطرة. فالتكوين المادي للمدينة الجديدة ذاته يكاد دائماً يُسهِّل تنفيذ السيطرة على حيزها بالمقارنة بالمهمة نفسها في سياق مدينة تاريخية. ويعود سبب ذلك إلى ممارسة التصميم المعماري ذاته: فالخطة الرئيسية، سواء صمَّمها مكتب واحد أو أكثر، دائماً ما تطابق رؤية تتوقع طريقة التنظيم المكاني للأجساد التي تحيا في المدينة.[١٥٦]

ويؤكِّد هذا الرأي محمد الشاهد، وهو معماري آخر كتب في عدد لافت من مجلة ذي فيونمبيولست التي يحررها لامبير، عن المدن المعسكرة. وفي مساهمته عن مشهد القاهرة المعسكر، يلاحظ الشاهد أن الخطة الرئيسية للعاصمة الجديدة لا تتضمن أي ساحات عامة مفتوحة. "يبيِّن تواطؤ المصمِّمين في حرمان الجمهور المصري من إمكانية وجود ساحة مفتوحة واسعة بالرغم من أحداث ٢٠١١ [أو بالأحرى بسببها – ج. أ.] أن عسكرة الحيز المديني يمكن أن تبدأ في أحوال كثيرة على ألواح رسم المعماري"[١٥٧]. وبهذا المعنى، فالعاصمة هي ردّ الجيش على ميدان التحرير. وفي ضوء ذلك، لامبير محقٌّ تماماً في التشديد على أن مشروع العاصمة الجديدة "لا ينبغي الحكم عليه على أساس مدى نجاحه، أو بالأحرى، نجاحه [أي تنفيذه الفعلي] هو تحديداً ما ينبغي خشيته"[١٥٨].

مصر إلى أين؟

الدرس الاستراتيجي النابع من كل ما جاء أعلاه هو أن ما من ثورة ستنجح في تفكيك الدولة العسكرية – الأمنية ما لم تتمكن من كسب "قلوب وعقول" قاعدتها، عوضاً عن ارتكاب الخطأ المميت المتمثل في السعي وراء تأييد قمتها، مثلما كان الحال في ٢٠١١ و٢٠١٣ على السواء. وفي غياب ذلك، فإن قمة الهرم العسكري – الأمني، التي هي مكوِّن أساسي من مكوِّنات قمة الهرم الاجتماعي، لن تتردد في سحق أي حركة جماهيرية سحقاً دموياً، مهما كان الثمن بالأرواح البشرية. وبهذا المعنى، فمذبحة رابعة نذيرٌ بما هو آتٍ من قمع، إذا ما واجه السيسي – الذي أثبت أنه أميَل

بكثير للقمع الوحشي على نطاق واسع من أيٍّ من رؤساء مصر السابقين – انتفاضةً ضده مماثلةً لتلك التي أنهت رئاسة مبارك.

وليس هذا باحتمال بعيد على الإطلاق: فمثلما جاء أعلاه، استمر تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية بصورة مطّرِدة في مصر منذ سنة ٢٠١١، الأمر الذي ولّد مستوىً عالياً من الاحتجاج الاجتماعي. وبالرغم من اقتناع السيسي ومحبيه أن قبضته الحديدية سيكون من شأنها جلب الاستقرار والرخاء المموَّل من الخارج إلى البلاد، فإن النظام الجديد – القديم لم ينجح حتى في كبح التعبير الأكثر بساطةً عن الصراع الطبقي: احتجاجات العمال. وبالرغم من أن العدد الكلي لهذه الاحتجاجات في عام ٢٠١٤ (١٦٦٥ احتجاجاً)، وفقاً لبيانات المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثّل انخفاضاً عن الرقم القياسي المطلق المسجَّل في عام ٢٠١٣ (والبالغ ٢٢٣٩ احتجاجاً)، متجاوزاً الذروة التي تمّ بلوغها في عام ٢٠١٢ (١٩٦٩)، فإن عدد الاحتجاجات لعام ٢٠١٤ يظل أكبر منه في عام ٢٠١١ (١٤٠٠) – سنة الانتفاضة. ومما يجعل ذلك أكثر جدارةً بالاهتمام أن عدد الاحتجاجات في سنة ٢٠١١ كان قد مثّل قفزةً كبرى مقارنةً بكل السنوات السابقة، حيث تمّ بلوغ الرقم القياسي السابق (٧٢٨) في سنة ٢٠٠٩[١٥٩]. وقد افتُتحت سنة ٢٠١٥ مرةً أخرى بإضرابٍ حاشد خاضه ٢٤ ألف عامل وعاملة نسيج في المحلة. ووفقاً للبيانات التي وفّرها مركز المحروسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن فترة الشهور التسعة من يناير/كانون الثاني إلى سبتمبر/أيلول ٢٠١٥ شهدت عدداً أكبر بكثير من الاحتجاجات العمالية في المتوسط مقارنةً بالشهور التسعة من أبريل/نيسان إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤، مع بلوغ ذروتين في فبراير/شباط – أبريل/نيسان وفي يونيو/حزيران[١٦٠].

وفي حكم كان المقصود منه تخويف الطبقة العاملة – في تأكيد مبتذل للسمعة القراقوشية التي استحق القضاء المصري اكتسابها في زمن السيسي – قضت المحكمة الإدارية العليا في ١٨ أبريل/نيسان ٢٠١٥ بحظر الإضرابات والسماح بفصل المضربين على أساس أن الإضراب عن العمل يخالف الشريعة. وقد ووجه هذا الحكم – الجدير بالمملكة السعودية حيث تُحظر النقابات والمفاوضة الجماعية والإضرابات

والمظاهرات جميعاً – باستهجان عام من قِبَل المعارضة اليسارية والليبرالية، التي روَّعها أن ترى أنها أسهمت في إسقاط الإخوان المسلمين لا لشيء سوى لتحصد إساءة استعمال للدين كان الإخوان أنفسهم سيجدون صعوبةً في إقرارها[١٦١]. وجاء هذا الحكم تمهيداً لتطبيق قانون جديد للخدمة المدنية، بدءاً من يوليو/تموز، كان قد تمّ سنُّه في مارس/آذار، قبل مؤتمر شرم الشيخ الدولي، في امتثال آخر لإملاءات صندوق النقد الدولي. وهذا القانون، الذي جرى تصويره على أنه يرمي بصورة أساسية إلى إصلاح الجهاز الإداري في مصر عن طريق الحد من العراقيل البيروقراطية لأجل تشجيع الاستثمار، إنما له أثر سلبي على الدخل وشروط العمل لأغلب موظفي مصر المدنيين البالغ عددهم ٧ ملايين، ويغير نظام العلاوات والإجازات المدفوعة الأجر، ويزيد من صلاحيات الإدارة، بما في ذلك سلطة التسريح[١٦٢].

وفي ١٠ أغسطس/آب، تجمّع الآلاف من موظفي مصلحة الضرائب العقارية في وسط القاهرة في أهم تحرُّك عمالي من نوعه منذ إسقاط مرسي، بما أعاد إلى الذاكرة التحرُّك الذي استهلّه نفس هؤلاء الموظفين سنة ٢٠٠٧، قبل أن يؤسّسوا أول نقابة مستقلة في البلاد منذ خمسين عاماً. ولم يجرؤ النظام على أن يطبّق عليهم قانون التظاهر القمعي جداً، والذي ينصّ على السجن لمدة قد تصل إلى سبعة أعوام وغرامات في حالة التجمُّع غير المأذون به لأكثر من عشرة أشخاص في مكانٍ عام. كما لم يُستخدم بالطبع ضد المضربين حكم المحكمة الإدارية العليا المذكور أعلاه. وقد فاقم من الحدث بعد أيام قلائل حدوث إضراب أكثر ندرةً وشديد الأهمية: ففي ٢٢ أغسطس/آب، أضرب عن العمل لمدة يومين مئات من أمناء الشرطة، ونظّموا اعتصاماً أمام مديرية أمن محافظة الشرقية في دلتا النيل. ومثلهم مثل الكثير من العاملين بالقطاع العام في مصر، كانوا يطالبون بصرف علاوات متأخرة، إلى جانب الحق في تلقي العلاج في المستشفيات المتوفرة لنظرائهم من الضباط. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها شرطيون من الرتب الدنيا بالاحتجاج الجماعي: ففي فبراير/شباط ٢٠١٤، قام أمناء الشرطة بتحركات مماثلة أمام مديريتي الأمن في الإسكندرية وكفر الشيخ، مطالبين بزيادات في ما يتقاضونه من بدل الخطر، ومكافآت نهاية الخدمة، وتعويضات "الشهداء". وطالبوا أيضاً

بأسلحة حديثة وبتغليظ العقوبة ضد المعتدين على الشرطة، بالإضافة إلى إقالة وزير الداخلية آنذاك، محمد إبراهيم.

حاولت الحكومة قمع تحرُّك أمناء شرطة الشرقية بإرسالها قوات الأمن المركزي في اليوم الثاني. ورداً على الغاز المسيل للدموع الذي أطلقته هذه القوات لفضّ اعتصامهم، أطلق أمناء الشرطة طلقات نارية في الهواء، الأمر الذي دفع جنود الأمن المركزي إلى الانسحاب من المشهد. وهنا راح أمناء الشرطة يهتفون: "إرحل!"، وهو شعار كثُر استخدامه منذ بداية الانتفاضة العربية سنة ٢٠١١، مطالبين بإقالة وزير الداخلية، مجدي عبد الغفار، الذي عُيّن في منصبه في مارس/آذار ٢٠١٥ محل إبراهيم. وتلقى أمناء الشرطة في الشرقية تعبيرات تأييد من زملائهم في مختلف أنحاء مصر، في تطوُّر أثار قلق النظام البالغ[١٦٣]. ونتيجةً لذلك، لم تُطبَّق القوانين القمعية عليهم، مثلهم في ذلك مثل موظفي الضرائب العقارية، بالرغم من استعمالهم غير القانوني لأسلحتهم. وقد اضطر وزير الداخلية للجوء إلى حجج تافهة لتفسير تساهله غير المعتاد[١٦٤].

وبالرغم من أن رجال الشرطة جزءٌ من جهاز القمع في الدولة، فإن ذوي الرتب الدنيا بينهم ينتمون إلى القطاعات الفقيرة من السكان، ويتقاضون دخولاً متواضعة تتباين بحدة مع دخول وامتيازات الرتب العليا[١٦٥]. وقد أشار تحركهم إلى نقطة الضعف الجوهرية في الجهاز العسكري - الأمني في مصر، التي تتمثل بشكل كلاسيكي - لا سيما في الهيئات المعتمدة على التجنيد الإلزامي - في كون هذا الجهاز يعكس في نهاية المطاف التراتبية الاجتماعية العامة في البلاد. وقد كانت انتفاضة مجنّدي الأمن المركزي سنة ١٩٨٦ أحد أبرز انفجارات الغضب الاجتماعي في تاريخ مصر السابق على ٢٠١١، لا يفوقها في الأهمية سوى انتفاضة الخبز لعام ١٩٧٧. وفي سنة ١٩٨٦، كان مجندّو الأمن المركزي - الذين كانوا يتقاضون مبالغ زهيدة تقلّ بكثير عن نظرائهم في الجيش - يحتجّون على مشروع تمديد خدمتهم الإلزامية التي كانت تبلغ ثلاث سنوات لسنة إضافية. واتّخذ تمرُّدهم، الذي شارك فيه حوالي ٢٥ ألفاً منهم، طابعاً عنيفاً، حيث أُضرمت النيران في فنادق وملاهٍ ليلية. في ذلك الوقت، استطاع نظام مبارك قمعهم بوحشية باللجوء إلى القوات

المسلحة، بما في ذلك مروحيات القوات الجوية، ما أسفر عن مقتل قرابة مائة مجنّد وفصل معظم المتمردين، مع إنزال عقوبات مغلظة عليهم. ولذا فإن موقف نظام السيسي المختلف جداً إزاء تمردات أمناء الشرطة في ٢٠١٤ و٢٠١٥ لهو أفضل دليل على الإضعاف العام الذي لحق بالدولة في أعقاب انتفاضة ٢٠١١، بالرغم من عنتريات النظام الجديد – القديم.

وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥، أضرب عن العمل عشرات الآلاف من العمال مرةً أخرى ولمدة أكثر من عشرة أيام بشأن مسألة العلاوات. ومرةً أخرى، قاد التحرك عمال وعاملات نسيج المحلة، وقد تكلّل بالانتصار، حيث تنازلت الحكومة – وهي وزارة جديدة برئاسة شريف إسماعيل كانت قد أدت اليمين يوم ١٩ سبتمبر/أيلول – أمام ضغط العمال خوفاً من زيادة الغضب الاجتماعي أثناء إجراء الانتخابات البرلمانية. وتلك كانت إشارة إضافية، تلت إشارات أخرى عديدة، إلى أن السيرورة الثورية التي بدأت في مصر في يناير/كانون الثاني ٢٠١١ أبعد ما تكون عن الانتهاء.

والنضال يتواصل، بالرغم من محاولات النظام الجديد – القديم المحمومة تعزيز شعبيته الآخذة في التآكل، وذلك باللجوء بكثافة متزايدة إلى إيماءات ترمي إلى كسب التأييد مقتبسة من دليل جورج دبليو بوش حول "الحرب على الإرهاب". ومثلما بيّنت خبرة مؤلف هذا الدليل بإسهاب، فإن نجاح تلك الحيلة السياسية في كسب التأييد الشعبي يتوقف على نجاح نبوءتها المحققة لذاتها في شأن زيادة الإرهاب. وقد نجح بوش نجاحاً باهراً في توسيع نطاق الإرهاب عالمياً، إلا أن كفاءة أجهزة الأمن الأمريكية في منع المزيد من الاعتداءات داخل الولايات المتحدة قضت في النهاية على شعبيته، عندما أخذت صدمة ما بعد ١١ سبتمبر/أيلول تتلاشى. وخلافاً للرئيس الأمريكي السابق، يستطيع السيسي أن يكون على ثقة تامة بأن أجهزته الأمنية لن تكون بهذه الكفاءة في كبح الإرهاب على أرض مصر. ولكنه يواجه معضلة غير قابلة للحل تتمثل في أن الأنشطة الإرهابية التي يمكنها أن تعزّز شعبية نظامه لا مناص من أن تعيق في الوقت ذاته طموحاته الاقتصادية، وتسهم بالتالي في تدهور الظروف الاجتماعية – الاقتصادية في مصر بطريقة من شأنها الإسهام في نسف شعبيته لا محال. أما ردّ الفعل المتوقع من قِبَل رجل ذي خلفيته إزاء مثل

هذه المعضلة، فهو ببساطة زيادة القمع في نهاية المطاف.

ما لم يُعالَج بنجاح لغز الثورة المصرية الاستراتيجي المتعلق بالدولة العسكرية – الأمنية – وهي غاية تقتضي درجة أعلى من التنظيم والتفكير الاستراتيجي مما توفّر حتى الآن – فإن هبّات المستقبل تواجه خطر التعرّض لمزيد من التصعيد في القمع الدموي. وسيكون من شأن ذلك أن يصبّ مزيداً من الزيت على نار الإرهاب، التي تميل بصورة متزايدة إلى التناثر إلى خارج سيناء بعد أن انحصرت فيها في الغالب حتى وقت الكتابة[١٦٦]. هذا وقد أدت الطريقة الهمجية التي تمّ بها إخراج جماعة الإخوان المسلمين من السياسة المصرية إلى تجذير جزء من عضويتها، لا سيما في أوساط الشباب، بطريقة قد تفضي في النهاية وعلى الأرجح إلى توسيع صفوف محور القاعدة – داعش الهمجي[١٦٧]. ففي مصر، كما في المنطقة العربية بأسرها، يبقى الخيار المطروح، أكثر من أي وقتٍ مضى: إما تغيير اجتماعي وسياسي تقدمي جذري، أو تفاقم صدام الهمجيات.

خاتمة

"الشتاء العربي" والأمل

ولكن في قلب كل شتاء ربيعٌ يختلج،
ووراء نقاب كل ليل صباحٌ يبتسم.
وها قد تحوّل قنوطي إلى شكلٍ من الأمل.
(جبران خليل جبران، "رسالة إلى مي زيادة"، ١٩٢٠)

مثلما جاء في مقدمة هذا الكتاب، فإن الهجوم الناجح الذي شنّه النظام السوري بمساندة إيرانية في ربيع ٢٠١٣، ثم انقلاب ٣ يوليو الذي تلاه في مصر وعواقبه الدموية، تطوران أشارا إلى الدخول في مرحلة مضادة للثورة على صعيد المنطقة بأسرها، وذلك من خلال تفاعل تسلسلي في البلدان التي شهدت الانتفاضات الجماهيرية لعام ٢٠١١. في البحرين وحدها هُزِمت الهبّة الشعبية في مرحلة مبكرة، بسبب الدعم القمعي الذي قدّمه للمملكة "الأخ الأكبر" السعودي. وقد أدّى ذلك إلى ردع المعارضة عن التجذّر واللجوء إلى السلاح[١]. وفي كل مكان آخر، تطوّر الوضع إلى أشكال متنوعة جوهرها واحد: الصدام بين المعسكرين الإقليميين المضادين للثورة – قوى النظام القديم وخصومه الأصوليين الإسلاميين.

ليبيا واليمن: تنويعتان على لحن واحد

تأثرت ليبيا مباشرةً وبصورة طبيعية بالانقلاب الذي وقع في مصر المجاورة. وكانت انتخابات المؤتمر الوطني العام التي جرت في ٧ يوليو/تموز ٢٠١٢ - أول انتخابات حرة في تاريخ ليبيا، بعد ستين عاماً من استقلالها - قد شهدت إقبالاً لافتاً لأكثر من ٦٠ في المائة من الناخبين المسجَّلين. وفي تقييمي لها بعد وقتٍ قصير، لاحظت النتيجة الضعيفة التي أحرزتها جماعة الإخوان المسلمين الليبية (حزب العدالة والبناء التابع لها) بعد أيام قليلة فقط من كسب أصدقائها المصريين الانتخابات الرئاسية، فضلاً عن الانتخابات البرلمانية التي كانت لهم فيها الهيمنة قبل ذلك ببضعة أشهر[٢]. وجرى ذلك على خلفية وضع ليبي وصفتُه بأنه شهد "تفكيك القوات المسلحة واستبدالها بميليشيات متعددة تكوَّنت في خضم الحرب الأهلية، إلى حدّ أن الوضع القائم يتميز بحالة من الفوضى المحفوفة بالأخطار"[٣].

وقد شهدت سنة ليبيا الأولى بعد سقوط معمر القذافي إحدى حالات "التفتُّح" الأكثر حيويةً في "الربيع العربي"، حيث ازدهر مجتمع مدني في عدة مئات من المنظمات من شتى الأنواع، من الديمقراطية إلى النسوية، ومن الثقافية إلى الاجتماعية، وقد ملأت الفراغ الذي خلَّفه انهيار دولة شمولية كانت قد أخمدت المجتمع المدني الحديث طوال أربعة عقود[٤]. ومن المؤسف أن هذا الوضع سرعان ما غمرته الفوضى المسلحة. فافتقار الانتفاضة إلى قيادة معترَف بها وقادرة سمح للميليشيات بملء الفراغ الذي خلّفه انهيار الأجهزة المسلحة لدولة القذافي. ويسَّر ذلك القرار الأخرق والضعيف الذي اتّخذه "المجلس الوطني الانتقالي"، تحت ضغط الميليشيات، بدفع أجور لأعضاء تلك الميليشيات من الخزينة العامة، بما حوّلهم إلى فئة متميزة مقارنةً بمن تبقّى من أفراد القوات المسلحة النظامية. كان من الأفضل لو طالب المجلس أفراد الميليشيات بالانضمام إلى أجهزة الدولة المسلحة بعد إعادة ترتيبها، أو على الأقل كان ينبغي أن يقتصر الدفع على أولئك الذين شاركوا حقاً في الحرب الأهلية. وعوضاً عن ذلك، ونتيجةً لتقوية الميليشيات بدون فرض أي قيود حقيقية عليها، قفز عدد الرجال الملتحقين بها عشرة أضعاف، وصولاً إلى ٢٥٠ ألفاً، في غضون أقل من سنة من سقوط القذافي[٥].

وبصورة غير مفاجئة، استمر تفاقم التوترات بين المعسكرين اللذين اتّحدا ضد نظام القذافي: من جهة، جماعة الإخوان المسلمين الليبية، مدعومة بنظيرتها المصرية، إلى جوار طيف من الميليشيات الأصولية الإسلامية التي انتشرت في البلد خلال الانتفاضة والحرب الأهلية، ثم انتشرت أكثر بعد في أعقابهما؛ ومن الجهة الأخرى، المدنيون والعسكريون من بقايا دولة القذافي، الذين خشوا أن تؤدي مطامع الأصوليين بحكم ليبيا إلى تهديد وظائفهم، إلى جانب مجموعات ليبرالية وعلمانية ونسوية ويسارية شاطرتهم الخشية لأسباب سياسية. ومما زاد من قلق بقايا الدولة أن المعسكر الإسلامي أراد تطهير هيئات الدولة من كل من كانت له صلة بنظام معمر القذافي، بطريقة تُذكِّر باجتثاث البعث الذي جرى تنفيذه في العراق تحت الاحتلال الأمريكي[٦]. وخضع هذا المعسكر الثاني في عام ٢٠١٤ لهيمنة اللواء خليفة حفتر، وهو رفيق درب سابق للقذافي اختلف معه في أواخر الثمانينات، وانضم إلى المعارضة الليبية في المنفى المدعومة من الولايات المتحدة، وقد عاش في الولايات المتحدة من سنة ١٩٩٠ حتى عودته إلى ليبيا سنة ٢٠١١.

مستلهماً الجرأة من الانقلاب على مرسي في مصر المجاورة، قام حفتر، على رأس بقايا القوات المسلحة الليبية التي أعيد تشكيلها، بشنّ هجوم في ربيع ٢٠١٤ رمى إلى تخليص البلاد من "الإرهابيين"، قاصداً بهذا التعبير الميليشيات الأصولية الإسلامية. هكذا أصبح حفتر قطباً جاذباً لأنصار القذافي القبَليين السابقين، الذين أذلّتهم الميليشيات ذاتها. وكان تحرُّكه هو الحدث الأخير والحاسم في إدخال البلد في أتون حرب أهلية ثانية، مصحوبة بانقسام الشريط الساحلي الليبي الطويل بين مناطق تسيطر عليها فصائل متنافسة – قوات حفتر في الشرق وأقصى الغرب، والمعسكر الذي يقوده الإخوان المسلمون (فجر ليبيا) في منطقة طرابلس – مصراتة، مع تمكن قوات أعلنت ولاءها لما يسمّى "الدولة الإسلامية" (تسمية "داعش" خاطئة خارج العراق وسوريا) من السيطرة على منطقة سرت (مسقط رأس القذافي) في وسط الشريط الساحلي[٧] – ناهيك بميليشيات مستقلة محلية أخرى.

وأدى نهج حفتر الدكتاتوري إلى تصويره من قِبَل الأصوليين كرجل يطمح لأن يكون تجسيداً ثانياً للقذافي، وهم يدّعون أن معسكرهم يمثّل النقيض الحقيقي

لإرث القذافي ويزعمون لأنفسهم المشروعية الثورية الحصرية. غير أن الحقيقة هي أن النموذج الذي يحتذي به حفتر ليس القذافي، وما كان يمكن أن يكون القذافي، بل كان في الواقع القائد العسكري الذي تحوَّل إلى رئيس دولة سلطوي في مصر المجاورة، عبد الفتاح السيسي، الذي تبنّى حفتر قاموسه المتعلق بالحرب على الإرهاب. والحال أن الحرب الأهلية الليبية الثانية تُشكل، إلى حدٍّ بعيد، امتداداً على التراب الليبي للمواجهة القائمة بين نظام السيسي وجماعة الإخوان المسلمين المصرية، مع تدخّل الإمارات العربية المتحدة إلى جوار مصر في دعم حفتر، بينما تدعم قطر وتركيا المعسكر الأصولي[٨].

وبالتوازي مع سير الأحداث الذي أشعل الحرب الأهلية في ليبيا، جرت سيرورة مماثلة في اليمن. وكان ما يسمّى "الحلّ اليمني"، الذي امتدحه باراك أوباما سنة ٢٠١٢ كنموذج لسوريا، قد استند إلى اتفاق برعاية سعودية أبرِم بين الرئيس السابق علي عبد الله صالح والمعارضة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١. وبموجب هذا الاتفاق سلَّم صالح الرئاسة لنائب رئيسه، عبد ربه منصور هادي (في خطوة أضفي عليها طابع رسمي من خلال انتخابات رئاسية جرت في فبراير/شباط ٢٠١٢ كان هادي هو المرشح الوحيد فيها)، وهو ما أسفر عن تشكيل حكومة وحدة وطنية. وقد اختتمتُ تقييمي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢ على النحو التالي:

> لا يزال علي صالح يلعب دوراً مباشراً ومركزياً في السياسة اليمنية بوصفه زعيم حزب الأغلبية في البرلمان؛ ولايزال ابنه يقود الحرس الجمهوري وابن أخيه يقود قوات الأمن الوطني. ومن بين جميع انتصارات الانتفاضة العربية الكبرى حتى وقت كتابة هذه السطور، فإن الانتصار اليمني هو أكثرها سطحيةً بلا منازع. فالتغيير الناجم لم يترك الجذور العميقة للانفجار على حالها فحسب، بل ليس حتى من شأنه أن يرسي فترة مؤقتة من إعادة الاستقرار النسبي قبل أن تواصل الثورة مسارها – أو أن يغرق البلد في الفوضى[٩].

ومن المؤكد أن شروط الغرق في الفوضى كانت عاتية تماماً. فالمساومة الكسيحة

التي تم التوصل إليها في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ لم يكن لها أن تدوم. فهي خلقت ازدواجية سلطة في البلاد، وبذلك سهّلت النمو المشهدي لكل أنواع الجماعات المسلحة، بما في ذلك تنظيم القاعدة، مع خروج مناطق بكاملها عن نطاق سيطرة الدولة لتقع في أيدي تلك الجماعات[١٠]. ولكي يتمكن الرئيس الجديد من الحكم، كان بحاجة إلى تفكيك قبضة صالح على قطاع كبير من الدولة، بدءاً بالأجهزة العسكرية – الأمنية. وقد بدأ هادي بالفعل سنة ٢٠١٢ في إزاحة رجال صالح من المناصب الرئيسية بالتدريج. ثم قام، في أبريل/نيسان ٢٠١٣، بعزل ابن الرئيس السابق، أحمد صالح، من منصبه كقائد للحرس الجمهوري والقوات الخاصة، وعيَّنه سفيراً في الخارج[١١]. ولم يكن من شأن هذه التدابير سوى أن تثير حنق علي صالح، الذي لم يكن مستعداً للتخلي عن مواقع القوة التي يحوزها، بل كان ينوي على العكس استعادة حكم أسرته وعشيرته للدولة اليمنية بمجرد أن تنضج الشروط الملائمة للاستيلاء على السلطة.

"لا شك أن السيد صالح يمتلك قوةً هائلة هنا"، كتب روبرت وورث في تقرير نشرته نيويورك تايمز في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤[١٢]. "لا يزال هو زعيم الحزب السياسي الذي ينتمي له السيد هادي نفسه، وهو ما يثير أسى الرئيس. ولا يزال الكثيرون في الجيش يدينون له بالولاء". ووصف التقرير بحذق تطوُّر ما بات السمة الغالبة على الوضع في اليمن خلال ذلك العام نفسه، ٢٠١٤، على خلفية الاستقطاب الطائفي المتزايد في البلاد[١٣]:

> مؤخراً، أقام [السيد صالح] نوعاً من التحالف مع الحوثيين، وهم جماعة متمردة في أقصى الشمال الغربي خاض ضدها حرباً مريرة متقطعة على مدى سنوات. وقد نما الحوثيون ليصبحوا حركة سياسية وطنية كبيرة منذ سنة ٢٠١١، تغذيهم إلى حد كبير الكراهية لحزب الإصلاح، وهو الحزب الإسلامي اليمني المعادل للإخوان المسلمين. ويكره السيد صالح كلا الطرفين، لكن من الواضح أيضاً أنه ساخط على السيد هادي، الذي كثيراً ما يحطّ من قدره.[١٤]

وقد أقام صالح بالفعل تحالفاً مع الحركة الحوثية، وهي تمرُّد أصولي إسلامي من داخل نفس الطائفة الزيدية للإسلام الشيعي التي ينتمي هو نفسه إليها. وحدث ذلك بالرغم من أن التمرُّد الحوثي كان قد شكّل تحدياً مسلحاً رئيسياً لحكم صالح لسنوات عديدة، وقد انضم إلى الانتفاضة ضده سنة ٢٠١١[٥]. وسرعان ما تجسّد هذا التحالف غير الطبيعي ليمكن ما وُصف على نحو اختزالي وغير دقيق بأنه "هجوم الحوثيين" من اكتساح البلاد من الشمال إلى الجنوب خلال عام ٢٠١٤. والواقع أنه كان إلى حدٍّ كبير هجوماً مضاداً شاركت فيه قوات موالية لصالح، مثلما أبرزت هيلين لاكنر في يناير/كانون الثاني ٢٠١٥:

> كيف ارتقى الحوثيون من كونهم حركة سياسية - عسكرية إقليمية لأقلية إلى تولي السيطرة الكاملة على الدولة الرسمية في أقل من سنة؟ إن التحالف بين الحوثيين وصالح، الذي اشتبه في حدوثه أغلب اليمنيين لفترة طويلة، إلا أن المجتمع الدولي تجاهله كما أنكره كلا الطرفين المعنيين، كان هو العامل الرئيسي وراء نجاحهم العسكري. فالغالبية العظمى من قوات الحوثيين المسلحة هي وحدات عسكرية وأمنية موالية لصالح تتبع أوامره. بل إن قادة كبار حوثيين يتلقون الأوامر كذلك من صالح، وهو ما كشفت عنه مكالمة هاتفية سُرِّبت مؤخراً بين صالح وعبد الواحد أبو راس (ممثل الحوثيين في مؤتمر الحوار الوطني) حيث يأمر الأولُ الثاني بتنسيق الأنشطة مع الموالين لصالح، لضمان سيطرتهم على حدود البلاد؛ بل يمتد نقاشهما ليشمل تعيين رئيس الوزراء المقبل. ويكتفي أبو راس بالموافقة بوداعة. وفي الأسبوع الماضي، ظهر أيضاً أن الجيش رفض إطاعة أمر وزير الدفاع بحماية القصر الرئاسي وغيره من المواقع الاستراتيجية في صنعاء: الجماعة الوحيدة التي قاتلت كانت الحرس الشخصي للرئيس، وقد تكبّدت خسائر كبيرة.
>
> وفي سبتمبر/أيلول الماضي، تعجّب الناس كيف استطاع الحوثيون السيطرة على العاصمة صنعاء، بدون إطلاق رصاصة واحدة؛ والجواب هو أن الجيش وقوات الأمن لم يتحركا دفاعاً عن النظام

> الشرعي للرئيس هادي... ويعود الفضل أيضاً في انتصار الحوثيين على آل الأحمر وحزب الإصلاح في محافظة عمران إلى قوات صالح العسكرية، وقد أحرق الحوثيون منازل زعماء العشائر.[16]

هذا وقد استلهم صالح الجرأة على التحرُّك من انعطاف الأوضاع في مصر منذ انقلاب يوليو ٢٠١٣. فقد رأى شروط عودة مماثلة لنظام أسرته تتجمّع في ظل الفوضى المتزايدة التي راح البلد يغرق فيها منذ تنحّيه – وهي فوضى بذل قصارى جهده لتأجيجها، إذ إنه أول المستفيدين منها. وبالفعل، بات عدد متزايد من اليمنيين "يثمّنون الاستقرار النسبي الذي ساد خلال فترة حكمه"، مثلما يشير تقرير صادر في يونيو/حزيران ٢٠١٤، حيث أُعطي المثال التالي: "في مؤشر على الروح الرجعية، باتت صور ابن صالح، أحمد علي صالح، غالباً إلى جانب المشير عبد الفتاح السيسي، أمراً مألوفاً في العاصمة"[17]. ولم يخفِ صالح الأب نفسه إعجابه المتحمّس بـ"الرجل القوي" الجديد في مصر، الذي يتجلى في تصريحه ذي الدلالة لبوابة الأهرام المصرية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤ بأن "الربيع العربي سيئ ومدعوم صهيونياً، لكن الشمعة المضيئة هي وجود الأخ الرئيس عبد الفتاح السيسي على هرم السلطة في مصر وإقصاء حركة الإخوان [المسلمين]..."[18].

هكذا فإن تعقيدات المجتمع اليمني، أحد أكثر المجتمعات العربية تعقيداً[19]، أنتجت بدورها تنويعة أخرى من النمط الإقليمي للمواجهة بين معسكرين مضادين للثورة. فهناك، اصطدم رجال النظام القديم الزيديون – الشيعة، في تحالف مع قوة أصولية زيدية – شيعية، بائتلاف القوى السنية النابع من الانتفاضة، والذي لعب فيه الإخوان المسلمون وأصوليون سُنّة آخرون دوراً بارزاً، في تحالف مع جماعات يسارية ووطنية (تكتل أحزاب اللقاء المشترك). وفي غضون ذلك، وسّع تنظيما القاعدة والدولة الإسلامية الإرهابيان رقعة سيطرتهما – حيث استفادا من الحرب الأهلية، كما في البلدان الأخرى[20]. وباختصار، كان ذلك وضعاً يشبه اصطفاف القوى السوري بشكل ساطع. غير أن اختلافاً رئيسياً تمثَّل في أن التدخل الأجنبي المباشر في الحرب الأهلية اليمنية لم يكن لإيران وروسيا دعماً للنظام القديم، كما في سورية، بل للائتلاف الذي تقوده السعودية دعماً للمعارضة السابقة التي تحولت

إلى حكومة إثر الانتفاضة. وجاء القصف السعودي لليمن مهلكاً ومدمراً، بالرغم من بهتانه مقارنةً بالقصف الروسي والتدخل الإيراني في سورية.

"النموذج" التونسي وحدوده

كان لانقلاب السيسي لعام ٢٠١٣ أيضاً، وبصورة جد طبيعية وحتمية، تأثيرٌ عظيم على البلد العربي الرابع، مع مصر وليبيا واليمن، حيث وصل الإخوان المسلمون – في الحالة التونسية، منظمتهم الشقيقة المحلية، حركة النهضة – إلى الحكم في أعقاب الانتفاضة العربية لعام ٢٠١١. ولدى تقييمي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢ لآفاق الحكومة التونسية التي سيطرت عليها حركة النهضة توقعتُ أن الأداء الاقتصادي في ظلها سيكون "أسوأ منه في ظل الدكتاتورية":

> ويعود ذلك إلى عددٍ من العوامل: عدم الاستقرار في تونس ما بعد الدكتاتورية؛ انعدام كفاءة النهضة في مجال الإدارة الرأسمالية؛ ضعف ثقة الرأسمالية التونسية في حركة شعبوية برجوازية صغيرة تستلهم الدين وتشمل فصيلاً أصولياً متشدداً، كما أنها تتودّد للسلفيين؛ وفي المقام الأول، قصور الحركة عن وقف تصاعد النضالات الاجتماعية التي حفّزها انتصار الانتفاضة.[٢١]

وأكدتُّ أن هذا الواقع هو سببٌ من أسباب جعلت الحكومة التي تسيطر عليها النهضة "بالغة التودُّد إزاء الجهاز القمعي الموروث عن الطاغية"[٢٢]. وقد كشف مؤسّس النهضة ورئيسها، راشد الغنوشي بعينه، عن سبب آخر – هو الأكثر أهميةً بالتأكيد – حينما خاطب وفداً من السلفيين زاره في مقر حركته. وفي الفيديو الذي تمّ تسريبه وأذيع في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢، محدثاً فضيحة، يشرح الغنوشي لزواره لماذا الشروط ليست مواتية لذكر الشريعة في الدستور الجديد، الذي كانت الجمعية التأسيسية المنتخبة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ تصوغ مشروعه آنذاك[٢٣].

وكانت حجته الرئيسية أن أعمدة السلطة الأساسية - الإعلام والاقتصاد والإدارة والجيش والشرطة - كانت في أيدي النخبة العلمانية، وأنّ من الضروري أخذ توازن القوى هذا في الحسبان، وإلا عرفت الحركة الإسلامية التونسية مصيراً مماثلاً لنظيرتها في الجزائر المجاورة، حيث قمعها انقلاب دموي بينما كانت تتأهب لكسب الانتخابات البرلمانية في يناير/كانون الثاني ١٩٩٢. ولذا لم يكن من الحكمة محاولة فرض ذكر الشريعة، في حين كان ثمة اتفاقٌ واسع على ذكر الإسلام بوصفه دين الدولة التونسية - وهو ما اعتبره الغنوشي إنجازاً رئيسياً يجب ترسيخه. ولذا حثَّ الغنوشي زواره السلفيين على إنشاء الجمعيات والمدارس القرآنية من أجل نشر رسالتهم إلى أن يصبح ميزان القوى أكثر ملاءمةً لتحقيق خطوات إضافية في أسلمة البلاد.

هذا وقد بدأ نمو السلفية بعد الانتفاضة التونسية كإحدى نتائج إحباط الآمال في أعقاب سقوط بن علي، لا سيما أن الحركة العمالية القوية - الاتحاد العام التونسي للشغل، وهو الحركة الاجتماعية المنظمة الأهم وبكثير في تونس[٢٤] - واليسار التونسي - الذي تكتل في الجبهة الشعبية وأصبح مهيمناً داخل قيادة الاتحاد العمالي منذ سنة ٢٠١١ - أخفقا في تجيير تلك الإحباطات. وقد ظهرت كذلك خلافات داخل حركة النهضة ذاتها بين أولئك المتأثرين بالضغط السلفي والمعتدلين[٢٥].

والحال أن الجمع بين تزايد الاعتداءات والاغتيالات التي ارتكبها سلفيون والأداء العام للنهضة في الحكم قد أدّى في تونس إلى نتائج مماثلة لتلك التي أفرزتها السنة الرئاسية لجماعة الإخوان المسلمين في مصر: تنامي الخوف والغضب لدى قطاعات واسعة من المجتمع شملت علمانيي الهوى والنسويات، بطبيعة الحال، لكن أيضاً الحركة العمالية، التي واجهت تهديداً بالعنف من قِبَل الميليشيا "النهضاوية"[٢٦]. وعلى غرار ما حصل في مصر، استغل رجال النظام القديم - "الدولة العميقة" التونسية والنخبة السياسية القديمة - الخوف والغضب هذين من أجل الترتيب للعودة. وقد أدى اغتيال شكري بلعيد، أحد الوجوه القيادية في الجبهة الشعبية التونسية، في ٦ فبراير/شباط ٢٠١٣ إلى انفجار عظيم للغضب الشعبي ضد النهضة، التي ألقيت على عاتقها مسؤولية خلق الظروف السياسية للاغتيال، بل

اتّهمها بعضهم بارتكابه مباشرةً.

ثم أدّى اغتيال محمد براهمي – وجه بارز آخر في قيادة الجبهة الشعبية – بعد ذلك ببضعة شهور، في ٢٥ يوليو/تموز، إلى إنشاء "جبهة الإنقاذ الوطني" في اليوم التالي، التي جمعت بين الأحزاب الرئيسية للجبهة الشعبية وحزب "نداء تونس" وعدد من مجموعات يسار الوسط والجماعات الليبرالية. ونداء تونس، الذي تأسّس سنة ٢٠١٢ من أجل ملء الفراغ الذي خلّفه حلّ الحزب الحاكم لعهد بن علي، يتألف بالأساس من أتباع للنظام القديم، فضلاً عن بعض الوجوه من الليبراليين ويسار الوسط بغرض الإيحاء بشيء من الاختلاف. هكذا، فإن جبهة الإنقاذ الوطني كانت المعادل لسميّتها المصرية؛ بل إنها تضمّنت "حركة تمرُّد" تونسية، وإن كانت هذه الأخيرة قد أخفقت في إعادة إنتاج نجاح الأصل المصري. فدعت جبهة الإنقاذ إلى حشد شعبي ضد حركة النهضة يوم ٦ أغسطس/آب ٢٠١٣، وقد تحوَّل إلى معادل تونسي حقيقي لحشد ٣٠ يونيو المصري المناهض للإخوان المسلمين. هذا ويبقى فارقان رئيسيان بين البلدين في هذا الصدد: الدور الرئيسي للحركة العمالية في الحشد، وغياب دور مباشر للجيش، حيث أن تونس ليس لديها تراث من الحكم العسكري. غير أن أطرافاً أخرى من "الدولة العميقة" كانت جزءاً من التحرك.

وقد وصف صدري خياري، وهو مراقب تونسي لا يمكن اتّهامه بالعداء المسبق للنهضة، حشد ٦ أغسطس/آب بلباقة:

> ليس بوسع أحد إنكار النطاق الخارق للعادة للحشد الوطني الذي عبَّر عن نفسه [يوم ٦ أغسطس/آب ٢٠١٣]. كانت هناك بالطبع إمكانيات لوجستية مبهرة، ومصادر تمويل غامضة، وتواطؤات مشبوهة. ولكن لا يمكن لأحد، سوى من باب الاستياء أو سوء النية أو العمى المتعمد، أن يزعم أن جمع مثل هذا الجمهور الغفير بالمعايير التونسية لا يعدو كونه نتيجة مدبّرة. برجوازيون من المرسى، وعاطلون عن العمل من منزل بوزيان، وأجراء من كل مكان، وفنانون "ما بعد الحداثيون"، وأناس جاؤوا فقط للتسلية أو لكي يكونوا "في المشهد" – باختصار، خليط اجتماعي مدهش تغلب عليه "الطبقات

> الوسطى" – هذا صحيح أيضاً على الأرجح. وكذلك يساريون من النوع الأسوأ، وديمقراطيون من ذوي المظهر الحسن، وجميع أنواع النقابيين والشيوعيين والقوميين العرب وأتباع "حزب فرنسا"، وذوو المشاعر التقدمية، وعلمانيون متشددون ومعتدلون، وأناس يحنّون إلى البورقيبية [بورقيبة هو مؤسّس تونس الحديثة، الذي واصل بن علي نظامه بشكل أكثر فساداً] وبورقيبيون بالمناسبة، وأنصار الحكم العسكري "المستنير" وأنصار آخرون لديمقراطية الإدارة العمالية، وأناس بلا رأي وخبزيون [من الخبز، بمعنى انتهازيين]، كل هذا التنوع الفوضوي هو واقع؛ لا يمكن لأحد إنكاره، كما لا يمكن لأحد إنكار تعدد دوافع المتظاهرين، والشعارات المتنافرة، والتناقضات الأساسية الفاصلة بين المصالح الاجتماعية المتنوعة التي تلاقت في ساحة باردو.
>
> غير أنه سيكون من الحمق، أو من الروح السجالية الغبية، عدم الإقرار بأن هذا التجمع المتنافر مثّل تعبيراً مبرَّراً تماماً عن سخط أو قلق بالغ بشأن مستقبل تونس، المنتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد وتشاطره – بحكم مصالح مختلفة – جميع الفئات الاجتماعية.[٢٧]

وجاءت نتيجة أحداث ٦ أغسطس/آب في تونس مماثلة أيضاً لتلك الناجمة عن ٣٠ يونيو في مصر، بمعنى أنها فتحت الطريق لما هو، في الجوهر، عودة رجال النظام القديم: فاز حزب نداء تونس بأكثرية في الانتخابات البرلمانية التي جرت في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، وانتُخب قائده، الباجي قائد السبسي، رئيساً لتونس في الانتخابات الرئاسية التي جرت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤، بعد بضعة شهور من انتخاب نظيره المصري عبد الفتاح السيسي. لكن هنا أيضاً ثمة اختلافات هامة بين السيرورتين، ويتمثل العامل الرئيسي في هذا الصدد في موقف حركة النهضة.

لا شك أن الغنوشي، الذي سبق أن تأثر جداً بالقمع المأساوي الذي ألمّ بأصدقائه الجزائريين، قد روّعه السقوط المأساوي لزملائه المصريين قبل بضعة أسابيع فقط

من ٦ أغسطس/آب. وفي تباين لافت مع العناد الأحمق لجماعة الإخوان المسلمين المصرية، قَبِل الغنوشي إذاً بمساومة قضت بأن تُخلي الحكومة التي تسيطر عليها النهضة السبيل أمام حكومة انتقالية "تكنوقراطية" في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، بحيث أشرفت هذه الأخيرة على الانتخابات التي أجريت في خريف السنة نفسها. ومن الجائز جداً أن يكون الغنوشي قد شعر بالارتياح لمجيء حركته في المرتبة الثانية في الانتخابات البرلمانية. وعلى أي حال، لم ترشّح النهضة – في تباين حاد، مرةً أخرى، مع زملائها المصريين – أي عضو من أعضائها في الانتخابات الرئاسية، مكتفيةً بتأييد الرئيس المنتهية ولايته، الليبرالي المتودّد إلى حركة النهضة، منصف المرزوقي.

وتمثّل عامل آخر وراء تيسير العودة السلسة للنظام القديم في الدور الذي لعبه اليسار، وقدرة الاتحاد العام التونسي للشغل بقوته على التصرف كسمسار للسلطة السياسية في تونس. كان قسم غالب من اليسار التونسي المتكتل في الجبهة الشعبية يميل إلى التحالف الانتخابي والسياسي مع حزب نداء تونس. والواقع أن الجبهة الشعبية أسهمت إسهاماً حاسماً في إخراج نداء تونس من العزلة التي فُرضت عليه من جراء التنديد به من قِبَل اليسار والنهضة معاً، بوصفه يمثل النظام القديم المخلوع. ومن خلال دخوله جبهة الإنقاذ الوطني في تحالف مع نداء تونس، أسهم اليسار التونسي في إعادة تأهيل هذا الأخير، بقدر ما أسهم في ذلك أيضاً تأثير الاغتيالات في إذكاء الخوف من الأصولية الإسلامية والتوق إلى دولة قوية.

وهكذا قام الاتحاد العام التونسي للشغل بدور الوسيط بين العدوين الطبقيين لدائرة نفوذه الطبقية العمالية: نداء تونس والنهضة. لا بل فعل ذلك عن طريق إخراج نقيضه المباشر، اتحاد أرباب الأعمال المسمّى "الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية"، من العزلة، بعد أن كان نصيبه من التنديد لا يقلّ عن نصيب النخبة السياسية للنظام القديم، حيث أن الرأسماليين المحاسيب ذوي الصلات السياسية الذين ازدهروا في ظل حكم بن علي شكّلوا جزءاً غالباً من عضويته. (لم يلاحظ البنك الدولي وجود رأسمالية المحاسيب هذه إلا بعد سقوط الدكتاتور، إلى حدّ أنه تبنّى فجأةً نبرة ثورية – نبرة فقط، بالطبع – واصفاً الانتفاضة التونسية

بأنها ثورة غير منتهية[٢٨].) وقد أتاحت وساطة اتحاد الشغل إتمام العملية بسلاسة؛ ولكن، مثلما كتبت هالة اليوسفي:

> إذا كان الاتحاد العام التونسي للشغل، المهندس الأول للحوار الوطني، قد نجح بهذا القدر أو ذاك في تهدئة التوترات السياسية بفضل توافق جرى بناؤه بمشقة، فلا يمكن للمرء أن يغفل أن هذا التوافق قد اختُزل في تقاسم السلطة بين النخبة الحاكمة القديمة والنخبة الجديدة التي خرجت من صناديق الاقتراع، الأمر الذي وسَّع الهوة بين رؤيتين متعارضتين للديمقراطية: الرؤية التي تبلوِّر المطلب الديمقراطي حول التمثيل الحزبي والتنافس الانتخابي، والرؤية التي تعتبر أنه ليس من ديمقراطية قابلة للحياة ما دامت المطالب الاجتماعية لم توضع في صميم الأولويات والبدائل السياسية المطروحة. إن اتحاد الشغل الذي يوافق على تشكيل جبهة متحدة مع أرباب العمل لكي يكون بوسعه إيجاد توازن تفاوضي بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية، إنما يخاطر بأن يرى قدرته على الفعل الاجتماعي وقد ضعفت.[٢٩]

والحال أن حدوث انتقال السلطة في تونس بطريقة أكثر سلاسة وسلمية بكثير منه في مصر ترتبت عليه نتيجة هامة تمثّلت في تشكيل حكومة ائتلافية – غلب عليها رجال النظام القديم وأعضاء نداء تونس، لكنها ضمّت وزيراً واحداً يمثل حركة النهضة – تولّت مهامها في فبراير/شباط ٢٠١٥. وجاء هذا نتيجة لعدم تأمين نداء تونس أصواتاً برلمانية كافية لتشكيل حكومة أكثر حصرية، ولكن أيضاً تعبيراً عن تفضيله إقامة ائتلاف مع النهضة عوضاً عن الجبهة الشعبية، التي كان جزءٌ منها مستعداً للشراكة مع الحزب الحاكم الجديد – القديم.

أسعدت هذه النتيجة واشنطن والاتحاد الأوروبي أيّما سعادة، وهما اللذان كانت تحدوهما رغبة في إمكان تحقُّق سيناريو مماثل في مصر. ففي التحليل الأخير، مثلهما في ذلك مثل المجلس العسكري والإخوان المسلمين في مصر، يتقاسم نداء تونس والنهضة إخلاصاً للمنظور الاجتماعي – الاقتصادي النيوليبرالي – إلى درجة

وصل بها مزاج المصالحة إلى حد السماح للحكومة الائتلافية بصياغة مشروع "قانون مصالحة" يمنح العفو لرجال الأعمال والموظفين المدنيين الذين ارتكبوا جرائم مالية أو أساؤوا استعمال الأموال العامة. وينصّ مشروع القانون على العفو عنهم مقابل إقرارهم بالذنب واستعدادهم لسداد مكاسبهم غير المشروعة مضافاً إليها فائدة قدرها ٥ في المائة – في صفقة تقوّض ترتيبات العدالة الانتقالية التي تم إقرارها بمشقة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣[٣٠]. وبلغ سرور لجنة نوبل النرويجية درجةً جعلتها تمنح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٥ للرباعي الراعي للحوار الوطني التونسي، المكوَّن من الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وشريكين آخرين في الوساطة بين نداء تونس والنهضة – الهيئة الوطنية للمحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان[٣١].

وفي تعجيل بالبُعد السياسي – الأمني لهذه السيرورة الرجعية بعينها، قدّمت الاعتداءات الإرهابية التي اقترفها أعضاء تنظيم "الدولة الإسلامية" في مارس/آذار ويونيو/حزيران ٢٠١٥ فرصةً لاعتماد "قانون لمكافحة الإرهاب" أدانته منظمات حقوق الإنسان بوصفه يهدد الحقوق والحريات المدنية. وقد جرى استخدام تعويذة "الحرب على الإرهاب" كمبرِّر لعودة أعضاء بارزين في أجهزة بن علي الأمنية إلى الواجهة[٣٢]. هكذا تخطو تونس خطوات واسعة نحو استعادة النظام القديم، في ظل رئاسة رجل هو رأس الدولة الأكبر سناً في العالم بعد رئيس زمبابوي وملكة إنكلترا.

وبذلك اكتمل إحباط "ثورة الشباب" لعام ٢٠١١. وفي ظل هذه الظروف، لم يكن غريباً أن يقاطع شباب تونس الانتخابات بالجملة، مثل نظرائهم المصريين، حيث امتنع عن التصويت أكثر من ٧٠ في المائة ممن تقلّ أعمارهم عن الحادية والثلاثين في انتخابات عام ٢٠١٤[٣٣]. وبالمثل، لم يكن مفاجئاً أن تونس، البلد العربي الذي كان لدى شبابه أقوى أسباب الأمل في ٢٠١١، باتت البلد الذي انضم منه إلى ما يسمى "الدولة الإسلامية" أوسع قطاع من الشباب نسبةً إلى عدد سكانه. فالأسباب العميقة للسخط الاجتماعي الذي دفع محمد البوعزيزي إلى إحراق نفسه يوم ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠، مطلقاً شرارة أشعلت حريقاً لا يُبقي ولا يذر،

لم تنِ تتفاقم بفعل مواصلة السياسات النيوليبرالية على خلفية الاضطراب السياسي. وقد لخَّص أنور بوخارس بحصافة هذا الوضع الكارثي:

> يبقى الاقتصاد هشاً، حيث يترنّح النمو الحقيقي عند مستوى يُقدَّر بـ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٤. وتُشكِّل الاختلالات الخارجية، والتضخم المتصاعد (٥,٦–٧ في المائة)، والعجز البالغ ٩,٢ في المائة في المالية العامة مصادر كبرى للتوتر لدى حكومة واقعة تحت الضغط من أجل إعادة ترتيب أوضاع بيتها المالي، والتصدي للبطالة (١٥ في المائة)، والقيام باستثمارات في المناطق المهمشة من جهات البلد الداخلية والحدودية.
>
> كما أن حجم الاقتصاد غير الرسمي، الذي زاد زيادةً أُسِّية ليبلغ ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، يعيق النمو الاقتصادي أيضاً. ويجري تداول السلع المهرّبة من الجزائر وليبيا لا في المناطق الحدودية فحسب ولكن على امتداد البلاد. وأدّت المنافسة من قِبَل الباعة في القطاع غير الرسمي إلى إقفال عدة شركات محلية.
>
> وأسهمت الأزمة الاقتصادية الحادة التي عاناها البلد خلال سنوات الثورة الأربع في تصاعد الميل إلى توسع النشاطات غير الرسمية. ولكن توجد أيضاً محدِّدات بنيوية للاقتصاد الأسود، تتمثَّل أساساً في الفساد البيروقراطي، والتقييدات القانونية المفرطة، والضرائب المرتفعة، وتكاليف إنشاء الأعمال الباهظة. وستستمر ازدهار الأعمال غير المصرّح بها ما دامت الدولة عاجزة عن توفير بدائل في الاقتصاد الرسمي والتصدي للفساد...
>
> ويُشكِّل التفاوت بين مناطق تونس الساحلية ومحيطها المهمش على نحو بالغ الهشاشة مصدراً لعدم الاستقرار وتهديداً لترسيخ الديمقراطية. ولم تُحسِّن السنوات الأربع الأخيرة واقع تلك المناطق الاقتصادي.[٣٤]

اليسار العربي والتحدي الاستراتيجي

يُشكِّل إحباط الآمال التي تخلقها الثورات مصدراً كلاسيكياً لتطوُّر الإرهاب، كتعبير هامشي عن ذلك الإحباط. فإحباط الآمال التي خلقتها الحالة الثورية الفرنسية في مايو/أيار - يونيو/حزيران ١٩٦٨ وموجة ثورة الشباب التي اكتسحت أوروبا في تلك السنة أدى إلى ظهور إرهاب يساري، كانت مسارحه الرئيسية فرنسا وألمانيا وإيطاليا. وشهدت بلدانٌ أخرى ظاهرة مماثلة.

وكذلك فإحباط الآمال التي خلقها "الربيع العربي" في عام ٢٠١١ هو مصدر رئيسي للتجنيد للإرهاب الأصولي الإسلامي، الذي يجتذب الشباب من مختلف أنحاء المنطقة العربية. ويسلك التهرّب الإرهابي من الواقع أيسر السبل المتاحة: في أواخر الستينات والسبعينات من القرن العشرين، غلُب على أيديولوجيا الهيمنة المضادة الفكر اليساري الجذري على الصعيد العالمي، بما في ذلك المنطقة العربية. ولأسباب شرحتها مطولاً في الشعب يريد وكتابات أخرى، فقد باتت الأصولية الإسلامية هي أيديولوجيا الهيمنة المضادة الغالبة في المنطقة العربية منذ الثمانينات؛ ولذا فمن الطبيعي أن يعبِّر الإحباط الراهن عن نفسه إقليمياً على التخوم الهروبية للأصولية الإسلامية.

بيد أن الإرهاب الأصولي الإسلامي في يومنا هذا أشد وحشيةً وقوةً بما لا يُقارَن بإرهاب الأمس اليساري، ناهيك عن وقوفه على الطرف العكسي، في أقصى يمين الطيف السياسي. وهو ليس بإرهاب تستطيع القوى العالمية مكافحته بالوسائل البوليسية وحدها، بل إرهاب تكافحه بالصواريخ والطائرات الحربية. وقد بات التطوُّر والتوسُّع المشهديان لما يسمّى "الدولة الإسلامية" على مدى السنوات الأربع التي تلت "الربيع العربي" لعام ٢٠١١، في حين راحت إفرازاتها الإرهابية تضرب في مختلف أنحاء العالم في تنافس مروِّع مع تنظيم القاعدة، التعبير الأشد صخباً عن انحطاط "النظام العالمي الجديد" الذي بشَّر به جورج بوش الأب في ١١ سبتمبر/أيلول ١٩٩٠ إلى "فوضى عالمية جديدة"[٣٥].

ويواجه باراك أوباما أفق مغادرة الساحة بكشف حساب أشد كارثيةً في إدارته للإمبراطورية الأمريكية، لا سيما في الشرق الأوسط ذي الأهمية الاستراتيجية

الحيوية، من أي رئيس قبله. وليس هذا بالإنجاز الهيِّن لرجل خلف جورج دبليو بوش، الرئيس الذي حاز هو ذاته هذا الرقم القياسي. فقد استطاع أوباما أن يأخذ الكارثة التي أورثه سلفه إياها إلى قعر جديد وأعمق بكثير. وفي مواجهة هذا الحريق المتسارع الانتشار، فإن إدارة أوباما - مع جون كيري في دور وزير الخارجية، وهو الذي لاحظت بخصوصه صحيفة **فاينانشال تايمز** على نحوٍ لاذع أنه "برهن على ثقة لا حدود لها في قدرته على حلّ المشاكل إذا ما استطاع فقط جلب الأطراف المعنية للجلوس معاً في غرفة واحدة"[٣٦] - تتصرف كفرقة إطفاء تغمرها الحرائق وتتخطى قدراتها، وقدرات شريكيها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وينهمك الشركاء الثلاثة في محاولة رعاية مساومات ومصالحات على منوال النموذج التونسي للحكومة الائتلافية، وذلك في جميع المسارح الرئيسية للانتفاضة العربية لعام ٢٠١١: في سورية كما في ليبيا واليمن، لا بل وحتى في مصر، حيث تعتقد فرقة الإطفاء محقةً أن السيسي يزيد الحريق التهاباً في إصراره غير الواقعي على تعطيل الإخوان المسلمين بالوسائل القمعية.

وأفضل ما بوسع المرء أن يأمله في هذا الظرف، مثلما تبيّن الحالة السورية، هو أن تُكلَّل مثل تلك الجهود التوفيقية بالنجاح. ذلك أن وقف المآسي التي أعقبت "الربيع العربي" بات حقاً أولوية الأولويات - مسألة ضرورة إنسانية أساسية شديدة الإلحاح. وفي الوقت ذاته، ففي حين أن المصالحة وبناء الائتلافات بين المعسكرين المضادين للثورة في المنطقة العربية - باستثناء التَخْم المجنون الإرهابي، بالطبع، إذ أن دافعاً رئيسياً وراء جهود المصالحة هو تحديداً الأمل بأن يتسنّى للمعسكرين استئصاله - يمثلان السيناريو الأفضل من وجهة نظر القوى الغربية، يصادف - على نحو نادر جداً - أنهما يمثلان السيناريو الأفضل أيضاً من وجهة نظر تقدمية.

فلو لم تنجح المصالحة التونسية بين النظام القديم وحركة النهضة في دفعهما إلى الائتلاف، لكان البديل ربما هو التعاون الكارثي بين قسم رئيسي من اليسار التونسي مع نداء تونس. كان من شأن ذلك أن يعيق أكثر - وعلى الأمد الطويل - حظوظ الجبهة الشعبية في بلورة الغضب الاجتماعي المتزايد باطراد وتوجيهه، في حين أن تفاقم هذا الغضب محتوم من جراء السياسات النيوليبرالية ذاتها التي

تفرز نتائج مماثلة على امتداد المنطقة، بعد أن كان لها دور رئيسي في إشعال انتفاضة ٢٠١١. ولكانت المواجهة بين القوتين المضادتين للثورة، المتمثلتين في النظام القديم والنهضة، ربما ستظل مخيّمةً على الساحة التونسية. أما مع قيام ذلك الائتلاف، فإن الجبهة الشعبية وجدت نفسها في أفضل موقع للعمل بوصفها المدافعة الرئيسية عن ثورة ١٧ ديسمبر ٢٠١٠، والمعارضة السياسية الرئيسية لكلا المعسكرين المضادين للثورة، المتصالحين في انتسابهما المشترك للإطار النيوليبرالي.

وللأسف أثبت اليسار في المنطقة العربية حتى الآن عجزه عن أن يفتح بشكل حاسم طريقاً ثالثاً إقليمياً – ليس طريقاً على طراز "الطريق الثالث" لتوني بلير، الذي لا يعدو كونه نيوليبرالية بوجه مبتسم، وإنما قطبٌ ثالث متساوٍ في معارضته لقطبي الثورة المضادة الإقليميين المتنافسين: النظام القديم والأصوليين الإسلاميين، وكلاهما عدو شرس للتطلعات التقدمية الرئيسية للربيع العربي لعام ٢٠١١. وعوضاً عن ذلك، طوَّر اليسار الإقليمي على مدى السنوات الأخيرة تراثاً من التحالف مع أحد القطبين الرجعيين ضد الآخر[٣٧]. فقد أيّد قسم من اليسار النظم القائمة باسم مواجهة الأصولية الإسلامية، التي وصفها خطأً بأنها "فاشية" بغية تبرير خيانته لكل شيء ينبغي للتقدميين النضال من أجله. وتجلى ذلك السلوك على نحو صارخ في حالة الجزائر عقب انقلاب ١٩٩٢، ولكن أيضاً في مصر تحت حكم مبارك وفي تونس في أوائل التسعينات – أي في كل مكان نمت فيه حركة أصولية إسلامية إلى حد جعلها منازعاً جاداً على السلطة.

وسعى جزء آخر من اليسار الإقليمي، بدافع من معارضته الأصيلة والحاسمة للنظم الدكتاتورية، إلى إقامة تحالفات مع جماعة الإخوان المسلمين. وكان "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي" أحد هذه التحالفات. وحينما بدأت انتفاضة ٢٠١١، اتّخذ هذا التعاون شكلاً جديداً بمشاركة الطرف الأبرز في اليسار في "المجلس الوطني السوري" الخاضع لسيطرة الإخوان المسلمين والذي بات اليوم سيئ الصيت[٣٨]. وقد أبدى عزيز العظمة التعليق التالي على التجربة الأولية:

> خلال فترة ما أُطلق عليه حركة المجتمع المدني في دمشق، وربيع

دمشق الذي سبق الربيع العربي، بعد وقت قصير من استلام بشار الأسد السلطة، أوضحتُ وجهة نظري (مع صديقي فيصل درّاج) في جريدة الحياة: أن النهج المشجّع على استجلاب القوى المعادية للحداثة والديمقراطية والعلمانية، في إشارة إلى الإخوان، إلى ما يسمّى بـ"التسويات التاريخية" في ظل ظروف غير واضحة، ومن موقف الضعف تنظيمياً، والذهاب إلى أن الديموقراطية شعار فضفاض دون توصيف، تعويذة تشفي كل العلل الاجتماعية والسياسية كل ذلك من السذاجة بمكان...

قبل عدة سنوات مما داهمنا من الحوادث الجسام والفتن في السنوات الأخيرة، كنتُ مقتنعاً أن الخطابات الإسلامية (وكان المرء آنذاك مهتماً بالإخوان أكثر من داعش) حول الديموقراطية هي شعبوية أكثر منها ديموقراطية، أي هي استبدادية المآل، وأنّ مثل تلك القوى ليست من الشركاء في أية تسويات تاريخية تبتغي المصلحة العامّة. لقد قيل في الردود النقدية أنني أقوم بـ"الحكم على النوايا". هذه تهمة صائبة أتحمّل وزرها، ذلك أنني قدّمت في هذا الموقف حكماً سياسياً، والحكم السياسي دون الحكم على النوايا ساقط، ولا تنطوي الأحكام السياسية على المجاملة.[٣٩]

والعظمة محق في تشديده على أن الإخوان المسلمين – أو أي مجموعات تنتمي إلى الأصولية الدينية، أيّاً كان دينها – لا يمكن الوثوق بكونهم ديمقراطيين حقيقيين، حيث تتناقض الديمقراطية جوهرياً مع رؤيتهم للعالم. وهو محق أيضاً في نقد الوهم في أن اليسار، في دخوله في تحالف مع الإخوان المسلمين على أسس غامضة ومن موقف اختلال شاسع في الموازين التنظيمية لصالح الأخيرين، يستطيع إبقاءهم على المسار المرغوب. غير أن هذا يترك المجال مفتوحاً أمام مسألة التحالفات التكتيكية الأكثر محدودية، إذ أن العمل السياسي لا يمكن أن يستند فقط إلى تخمين نوايا الآخرين؛ فمن الواضح أنه يجب أن يستند كذلك إلى الأهداف والنوايا الذاتية، وإلى المدى الذي يمكن به لمجموعة محدَّدة من التكتيكات أن تخدم الهدف الاستراتيجي.

وقد واجه اليسار المصري مثل هذه المعضلات خلال العقد الأول من القرن الحالي، مثلما تروي مها عبد الرحمن:

> إن المسألة الأشد إثارةً للانقسام التي تعرقلت أمامها حتى الائتلافات التكتيكية القصيرة الأمد كانت هي مسألة المستوى المرغوب في مواجهة النظام وجهازه الأمني. فبالنسبة لليسار والناصريين ومجموعات الشباب عبر الطيف السياسي، كان الأثر التجذيري للانتفاضة الفلسطينية الثانية وما نجم عنه من إحياء للسياسة في الشارع فرصةً لتوسيع حدود المواجهة مع النظام. واغتنم النشطاء الفرصة لزيادة سقف المطالب السياسية ونقل نضالهم إلى الشوارع. أما جماعة الإخوان المسلمين، من جهتها، فهي منظمة لها سجل حافل بالمساومة السياسية وعقد الصفقات خلف الستار كجزء من توفيقيتها مع نظامي السادات ومبارك. وكان أعضاء الجماعة أشد عزوفاً بكثير عن التحدي العلني للحكومة من خلال النزول إلى الشارع في كل مناسبة. وقد أثار هذا الاختلاف الجوهري في الاستراتيجية عدداً من التوترات بين الإخوان المسلمين والمجموعات المنافسة.[٤٠]

والحال أنّ المنظمة المصرية الأم – مثلما جرى في سورية، حيث دخل الإخوان المسلمون، بُعيد صدور إعلان دمشق، في تحالف ذي دوافع طائفية ومدعوم سعودياً مع عمود رئيسي لنظام حافظ الأسد كان قد انشقّ على وريث سيده – أقدمت على عدة مساومات مع مبارك وصولاً إلى تعاونها مع المجلس العسكري، على النحو المبيَّن في الفصل الثاني. لكن مها عبد الرحمن تعطي مع ذلك تقييماً إيجابياً لتجربة التحالف المصرية:

> كان للتعاون التكتيكي القصير الأمد بين شركاء غير طبيعيين وظيفة واضحة خلال العقد الأخير من حكم مبارك. فحيثما كانت النظم السلطوية المتعاقبة قد نجحت على مدى عقود في إضعاف قوى المعارضة السياسية من خلال مزيج من التكتيكات شمل الاستيعاب،

وسياسة فرق تسد، والتدابير القانونية القمعية، واستخدام العنف المكشوف، لم يكن بوسع المعارضة المنقسمة والضعيفة أن تديم الحركات الاحتجاجية ضد النظام سوى بتوسيع صفوفها على هيئة تحالفات...

غير أن هذه الائتلافات كانت تشكيلات تكتيكية قصيرة الأمد عوضاً عن تحالفات استراتيجية طويلة الأمد. وهي لم تتطلب أي مساومات حقيقية بشأن المسائل الجوهرية ولم تقتضِ العمل معاً نحو أهداف استراتيجية طويلة الأمد. ومع سقوط مبارك ومجيء مرحلة سياسية جديدة، تَغلُب عليها السيطرة العسكرية، باتت تلك الائتلافات القديمة غير مناسبة.[٤١]

بيد أن المرء قد يتساءل عمّا إذا كانت التحالفات المشار إليها قد بقيت قصيرة الأجل وتكتيكية بحكم إرادة المشاركين فيها من اليساريين حقاً، أم بإرادة جماعة الإخوان المسلمين، التي كانت لها، من وراء تلك التحالفات مع مجموعات هي أقرب إلى النملة مقارنةً بالفيل الذي تمثّله الجماعة، أغراض تتسم بشدة بقصر الأمد والانتهازية والسعي إلى المصلحة الأنانية للجماعة. والحقيقة أن التعاون مع جماعة الإخوان المسلمين، بالنسبة للمجموعة الأهم داخل اليسار المصري المنخرطة في تلك التجربة، لم يصبح "غير مناسب" بعد سقوط مبارك. ومثلما رأينا في الفصل الثاني، فإن تلك المجموعة، متمثلةً في حزب الكرامة بقيادة حمدين صبّاحي، شاركت في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٠١١-٢٠١٢ كجزء من تحالف سيطرت عليه جماعة الإخوان المسلمين، وبذلك أضاعت فرصةً كبرى لبدء تشكيل قطب ثالث، على النحو الذي حققته بنجاح في الانتخابات الرئاسية بعدها بشهور قليلة.

والنقطة الرئيسية التي تبرز من كلا الموقفين المتناظرين المتواجدين في صفوف اليسار إزاء النظم القديمة ومنافسيها من الأصوليين الإسلاميين هي إخفاق أطراف اليسار العربي الرئيسية في الماضي في الحفاظ على اتّساقها مع القيم التي تعلنها، أو التي ينبغي لأي يسار حقيقي أن يعلنها. فاليسار المنخرط بنشاط وحزم في

النطاق الكامل للنضالات الاجتماعية والديمقراطية دفاعاً عن كافة المستغَلين والمقهورين – فينتصر للقيم النسوية بقدر انتصاره لقيم التحرر الوطني، ويتمسك بجرأة بالعلمانية كما بالحقوق الديمقراطية للمتديّنين (التي ينبغي لأي علمانية صح فهمها أن تكون أولى من تدافع عنها: حق المرأة في ارتداء الحجاب تماماً مثل حقها في كشف رأسها) – يسارٌ كهذا لا يمكن أن يدخل سوى في تحالفات تكتيكية قصيرة الأمد مع قوى تقف على الطرف النقيض من الطيف في ما يتعلق بأيٍّ من قيمه الأساسية.

بوسعه أحياناً، ولأسباب تكتيكية بحتة، الضرب معاً مع "شركاء غير طبيعيين" – سواء أكان ذلك مع قوى إسلامية ضد قوى النظام القديم أو العكس – لكن ينبغي له دوماً السير على حدة، حيث يشق طريقه الأساسي الخاص على مسافة متساوية من كلا المعسكرين الرجعيين. ومن الممكن إبرام تحالفات تكتيكية قصيرة الأمد مع الشيطان بعينه لو لزم الأمر، ولكن ينبغي ألاّ يجري أبداً تصوير الشيطان كملاك في تلك المناسبات – كنعت جماعة الإخوان المسلمين بـ"الإصلاحية" أو نعت قوى النظام القديم بـ"العلمانية"، في محاولة لتجميل طبيعتهما الرجعية بعمق.

إن الإمكانية الثورية الهائلة التي انطلقت في عموم المنطقة الناطقة بالعربية بدءاً من ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ أبعد ما تكون عن الانطفاء. فهي لا تزال حية تماماً، حتى حينما تحترق تحت رماد حرب أهلية كتلك التي تدمّر سورية. وبالرغم من الشعور الكاسح بالردة والانتكاسة إلى ما هو أسوأ من قبل انتفاضة ٢٠١١ الذي تلهمه على نحو مفهوم المآسي المتواصلة، فالحقيقة هي أن الانتفاضة الإقليمية حققت بعض الإنجازات الإيجابية إلى جانب اقتحام "إرادة الشعب" للساحة. وبالرغم مما قد يبدو في الأمر من مفارقة، تُذكّرنا إحدى أبرز النسويات العرب، التونسية أحلام بلحاج، بأن قضية من القضايا التي شهدت تحقيق مكاسب إيجابية، من المغرب إلى تونس ومصر وحتى اليمن، هي النهوض بحقوق النساء – بالرغم من أن هذا النهوض لا يزال أقل بكثير من أن يضع نهاية للقهر الجندري، بكل تأكيد[٤٢].

شهدت السيرورة الثورية الإقليمية في عامها الخامس، في سنة ٢٠١٥، صعوداً

غير متوقع لحركة احتجاج اجتماعي واسعة عابرة للطوائف في العراق ولبنان – أي في بلدين اعتُبرت الطائفية فيهما عاملاً بالغ القوة في حرف مسار الدينامية الطبقية، على نحو يشوّه أي صراع اجتماعي أفقي إلى صراع طائفي رأسي. ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن الربيع العربي، منذ عام ٢٠١٣ فصاعداً، قد تحوَّل إلى شتاء عربي، بل وشتاءٍ قاسٍ وقارس. ومن المؤكد أن مواسم أخرى ستأتي: هذا على الأقل أكيد، وهو مصدر للأمل.

إن مفتاح تحويل ربيع عربي جديد في المستقبل إلى ربيع دائم – بما يحقق الانتقال إلى عصر جديد من التنمية الإنسانية والتحرر لمجمل المنطقة الناطقة بالعربية ولأبعد منها – هو بناء القيادات التقدمية الحازمة في استقلالها التي غابت حتى الآن على نحو بالغ القسوة. فبدون مثل تلك القيادات، لن يكون ممكناً قلب النظام الاجتماعي – السياسي جذرياً لإرساء نظام تتم فيه بحق تعبئة موارد الدولة والثروة الوطنية لصالح الشعب. وفي غياب ذلك، سيتحتم على المنطقة أن تظل واقعة في براثن جحيم صدام الهمجيات: فلن تكون هناك معجزة "ديمقراطية" تحوِّل هذا الجزء من العالم إلى نموذج مثالي لليبرالية الرأسمالية.

الهوامش

مقدمة

١ صامويل هنتنغتون [هانتنجتون]، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، الطبعة الأولى، الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣.

2 Francis Fukuyama, "The End of History", *National Interest*, no. 16 (Summer 1989).

٣ تمثَّل أحد الأسباب المحتملة التي حدَّدها هنتنغتون لوقوع "موجة ثالثة مضادة" في "الانهيار الاقتصادي الدولي العام على غرار ما حدث في عام ١٩٢٩–١٩٣٠" (هنتنغتون، **الموجة الثالثة**، ص ٣٨٢).

4 Freedom House, *Freedom in the World 2008*, Washington, DC: Freedom House, 2008, p. 1.

5 Freedom House, *Freedom in the World 2010*, Washington, DC: Freedom House, 2010, p. 1.

6 Freedom House, *Freedom in the World 2011*, Washington, DC: Freedom House, 2011.

7 Freedom House, *Freedom in the World 2012*, Washington, DC: Freedom House, 2012, p. 1.

٨ صامويل هنتنغتون [هانتنجتون]، **صراع الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب، الطبعة الثانية، القاهرة: دار سطور، ١٩٩٩، ص ٤٨.

٩ هنتنغتون، **الموجة الثالثة**، ص ٣٠٥. [الترجمة العربية مأخوذة من المرجع المذكور بتصرف طفيف استناداً إلى الأصل الإنكليزي. – م.]

١٠ المرجع ذاته، ص ٣٩٨.

١١ فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين، الطبعة الأولى، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣، ص٥٦.

١٢ المرجع ذاته، ص ٥٦.

13 Francis Fukuyama, "History Is Still Going Our Way", *Wall Street Journal*, 5 October 2001.

١٤ المرجع ذاته.

15 Francis Fukuyama, "Is China Next?", *Wall Street Journal*, 12 March 2011.

ويؤكد هذا المقال أن إلمام فوكوياما بالحقائق الصينية أفضل بكثير من فهمه للإسلام أو الشرق الأوسط.

16 Rebecca D. Costa, "Acclaimed Political Scientist, Francis Fukuyama, Forecasted Arab Uprising During Clinton Years", 5 May 2011.

١٧ انظر
Jannis Grimm, *Mapping Change in the Arab World: Insights from Transition Theory and Middle East Studies*, Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, June 2013.

ونجد مثالاً جيداً على الاضطراب النظري في مواجهة سيرورة ثورية تعتريها الفوضى في المحاولة غير المقنعة لابتكار مقولة خصوصية عن "الخليط السلطوي - الديمقراطي" عند ألفريد ستيفان وجوان لينز:

Alfred Stephan and Juan Linz, "Democratization Theory and the 'Arab Spring'", *Journal of Democracy*, vol. 24, no. 2 (April 2013), pp. 15–30.

وللاطلاع على نقد لنظرية الانتقال الديمقراطي، انظر:

Jamie Allinson, "Class Forces, Transition and the Arab Uprisings: A Comparison of Tunisia, Egypt and Syria", *Democratization*, vol. 22, no. 2 (2015), pp. 294–314

وفي العدد ذاته من مجلة *Democratization*:

Raymond Hinnebusch, "Globalization, Democratization, and the Arab Uprising: The International Factor in MENA's Failed Democratization", pp. 335–57.

١٨ للاطلاع على مناقشة جيدة لأطروحات الحرب الباردة هذه، انظر:
Bogdan Denitch, *After the Flood: World Politics and Democracy in the Wake of Communism*, London: Adamantine, 1992.

19 Barack Obama, "Remarks by the President on Egypt", Washington, DC: White House, 11 February 2011.

٢٠ يوجد نقاش مطول لهذا الأمر في الفصلين الأولين من: جلبير الأشقر، **الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية**، ترجمة عمر الشافعي، بيروت: دار الساقي، ٢٠١٣.

٢١ مثلما توقع ليون تروتسكي محقاً سنة ١٩٣٦:

"لو تمكن حزب برجوازي من قلب الفئة السوفييتية الحاكمة، فإنه سيجد كثيرين ممن يعرضون عليه خدماتهم من بين البيروقراطيين الحاكمين اليوم والفنيين والمدراء وسكريتاريي الحزب، ومن رجال الحكم بشكل عام. ولا بد في هذه الحالة بالطبع من تطهير جهاز الدولة أيضاً. ولكن عملية إعادة الحكم البرجوازي ستجد عدداً من الناس ممن يتوجب طردهم أقل من العدد الذي يتوجب على حزب ثوري طرده...

وفي ظل ضغط قوي للجماهير الشعبية والتفكك الحتمي لجهاز الدولة في مثل هذه الظروف، فإن المقاومة من جانب الحكام قد تكون أضعف بكثير مما يبدو عليه الأمر الآن."

ليون تروتسكي، **الثورة المغدورة**، ترجمة رفيق سامر، بيروت: دار الالتزام، ١٩٩١، ص ١٥٤ و١٧٦. [الترجمة العربية مأخوذة من المرجع المذكور ببعض التعديل استناداً إلى النص الإنكليزي. - م.]

٢٢ يمكن العثور على مثال لغياب التميز بين مستويات التغيير وعدم العناية بالمسألة الأساسية المتمثلة في ديناميات التنمية في التقييم المقارن (المثير فيما عدا ذلك) الذي أجراه لوكان واي:
Lucan Way, "Comparing the Arab Revolts: The Lessons of 1989", *Journal of Democracy*, vol. 22, no. 4 (October 2011), pp. 17–27.

٢٣ انظر الأشقر، الشعب يريد، ص ٨٠–٨٢. وقد امتنعت عن استخدام مقولة "السلطنة" التي يستخدمها ماكس فيبر لوصف درجة قصوى من النيوميراثية تتسم بـ"حرية التصرف"، إذ أنها لا تكاد تكون ذات صلة بمجتمعات تتسم بالكثير من القيود التقليدية، فضلاً عن صبغتها الاستشراقية الحادة - وذلك خلافاً لستيفان ولينز اللذين استخدماها كمقولة رئيسية في مقالهما:
"Democratization Theory and the 'Arab Spring'" (pp. 27–29).

٢٤ اقتبست مفهوم "مثلث السلطة" من شارلز رايت ميلز:

C. Wright Mills, *The Power Elite*, New York: Oxford University Press, 1956.

انظر الأشقر، **الشعب يريد**، ص ١٨٥.

٢٥ الأشقر، **الشعب يريد**، ص ١٥-١٦.

٢٦ انظر المرجع ذاته، الفصل الثالث، للاطلاع على صورة عامة لتطور الأصولية الإسلامية قبل ٢٠١١.

٢٧ بشأن سياسة قطر مثلما تطورت منذ منتصف التسعينات في تنافس مع المملكة السعودية، انظر المرجع ذاته، ص ١٣١-١٤٦.

٢٨ بخصوص دور قطر، انظر:

Elizabeth Dickinson, "The Case Against Qatar", *Foreign Policy*, 30 September 2014, and David Roberts, "Is Qatar Bringing the Nusra Front in from the Cold?", *BBC News*, 6 March 2015.

وبشأن دور تركيا، انظر:

Barney Guiton, "'isis Sees Turkey as Its Ally': Former Islamic State Member Reveals Turkish Army Cooperation", *Newsweek*, 7 November 2014, and Fehim Taştekin, "Turkish Military Says mit Shipped Weapons to al-Qaeda", *Al-Monitor*, 15 January 2015.

٢٩ يوجد تقييم للقطب الثوري في: الأشقر، **الشعب يريد**، الفصل الرابع.

٣٠ "النبوءة المشروطة، الخَلاصية، ليست توقع حدث تمّ التنبؤ به سواء بثقة أو بإذعان، وإنما إيقاظ إزاء إمكانية حدوثه. إنها معرفة انعكاسية يؤدي فيها ما هو معروف إلى تعديل ما هو ممكن بصورة مستمرة، معرفة نمطها الزمني هو الحاضر لا المستقبل. النبوءة، إذاً، هي الصورة الرمزية لكل خطاب سياسي واستراتيجي."

Daniel Bensaïd, *Marx for Our Time: Adventures and Misadventures of a Critique*, trans. Gregory Eliott, London: Verso, 2002, pp. 55-56.

٣١ الأشقر، **الشعب يريد**، ص ٢٩٨.

٣٢ هنتنغتون، **الموجة الثالثة**، ص ١٠٧. [الترجمة العربية مأخوذة من المرجع المذكور بتعديل طفيف. - م.]

٣٣ النتائج المختلفة في كلٍّ من البلدان الستة التي شهدت انتفاضة شعبية سنة ٢٠١١ - تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا وسورية - مشروحة ومقيّمة في: الأشقر، **الشعب يريد**، الفصل الخامس.

الفصل الأول

١ جلبير الأشقر، **الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية**، ترجمة عمر الشافعي، بيروت: دار الساقي، ٢٠١٣، ص ٢٣٠-٢٣٣.

٢ "البرميل المتفجر هو بالأساس عبوة حارقة كبيرة محلية الصنع. وهو بمثابة برميل نفط أو وعاء أسطواني مماثل مملوء بالبنزين، ومسامير أو شظايا حادة الأخرى، بالإضافة إلى متفجرات. وباستعمال صاعق ملائم، يتم ببساطة دحرجتها من مروحية. ويعود أول استعمال مسجّل لتلك الأسلحة إلى أواخر أغسطس/آب ٢٠١٢."

(Jonathan Marcus, "Syria Conflict: Barrel Bombs Show Brutality of War", *BBC*, 20 December 2013).

وانظر المقال المؤثر للمدير التنفيذي لمنظمة هيومان رايتس ووتش، كينيث روث:

Kenneth Roth, "Barrel Bombs, Not ISIS, Are the Greatest Threat to Syrians", *New York Times*, 5 August 2015.

٣ انظر:
"fim-92 Stinger-rmp", at Deagel.com, 31 March 2015.

٤ تنتج شركة Roketsan، وهي شركة تابعة لمؤسسة القوات المسلحة التركية، صواريخ ستينغر. انظر:
<http://www.roketsan.com.tr/en/kurumsal/>

5 Nour Malas, "Syrian Rebels Get Missiles", *Wall Street Journal*, 17 October 2012.

6 Matt Schroeder, *Fire and Forget: The Proliferation of Man-Portable Air Defense Systems in Syria, Small Arms Survey, Issue Brief*, no. 9 (August 2014).

7 Martian2, "Syria: Chinese FN-6 MANPADS Shoots Down Two Russian Mi-817/ Helicopters", *Pakistan Defense*, 1 April 2013.

8 C. J. Chivers and Eric Schmitt, "Arms Shipments Seen from Sudan to Syria Rebels", *New York Times*, 12 August 2013.

٩ المرجع ذاته.

10 Adam Entous and Julian E. Barnes, "Rebels Plead for Weapons in Face of Syrian Onslaught", *Wall Street Journal*, 12 June 2013.

١١ المرجع ذاته. وكان هناك مؤيدون آخرون لهذا الخيار ذاته في نخبة السلطة الأمريكية:

"أقر وزير الدفاع ليون إ. بانيتا، خلال الشهادة التي أدلى بها أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ، بأنه ورئيس هيئة أركان الحرب المشتركة الجنرال مارتن إ. ديمبسي أيّدا [سنة ٢٠١٢] خطة تقضي بتسليح ثوار سوريين منتقين بعناية. غير أن البيت الأبيض اعترض على الخطة في النهاية، بحسب السيد بانيتا، بالرغم من أنها أعدّت من قبَل ديفيد هـ. بتريوس، مدير وكالة الاستخبارات المركزية آنذاك، ودعمتها هيلاري رودهام كلينتون، وزيرة الخارجية آنذاك...

ولم يشرح السيد بانيتا ولا الجنرال ديمبسي لماذا لم يستجب الرئيس أوباما لتوصيتهما. ولكن مسؤولين أمريكيين كباراً قالوا إن البيت الأبيض انتابه القلق من مخاطر التورط بشكل أعمق في الأزمة السورية، بما في ذلك إمكانية وقوع الأسلحة في أياد غير مرغوب بها."

Michael Gordon and Mark Landler, "Senate Hearing Draws Out a Rift in US Policy on Syria", *New York Times*, 7 February 2013.

12 Muhammad Idrees Ahmad, "Obama's Legacy Is Tarnished as Putin Fills the Vacuum in Syria", *The National* (UAE), 10 October 2015.

13 "Remarks by the President on the Situation in Iraq", Washington, DC: White House, Office of the Press Secretary, 19 June 2014.

وكانت هذه هي ثاني مرة يلجأ فيها باراك أوباما إلى الحجة نفسها: فقبلها بأيام قليلة كان قد ذكر ما يلي للإذاعة العامة القومية (National Public Radio): "حينما تتحدث عن المعارضة المعتدلة، فإن العديد من هؤلاء الناس كانوا مزارعين أو أطباء أسنان أو ربما ضموا بعض صحفيي الإذاعة من غير ذوي الخبرة القتالية الكبيرة".

Greg Myre, "More Diplomacy, Fewer Military Missions: 5 Obama Statements Explained", *NPR*, 29 May 2014.

ومثلما علّق محقاً المستشار السابق لشؤون سورية في إدارة أوباما، فريدريك هوف:

"ضع جانباً السابقة التاريخية للرعاع الأمريكيين – من مزارعين وحدادين وأصحاب متاجر وما إلى ذلك – الذين ارتقوا إلى مستويات جيدة من الكفاءة العسكرية من خلال الأسلحة والمدربين الآتين من الخارج... غير أن السؤال الذي يتبادر للذهن هو لماذا يغفل الرئيس أوباما الإشارة إلى عشرات الآلاف من ضباط وجنود الجيش السوري الذي تركوا نظام الأسد عوضاً عن المشاركة في حملة القتل الجماعي التي يشنها؟ لماذا يصف الرئيس مجموع من يسميهم 'المعارضة المعتدلة' بأنهم مدنيو الطابع بالكامل، ومن ثم غير ملائمين؟ ولماذا لا يفترض أن نسبة مئوية هامة من المزارعين

والمعلمين والصيادلة وأطباء الأسنان وصحفيي الإذاعة الذين يشير إليهم سبق لهم أن تلقوا تدريباً عسكرياً جاداً كمجندين في سورية؟ هل يعتقد أن سورية كانت لديها قوة عسكرية مكوّنة بالكامل من المتطوعين على مدى السنوات الخمسين الأخيرة؟"

Frederic Hof, "Syria: Farmers, Teachers, Pharmacists, and Dentists", *MENASource*, Atlantic Council, 20 June 2014.

14 "Vice President Biden Speaks to the John F. Kennedy Jr. Forum" (audio recording), Washington: The White House, 2 October 2014, <https://www.youtube.com/watch?v=UrXkm4FImvc>.

15 Gen. Martin Dempsey, "Letter to The Honorable Eliot L. Engel", 19 Aug. 2013.

متاح على الرابط: <http://www.loufisher.org/docs/syria/dempsey.pdf> (التشديد مضاف).

16 Maria Abi-Habib and Stacy Meichtry, "Saudis Agree to Provide Syrian Rebels with Mobile Antiaircraft Missiles", *Wall Street Journal*, 14 Feb. 2014.

17 Michael Crowley, "White House Debates 'Game Changer' Weapon for Syria", *Time*, 21 April 2014.

18 Anthony Cordesman, "US Options in Syria: Obama's Delays and the Dempsey Warnings", *CSIS*, 23 August 2013.

19 Ellen Knickmeyer, Maria Abi-Habib and Adam Entous, "Advanced US Weapons Flow to Syrian Rebels", *Wall Street Journal*, 18 April 2014.

20 Bureau of Political-Military Affairs, "manpads: Combating the Threat to Global Aviation from Man-Portable Air Defense Systems", Washington, DC: US Department of State, 27 July 2011.

٢١ المرجع ذاته.

٢٢ إن ردّ أوباما على جريدة نيو ريبابلك بشأن المسألة الأخلاقية، القائل إن أحد الأسئلة التي كان عليه التمحص بها بشأن هذه المسألة هو "كيف أفاضل بين عشرات الآلاف من القتلى في سورية في مقابل عشرات الآلاف ممن يُقتَلون حالياً في الكونغو؟" (Franklin Foer and Chris Hughes, "Barack Obama Is Not Pleased: The President on His Enemies, the Media, and the Future of Football", New Republic, 27 January 2013) إنما هو أسوأ الحجج الممكنة: إنها لمحاولة لإيجاد عذر للإخفاق في الإنقاذ في أحد الأماكن بالإحالة إلى الإخفاق في الإنقاذ في مكان آخر. إنها لحجة تزيد في الواقع من جسامة الجريمة الأخلاقية (انظر تعليقي عن الأخلاق والكونغو وما إلى ذلك في: جلبير الأشقر، صدام الهمجيات: **الإرهاب، الإرهاب المقابل والفوضى العالمية قبل ١١ أيلول وبعده**، ترجمة كميل داغر، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، الفصل الأول، عن "التعاطف النرجسي")، وهي تستند إلى خدعة متمثلة في عدم المقارنة بين ما كان بالإمكان عمله بالفعل في الحالتين. وحول ذلك، انظر المقال القوي لناتالي نوغايريد:

Natalie Nougayrède, "If Barack Obama Ever Had a Strategy for Syria, It's Been Turned on Its Head", *Guardian*, 10 August 2015.

وتستنتج نوغايريد محقةً "أن لا مبالاة أوباما الظاهرة إزاء محنة المدنيين السوريين – وليس فقط إخفاقه في تدبير حل – سوف تكون جزءاً من تركته".

23 "Remarks by the President to the White House Press Corps", Washington, DC: White House, Office of the Press Secretary, 20 August 2012.

(التشديد مضاف). وبعد ذلك بقليل، في سبتمبر/أيلول ٢٠١٢، استقال فريدريك هوف من منصبه في وزارة الخارجية كمستشار لوزيرة الخارجية هيلاري كلينتون لشؤون الانتقال السياسي في سورية: "عرفت أن سورية تغرق في هاوية مجهولة – كارثة إنسانية من أعلى المستويات. وعرفت أن البيت الأبيض ليس لديه شهية كبيرة لحماية المدنيين (فيما عدا كتابة شيكات لإغاثة اللاجئين)

ولا اهتمام كبير ولو بمجرد تصميم استراتيجية لتنفيذ رغبة الرئيس باراك أوباما المعلنة في أن يتنحى الرئيس السوري بشار الأسد".

Frederic Hof, "I Got Syria So Wrong", *Politico*, 14 October 2015.

٢٤ انظر بوجه خاص الأشقر، الشعب يريد، الفصل السادس، "محاولات استيعاب الانتفاضة"، ص ٢٤٥–٢٥٨. وفي مقاله المشار إليه أعلاه في جريدة نيويورك تايمز ("Barrel Bombs, Not ISIS, Are the Greatest Threat to Syrians")، وضع المدير التنفيذي لمنظمة هيومان رايتس ووتش كينيث روث أصبعه على السبب المركزي لعزوف الولايات المتحدة عن وقف جرائم الحرب التي يرتكبها نظام الأسد: "أحد أسباب الموقف الرخو هو الخوف من أن إنهاء الهجمات بالبراميل المتفجرة قد يُقوّض قدرة السيد الأسد على التشبث بالسلطة، وبالتالي يسهّل سيطرة الدولة الإسلامية على الوضع".

25 Hillary Rodham Clinton, *Hard Choices*, New York: Simon & Schuster, 2015, p. 386.

(التشديد مضاف).

٢٦ المرجع ذاته، ص ٣٩٢ (التشديد مضاف).

٢٧ المرجع ذاته، ص ٣٩٤.

٢٨ إضافة إلى سورية، تشمل بلاد الشام لبنان، وفلسطين الانتداب البريطاني، والأردن، والمناطق المتاخمة من تركيا وسيناء.

29 White House, "Press Conference by the President", Washington, DC: White House, 2 October 2015, <https://www.whitehouse.gov/the-press-office/201502/10//press-conference-president>.

30 Ahmad, "Obama's Legacy is Tarnished".

٣١ بشأن مسؤولية الحماية، انظر:

Médecins Sans Frontières, *Responsibility to Protect, Dialogue 8*, April 2009, <http://www.msf.org.uk/sites/uk/files/MSF_Dialogue_No8__R2P_200904012144.pdf>, and Noam Chomsky, "The Responsibility to Protect", lecture given at the UN General Assembly, New York, 23 July 2009, <http://www.chomsky.info/talks/20090723.htm>.

وعن مناقشة مسؤولية الحماية فيما يتعلق بسورية، انظر:

Robert Murray and Alasdair McKay, eds, *Into the Eleventh Hour: R2P, Syria and Humanitarianism in Crisis*, Bristol, UK: E-International Relations, 2014.

32 PBS, "Former US Ambassador Says He Could 'No Longer Defend' Obama Administration's Syria Policy", *PBS Newshour*, 3 June 2014.

33 Cordesman, "US Options in Syria".

34 Jeffrey Goldberg, "Hillary Clinton: 'Failure' to Help Syrian Rebels Led to the Rise of ISIS", *Atlantic*, 10 August 2014.

(التشديد مضاف).

35 "Vice President Biden Speaks to the John F. Kennedy Jr Forum".

٣٦ بشأن دور النظام الإيراني ووكلائه، انظر التقريرين اللذين أعدتهما نامه شام:

Naame Shaam, *Iran in Syria: From an Ally of the Regime to an Occupying Force*, September 2014.

متاح على الإنترنت بالإنكليزية مع ملخص بالعربية على الرابط:

http://www.naameshaam.org/ar/تقرير–لنامه–شام–إيران–في–سوريا–من–حليف/ملخص/

والتطهير الطائفي الصامت: الدور الإيراني في التدمير والتهجير في سوريا، أيار/مايو ٢٠١٥، متاح كذلك على الإنترنت.

وانظر أيضاً إسكندر صادقي بروجردي، **النخبة السياسية الإيرانية وسوريا: مسارات متوازية نحو الهدف**

ذاته: إنقاذ "محور المقاومة" والحفاظ على العمق الاستراتيجي، دراسات، العدد الأول، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤) و
Phillip Smyth, *The Shiite Jihad in Syria and Its Regional Effects*, Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2015.

٣٧ للاطلاع على تحليل حاذق للسوسيولوجيا المدينية للانتفاضة السورية في مرحلتها المبكرة، انظر:
Salwa Ismail, "Urban Subalterns in the Arab Revolutions: Cairo and Damascus in Comparative Perspective", *Comparative Studies in Society and History*, vol. 55, no. 4 (2013), pp. 865-94.

٣٨ إبراهيم الأمين، "الشرع يخرج عن صمته: الحل العسكري وهم... والحل بتسوية تاريخية"، **الأخبار**، ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

٣٩ المرجع ذاته.

٤٠ انظر:
François Burgat, "Testimony of General Ahmed Tlass on the Syrian Regime and the Repression", *Noria*, April 2014.

٤١ "التكفيرية" صفة باتت تُستخدم في السنوات الأخيرة حصراً لوصف التيارات الأصولية السنّية، لاسيما تلك التي تستلهم الوهابية. انظر:
Aaron Zelin and Phillip Smyth, "The Vocabulary of Sectarianism", *Foreign Policy*, 29 January 2014.

٤٢ عن عملية إضفاء الطائفية على الانتفاضة السورية وديناميتها العامة، انظر:
François Burgat and Bruno Paoli, eds, *Pas de printemps pour la Syrie. Les clés pour comprendre les acteurs et les défis de la crise (2011-2013)*, Paris: La Découverte, 2013.

٤٣ هيثم مناع – المتحدث السابق في الخارج باسم هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي (ائتلاف ضمّ المجموعات والأفراد اليساريين والقوميين ورفض الانضمام إلى المجلس الوطني السوري عند تشكيله سنة ٢٠١١، داعياً إلى حل تفاوضي للأزمة) – روى لي في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣ كيف وجد معارضون في مدينة درعا (التي يتأصل منها) بنادق من طراز كلاشنكوف مغلفة ببطاطين وملقاة أمام أبوابهم في المرحلة المبكرة من الانتفاضة. وقد أكد ذلك لاحقاً أحد الأعضاء العلويين الرئيسيين في الأمن العسكري السوري، خلال حديثه إلى الجريدة اليومية الصادرة في أبو ظبي باللغة الإنكليزية ذي ناشيونال:

"وقد تم توفير أسلحة لعناصر متجذّرة من المعارضة في المواقع الساخنة الرئيسية، بما في ذلك درعا وإدلب، على حد قول الضابط السابق في الاستخبارات العسكرية. 'هذا ليس شيئاً سمعت عنه إشاعات، بل سمعت الأوامر شخصياً، ورأيت الأمر يحدث'، أضاف الضابط. 'وجاءت هذه الأوامر من مقر [المخابرات العسكرية] في دمشق'. ولا يزال الضابط غاضباً إزاء استراتيجية تغذية التجذّر، قائلاً إنها كانت سبباً رئيسياً وراء تركه لمنصبه."

Phil Sands, Justin Vela and Suha Maayeh, "Assad Regime Set Free Extremists from Prison to Fire up Trouble during Peaceful Uprising", *The National*, 21 January 2014.

٤٤ "في مايو/أيار ٢٠١١، بعد اندلاع الاحتجاجات الأولى في سورية، أطلقت الحكومة السورية من سجن [صيدنايا] العسكري بعض أهم محتجزيها المسجونين لأسباب تتصل بالإرهاب، في الدفعة الأولى من سلسلة من عمليات العفو العام. وراح تسعة منهم على الأقل يقودون جماعات متطرفة في سورية، وأربعة يعملون حالياً لدى الدولة الإسلامية، على نحو ما تبينه البيانات الصادرة عن الجماعات المتطرفة والمقابلات مع ثوار آخرين.

وقال السيد علي، السفير السوري في لبنان، إن دمشق لم تسرّح سوى جنائيين عاديين في عمليات العفو، وأن هؤلاء عُرضت عليهم بعد ذلك أموال من قِبَل جماعات متطرفة لكي يقاتلوا ضد الحكومة. 'حينما أطلقت سورية سراح هؤلاء الأشخاص، لم يكونوا قد ارتكبوا جرائم إرهابية'، على حد قوله. 'كانوا مجرد مجرمين. وفي ٢٠١١ كانت هناك دعوات للحرية واتهامات بأن دمشق تسجن الناس، لذا نظمنا عدة عمليات عفو [للتدليل] على حسن نيتنا'.

وقدّم بسام برابندي تفسيراً مختلفاً، وكان آنذاك دبلوماسياً في وزارة الخارجية السورية ثم خرج بعد ذلك على النظام. 'الخوف من ثورة سلمية مستمرة هو السبب وراء إطلاق سراح الإسلاميين'، على حد قوله. 'المنطق الكامن وراء الدفع بالجهاديين، بالنسبة للأسد والنظام، هو أنهم البديل عن الثورة السلمية. فهم منظمون تلهمهم عقيدة الجهاد، ويخشاهم الغرب'."

Maria Abi-Habib, "ISIS Gained Momentum Because Al-Assad Decided to Go Easy on It", *Wall Street Journal*, 22 August 2014.

45 Martin Chulov, "Why isis Fights", *Guardian*, 17 September 2015.

[وثمة ترجمة عربية لتقرير مارتن جولوف على موقع صحيفة الغارديان تحت عنوان "لماذا تحارب داعش؟" (الرابط أدناه)، غير أننا فضّلنا إعادة الترجمة عن الأصل الإنكليزي – م.]

<http://www.theguardian.com/world/2015/sep/18/why-isis-fights-long-read-arabic>

٤٦ "قدمت الحكومة السورية تسهيلات للتنظيم السابق على الدولة الإسلامية – القاعدة في العراق – حينما كان الهدف الرئيسي لهذه الجماعة هو القوات الأمريكية الموجودة في البلد وقتها.

وفي سنة ٢٠٠٧، أغارت قوات عسكرية أمريكية على معسكر تدريب للقاعدة في سنجار، بشمال العراق. وكشفت القوات عن كنز من الوثائق توضح معالم دعم دمشق للمتطرفين، وفقاً للأكاديمية العسكرية الأمريكية في ويست بوينت، التي نشرت علناً السجلات. وأوضحت سجلات سنجار تفاصيل تدفق المتطرفين من مختلف أنحاء الشرق الأوسط إلى مطار دمشق.

وكان وكلاء الاستخبارات السورية يعتقلون المقاتلين عند هبوطهم في العاصمة، ويحتجزونهم في سجن [صيدنايا] العسكري في أطراف المدينة. وإذا ما اعتُبِروا تهديداً للبلد، كان يتم الإبقاء عليهم في السجن حسبما تشير السجلات. ولكن إذا كانت نيتهم هي فقط قتال القوات الأمريكية في العراق، فإن الاستخبارات السورية كانت تيسّر نقلهم عبر الحدود، حسبما تبيّن السجلات. وقد قام بتلك الرحلة الكثير من السعوديين والليبيين – الجنسيتين نفسيهما اللتين تملآن اليوم صفوف الدولة الإسلامية.

وفي مقابلة، قال المتحدث السابق باسم السيد المالكي، علي الدباغ، أنه حضر اجتماعات صاخبة في دمشق طلبت خلالها بغداد من السيد الأسد وقف تدفق مقاتلي القاعدة عبر الحدود. وقال إن سورية رفضت الطلبات بشكل قاطع."

Abi-Habib, "ISIS Gained Momentum".

47 Wikileaks, Cable from the US Embassy in Damascus, Canonical ID: 10DAMASCUS158_a, "When Chickens Come Home to Roost: Syria's Proxy War in Iraq at Heart of 2008-09 Seidnaya Prison Riots", 24 February 2010.

٤٨ باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، الطبعة العاشرة، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧.

49 David Lesch, *The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and Modern Syria*, New Haven, CT: Yale University Press, 2005, p. 187.

50 Wikileaks, "When Chickens Come Home to Roost".

٥١ وصفتُ كيف حاولت إدارة جورج دبليو بوش التحايل على المزاعم الصادرة عنها بالذات بشأن

"تعزيز الديمقراطية" في: جلبير الأشقر، "همجية الرسالة التمدينية"، ترجمة كميل داغر، الآداب، العدد ٣/٤، مارس/آذار – أبريل/نيسان ٢٠٠٦، ص ٤٩–٥٦، وهي الترجمة العربية للفصل الرابع الجديد من الطبعة الإنكليزية الثانية لكتابي صدام الهمجيات الصادرة سنة ٢٠٠٦. وكذلك في: جلبير الأشقر ونعوم تشومسكي، **السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط**، ترجمة ربيع وهبه، بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٧.

٥٢ انظر تصريحات المسؤولين العراقيين والأمريكيين المقتبسة في:
Tony Badran, "The 'Lebanonization' of Iraq", *NOW*, 22 December 2009, <https://now.mmedia.me/lb/en/commentary/the_lebanonization_of_iraq>.

وبشأن دور البعثيين العراقيين في القاعدة وداعش، انظر:
Liz Sly, "The Hidden Hand Behind the Islamic State Militants? Saddam Hussein's", *Washington Post*, 4 April 2015, and Isabel Coles and Ned Parker, "The Baathists: How Saddam's Men Help Islamic State Rule", *Reuters*, 11 December 2015.

٥٣ ويكيليكس بالعربي، "رئيس المخابرات السورية يحضر اجتماعاً مع منسق شؤون مكافحة الارهاب في وزارة الخارجية"، السفارة الأمريكية في دمشق، الوثيقة 159DAMASCUS10، ٢٤ فبراير/شباط ٢٠١٠.

54 Peter Neumann, "Suspects into Collaborators", London Review of Books, vol. 36, no. 7 (3 April 2014).

وانظر أيضاً: هاني نسيرة، "من أغاسي إلى النصرة... خبرة الأسد في اختراق الجهاديين!"، معهد العربية للدراسات، ١٦ يونيو/حزيران ٢٠١٣، ومحمد حبش، "أبو القعقاع... ذكريات... الطريق إلى داعش"، *All4Syria*، ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤. والكتب الأكثر اطلاعاً على أحوال داعش وصعودها ودور نظام الأسد في هذه العملية هي، حول داعش:
Michael Weiss and Hassan Hassan, *Isis: Inside the Army of Terror*, New York: Regan Arts, 2015; Jean-Pierre Filiu, *From Deep State to Islamic State: The Arab Counter-Revolution and its Jihadi Legacy*, London: Hurst, 2015;

وحول داعش ومجمل كوكبة التنظيمات الجهادية السورية:
Charles Lister, *The Syrian Jihad: Al-Qaeda, the Islamic State and the Evolution of an Insurgency*, London: Hurst, 2015.

٥٥ ريتا فرج، "رياض الأسعد للرأي: عناصر القاعدة إذا دخلت سورية... فبالتعاون مع المخابرات"، الرأي (عمان)، ١٣ مايو/أيار ٢٠١٢. وفي كتابهما الممتاز، يستشهد مايكل ويس وحسن حسن بليث الخوري، وهو خبير في أمن الإنترنت متخصص في شؤون تنظيم القاعدة، أخبرهما بأنه رأى وثيقة للمخابرات الجوية السورية تذكر أن لديهم "حوالي ٢٥٠ مخبراً داخل صفوف داعش" (*Isis: Inside the Army of Terror*, p. 199).

56 Chulov, "Why Isis Fights".

٥٧ حول جبهة النصرة، انظر بوجه خاص:
Lister, *The Syrian Jihad*.

٥٨ حول تطور دور تركيا وعلاقاتها بالنصرة/داعش، انظر:
Asli Ilgit and Rochelle Davis, "The Many Roles of Turkey in the Syrian Crisis", *Middle East Report Online*, 28 January 2013; Semih Idiz, "isis emerges as threat to Turkey", *Al-Monitor*, 25 March 2014; Aaron Stein, "Turkey's Evolving Syria Strategy", *Foreign Affairs*, *Snapshot*, 9 February 2015; Martin Chulov, "Is Vladimir Putin Right to Label Turkey 'Accomplices of Terrorists'?", *Guardian*, 24 November 2015.

٥٩ كان حسواني هدفاً مركزياً للعقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي في مارس/آذار ٢٠١٥:

"رجل أعمال سوري مسؤول عن تدبير صفقات تجارية سرية في النفط والغاز تبلغ ملايين الدولارات بين حكومة الأسد وعدوها اللدود المفترض، الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو داعش، هو من بين ١٣ من المنظمات والأفراد المشمولين بعقوبات اقتصادية جديدة واسعة من قِبَل الاتحاد الأوروبي. وجورج حسواني، وهو رجل أعمال سوري– يوناني لديه 'اتصال مباشر' بالرئيس السوري بشار الأسد، مسؤول عن التوسط في عقود بين داعش والنظام السوري، وفقاً لدبلوماسي ملم بالعقوبات الجديدة للاتحاد الأوروبي. وأضاف الدبلوماسي أن شركة السيد حسواني، 'هيسكو' – إحدى أكبر الشركات الهندسية في سورية – تقوم أيضاً بتشغيل مرفق لإنتاج الغاز الطبيعي في مدينة الطبقة تشترك في إدارته داعش مع النظام السوري. وتندرج العقوبات ضد السيد حسواني بين أول الاعترافات الرسمية من جانب حكومات غربية بأن داعش ودمشق تعملان عن كثب في مجالات رئيسية في علاقة سرية تزود الجهاديين بمداخيل كبيرة."

Sam Jones, "New EU Syria Sanctions Reveal Regime Collusion with Isis", *Financial Times*, 7 March 2015.

وبشأن النطاق اللافت لزبائن شركة هيسكو (داعش غير مذكورة، بطبيعة الحال)، انظر موقع الشركة على الإنترنت:

<http://www.hescoco.com/>

60 Erika Solomon, "The isis Economy: Meet the New Boss", *Financial Times*, 5 January 2015.

وللاطلاع على لمحة عامة عن مالية داعش، انظر:

Frank Gunter, "isil Revenues: Grow or Die", *Foreign Policy Research Institute*, June 2015.

وانظر أيضاً:

Rim Turkmani, isil, jan *and the War Economy in Syria*, London: lse, 30 July 2015,

وأيضاً سلسلة المقالات الممتازة المنشورة في جريدة فايننشال تايمز:

Erika Solomon, Guy Chazan and Sam Jones, "isis inc: How Oil Fuels the Jihadi Terrorists"; Erika Solomon, Robin Kwong and Steven Bernard, "Inside isis inc: The Journey of a Barrel of Oil", 14 October 2015; Erika Solomon and Ahmed Mhidi, "isis inc: Syria's 'Mafia-Style' Gas Deals with Jihadis", 15 October 2015; Erika Solomon and Ahmed Mhidi, "isis: The Munitions Trail", 30 November 2015; and Erika Solomon and Sam Jones, "isis inc: Loot and Taxes Keep Jihadi Economy Churning", 14 December 2015.

٦١ حول تنظيم أحرار الشام، أحد أهم أطراف المعارضة المسلحة الأصولية الإسلامية، انظر:

Erika Solomon, "Syrian Islamist Rebel Group Looks to the West", *Financial Times*, 14 August 2015; Mariam Karouny, "Resilient insurgent group Ahrar al-Sham to play bigger role in Syria", *Reuters*, 22 September 2015; Sam Heller, "Ahrar al-Sham's Revisionist Jihadism", *War on the Rocks*, 30 September 2015;

والمقابلة التي أجراها ديلَن كولينز مع حسن حسن:

Dylan Collins, "A Growing Jihadist Presence in Syria's Opposition", *Syria Deeply*, 30 November 2015.

62 Yvonne Ridley, "EXCLUSIVE: Shaikh Hassan Abboud's Final Interview", *MEMO Middle East Monitor*, 22 September 2014.

٦٣ انظر:

Anne Barnard, "Assad's Forces May Be Aiding New isis Surge", *New York Times*, 2 June 2015.

64 Jeffrey White, "Russia in Syria (Part 2): Military Implications", Washington Institute, 15 September 2015.

وانظر أيضاً:

Christoph Reuter, "The West's Dilemma: Why Assad Is Uninterested in Defeating Islamic

State", *Spiegel Online International*, 8 December 2015.

٦٥ حول دور الإخوان المسلمين السوريين، انظر:
Raphaël Lefèvre, "Islamism Within a Civil War: The Syrian Muslim Brotherhood's Struggle for Survival", Washington, DC: Brookings Institution, August 2015.

٦٦ الجبهة الإسلامية سبقتها الجبهة الإسلامية السورية. وبشأن هذه الأخيرة، انظر:
Aron Lund, *Syria's Salafi Insurgents: The Rise of the Syrian Islamic Front*, Stockholm: Swedish Institute of International Affairs, March 2013.

67 Weiss and Hassan, *Isis: Inside the Army of Terror*, p. 181

(التشديد في الأصل).

٦٨ أطلق حميد بوزأرسلان على هذه السياسة اسم "يدمّر المرء مجتمعه لضمان بقائه" في كتابه:
Hamit Bozarslan, *Révolution et état de violence. Moyen-Orient 2011-2015*, Paris: CNRS, 2015, pp. 134-50.

وحول طائفية نظام الأسد، انظر: الأشقر، **الشعب يريد**، ص ٢١٥–٢٢٢، وياسين الحاج صالح، "السلطان الحديث: المنابع السياسية والاجتماعية للطائفية في سورية"، **الجمهورية**، ٢٦ و٣٠ يناير/كانون الثاني و٤ فبراير/شباط ٢٠١٥.

69 Weiss and Hassan, *Isis: Inside the Army of Terror*, p. 167-68.

٧٠ الشبكة السورية لحقوق الإنسان، **محرقة المجتمع: أبرز المجازر التي تحمل أنماط انتهاكات طائفية أو عرقية في سوريا**، لندن: الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ١٣ يونيو/حزيران ٢٠١٥.

٧١ الأشقر، **صدام الهمجيات**.

٧٢ جلبير الأشقر، "رسالة إلى ناشط/ناشطة ضد الحرب مصاب/مصابة بقدر من الإحباط" (١٤ أبريل/نيسان ٢٠١٣)، أعيد نشرها في: الأشقر، **الشرق الملتهب: الشرق الأوسط في المنظور الماركسي**، ترجمة سعيد العظم، بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤، ص ٢٩٥–٣٠٢ (الاقتباس من ص ٣٠٠–٣٠١).

73 Carl von Clausewitz, *On War*, ed. and trans. Michael Howard and Peter Paret, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1989, p. 89.

[وثمة ترجمة عربية ممتازة لكتاب كارل فون كلاوزفيتز أنجزها باقتدار سليم شاكر الإمامي (الجنرال كارل فون كلاوزفيتز، **عن الحرب**، ترجمة سليم شاكر الإمامي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٧)، لكنها لا تتضمن الاقتباس المأخوذ هنا من الطبعة الإنكليزية التي حرَّرها مايكل هوارد وبيتر باريت، لذا قمنا بترجمته عن الترجمة الإنكليزية – م.]

٧٤ عن اليسار السوري، انظر اللوحة التي رسمها أكرم البنّي في "قراءة في واقع اليسار السوري"، في جميل هلال وكاتيا هيرمان (تحرير)، **إطلالة أولية على اليسار في المشرق العربي**، رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ المكتب الإقليمي فلسطين، ٢٠١٤، ص ١١٨–١٤١. ولمناقشة دور اليسار السوري في الثورة السورية، انظر: سلامة كيلة، "حول دور اليسار السوري في الثورة"، في: محمد العجاتي وآخرون، **اليسار والثورات العربية**، القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات/مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ٢٠١٣، ص ٤٧–٦٣.

٧٥ اقتباس من مقال صحفي ورد في الطبعة الإنكليزية لكتاب الشرق الملتهب (ولم يرد في الطبعة العربية) حيث حللتُ سيرورة الإفساد التي ألمّت بمنظمة التحرير الفلسطينية (خصوصاً في الصفحات ١٢٣–١٧٦).

٧٦ "كان حي الباب [أحد أحياء حلب] قد وفّر في شهر رمضان من سنة ٢٠١٢ أحد أكثر مؤشرات الثورة المناهضة للأسد تشجيعاً. إن تواجد الجيش السوري الحر لحراسة البلدة قد موَّل معظمه تجار محليون، لا مانحون دوليون، وربما لأنه كان يتقاضى رواتبه من المجتمع الذي يحميه، لم تظهر على

ذلك التواجد أيٍّ من علامات الفساد أو الرشوة التي ستصبح فيما بعد سمةً لمعسكر الثوار الأوسع."
Weiss and Hassan, *Isis: Inside the Army of Terror*, p. 214–15.

77 Sardar Saadi, "David Harvey: Reclaiming the City from Kobane to Baltimore" (interview), *Roarmag*, 26 May 2015.

ومن الملفت أن المفاهيم الرومانسية عن حزب الاتحاد الديمقراطي ليست حكراً على الدوائر والمطبوعات الأناركية التي تغويها إشارات زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان إلى المنظر الأناركي الأمريكي مُريْ بوكشين. فحتى جريدة **فاينانشال تايمز** أفسحت لها مكاناً بارزاً من خلال نشرها لمقال طويل من إلهام مماثل:

Carne Ross, "Power to the People: A Syrian Experiment in Democracy", *Financial Times*, 23 October 2015.

٧٨ انظر تقريري منظمة هيومن رايتس ووتش، **تحت الحكم الكردي: الانتهاكات بالمناطق الخاضعة لإدارة حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا**، نيويورك: هيومن رايتس ووتش، يونيو/حزيران ٢٠١٤، ومنظمة العفو الدولية، **"لم يكن لنا مكان آخر نذهب إليه": النزوح القسري وعمليات هدم المنازل في شمال سوريا**، لندن: منظمة العفو الدولية، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥.

٧٩ ها هو تصريح لصالح مسلم، الشخصية القيادية الرئيسية داخل حزب الاتحاد الديمقراطي:

"أود أن أشدِّد على أن الضربات الجوية للائتلاف أنقذت الكثير من الأرواح المدنية، وأسهمت في المقاومة التي خاضها حزب الاتحاد الديمقراطي. ولذا فإنني أعرب عن أملي في أن تستمر تلك الضربات إذ أن لها تأثير عظيم على تقوية أواصر الصداقة بين شعبنا والقوى المدافعة عن السلام والديمقراطية في العالم. وباسم حزبي وشعب كوباني، أود أن أشكر الائتلاف الدولي بقيادة الولايات المتحدة وكذلك مختلف شعوب العالم على دعمها لشعبنا في محنته."

"PYD Leader Thanks US Led Coalition against isis", 10 October 2014, <http://civiroglu.net/201410/10//pyd-leader-thanks-us-led-coalition-against-isis/>.

وانظر أيضاً:

Sharmila Devi, "Kobane Official Calls for More Outside Help to Defeat isis", *Rûdaw*, 5 November 2014,

والتقرير الذي كتبه باتريك كوكبرن، اللافت في نبرته غير النقدية إزاء الضربات الجوية الأمريكية وعملية إلقاء الأسلحة والذخيرة دفاعاً عن كوباني:

Patrick Cockburn, "War against isis: pkk Commander Tasked with the Defence of Syrian Kurds Claims 'We Will Save Kobani'", *Independent*, 11 November 2014.

وكانت كتابات كوكبرن مرجعاً رئيسياً لـ"اليسار المناهض للإمبريالية" التلقائي في تنديده بأي شكل من أشكال الدعم الأمريكي للانتفاضة السورية منذ مرحلتها المبكرة.

٨٠ انظر مناقشتي لأخلاقيات الديمقراطية ومناهضة الإمبريالية في: الأشقر، **الشعب يريد**، ص ٢٤٧–٢٤٩.

٨١ انظر:

Hassan Hassan and Bassam Barabandi, "Kurds Can't Be Syria's Saviors", *Foreign Policy*, 18 November 2015, and Aron Lund, "Syria's Kurds at the Center of America's Anti-Jihadi Strategy", Carnegie Endowment for International Peace, 2 December 2015.

٨٢ انظر الدراسة المفيدة لفابريس بالونش، "أكراد سوريا يفكرون بالدخول في تحالف مع الأسد وروسيا في حلب"، **المرصد السياسي ٢٤٩٩**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥. وانظر أيضاً:

Sarkawt Shamsulddin, "The US, Russia Competition to Win ypg", NRT, 13 October 2015;

Tim Arango and Anne Barnard, "Turkey Expresses Concern to US and Russia Over Help for Syrian Kurds", *New York Times*, 14 October 2015; and Jonathan Steele, "The Syrian Kurds Are Winning!", *New York Review of Books*, 3 December 2015.

٨٣ مقتبس في:

Maher Samaan and Anne Barnard, "For Those Who Remain in Syria, Daily Life Is a Nightmare", *New York Times*, 15 September 2015.

٨٤ انظر خضر خضّور، "إمساك نظام الأسد بالدولة السورية"، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، يوليو/تموز ٢٠١٥. وحول القوات المسلحة السورية، انظر للمؤلف نفسه: "غيتو' ضبّاط الأسد: لماذا لايزال الجيش السوري موالياً؟"، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥؛ ودوروثي أول، هولغر ألبرخت، كيفن كولر، "من أجل المال أم الحرية: الاقتصاد السياسي للفرار من الجيش وتجنيد المتمرّدين في الحرب الأهلية السورية"، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥.

85 Anthony Cordesman, "Beyond Partisan Bickering: Key Questions About US Strategy in Syria", csis, 17 September 2015.

٨٦ المرجع ذاته.

٨٧ في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، أكّد بان كي مون ما يلي: "مفتاح [الحل في سورية] بيد خمسة بلدان بوجه الخصوص: الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وإيران وتركيا". ("Address to the General Assembly", UN News Centre, 28 September 2015). غير أنه أغفل قطر التي لعبت دوراً رئيسياً في الأحداث السورية منذ سنة ٢٠١١.

٨٨ انظر على سبيل المثال:

Mark Mazzetti, Eric Schmitt and David Kirkpatrick, "Saudi Oil Is Seen as Lever to Pry Russian Support from Syria's Assad", *New York Times*, 3 February 2015.

وللاطلاع على تقييم استراتيجي لـ"حرب النفط" من منظور النظام الإيراني، انظر:

Kaveh Afrasiabi, "The Oil War II and How Iran Can Strike Back", *Iran Review*, 2 December 2014.

89 Pamela Falk, "US Doesn't Really Want Assad to Fall, Russian Ambassador Claims", *CBS News*, 15 September 2015.

90 "Iranian President in US after Nuclear Deal; Russia Launches Airstrikes in Syria", *CNN's Amanpour*, 2 October 2015

(التشديد مضاف).

91 Mark Urban, "What is Putin's End Game in Syria?", *BBC News*, 23 September 2015.

92 Ian Black and Saeed Dehghan, "Iran Ramps Up Troop Deployment in Syria in Run-Up to 'Anti-Rebel Offensive'", *Guardian*, 14 October 2015.

٩٣ بشار الأسد، "الرئيس الأسد: المعركة معركة محور متكامل يمثل منهجاً من الاستقلالية والكرامة"، الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، ٢٦ يوليو/تموز ٢٠١٥. وبشأن استراتيجية نظام الأسد الجغرافية، انظر:

Fabrice Balanche, "Insurrection et contre-insurrection en Syrie", *Geostrategic Maritime Review*, no. 2 (Spring/Summer 2014), pp. 36–57, and Aron Lund, "The Political Geography of Syria's War: An Interview with Fabrice Balanche", Carnegie Endowment for International Peace, 30 January 2015.

وبشأن اقتصاد الحرب السوري، انظر:

Samer Abboud, "Capital Flight and the Consequences of the War Economy", *Jadaliyya*, 18

March 2013; Jihad Yazigi, "Syria's War Economy", European Council on Foreign Relations, April 2014;

المركز السوري لبحوث السياسات، سورية، الحرب على التنمية: تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية، التقرير الفصلي الثاني (أبريل/نيسان – يونيو/حزيران ٢٠١٣)؛ سورية، هدر الإنسانية: تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية، تقرير الربعين الثالث والرابع (يوليو/تموز – ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣)؛ الاغتراب والعنف: تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال العام ٢٠١٤، دمشق: المركز السوري لبحوث السياسات، لصالح وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

David Butter, *Syria's Economy: Picking up the Pieces*, London: Chatham House, June 2015; and Hamoud al-Mahmoud, "The War Economy in the Syrian Conflict: The Government's Hands-Off Tactics", Carnegie Endowment for International Peace, 15 December 2015.

٩٤ تعبير "سورية المفيدة" ينتمي إلى المعجم الاستعماري الفرنسي. وكان الماريشال هوبير ليوتي، المقيم العام لمحمية المغرب الفرنسية، هو الذي ميَّز بين "المغرب الجغرافي" و"المغرب المفيد".

95 Sammy Ketz, "Syria Regime 'to Accept De Facto Partition' of Country", *AFP*, 24 May 2015.

٩٦ للاطلاع على تحليل لهدف بوتين، انظر:

Alexei Malashenko, "Putin's Syrian Bet", *Le Monde Diplomatique*, Novembre 2015.

97 Jim Heintz, "Russia Says Islamic State Group Not the Only Target in Syria" and "Russia Defends Its Military Action in Syria", *Associated Press*, 1 October 2015.

وقد تصدَّر المتحدث باسم بوتين، دميتري بيسكوف، الأنباء في صيف ٢٠١٥ لارتدائه ساعة قيمتها ٦٢٠ ألف دولار في حفل زفافه – انظر:

Leonid Bershidsky, "Where Did Putin's Spokesman Get a $620,000 Watch?", *Bloomberg View*, 3 August 2015.

98 Ian Black, "Wake-Up Call on Syrian Army Weakness Prompted Russian Intervention", *Guardian*, 1 October 2015.

99 John Kerry, "Remarks at a Meeting on International Peace and Security and Countering Terrorism", US Department of State, 30 September 2015.

100 John McCain, "Statement by Senator John McCain on Obama Administration's 'Deconfliction' Talks with Russia on Syria Airstrikes", Senator John McCain's website (<http://www.mccain.senate.gov>), 1 Oct. 2015.

١٠١ كان هذا هو الحال في واقع الأمر منذ سنة ٢٠١٢ فيما يتعلق بموسكو. انظر:

Helene Cooper and Mark Landler, "US Hopes Assad Can Be Eased Out with Russia's Aid", *New York Times*, 26 May 2012.

102 John Kerry, "Interview with Nicolle Wallace, Mike Barnicle, Mark Halperin, Richard Haass, and Katty Kay of msnbc's *Morning Joe*", US Department of State, 29 September 2015.

103 White House, "Press Conference by the President".

104 Neil Quilliam, "Five Reasons Why the Inclusion of Assad in a Political Transition in Syria Is Destined to Fail", *Newsweek*, 29 September 2015.

١٠٥ "الخطيب: التقاعس الدولي وراء استقالتي"، الجزيرة، ٢٥ مارس/آذار ٢٠١٣.

١٠٦ انظر سلام السعدي، "تحولات في صفوف المعارضة السورية المسلحة"، صدى (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي)، ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥. وعن اجتماع الرياض، انظر أيضاً إبراهيم حميدي، "مؤتمر الرياض يدعم الحل السياسي... وهيئة لتشكيل وفد المفاوضات"، الحياة، ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، و

Aron Lund, "Syria's Opposition Conferences: Results and Expectations", Carnegie Endowment for International Peace, 11 December 2015.

١٠٧ الأمين، "الشرع يخرج عن صمته". وفي يونيو/حزيران ٢٠١٥، أفيد أن الشرع ضُرب ضرباً مبرحاً على يد أفراد ميليشيات الأسد: بهية مارديني، "أنباء عن محاولة تصفية فاروق الشرع"، إيلاف، ٢٨ يونيو/حزيران ٢٠١٥.

108 Frederic Hof, "The Self-Government Revolution That's Happening under the Radar in Syria", *Washington Post*, 26 July 2015.

١٠٩ المرجع ذاته.

الفصل الثاني

١ استوحى ماركس في الواقع عبارته الشهيرة من رسالة وجَّهها إليه فريدريك إنغلز في ٣ ديسمبر/كانون الأول ١٨٥١.
Karl Marx and Friedrich Engels, *Collected Works*, vol. 38, London: Lawrence & Wishart, 1982, pp. 503-6.

٢ استُخدم التقويم الثوري (أو الجمهوري) في فرنسا بين عامي ١٧٩٣ و١٨٠٥، ولفترة قصيرة من قِبَل كومونة باريس سنة ١٨٧١.

٣ انظر:
Sarah Brun, "La Farce à l'épreuve du tragique au XXe siècle", in Milagros Torres and Ariane Ferry, eds, *Tragique et comique liés, dans le théâtre, de l'Antiquité à nos Jours (du texte à la mise en scène)*, Rouen: CEREdi, 2012.

٤ انظر تصنيف الانقلابات في جلبير الأشقر، **الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية**، ترجمة عمر الشافعي، بيروت: دار الساقي، ٢٠١٣، ص ١٨٣–١٨٤. وانظر أيضاً المقارنة بين سنتي ١٩٥٢ و٢٠١١ (ص ١٣).

٥ المرجع ذاته، ص ٢٨٢ (التشديد مضاف).

٦ المرجع ذاته، ص ٢٩٠.

٧ المرجع ذاته، ص ٣٠١.

٨ هذا مشروح بشكل مطوَّل في المرجع ذاته.

٩ انظر شهادة جهاد الحداد في: إدموند بلير وبول تيلور وتوم بيري، "تقرير خاص: كيف خسر الإخوان المسلمون مصر؟"، رويترز، ٢٦ يوليو/تموز ٢٠١٣.

١٠ شمل النقاد شخصيات كبيرة من جماعة الإخوان المسلمين مقيمة في أوروبا مثل يوسف ندا، المدير المالي للجماعة، الذي وصف قرار مجلس الشورى بطرح مرشح رئاسي بأنه "كارثة".
[صدر بالعربية وانتشر في مصر:
http://www.goodreads.com/book/show/16207157]
Youssef Nada with Douglas Thompson, *Inside the Muslim Brotherhood*, London: Metro, 2012, p. 266.

واستقال احتجاجاً على القرار ذاته كمال الهلباوي، مؤسس الرابطة الإسلامية في بريطانيا والمتحدث السابق باسم جماعة الإخوان المسلمين في الغرب.

11 Matthew Kaminski, "Khairat Al Shater: The Brother Who Would Run Egypt", *Wall Street Journal*, 22 June 2012.

١٢ المرجع ذاته (التشديد مضاف).

١٣ الأشقر، الشعب يريد، ص ١٩٥.

١٤ بشأن هذه الواقعة، وكذلك مجمل الفترة من يناير/كانون الثاني ٢٠١١ حتى ربيع ٢٠١٣ (حينما نُشر للمرة الأولى)، ثمة مصدر مفيد هو رواية مصطفى بكري للعلاقات بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين من منظور المجلس العسكري، في مصطفى بكري، الجيش والإخوان: أسرار خلف الستار، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٣. ويؤكد بكري أن السيسي كان هو اختيار طنطاوي والمجلس العسكري كله لخلافة المشير المسنّ، وأن طنطاوي وعنان أرادا التقاعد. وفي الوقت نفسه، يتبنى بكري مبرر السيسي غير المقنع مطلقاً لتماشيه مع إخراج مرسي الخاص لهذا التغيير في الحرس. وهذه الواقعة الأخيرة قد تفسّر معارضة عنان لاحقاً للسيسي، الذي يبدو أنه أحبط أيضاً خطته للترشح للرئاسة. انظر: "في ظل الصراع داخل المؤسسة العسكرية: تهديدات للفريق سامي عنان بوقف مذكراته وكشف علاقته بموقعة الجمل"، شبكة المرصد الإخبارية، ١٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣.

١٥ نشر موقع الأهرام نص الرسالة <http://gate.ahram.org.eg/News/262873.aspx>.

16 Michael Birnbaum, "Egypt's Morsi Emerges as Key Player", *Washington Post*, 21 November 2012.

17 Bradley Klapper and Julie Pace, "Why Obama is Standing with Egypt's President Morsi", *Associated Press*, 28 November 2012.

١٨ نص الإعلان متوفر على ويكيبيديا العربية: "الإعلان الدستوري المكمل (نوفمبر ٢٠١٢)".

١٩ اعترض طلاب التيار الشعبي الذي أسّسه صبّاحي وحزب الدستور الذي يقوده البرادعي على وجود بقايا نظام مبارك (الفلول) في الجبهة الوطنية للإنقاذ. انظر:
"Youth of anti-Morsi Parties Reject Coalition with 'Mubarak Remnants'", *Ahram Online*, 28 November 2012.

٢٠ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، اشتباكات الاتحادية بمحيط القصر الرئاسي في القاهرة الخامس والسادس من ديسمبر ٢٠١٢، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

21 Paul Taylor, "Exclusive: Egypt's 'Road Not Taken' Could Have Saved Mursi", *Reuters*, 17 July 2013.

٢٢ حول سياسة مرسي الاقتصادية حتى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢، انظر: الأشقر، الشعب يريد، ص ٢٨٧–٢٩٠. وللاطلاع على كشف حساب لسياسته الاقتصادية خلال سنة حكمه، انظر أيضاً: محمد مسلم، تبديد الأساطير: الأزمة الاقتصادية في مصر، القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مايو/أيار ٢٠١٣.

٢٣ بشأن انعطافة حزب الحرية والعدالة، انظر: وائل جمال، "لا للاقتراض على مبادئ الصندوق والجنزوري ومن تبعهما"، الشروق، ٢٠ أغسطس/آب ٢٠١٢.

24 Dina Ezzat, "President Morsi Could Face a Summer of Discontent", *Ahram Online*, 27 December 2012.

٢٥ "٢٠ ألف عامل بغزل المحلة يضربون عن العمل ويطالبون بتنحي مرسي عن الحكم"، الشروق، ١٥ يوليو/تموز ٢٠١٢.

٢٦ بشأن دينامية هذه الموجة على النحو الذي تطورت به بعد ٢٠١١، انظر:
Joel Beinin, *The Rise of Egypt's Workers*, Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, June 2012; Mostafa Ali, "Wave of Strikes: Egypt Labour Fights Back, Capital Draws a Line", *Ahram Online*, 31 July 2012; Nadine Abdalla, "Egypt's Workers – From Protest Movement to Organized Labor", Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik,

October 2012; Anne Alexander and Mostafa Bassiouny, *Bread, Freedom, and Social Justice: Workers and the Egyptian Revolution*, London: Zed Books, 2014; Joel Beinin and Marie Duboc, "Mouvement ouvrier, luttes syndicales et processus révolutionnaire en Égypte, 20062013-", in Michel Camau and Frédéric Vairel, eds, *Soulèvements et recompositions politiques dans le monde arabe*, Montreal: Presses de l'Université de Montréal, 2014, pp. 121–42; Marie Duboc, "Reluctant Revolutionaries? The Dynamics of Labour Protests in Egypt, 2006–13", in Reem Abou-El-Fadl, ed., *Revolutionary Egypt: Connecting Domestic and International Struggles*, Abingdon, UK: Routledge, 2015, pp. 27–41.

(هذا المجلد الأخير الذي شارك فيه عدة مؤلفين إسهام مفيد في دراسة جوانب متنوعة من الانتفاضة المصرية، بما في ذلك موضوعات نادراً ما يتم التطرق إليها)؛ وانظر أيضاً:

Joel Beinin, *Workers and Thieves: Labor Movements and Popular Uprisings in Tunisia and Egypt*, Stanford, CA: Stanford University Press, 2015.

٢٧ هذا الرقم المتعلق بالشهور الاثني عشر لرئاسة مرسي احتُسب على أساس البيانات الواردة في: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، **الاحتجاجات العمالية في مصر ٢٠١٢**، القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٣، و**تقرير الاحتجاجات السنوي ٢٠١٣**، القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٤.

٢٨ **تقرير الاحتجاجات السنوي ٢٠١٣**. ولا يوفر تقرير عام ٢٠١٢ تصنيفاً شهرياً للاحتجاجات العمالية، مما يستحيل معه حساب المجموع المتعلق بشهور رئاسة مرسي الاثني عشر.

٢٩ دار الخدمات النقابية والعمالية، **حال العمال في حكم الإخوان: عام من انتهاكات الحريات النقابية في فترة حكم مرسي**، القاهرة: دار الخدمات النقابية والعمالية، يونيو/حزيران ٢٠١٣.

٣٠ بكري، **الجيش والإخوان**، ص ٤١١–٤٤٦.

٣١ أسماء الشريف وياسمين صالح، "تقرير خاص: القوة الحقيقية وراء 'ثورة الدولة' في مصر"، رويترز، ١١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣.

32 Dina Ezzat, "Egypt: The President, the Army and the Police", *Ahram Online*, 27 December 2012.

٣٣ محمد طنطاوي، "مدير الكلية الحربية يكشف: الدفعة ١٠٩ حربية بها أبناء للإخوان"، **اليوم السابع**، ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣؛ "خوف من أخونة الجيش بمصر بعد قبول دفعات متصلة بالجماعة"، **العربية نت**، ١٩ مارس/آذار ٢٠١٣؛ بكري، **الجيش والإخوان**، ص ٤٣٤.

٣٤ بكري، المرجع ذاته.

٣٥ المرجع ذاته، ص ٤٤٧.

٣٦ المرجع ذاته، ص ٤٤٦.

٣٧ المرجع ذاته، ص ٤٤٧.

٣٨ المرجع ذاته، ص ٤٥١.

٣٩ محمد صلاح، "حمدين صباحي للحياة: خروج عادل للعسكر وطنطاوي يستحق التكريم إذا حاكم قتلة الشهداء"، **الحياة**، ١٩ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.

٤٠ "حمدين صباحي خلال لقائه مع وفد مركز كارتر"، صفحة حمدين صباحي على الفيسبوك، ١٨ يونيو/حزيران ٢٠١٢.

41 Ekram Ibrahim, "Why Did Sabbahi - 'One of Us' – Do so well?", *Ahram Online*, 25 May 2012.

٤٢ الاشتراكيون الثوريون، "على طريق استكمال الثورة: الاشتراكيون الثوريون في حملة تمرُّد"، موقع

الاشتراكيين الثوريين على الإنترنت، ١٩ مايو/أيار ٢٠١٣، <http://revsoc.me/-14836>.

43 Heba El-Shazli, "Where Were the Egyptian Workers in the June 2013 People's Coup Revolution?", *Jadaliyya*, 23 July 2013.

٤٤ حول التمييز بين برجوازية السوق وبرجوازية الدولة، انظر: الأشقر، **الشعب يريد**، ص ٧٩-٨٠.

45 Benjamin Barthe, "Egypte: les apprentis sorciers de Tamarrod", *Le Monde*, 17 July 2013.

٤٦ الشريف وصالح، "تقرير خاص".

٤٧ ياسمين صالح وبول تايلور، "محمود بدر المتمرد المصري الذي 'يمتلك' ميدان التحرير"، رويترز، ٨ يوليو/تموز ٢٠١٣. وبشأن دور وزارة الداخلية في صيف ٢٠١٣، انظر أيضاً: الشريف وصالح، "تقرير خاص".

48 Barthe, "Egypte: les apprentis sorciers".

٤٩ داليا عثمان، "الجيش للشعب: لن نظل صامتين... وسنحمي إرادتكم"، **المصري اليوم**، ٢٤ يونيو/حزيران ٢٠١٣.

٥٠ داليا عثمان ومحمد البحراوي، "الجيش 'بين الناس'... ومرسي يهدد ويتهكم... والتحرير: إرحل"، **المصري اليوم**، ٢٧ يونيو/حزيران ٢٠١٣.

٥١ المرجع ذاته.

٥٢ يسري البدري وعصام أبو سديرة، "مسيرة ضباط الشرطة لـ'التحرير' تطالب برحيل مرسي"، **المصري اليوم**، ١ يوليو/تموز ٢٠١٣.

٥٣ يسري البدري وآخرون، "عزل مرسي بأمر الشعب"، **المصري اليوم**، ٤ يوليو/تموز ٢٠١٣؛ وأكد ذلك في ما بعد رئيس وزراء مرسي، هشام قنديل: "قنديل: مرسي وافق على إجراء استفتاء على استمراره لكن بعد الانتخابات البرلمانية"، **الوطن**، ٢٥ يوليو/تموز ٢٠١٣.

٥٤ صالح وتايلور، "المتمرد المصري". وروى محمود بدر القصة نفسها لكاتب صحيفة لوموند، بنجامين بارت. انظر:

Barthe, "Egypte: les apprentis sorciers".

55 Charles Levinson and Matt Bradley, "In Egypt, the 'Deep State' Rises Again", *Wall Street Journal*, 12 July 2013.

٥٦ صلاح، "حمدين صباحي للحياة".

٥٧ تجمّع آلاف المتظاهرين عفوياً في ميدان التحرير وهتفوا هذا الهتاف احتجاجاً على نتيجة الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية بمجرد الإعلان عنها مساء ٢٧ مايو/أيار ٢٠١٢. ياسمين الجيوشي وبيتر مجدي، "آلاف في التحرير يرفضون نتيجة الانتخابات... ويهتفون: 'لا فلول ولا إخوان لسة الثورة في الميدان'"، **الدستور الأصلي**، ٢٨ مايو/أيار ٢٠١٢.

٥٨ "أول بيانات التيار الشعبي: الحكومة الجديدة تؤكد أنه لا خلاف حقيقي بين الإخوان و'العسكري'"، **الوطن**، ٣ أغسطس/آب ٢٠١٢.

٥٩ غسان شربل، "عجز مرسي عن الإجابة وقال 'أريدك معي نائباً للرئيس'... شعار 'يسقط يسقط حكم العسكر' أضرّ الثورة وقرّب بين الجيش والإخوان"، **الحياة**، ٢٦ يونيو/حزيران ٢٠١٣.

٦٠ المرجع ذاته.

٦١ غسان شربل، "صباحي: مرسي لم يعد يمثّل الثورة و'٣٠ يونيو' لوقف الاستبداد 'الإخواني'"، **الحياة**، ٢٧ يونيو/حزيران ٢٠١٣.

٦٢ غسان شربل، "صباحي: الجيش قوة وطنية أصيلة وأي تدخُّل له سيكون لمرحلة انتقالية"، **الحياة**، ٢٨ يونيو/حزيران ٢٠١٣.

٦٣ المرجع ذاته.

64 "Mona Makram-Ebeid on Egypt›s Political Future" (video), Washington: Middle East Institute, 11 July 2013 (online; statement at minute 6).

65 Max Weber, *Economy and Society*, Berkeley, CA: University of California Press, 1978, vol. 1, pp. 293–95.

٦٦ كارل ماركس، **الحرب الأهلية في فرنسا**، ترجمة دار التقدم – طشقند (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى، ٢٠١٣)، ص ٧٧ [الترجمة العربية مأخوذة من المرجع المذكور مع تعديل طفيف بالاستناد إلى الأعمال الكاملة لماركس وإنغلز باللغة الإنكليزية – م].

٦٧ المرجع ذاته.

68 Weber, *Economy and Society*, vol. 1, p. 295

(التشديد مضاف)

٦٩ المرجع ذاته، ص ٢٨٩.

٧٠ من تعريف "الاستفتاء" في <http://legal-dictionary.thefreedictionary.com/referendum>.

٧١ جون لوك، **مقالتان في الحكم المدني، الكتاب الثاني: بحث في نشأة الحكم المدني الصحيح ومداه وغايته** (١٦٨٩)، ترجمة ماجد فخري (بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع، ١٩٥٩)، ص ٢٤٣.

٧٢ "عندما تنتهك الحكومة حقوق الشعب، تصبح الثورة للشعب ولكل جزء منه أقدس الحقوق وألزم الواجبات". المادة ٣٥ من "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" الفرنسي لعام ١٧٩٣.

٧٣ إن القدرة على احتكار "العنف المادي المشروع" هي لبّ تعريف ماكس فيبر الكلاسيكي للدولة في محاضرته الشهيرة بعنوان "السياسة كاحتراف" (Politik als Beruf)، المتاحة باللغة الألمانية الأصلية على الرابط:

<https://de.wikisource.org/wiki/Politik_als_Beruf>

٧٤ "ننشر النص الكامل لكلمة الرئيس محمد مرسي من ميدان التحرير"، أخبارك، ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٢، <http://goo.gl/NDV56i> [تم تصحيح الجملة الأخيرة نحوياً – م].

٧٥ بدا الأمر كله شبيهاً للغاية بتعيين العسكريين الجزائريين للتقدمي محمد بوضياف رئيساً (للمجلس الأعلى للدولة) في يناير/كانون الثاني ١٩٩٢، من أجل إغواء الليبراليين واليسار بتأييد انقلابهم ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وحاول بوضياف البقاء وفياً لمبادئه؛ وقد اغتيل بعد ستة أشهر فقط.

٧٦ بشأن بناء الحركة العمالية المستقلة في مصر، انظر بوجه خاص:
Alexander and Bassiouny, *Bread, Freedom, and Social Justice.*

٧٧ حول دور كمال أبو عيطة كوزير للقوى العاملة، انظر:
Jano Charbel, "Labor Activist Wades into the Deep State", *Mada Masr*, 30 September 2013;
صفاء سرور، "كمال أبو عيطة... الوزير يمزق دفاتر المناضل العمالي"، **المصري اليوم**، ٦ فبراير/شباط ٢٠١٤. وللاطلاع على تقييم للحالة العامة للنقابات العمالية المستقلة في عصر السيسي، انظر:
Jano Charbel, "Whatever Happened to Egypt's Independent Unions?", *Mada Masr*, 1 May 2015; Brecht De Smet and Seppe Malfait, "Trade Unions and Dictatorship in Egypt", *Jadaliyya*, 31 August 2015.

٧٨ المركز المصري، **تقرير الاحتجاجات السنوي ٢٠١٣**.

٧٩ المرجع ذاته.

٨٠ أحد المقالات الأولى المنشورة على موقع جماعة الإخوان المسلمين على الإنترنت بعد الانقلاب كان معنوناً (استناداً إلى اسم البابا القبطي، تواضروس الثاني) "جمهورية تواضروس العسكرية!". وأكد المقال: "يمكن القول إن تواضروس يقود الآن جمهوريته العسكرية التي أسقطت النظام

الشرعي والرئيس المسلم الشرعي، وهي الجمهورية التي لا ترقب في الإسلام والمسلمين إلاً ولا ذمة". حلمي القاعود، "جمهورية تواضروس العسكرية!"، نُشر أصلاً على موقع إخوان أونلاين في ٥ يوليو/تموز ٢٠١٣ ولا يزال متاحاً على الرابط:

<http://arabic.alshahid.net/columnists/94958?fb_source=pubv1>

81 David Kirkpatrick, Peter Baker and Michael Gordon, "How American Hopes for a Deal in Egypt Were Undercut", *New York Times*, 17 August 2013.

٨٢ انظر: الشريف وصالح، "تقرير خاص". وهذا يدحض محاولة حازم قنديل غير المقنعة تفسير الأحداث المصرية من خلال عدسة الصراع بين قطبين ضمن "مثلث قوة"، حيث يقف الجيش في جانب والجهازان الأمني والسياسي في الجانب الآخر.

Hazem Kandil, *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt*, London: Verso, 2012.

أما أن يكون لدى الجهازين العسكري والأمني مصالح وآراء متمايزة يمكن أن تنعكس أحياناً في مواقف مختلفة، فهو مما لا يرقى إليه شك. ولكن اعتبار هذه الاختلافات أكثر أهميةً من المصالح المشتركة التي تربط كلا القطاعين من نواة الدولة الصلبة إلى حد أن تُشكل الأساس لتطورات تاريخية كبرى، إنما هو مبالغة كبيرة (انظر الحاشية ١٤٧ أدناه).

83 Kirkpatrick, Baker and Gordon, "How American Hopes of a Deal in Egypt Were Undercut".

٨٤ هيومن رايتس ووتش، حسب الخطة: **مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر** (نيويورك: هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٤)، ص ٢.

٨٥ المرجع ذاته، ص ١ (التشديد مضاف).

٨٦ "أصبح قانون التظاهر، الذي صدر في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣، طريقاً سريعاً إلى السجن. ويخضع القانون الاحتجاجات فعلياً للموافقة المسبقة من وزارة الداخلية، بينما يمنح قوات الأمن سلطة استخدام القوة المفرطة لفض أي مظاهرات تُنظَّم دون تصريح والقبض على المشاركين فيها". منظمة العفو الدولية، **جيل السجون: شباب مصر من التظاهر إلى السجون**، لندن: منظمة العفو الدولية، ٢٠١٥، ص ٥، ١٢–١٤. وحول قانون التظاهر، انظر أيضاً التقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان الذي أصدرته ١٤ منظمة غير حكومية في ٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، بعنوان: **أذرع الظلم: تقرير مشترك بين منظمات وحركات حقوقية حول انتهاكات حقوق الإنسان**، متاح على الرابط

<http://www.eipr.org/report/20141921/05/01/>

٨٧ الحكم بالسجن ١٥ عاماً على ضابط الشرطة المدان بقتل عضوة حزب التحالف الشعبي الاشتراكي شيماء الصباغ في ٢٤ يناير/كانون الأول ٢٠١٥ هو بالفعل استثناء فرضته على الحكومة صرخة الاحتجاج التي أفرزتها جريمة القتل هذه حتى في صفوف مؤيدي الحكم أنفسهم. ومثلما علقت سارة ليا ويتسن من هيومن رايتس ووتش محقةً: "إن الحكم على قاتل الصباغ يحقق العدالة، لكن الإدانات السابقة لأفراد الشرطة سقطت في الاستئناف، ما يعني انعدام المحاسبة على قتل المتظاهرين. كما لم تتم أية محاسبة للمسؤولين عن قوات الأمن المصرية، المسؤولين في النهاية عن عمليات القتل الممنهجة وواسعة النطاق للمتظاهرين في مصر على مدار العامين الماضيين". هيومن رايتس ووتش، "مصر: إدانة ضابط لقتل متظاهرة"، هيومن رايتس ووتش، ١١ يونيو/حزيران ٢٠١٥.

٨٨ دينا الخواجة، "٣٠ يونيو... من ثورة إلى انقلاب"، **مدى مصر**، ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.

٨٩ "بيان إعلامي مشترك: التنكيل بمنظمات حقوقية وعودة إلى ما هو أسوأ من قبل ٢٥ يناير ٢٠١١"، موقع المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الإنترنت، ١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣.

<ecesr.org/2013/12/19/بيان-إعلامي-مشترك-التنكيل-بمنظمات-حق>.

وانظر أيضا التقرير المذكور أعلاه لأربع عشرة منظمة غير حكومية عن انتهاكات حقوق الإنسان، بعنوان أذرع الظلم.

٩٠ للاطلاع على مناقشة مثيرة للملامح الفاشية التي يتسم بها الإخوان المسلمون، انظر: عمرو عادلي، "بين فاشية مجهضة وأخرى محتملة"، بدايات، العدد ٦ (صيف ٢٠١٣)، ص ٨٦-٩٣ (أيضاً في موقع جدلية).

91 Karim Ennarah, "The Politics of Mobilization and Demobilization (Part 2)", *Mada Masr*, 25 February 2014 (التشديد مضاف).

٩٢ هذا المجاز المستعار من كرة القدم استخدمه سامح نجيب، العضو القيادي في الاشتراكيين الثوريين، في اجتماع عام في لندن بعد أيام قلائل من انقلاب ٣ يوليو/تموز، حيث أعلن بفخر أن النتيجة في المباراة الثورية بين تونس ومصر صارت الآن: تونس ١، مصر ٢.

٩٣ كارل ماركس، **الثامن عشر من برومير لويس بونابرت، في ماركس وإنجلز، مختارات في أربعة أجزاء**، الجزء الأول، ترجمة إلياس شاهين، موسكو: دار التقدم، بدون تاريخ، ص ٢٤٠.

٩٤ علي الرجّال، "الذبح على محراب الدولة المقدس"، **مدى مصر**، ١٦ يوليو/تموز ٢٠١٥.

95 Juan Linz, *Totalitarian and Authoritarian Regimes*, Boulder, CO: Lynne Rienner, 2000, p. 159.

يقتبس لينز هنا في الواقع التعريف الذي صاغه في:
"An Authoritarian Regime: The Case of Spain", his contribution to a multi-authored volume published in 1964 (Erik Allardt and Yrjö Littunen, eds, *Cleavages, Ideologies and Party Systems*, Helsinki: Transactions of the Westermarck Society, 1964, pp. 291342-).

٩٦ حول استخدام صورة عبد الناصر في الدعاية المؤيدة للسيسي، انظر:
Tarek El-Ariss, "Future Fiction: In the Shadow of Nasser", *Ibraaz*, June 2014.

٩٧ للاطلاع على مقارنة منهجية بين نص الدستورين، انظر: ميسرة عبد الحق ولينا عطا الله، "مقارنة بين دستور ٢٠١٢ ومشروع دستور ٢٠١٣"، **مدى مصر**، ١٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤.

98 Associated Press, "Putin Backs Egypt Army Chief's run for President", 13 February 2014.

٩٩ المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، **تقرير الاحتجاجات العمالية ٢٠١٤**، القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ١ مايو/أيار ٢٠١٥.

100 Dina Ezzat, "El-Sisi's Silence Provokes Questions about Expected Presidential Run", *Ahram Online*, 1 March 2014.

وتمثّل عاملٌ آخر وراء التأجيل، وفقاً لدينا عزت، في التفضيل الذي أعرب عنه مموّلو السيسي بين دول الخليج النفطية بأن يظل على رأس المجلس العسكري عوضاً عن اضطلاعه بدور الرئيس – وهو تفضيل يعكس عدم رضا واشنطن عن احتمال تأكيد الطابع العسكري لحكم مصر الجديد بصورة ساطعة.

١٠١ "ياسر رزق: رأيت السيسي يبكي فقال لي: هو أنا أعز من الرسول وأبو بكر؟"، **تلفزيون العاصمة**، ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥، <https://www.youtube.com/watch?v=FjGUo5mcWGQ>

102 Jano Charbel, "Sisi Posters and the Politics of Patronage", *Mada Masr*, 25 May 2014.

103 Economist, "Egypt's Election: A Coronation Flop", *Economist*, 31 May 2014.

١٠٤ بيّن مسح أجراه مركز بيو للأبحاث قبل شهر من الانتخابات أن ٥٤ في المائة من المصريين كان لديهم رأي مؤيد للسيسي مقابل ٤٥ في المائة غير مؤيدين، بينما كان لدى ٣٥ في المائة رأي مؤيد لصبّاحي مقابل ٦٢ في المائة غير مؤيدين.
Pew Research Center, *One Year After Morsi's Ouster, Divides Persist on El-Sisi, Muslim Brotherhood*, 22 May 2014, p. 13.

١٠٥ عن الملك أوبو، انظر بداية هذا الفصل.

١٠٦ هيومن رايتس ووتش، "مصر: عام من الانتهاكات في ظل قيادة السيسي"، هيومن رايتس ووتش، ٨ يونيو/حزيران ٢٠١٥.

١٠٧ المرجع ذاته.

١٠٨ منظمة العفو الدولية، جيل السجون، ص ٤٠.

١٠٩ سعيد عبد الرحيم، "شيخ الأزهر داعياً للتصويت: المقاطعون للانتخابات في منزلة العاقين"، العربي الجديد، ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥.

110 Gamal Essam El-Din, "Diehard Mubarak-Era Figures Gain Ground in 2nd Stage of Egypt's Parliamentary Polls", *Ahram Online*, 28 November 2015.

111 Gamal Essam El-Din, "Egypt's Newly Elected MPs Vow to Amend Constitution", *Ahram Online*, 3 November 2015.

112 International Monetary Fund, *Arab Republic of Egypt 2014 Article IV Consultation, IMF Country Report No. 1533/*, Washington, DC: IMF, February 2015, p. 6.

(تتعلق تقارير مشاورات المادة الرابعة بإشراف صندوق النقد الدولي على السياسات الاقتصادية والمالية).

١١٣ المرجع ذاته، ص ١١.

١١٤ المرجع ذاته (التشديد مضاف).

١١٥ المرجع ذاته، ص ٢٣.

116 Heba Saleh, "Egyptians Rail against Government as Fuel Costs Soar", *Financial Times*, 8 July 2014 (التشديد مضاف).

١١٧ المرجع ذاته.

١١٨ "إن أغلب نفع دعم أسعار الطاقة الذي لا يستهدف فئات بعينها يعود على الأسر المعيشية المرتفعة الدخل في مصر، إذ أنها تميل لاستهلاك كميات أكبر من منتجات الطاقة. واستناداً إلى تقديرات للخبراء، فإن الأثر المباشر لزيادات أسعار البنزين والديزل في يوليو/تموز هو تقدمي باعتدال، حيث يعكس أيضاً انخفاض معدل ملكية السيارات في أوساط الأسر المعيشية المنخفضة والمتوسطة الدخل".

International Monetary Fund, *Arab Republic of Egypt 2014*, p. 19.

119 Nada Rashwan, "Voices from Egypt: How Will Increased Energy Prices Affect You?", *Middle East Eye*, 6 July 2014.

120 International Monetary Fund, *Arab Republic of Egypt 2014*, p. 18.

121 Julien Ponthus and John Irish, "France's Hollande Says Egypt to Buy Rafale Fighters, Frigate", *Reuters*, 12 February 2015; Noah Rayman, "The Real Reason Egypt Is Buying Fighter Jets from France", *Time*, 14 February 2015; Dominique Gallois, "Comment la vente de Rafale à l'Egypte a-t-elle été organisée?", *Le Monde fr.*, 16 February 2015.

١٢٢ حول موضوع الدعم والسياسة الاقتصادية بوجه أعم، انظر:

Hannah Bargawi, "Economic Policies, Structural Change and the Roots of the 'Arab Spring' in Egypt", *Review of Middle East Economics and Finance*, vol. 10, no. 3, pp. 219–46.

123 Abdulla Zaid, Hassan Sherry, Mahinour El-Badrawi and Joshua Haber, *Arab Uprisings and Social Justice: Implications of IMF Subsidy Reform Policies*, Washington, DC: New America Foundation (with ECESR and ANND), February 2014, p. 2

(التشديد مضاف).

وتوجد ترجمة عربية لهذا التقرير – عبد الله زيد، حسن شري، ماهينور البدراوي، وجوشوا هابر، **الانتفاضات العربية والعدالة الاجتماعية: آثار سياسات إصلاح الدعم لصندوق النقد الدولي**، واشنطن: مؤسسة

أمريكا الجديدة (مع المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية) – إلا أنها مبتورة وتشوبها بعض الأخطاء. (الاقتباس موجود على ص ٢–٣ عدا العبارة المشددة التي لم ترد في التقرير ومعها مقطع طويل لاحق). هذا وتشهد مصر أعلى معدلات النصب بين البلدان التي شملها المسح الذي قامت به شركة مراجعة الحسابات "إرنست أند يونغ" سنة ٢٠١٤: فقد ذكر أكثر من ٨٠ في المائة من مديري الأعمال الذين شملهم المسح في مصر أن الفساد مستشر، وأفاد ٤٤ في المائة منهم أنهم واجهوا نصباً ذا شأن خلال السنتين السابقتين.

Ernst & Young, *Overcoming Compliance Fatigue: Reinforcing the Commitment to Ethical Growth, 13th Global Fraud Survey*, London: Ernst & Young, 2015.

124 Paolo Verme et al., *Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt: Facts and Perceptions across People, Time, and Space*, Washington, DC: World Bank, 2014, pp. 10–11.

ولمناقشة اللامساواة في مصر والشرق الأوسط، انظر:

Facundo Alvaredo and Thomas Piketty, *Measuring Top Incomes and Inequality in the Middle East: Data Limitations and Illustration with the Case of Egypt*, Giza: Economic Research Forum, 2014.

١٢٥ للاطلاع على مسح نقدي جيد للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية في المنطقة العربية، انظر:

Adam Hanieh, *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East*, Chicago: Haymarket, 2013.

١٢٦ انظر: الأشقر، الشعب يريد، ص ٦٦–٦٧.

١٢٧ المرجع ذاته، الفصل الثاني، خصوصاً ص ٥٨–٥٩.

١٢٨ الشكل يستند إلى بيانات ترد في:

International Monetary Fund, *Arab Republic of Egypt 2014*, p. 34.

١٢٩ المرجع ذاته، ص ٣٦.

130 Christine Lagarde, "Moment of Opportunity – Delivering on Egypt's Aspirations", speech delivered on 13 March 2015 at Sharm el-Sheikh, imf (التشديد مضاف).

١٣١ انظر:

Abigail Hauslohner, "Egypt's Military Expands Its Control of the Country's Economy", *Wall Street Journal*, 16 March 2014.

وبشأن التوترات التي تطورت بين القوات المسلحة المصرية ومرسي بشأن المشاريع الاقتصادية، المصدر الأكثر شمولاً هو: شانا مارشال، **القوات المسلحة المصرية وتجديد الامبراطورية الاقتصادية**، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أبريل/نيسان ٢٠١٥.

١٣٢ حول دور القوات المسلحة في مشروع قناة السويس الجديدة، انظر: محمد البحراوي، "اللواء كامل الوزير رئيس أركان الهيئة الهندسية للقوات المسلحة لـ'المصري اليوم': السيسي حسم مشروع 'القناة الجديدة' قبل توليه الرئاسة"، **المصري اليوم**، ١ مارس/آذار ٢٠١٥.

١٣٣ انظر:

Jano Charbel, "What Sisi Didn't Say About Labor Conditions in Constructing the New Suez Canal", *Mada Masr*, 7 August 2015.

134 Economist, "A Bigger, Better Suez Canal – But Is It Necessary?", *Economist*, 8 August 2015.

١٣٥ جميع الأرقام المتعلقة بالعاصمة الجديدة مأخوذة من موقع المشروع على الإنترنت

<http://thecapitalcairo.com/index.html>

136 Ahram Online, "Egypt Government to Have 24% Share in New Capital City: Minister", *Ahram Online*, 23 March.

١٣٧ المرجع ذاته.

138 Capital City, <http://www.capitalcity-partners.com/city-partners-ar.html>.

١٣٩ انظر:

Hadeel Al Sayegh, "Dubai Property King's Outside Deals Stir Investor Unrest", *Reuters*, 2 April 2015.

140 Mada Masr, "Talks Between Egypt and Alabbar for New Administrative Capital Hit a Snag", *Mada Masr*, 24 June 2015, and Reuters, "Egypt Signs Deal with China Construction to Build, Finance, Part of New Capital", *Reuters*, 7 September 2015.

١٤١ الهيئة العامة للاستعلامات، "الرئيس عبد الفتاح السيسي يجتمع مع مستشار سيادته للمشروعات القومية"، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥.

142 Mada Masr, "Sisi Sets Two-Year Deadline for Phase 1 of New Capital", *Mada Masr*, 13 October 2015.

وحول مشروع الإسكان لعام ٢٠١٤، انظر:

Reuters, "uae's Arabtec Agrees $40 Billion Housing Project with Egypt Army", *Reuters*, 9 March 2014.

١٤٣ البوابة الإلكترونية لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، "القاهرة الجديدة"،

<http://www.newcities.gov.eg/Default.aspx>

وحول المدن الجديدة في مصر، انظر:

David Sims, *Egypt's Desert Dreams: Development or Disaster?*, Cairo: American University in Cairo Press, 2015.

وانظر أيضاً:

Thanassis Cambanis, "To Catch Cairo Overflow, 2 Megacities Rise in Sand", *New York Times*, 24 August 2010.

وحول المدن الجديدة ومشروع العاصمة الجديدة، انظر:

Patrick Kingsley, "A New New Cairo: Egypt Plans £30bn Purpose-Built Capital in Desert", *Guardian*, 16 March 2015, and Heba Saleh, "Egypt's New Desert Capital: Metropolis or Mirage?", *Financial Times*, 5 June 2015.

144 David Sims, "David Sims Takes a Hard Look at Egypt's Struggling Desert Development", *AUC Press e-newsletter*, February 2015.

145 Khaled Fahmy, "Chasing Mirages in the Desert", *Cairobserver*, 14 March 2015.

توجد صيغة قريبة من هذا المقال باللغة العربية على صفحة خالد فهمي على الفيسبوك. انظر: خالد فهمي، "ثمن بناء عاصمة جديدة"، صفحته على الفيسبوك، ٣ مارس/آذار ٢٠١٥،

<https://ar-ar.facebook.com/khaled.fahmy3/posts/10152611653416360>

١٤٦ الأشقر، الشعب يريد، ص ٨٩.

١٤٧ بخصوص ذلك، وكذلك بشأن العلاقة بين جهازي الجيش والأمن، انظر: المرجع ذاته، ص ١٨٨-١٩١. وقد كانت التوترات الاجتماعية - الاقتصادية بين المجمّع العسكري - الصناعي وحاشية مبارك من رأسماليي المحاسيب أكثر أهميةً بكثير من التوترات الظرفية بين جهازي الجيش والأمن (انظر الهامش ٨٢ أعلاه). والواقع أن التوترات الأخيرة نجمت عن الأولى.

148 Zeinab Abul Magd (interviewed by Jessica Desvarieux), "New Egypt PM & Army Set to Keep Egypt on Neo-Liberal Track", *Real News Network*, 14 July 2013.

وانظر أيضاً:

Stephan Roll, *Egypt's Business Elite after Mubarak: A Powerful Player between Generals and Brotherhood*, Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, September 2013.

149 Sarah Topol, "In Egypt, the Military Means (Big) Business", *Bloomberg Businessweek*, 13 March 2014.

ويعبّر عمرو عادلي عن تقييم مماثل في: "اقتصاد الجيش ومستقبل القطاع الخاص في مصر"،

الشروق، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

١٥٠ سامر عطاالله، السعي خلف الثروة والاستيلاء على السلطة، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤.

١٥١ عبد الفتاح برايز، "المال ليس كل شيء: إعادة النظر في الاقتصاد العسكري في مصر"، جدلية، ٥ يوليو/تموز ٢٠١٥. وترد قائمة الشركات الخاصة المنخرطة في مشروع قناة السويس الجديدة في: عبير عبد المجيد، "القائمة الكاملة لشركات حفر قناة السويس الجديدة"، اليوم السابع، ٥ فبراير/شباط ٢٠١٥. وحول دور الإمبراطورية الاقتصادية للجيش في مصر، انظر: عبد الفتاح برايز، "عن الجيش وإمبراطوريته الاقتصادية في مصر"، جدلية، ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣.

152 Jared Malsin, "Egypt's Generals Want a New Canal", *Bloomberg Businessweek*, 21 August 2014.

١٥٣ مارشال، القوات المسلحة المصرية، ص ٢٠.

١٥٤ العربي الجديد، "مصر: السيسي يضمن ولاء الجيش بامتيازات اقتصادية غير مسبوقة"، العربي الجديد، ٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥.

١٥٥ محمد توفيق، "القطاع الخاص المصري يتخوّف من تمدّد الجيش اقتصادياً"، العربي الجديد، ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥. وانظر أيضاً احتجاج نجيب ساويرس على انخراط الجيش في الأنشطة الاقتصادية في:
Stephen Kalin and Michael Georgy, "Interview: Egypt's Sawiris to Diversify Orascom, Invest $500 Mln in Egypt", *Reuters*, 15 March 2015.

156 Léopold Lambert, "New Egyptian Capital: Architects' Intrinsic Aspiration to Work with the Military", *Funambulist* (website), 24 April 2015.

وللاطلاع على منظور مثير جداً بشأن الصلة بين العمران والنيوليبرالية والأمن والحياة الجنسية في القاهرة (وريو دي جانيرو)، انظر:
Paul Amar, *The Security Archipelago: Human-Security States, Sexuality Politics, and the End of Neoliberalism*, Durham, NC: Duke University Press, 2013.

157 Mohamed Elshahed, "Cairo: Militarized Landscape", *Funambulist* (journal), no. 1, September 2015, p. 24.

158 Lambert, "New Egyptian Capital".

١٥٩ المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تقرير الاحتجاجات العمالية ٢٠١٤.

١٦٠ نشوى محمد، تقرير الاحتجاجات السنوي: الحركة العمالية في مصر لعام ٢٠١٤ و تقرير الحالة العمالية في مصر: الربع الثالث لعام ٢٠١٥، كلاهما صادر في القاهرة: مركز المحروسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٥. وفي وقت الكتابة، لم يكن المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية قد نشر بيانات عن الاحتجاجات العمالية في عام ٢٠١٥.

١٦١ انظر تعليق نائب رئيس الوزراء السابق في حكومة الببلاوي، زياد بهاء الدين (الذي استقال في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤): "أفكار عمالية"، الشروق، ٥ مايو/أيار ٢٠١٥.

١٦٢ انظر: إسلام رضا، "أخطر ٦ بنود في قانون الخدمة المدنية"، المصريون، ١٠ أغسطس/آب ٢٠١٥، و:
Waad Ahmed and Randa Ali, "Doubts Hover Over Egypt's Civil Service Law", *Ahram Online*, 19 August 2015.

163 Mada Masr, "Policemen's Associations Express Solidarity with Sharqiya Protest", *Mada Masr*, 24 August 2015.

164 Ahram Online, "Egypt's Interior Ministry Says Sharqiya Police Action was a 'Protest Rally' Not a 'Protest'", *Ahram Online*, 25 August 2015.

١٦٥ للاطلاع على مناقشة لهذه المسألة، انظر:

Menna Alaa El-Din, "Egypt's Lower-Ranking Officers: A Struggle for Fairness or an Abuse of Power?", *Ahram Online*, 28 August 2015.

١٦٦ انظر:

Mokhtar Awad and Mostafa Hashem, *Egypt's Escalating Islamist Insurgency*, Beirut: Carnegie Middle East Center, October 2015.

١٦٧ بشأن الاستقطاب داخل جماعة الإخوان المسلمين المصرية، انظر:

Nathan Brown and Michele Dunne, *Unprecedented Pressures: Uncharted Course for Egypt's Muslim Brotherhood*, Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, July 2015; Steven Brooke, "The Muslim Brotherhood's social outreach after the Egyptian coup", Washington, DC: Brookings Institution, August 2015;

عمر سعيد، "ماذا يحدث داخل الإخوان المسلمين: مقربون وأعضاء يجيبون"، **مدى مصر**، ٨ يونيو/حزيران ٢٠١٥؛ جورج فهمي، **الصراع على قيادة جماعة الإخوان المسلمين في مصر**، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ١٤ يوليو/تموز ٢٠١٥؛

Vinciane Jacquet, "Les Frères musulmans égyptiens dépassés par leur base ?", *Orient XXI* (15 September 2015); Dina Samak, "What Does the Brotherhood Really Want?", *Ahram Online*, 9 October 2015;

محمد حمامة، "العالم المجهول لـ'اللجان النوعية': الطريق السريع من السلمية التنظيمية إلى العبوات الناسفة وحتى قوائم الاغتيال"، **مدى مصر**، ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥؛ ومحمد العطار، "أزمة الإخوان المسلمين في مصر... انشقاق تقليدي أم انهيار مرتقب؟"، **ساسة بوست**، ٢١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥.

خاتمة

١ "والحال أن العقبة الرئيسية أمام الثورة البحرينية - وهي مشكلة سوف تواجه أيضاً الحركات الاحتجاجية في سائر ملكيات وإمارات الخليج، مثل الحركة ذات الغلبة العمالية والاجتماعية في عُمان، والحركة ذات الغلبة السياسية في الكويت - إنما تكمن في كونها لا تواجه الملَكية المحلية فحسب، بل يتعيَّن عليها أن تقاتل أيضاً عملاق مجلس التعاون الخليجي المتمثل في المملكة السعودية. فهذه الأخيرة ستتدخل لإنقاذ نظيراتها المهددة بالإسقاط - إلى أن يأتي اليوم الذي يشهد اندلاع انتفاضة معمَّمة في المملكة السعودية ذاتها."

جلبير الأشقر، **الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية**، ترجمة عمر الشافعي، بيروت: دار الساقي، ٢٠١٣، ص٢٠٤-٢٠٥. وقد استمر الصراع في البحرين، وإن كان بشكل مكتوم بالمقارنة بانتفاضة ٢٠١١. انظر:

Ala'a Shehabi and Marc Owen Jones, eds, *Bahrain's Uprising*, London: Zed, 2015.

٢ الأشقر، **الشعب يريد**، ص ٢٦٧-١٦٨.

٣ المرجع ذاته، ص ٢١٤.

٤ انظر:

Francoise Clément and Ahmed Salah, "Post-Uprising Libyan Associations and Democracy

Building in Urban Libya", *Built Environment*, vol. 40, no. 1, 2013, pp. 118–27.

وانظر أيضاً:

Fadil Aliriza, "Libya's Unarmed Revolutionaries", *Foreign Policy* (online), 16 August 2013.

٥ انظر: مجموعة الأزمات الدولية، نقف معاً منقسمين: استمرار الصراعات في ليبيا، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٣٠، ترجمة من الإنكليزية، طرابلس/بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، ١٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢.

٦ انظر:

Roman David and Houda Mzioudet, *Personnel Change or Personal Change? Rethinking Libya's Political Isolation Law*, Brookings Doha Center/Stanford University Project on Arab Transitions, Paper No. 4, March 2014.

٧ انظر:

Ali Bensaâd, "Comment Daech progresse en Libye", *Libération*, 12 December 2015.

وفقاً للمؤلف، كان أفراد قبيلة القذافي أكثر انجذاباً إلى حفتر منهم إلى "الدولة الإسلامية".

٨ عن ليبيا ما بعد الانتفاضة، انظر:

Peter Cole and Brian McQuinn, eds, *The Libyan Revolution and Its Aftermath*, New York: Oxford University Press, 2015;

وانظر أيضاً: فريدريك ويري، إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، سبتمبر/أيلول ٢٠١٤؛ و

Patrick Haimzadeh, "Libya's Second Civil War", *Le Monde diplomatique*, April 2015; and Mattia Toaldo, "Libya's Transition and the Weight of the Past", in Anna Bozzo and Pierre-Jean Luizard, eds, *Polarisations politiques et confessionnelles. La place de l'islam dans les "transitions" arabes*, Rome: Roma TrE-Press, 2015, pp. 77–97.

٩ الأشقر، الشعب يريد، ص ٢٠٠–٢٠١.

١٠ انظر:

Laurent Bonnefoy, "Les Trois gagnants de la révolution yéménite", *Orient XXI*, 18 July 2014.

١١ انظر: عادل الشوربجي، إعادة هيكلة الجيش اليمني، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو/أيار ٢٠١٣؛ و

Marwan Noman and David Sorenson, Reforming the Yemen Security Sector, CDDRL Working Papers No. 137, Stanford, CA: Stanford University, June 2013.

12 Robert Worth, "Even Out of Office, a Wielder of Great Power in Yemen", *New York Times*, 31 January 2014.

١٣ انظر:

Laurent Bonnefoy, " La Revanche inattendue du confessionnalisme au Yémen", *Orient XXI*, 18 Septembre 2014.

14 Worth, "Even Out of Office".

١٥ انظر: مجموعة الأزمات الدولية، الحوثيون من صعدة إلى صنعاء، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٥٤، ترجمة من الإنكليزية، بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، ١٠ يونيو/حزيران ٢٠١٤.

16 Helen Lackner, "An Introduction to Yemen's Emergency", *Open Democracy*, 25 January 2015.

١٧ مجموعة الأزمات الدولية، الحوثيون، ص ١٤.

١٨ أحمد علية، "عبد الله صالح لـ'بوابة الأهرام': لم أعد رقماً مهماً ولا خلافات لي مع السعوديين... والربيع العربي سيئ"، بوابة الأهرام، ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤.

١٩ للاطلاع على دراسة لخلفية تطورات اليمن بعد ٢٠١١، انظر:

Helen Lackner, ed., *Why Yemen Matters: A Society in Transition*, London: Saqi, 2014.

٢٠ حول دور جماعة الإخوان المسلمين اليمنية وخصائصها الفريدة، انظر:

Laurent Bonnefoy, "Au Yémen, des Frères musulmans pas comme les autres", *Orient XXI*, 8 April 2014, and Stacey Philbrick Yadav, "Yemen's Muslim Brotherhood and the Perils of Powersharing", Washington, DC: Brookings Institution, August 2015.

٢١ الأشقر، الشعب يريد، ص ٢٧٦. وحول الوضع في ظل حكم النهضة، انظر:

Francis Ghilès, "Still a Long Way to Go for Tunisian Democracy", *Notes Internacional CIDOB*, no. 73 (May 2013).

٢٢ الأشقر، الشعب يريد، ص ٢٧٧.

٢٣ عُرض الفيديو على التلفزيون. وهو متاح إلكترونياً على قناة مجموعة ProLaiques Tunisie على اليوتيوب، فيديو الغنوشي مع السلفيين المسرَّب، ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢،

<https://www.youtube.com/watch?v=m5vqhT8TxRw>

ويمكن أن يتبين المرء بسهولة أن الفيديو قد تم تحريره لاختزاله في التصريحات الأكثر إثارة. إلا أن الغنوشي نفسه أكد على التلفزيون بعد وقت قصير من إذاعة الفيديو أنه صحيح، وإن كان محرَّراً، وأن قصده الوحيد كان حثّ السلفيين على احترام الدولة والامتثال للقانون. منبر تونسي حر، رد الشيخ راشد الغنوشي على الفيديو المسرَّب، ١١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢، < https://www.youtube.com/ watch?v=_ZqFW-KEljM >.

وحول موقف النهضة من المسائل الدستورية، انظر:

Monica Marks, "Convince, Coerce, or Compromise? Ennahda's Approach to Tunisia's Constitution", Brookings Doha Center Analysis Paper No. 10, February 2014.

٢٤ بشأن دور الاتحاد العام التونسي للشغل في الانتفاضة التونسية، المصدر الأكثر شمولاً هو الكتاب الممتاز لهالة اليوسفي:

Hèla Yousfi, *L'UGTT: Une passion tunisienne*, Sfax: Med Ali Edition, 2015.

وللاطلاع على عرض أكثر إيجازاً، انظر:

Joel Beinin, *Workers and Thieves: Labor Movements and Popular Uprisings in Tunisia and Egypt*, Stanford, CA: Stanford University Press, 2015.

٢٥ انظر:

Fabio Merone and Francesco Cavatorta, "Ennahda: A Party in Transition", *Jadaliyya*, 25 March 2013.

وعن الحركة السلفية التونسية، انظر لنفس المؤلفَيْن:

"Salafist Movement and Sheikh-ism in the Tunisian Democratic Transition", *Middle East Law and Governance*, no. 5, 2013, pp. 308–30; Fabio Merone, "Enduring Class Struggle in Tunisia: The Fight for Identity beyond Political Islam", *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 42, no. 1 (2015), pp. 74–87; Monica Marks, *Tunisia's Ennahda: Rethinking Islamism in the Context of isis and the Egyptian Coup*, Washington, DC: Brookings Institution, August 2015.

وعن الظاهرة الجهادية، انظر:

Haim Malka, "Tunisia: Confronting Extremism", in Jon Alterman, ed., *Religious Radicalism after the Arab Uprisings*, Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2015, pp. 92–121, and Georges Fahmi and Hamza Meddeb, *Market for Jihad: Radicalization in Tunisia*, Beirut: Carnegie Middle East Center, October 2015.

٢٦ للاطلاع على عرض جيد للتجربة التونسية في ظل حكم النهضة، انظر:

Mohammed Hachemaoui, *La Tunisie à la croisée des chemins: quelles règles pour quelle transition?* Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, August 2013.

27 Sadri Khiari, "Quand l'Histoire recule par le bon côté", *Nawaat*, 7 August 2013.

٢٨ قام البنك الدولي أولاً بالتكليف بإجراء دراسة عن الـ ٢٢٠ شركة التي امتلكتها أسرة بن علي والتي صودرت في أعقاب "ثورة الياسمين"، وقد استحوذت على ٢١ في المائة من مجموع صافي أرباح القطاع الخاص.

Bob Rijkers, Caroline Freund and Antonio Nucifora, *All in the Family: State Capture in Tunisia*, Policy Research Working Paper 6810, Washington, DC: World Bank, March 2014.

وتلا ذلك إيلاء عناية خاصة لمحاباة الأقارب والفساد والنهب وانتزاع الريع في التقرير العام للبنك عن تونس، بعنوان:

The Unfinished Revolution: Bringing Opportunity, Good Jobs and Greater Wealth to All Tunisians, Development Policy Review, Washington, DC: World Bank, May 2014.

ولا حاجة للقول بأن "إنهاء الثورة" في فهم البنك الدولي لا يعني سوى إنجاز "الحكم الرشيد" النيوليبرالي. وحول رأسمالية المحاسيب التونسية في ظل بن علي، انظر أيضاً:

Bob Rijkers, Leila Baghdadi and Gael Raballand, *Political Connections and Tariff Evasion: Evidence from Tunisia*, Policy Research Working Paper 7336, Washington, DC: World Bank, June 2015.

29 Yousfi, *L'UGTT*, p. 237.

٣٠ انظر:

Tasia Wagner, "Testing Tunisia's Transition: The Law on Economic and Financial Reconciliation", Institute for Strategic Islamic Affairs, October 2015.

٣١ انظر:

Choukri Hmed and Hèla Yousfi, "Que récompense le Nobel", *Libération*, 14 October 2015.

٣٢ انظر: يزيد صايغ، **الفرصة الضائعة: السياسة وإصلاح الشرطة في مصر وتونس**، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مارس/آذار ٢٠١٥.

٣٣ انظر:

Amel Boubekeur, "Islamists, Secularists and Old Regime Elites in Tunisia: Bargained Competition", *Mediterranean Politics* (online), 2015.

وحول فضاءات نضال الشباب، انظر:

Charles Tripp, *Battlefields of the Republic: The Struggle for Public Spacc in Tunisia*, lse Middle East Centre Paper Series No. 13, December 2015.

وللاطلاع على مسح ممتاز للشباب في الضواحي الشعبية لتونس العاصمة، انظر:

Olfa Lamloum and Mohamed Ali Ben Zina, eds, *Les Jeunes de Douar Hicher et d'Ettadhamen. Une enquête sociologique*, Tunis: Arabesques/International Alert, 2015.

34 Anouar Boukhars, *The Reckoning: Tunisia's Perilous Path to Democratic Stability*, Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, April 2015, pp. 19–20.

٣٥ انظر كتابي: **صدام الهمجيات: الإرهاب، الإرهاب المقابل والفوضى العالمية قبل ١١ أيلول وبعده**، ترجمة كميل داغر، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢؛ عنوان طبعته الإنكليزية هو **صدام الهمجيات: إعادة صنع الفوضى العالمية الجديدة**. وبإحدى سخريات التاريخ القاسية، ألقى جورج بوش الأب فعلاً خطبته عن "النظام العالمي الجديد" أمام الكونغرس في "١١ سبتمبر/أيلول" ١٩٩٠ تمهيداً للحرب الأمريكية الأولى ضد العراق.

36 Geoff Dyer and Demetri Sevastopulo, "Kerry Walks High Wire in Talks with Putin", *Financial Times*, 18 December 2015.

٣٧ للاطلاع على نبذة عن اليسار العربي، انظر: محمد العجاتي وآخرون، **اليسار والثورات العربية**، القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات/مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ٢٠١٣؛ وجميل هلال وكاتيا هيرمان

(تحرير)، **إطلالة أولية على اليسار في المشرق العربي**، رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ المكتب الإقليمي فلسطين، ٢٠١٤.

٣٨ انظر الفصل الأول، أعلاه.

٣٩ عزيز العظمة، **سورية والصعود الأصولي: عن الأصولية والطائفية والثقافة**، حوار أجراه وحرره حمّود حمّود، بيروت: رياض الريس، ٢٠١٥، ص ٧٦-٧٧.

40 Maha Abdelrahman, *Egypt's Long Revolution: Protest Movements and Uprisings*, Abingdon, UK: Routledge, 2015, p. 107.

٤١ المرجع ذاته، ص ١١٠-١١١.

42 Ahlem Belhadj, "Women's Rights and the Arab Uprisings" (online video), conference delivered at soas, University of London, 7 December 2015.

المراجع والمصادر

[تتضمن القائمة أدناه جميع الكتب والكتيبات ومقالات المجلات التي استشهدنا بها في هذا الكتاب، إلى جانب مقالات مختارة من الصحف اليومية أو وكالات الأنباء. وأغلب هذه الوثائق كانت متاحة إلكترونياً وقت الكتابة، ويسهل العثور عليها بواسطة محرّك بحث. ولا يرد عنوان رابط الوثيقة إلا للوثائق الإلكترونية التي لا يسهل الاهتداء إليها].

مراجع ومصادر باللغة العربية

الأسد، بشار، "الرئيس الأسد: المعركة معركة محور متكامل يمثل منهجاً من الاستقلالية والكرامة"، **الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)**، ٢٦ يوليو/تموز ٢٠١٥.

الاشتراكيون الثوريون، "على طريق استكمال الثورة: الاشتراكيون الثوريون في حملة تمرُّد"، موقع الاشتراكيين الثوريين على الإنترنت، ١٩ مايو/أيار ٢٠١٣، <http://revsoc.me/-14836>.

الأشقر، جلبير، **صدام الهمجيات: الإرهاب، الإرهاب المقابل والفوضى العالمية قبل ١١ أيلول وبعده**، ترجمة كميل داغر، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٢.

_، **الشرق الملتهب: الشرق الأوسط في المنظور الماركسي**، ترجمة سعيد العظم، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤.

_، "همجية الرسالة التمدينية"، ترجمة كميل داغر، **الآداب**، العدد ٣/٤، مارس/آذار– أبريل/نيسان ٢٠٠٦، ص ٤٩–٥٦.

_، **الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية**، ترجمة عمر الشافعي، بيروت: دار الساقي، ٢٠١٣.

الأشقر، جلبير ونعوم تشومسكي، **السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط**، ترجمة ربيع وهبه، بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٧.

الأمين، إبراهيم، "الشرع يخرج عن صمته: الحل العسكري وهم... والحل بتسوية تاريخية"، **الأخبار**، ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

برايز، عبد الفتاح، "عن الجيش وإمبراطوريته الاقتصادية في مصر"، **جدلية**، ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣.

_، "المال ليس كل شيء: إعادة النظر في الاقتصاد العسكري في مصر"، **جدلية**، ٥ يوليو/تموز ٢٠١٥.

بروجردي، إسكندر صادقي، **النخبة السياسية الإيرانية وسوريا: مسارات متوازية نحو الهدف ذاته: إنقاذ "محور المقاومة" والحفاظ على العمق الاستراتيجي**، **دراسات**، العدد الأول، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤.

بكري، مصطفى، **الجيش والإخوان: أسرار خلف الستار**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٣.

بلير، إدموند وبول تيلور وتوم بيري، "تقرير خاص: كيف خسر الإخوان المسلمون مصر؟"، **رويترز**، ٢٦ يوليو/تموز ٢٠١٣.

البنّي، أكرم، "قراءة في واقع اليسار السوري"، في جميل هلال وكاتيا هيرمان (تحرير)، **إطلالة أولية على اليسار في المشرق العربي**.

تروتسكي، ليون، **الثورة المغدورة**، ترجمة رفيق سامر، بيروت: دار الالتزام، ١٩٩١.

توفيق، محمد، "القطاع الخاص المصري يتخوّف من تمدّد الجيش اقتصادياً"، **العربي الجديد**، ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥.

جمال، وائل، "لا للاقتراض على مبادئ الصندوق والجنزوري ومن تبعهما"، **الشروق**، ٢٠ أغسطس/آب ٢٠١٢.

حبش، محمد، "أبو القعقاع... ذكريات... الطريق إلى داعش"، **All4Syria**، ٧

أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤.

حمامة، محمد، "العالم المجهول لـ'اللجان النوعية': الطريق السريع من السلمية التنظيمية إلى العبوات الناسفة وحتى قوائم الاغتيال"، **مدى مصر**، ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥.

حميدي، إبراهيم، "مؤتمر الرياض يدعم الحل السياسي... وهيئة لتشكيل وفد المفاوضات"، **الحياة**، ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥.

خضّور، خضر، "إمساك نظام الأسد بالدولة السورية"، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، يوليو/تموز ٢٠١٥.

_، "'غيتو' ضبّاط الأسد: لماذا لايزال الجيش السوري موالياً؟"، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥.

دار الخدمات النقابية والعمالية، **حال العمال في حكم الإخوان: عام من انتهاكات الحريات النقابية في فترة حكم مرسي**، القاهرة: دار الخدمات النقابية والعمالية، يونيو/حزيران ٢٠١٣.

رضا، إسلام، "أخطر ٦ بنود في قانون الخدمة المدنية"، **المصريون**، ١٠ أغسطس/آب ٢٠١٥.

سرور، صفاء، "كمال أبو عيطة... الوزير يمزق دفاتر المناضل العمالي"، **المصري اليوم**، ٦ فبراير/شباط ٢٠١٤.

السعدي، سلام، "تحولات في صفوف المعارضة السورية المسلحة"، **صدى** (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي)، ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥.

سعيد، عمر، "ماذا يحدث داخل الإخوان المسلمين: مقربون وأعضاء يجيبون"، **مدى مصر**، ٨ يونيو/حزيران ٢٠١٥.

سيل، باتريك، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، الطبعة العاشرة، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، **محرقة المجتمع: أبرز المجازر التي تحمل أنماط انتهاكات طائفية أو عرقية في سوريا**، لندن: الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ١٣ يونيو/حزيران ٢٠١٥.

شربل، غسان، "عجز مرسي عن الإجابة وقال 'أريدك معي نائباً للرئيس'... شعار 'يسقط يسقط حكم العسكر' أضرّ الثورة وقرّب بين الجيش والإخوان"، **الحياة**، ٢٦ يونيو/حزيران ٢٠١٣.

_، "صبّاحي: مرسي لم يعد يمثّل الثورة و ٣٠ 'يونيو' لوقف الاستبداد 'الإخواني'"، **الحياة**، ٢٧ يونيو/حزيران ٢٠١٣.

_، "صباحي: الجيش قوة وطنية أصيلة وأي تدخُّل له سيكون لمرحلة انتقالية"، **الحياة**، ٢٨ يونيو/حزيران ٢٠١٣.

الشريف، أسماء وياسين صالح، "تقرير خاص: القوة الحقيقية وراء 'ثورة الدولة' في مصر" رويترز، ١١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣.

الشوربجي، عادل، **إعادة هيكلة الجيش اليمني**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو/أيار ٢٠١٣.

صالح، ياسين الحاج، "السلطان الحديث: المنابع السياسية والاجتماعية للطائفية في سورية"، **الجمهورية**، ٢٦ و ٣٠ يناير/كانون الثاني و ٤ فبراير/شباط ٢٠١٥.

صايغ، يزيد، **الفرصة الضائعة: السياسة وإصلاح الشرطة في مصر وتونس**، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مارس/آذار ٢٠١٥.

صباحي، حمدين، "حمدين صباحي خلال لقائه مع وفد مركز كارتر"، صفحة حمدين صباحي على الفيسبوك، ١٨ يونيو/حزيران ٢٠١٢.

_، انظر المدخل أدناه والمدخل تحت اسم: شربل، غسان.

صلاح، محمد، "حمدين صباحي للحياة: خروج عادل للعسكر وطنطاوي يستحق التكريم إذا حاكم قتلة الشهداء"، **الحياة**، ١٩ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.

صلاح، ياسمين وبول تايلور، "محمود بدر المتمرد المصري الذي 'يمتلك' ميدان التحرير"، رويترز، ٨ يوليو/تموز ٢٠١٣.

عادلي، عمرو، "بين فاشية مجهضة وأخرى محتملة"، **بدايات**، العدد ٦ (صيف ٢٠١٣)، ص ٨٦-٩٣ (أيضاً في موقع جدلية).

_، "اقتصاد الجيش ومستقبل القطاع الخاص في مصر"، **الشروق**، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

عبد الحق، ميسرة ولينا عطا الله، "مقارنة بين دستور ٢٠١٢ ومشروع دستور ٢٠١٣"، **مدى مصر**، ١٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤.

العجاتي، محمد وآخرون، **اليسار والثورات العربية**، القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات/مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ٢٠١٣.

العربي الجديد، "مصر: السيسي يضمن ولاء الجيش بامتيازات اقتصادية غير مسبوقة"، **العربي الجديد**، ٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥.

عطاالله، سامر، **السعي خلف الثروة والاستيلاء على السلطة**، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤.

العطار، محمد، "أزمة الإخوان المسلمين في مصر... انشقاق تقليدي أم انهيار مرتقب؟"، **ساسة بوست**، ٢١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥.

العظمة، عزيز، **سورية والصعود الأصولي: عن الأصولية والطائفية والثقافة**، حوار أجراه وحرره حمّود حمّود، بيروت: رياض الريس، ٢٠١٥.

فهمي، جورج، **الصراع على قيادة جماعة الإخوان المسلمين في مصر**، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ١٤ يوليو/تموز ٢٠١٥.

فوكوياما، فرانسيس، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين، الطبعة الأولى، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣.

قنديل، هشام، "قنديل: مرسي وافق على إجراء استفتاء على استمراره لكن بعد الانتخابات البرلمانية"، **الوطن**، ٢٥ يوليو/تموز ٢٠١٣.

كلاوزفيتز، (الجنرال) كارل فون، **عن الحرب**، ترجمة سليم شاكر الإمامي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.

كيلة، سلامة، "حول دور اليسار السوري في الثورة"، في: محمد العجاتي وآخرون، **اليسار والثورات العربية**.

لوك، جون، **مقالتان في الحكم المدني، الكتاب الثاني: بحث في نشأة الحكم المدني الصحيح ومداه وغايته (١٦٨٩)**، ترجمة ماجد فخري، بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع، ١٩٥٩.

مارشال، شانا، **القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية**، بيروت:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أبريل/نيسان ٢٠١٥.

ماركس، كارل، **الثامن عشر من بروميير لويس بونابرت**، في **ماركس وإنجلس، مختارات في أربعة أجزاء**، الجزء الأول، ترجمة إلياس شاهين، موسكو: دار التقدم، بدون تاريخ.

_، **الحرب الأهلية في فرنسا**، ترجمة دار التقدم (طشقند)، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وآخرون، **أذرع الظلم: تقرير مشترك بين منظمات وحركات حقوقية حول انتهاكات حقوق الإنسان**، متاح على الرابط:
<http://www.eipr.org/report/2014/01/05/1921>

مجموعة الأزمات الدولية، **نقف معاً منقسمين: استمرار الصراعات في ليبيا**، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٣٠، ترجمة من الإنكليزية، طرابلس/بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، ١٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢.

_، **الحوثيون من صعدة إلى صنعاء**، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٥٤، ترجمة من الإنكليزية، بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، ١٠ يونيو/حزيران ٢٠١٤.

محمد، نشوى، **تقرير الاحتجاجات السنوي: الحركة العمالية في مصر لعام ٢٠١٤**، القاهرة: مركز المحروسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٥.

_، **تقرير الاحتجاجات السنوي: الحركة العمالية في مصر لعام ٢٠١٥**، القاهرة: مركز المحروسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٥.

مرسي، محمد، "ننشر النص الكامل لكلمة الرئيس محمد مرسي من ميدان التحرير"، **أخبارك**، ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٢، <http://goo.gl/NDV56i>.

المركز السوري لبحوث السياسات، **سورية، الحرب على التنمية: تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية**، التقرير الفصلي الثاني (أبريل/نيسان – يونيو/حزيران ٢٠١٣)، دمشق: المركز السوري لبحوث السياسات، لصالح وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣.

_، **سورية، هدر الإنسانية: تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية**، تقرير الربعين الثالث والرابع (يوليو/تموز – ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣)،

دمشق: المركز السوري لبحوث السياسات، لصالح وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مايو/ أيار ٢٠١٤.

_، **سورية، الاغتراب والعنف: تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال العام ٢٠١٤**، دمشق: المركز السوري لبحوث السياسات، لصالح وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارس/ آذار ٢٠١٥.

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، **اشتباكات الاتحادية بمحيط القصر الرئاسي في القاهرة الخامس والسادس من ديسمبر ٢٠١٢**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، **الاحتجاجات العمالية في مصر ٢٠١٢**، القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٣.

_، **تقرير الاحتجاجات السنوي ٢٠١٣**، القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٤.

_، **تقرير الاحتجاجات العمالية ٢٠١٤**، القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ١ مايو/أيار ٢٠١٥.

المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وآخرون، "بيان إعلامي مشترك: التنكيل بمنظمات حقوقية وعودة إلى ما هو أسوأ من قبل ٢٥ يناير ٢٠١١"، موقع المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الإنترنت، ١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣. <ecesr.org/2013/12/19/بيان–إعلامي–مشترك–التنكيل–بمنظمات–حق>.

مسلم، محمد، **تبديد الأساطير: الأزمة الاقتصادية في مصر**، القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مايو/أيار ٢٠١٣.

منظمة العفو الدولية، **جيل السجون: شباب مصر من التظاهر إلى السجون**، لندن: منظمة العفو الدولية، ٢٠١٥.

_، **"لم يكن لنا مكان آخر نذهب إليه": النزوح القسري وعمليات هدم المنازل في شمال سوريا**، لندن: منظمة العفو الدولية، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥.

نسيرة، هاني، "من أغاسي إلى النصرة... خبرة الأسد في اختراق الجهاديين!"، معهد العربية للدراسات، ١٦ يونيو/حزيران ٢٠١٣.

هلال، جميل وكاتيا هيرمان (تحرير)، إطلالة أولية على اليسار في المشرق العربي، رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ المكتب الإقليمي فلسطين، ٢٠١٤.

هنتنغتون [هانتنجتون]، صامويل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، الطبعة الأولى، الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣.

_، صراع الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، الطبعة الثانية، القاهرة: دار سطور، ١٩٩٩.

هيومن رايتس ووتش، تحت الحكم الكردي: الانتهاكات بالمناطق الخاضعة لإدارة حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا، نيويورك: هيومن رايتس ووتش، يونيو/حزيران ٢٠١٤.

_، حسب الخطة: مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر، نيويورك: هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٤.

_، "مصر: عام من الانتهاكات في ظل قيادة السيسي"، هيومن رايتس ووتش، ٨ يونيو/حزيران ٢٠١٥.

ويكيليكس بالعربي، "رئيس المخابرات السورية يحضر اجتماعاً مع منسق شؤون مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية"، السفارة الأمريكية في دمشق، الوثيقة 159DAMASCUS10، ٢٤ فبراير/شباط ٢٠١٠.

مراجع ومصادر باللغات الأجنبية

Abi-Habib, Maria, "isis Gained Momentum Because Al-Assad Decided to Go Easy on It", *Wall Street Journal*, 22 August 2014.

Abboud, Samer, "Capital Flight and the Consequences of the War Economy", *Jadaliyya*, 18 March 2013.

Abdalla, Nadine, "Egypt's Workers - From Protest Movement to Organized Labor", Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, October 2012.

Abdelrahman, Maha, *Egypt's Long Revolution: Protest Movements and Uprisings*, Abingdon, UK: Routledge, 2015.

Abou-El-Fadl, Reem, ed., *Revolutionary Egypt: Connecting Domestic and International Struggles*, Abingdon, UK: Routledge, 2015.

Abul Magd, Zeinab, "New Egypt PM & Army Set to Keep Egypt on Neo-Liberal Track" (interviewed by Jessica Desvarieux), *The Real News Network*, 14 July 2013.

Afrasiabi, Kaveh, "The Oil War II and How Iran Can Strike Back", *Iran Review*, 2 December 2014.

Ahmad, Muhammad Idrees, "Obama's Legacy Is Tarnished as Putin Fills the Vacuum in Syria", *The National* (uae), 10 October 2015.

Ahmed, Waad and Randa Ali, "Doubts Hover Over Egypt's Civil Service Law", *Ahram Online*, 19 August 2015.

Alaa El-Din, Menna, "Egypt's Lower-Ranking Officers: A Struggle for Fairness or an Abuse of Power?", *Ahram Online*, 28 August 2015.

Alexander, Anne and Mostafa Bassiouny, *Bread, Freedom, and Social Justice: Workers & the Egyptian Revolution*, London: Zed, 2014.

Ali, Mostafa, "Wave of Strikes: Egypt Labour Fights Back, Capital Draws a Line", *Ahram Online*, 31 July 2012.

Aliriza, Fadil, "Libya's Unarmed Revolutionaries", *Foreign Policy*, 16 August 2013.

Allinson, Jamie, "Class Forces, Transition and the Arab Uprisings: A Comparison of Tunisia, Egypt and Syria", *Democratization*, vol. 22, no. 2 (2015), pp. 294-314.

Alterman, Jon, ed., *Religious Radicalism after the Arab Uprisings*, Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2015.

Alvaredo, Facundo and Thomas Piketty, *Measuring Top Incomes and Inequality in the Middle East: Data Limitations and Illustration with the Case of Egypt*, Giza: Economic Research Forum, 2014.

Amar, Paul, *The Security Archipelago: Human-Security States, Sexuality Politics, and the End of Neoliberalism*, Durham, NC: Duke University Press, 2013.

Ariss (El-), Tarek, "Future Fiction: In the Shadow of Nasser", *Ibraaz*, June 2014.

Awad, Mokhtar and Mostafa Hashem, *Egypt's Escalating Islamist Insurgency*, Beirut: Carnegie Middle East Center, October 2015.

Bahaa-Eldin, Ziad, "Egypt: Labor Day Thoughts", *Ahram Online*, 6 May 2015.

Balanche, Fabrice, "Insurrection et contre-insurrection en Syrie", *Geostrategic Maritime Review*, no. 2, Spring/Summer 2014, pp. 36–57.

———, "Syria's Kurds Are Contemplating an Aleppo Alliance with Assad and Russia", *PolicyWatch 2499*, Washington Institute for Near East Policy, 7 October 2015.

Bargawi, Hannah, "Economic Policies, Structural Change and the Roots of the 'Arab Spring' in Egypt", *Review of Middle East Economics and Finance*, Vol. 10, no. 3, pp. 219–46.

Barthe, Benjamin, "Egypte: les apprentis sorciers de Tamarrod", *Le Monde*, 17 July 2013.

Beinin, Joel, *The Rise of Egypt Workers*, Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, June 2012.

———, *Workers and Thieves: Labor Movements and Popular Uprisings in Tunisia and Egypt*, Stanford, CA: Stanford University Press, 2015.

Beinin, Joel, and Marie Duboc, "Mouvement ouvrier, luttes syndicales et processus révolutionnaire en Égypte, 2006–2013", in Camau and Frédéric Vairel, eds, 2014, pp. 121–42.

Belhadj, Ahlem, "Women's Rights and the Arab Uprisings" (online video), conference delivered at soas, University of London, 7 December 2015.

Bensaâd, Ali, "Comment Daech Progresse en Libye", *Libération*, 12 December 2015.

Bensaïd, Daniel, *Marx for Our Time: Adventures and Misadventures of a Critique*, trans. Gregory Eliott, London: Verso, 2002.

Black, Ian, "Wake-Up Call on Syrian Army Weakness Prompted Russian Intervention", *Guardian*, 1 October 2015.

Black, Ian, and Saeed Dehghan, "Iran Ramps Up Troop Deployment in Syria in Run-Up to 'Anti-Rebel Offensive'", *Guardian*, 14 October 2015.

Bonnefoy, Laurent, "Au Yémen, des Frères musulmans pas comme les autres", *Orient XXI*, 8 April 2014.

———, "Les Trois gagnants de la révolution yéménite", *Orient XXI*, 18 July 2014.

———, "La Revanche inattendue du confessionnalisme au Yémen", *Orient XXI*, 18 September 2014.

Boubekeur, Amel, "Islamists, Secularists and Old Regime Elites in Tunisia: Bargained Competition", *Mediterranean Politics* (online), 2015.

Boukhars, Anouar, *The Reckoning: Tunisia's Perilous Path to Democratic Stability*, Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, April 2015.

Bozarslan, Hamit, *Révolution et état de violence. Moyen-Orient 2011–2015*, Paris: cnrs, 2015.

Bozzo, Anna and Pierre-Jean Luizard, eds, *Polarisations politiques et confessionnelles. La place de l'islam dans les "transitions" arabes*, Rome: Roma TrE-Press, 2015.

Brown, Nathan and Michele Dunne, *Unprecedented Pressures, Uncharted Course for Egypt's Muslim Brotherhood*, Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, July 2015.

Brun, Sarah, "La Farce à l'épreuve du tragique au XXe siècle", in Torres and Ferry, eds, 2012.

Bureau of Political-Military Affairs, "MANPADS: Combating the Threat to Global Aviation from Man-Portable Air Defense Systems", Washington, DC: US Department of State, 27 July 2011.

Burgat, François, "Testimony of General Ahmed Tlass on the Syrian Regime and the Repression", *Noria*, April 2014.

Burgat, François and Bruno Paoli, eds, *Pas de printemps pour la Syrie. Les clés pour comprendre les acteurs et les défis de la crise (2011–2013)*, Paris: La Découverte, 2013.

Butter, David, *Syria's Economy: Picking up the Pieces*, London: Chatham House, June 2015.

Cambanis, Thanassis, "To Catch Cairo Overflow, 2 Megacities Rise in Sand", *New York Times*, 24 August 2010.

Camau, Michel and Frédéric Vairel, eds, *Soulèvements et recompositions politiques dans le monde arabe*, Montreal: Presses de l'Université de Montréal, 2014.

Charbel, Jano, "Labor Activist Wades into the Deep State", *Mada Masr*, 30 September 2013.

———, "Sisi Posters and the Politics of Patronage", *Mada Masr*, 25 May 2014.

———, "Whatever happened to Egypt's independent unions?", *Mada Masr*, 1 May 2015.

———, "What Sisi Didn't Say About Labor Conditions in Constructing the New Suez Canal", *Mada Masr*, 7 August 2015.

Chomsky, Noam, "The Responsibility to Protect", lecture given at the UN General Assembly, New York, July 23, 2009, <http://www.chomsky.info/talks/20090723.htm>.

Chulov, Martin, "Why Isis Fights", *Guardian*, 17 September 2015.

———, "Is Vladimir Putin Right to Label Turkey 'Accomplices of Terrorists'?", *Guardian*, 24 November 2015.

Clinton, Hillary Rodham, *Hard Choices*, New York: Simon & Schuster, 2015.

———, see the entry for Goldberg.

Cole, Peter, and Brian McQuinn, eds, *The Libyan Revolution and Its Aftermath*,

New York: Oxford University Press, 2015.
Coles, Isabel, and Ned Parker, "The Baathists: How Saddam's Men Help Islamic State Rule", *Reuters*, 11 December 2015.
Collins, Dylan, "A Growing Jihadist Presence in Syria's Opposition" (interview with Hassan Hassan), *Syria Deeply*, 30 November 2015.
Cooper, Helene and Mark Landler, "US Hopes Assad Can Be Eased Out with Russia's Aid", *New York Times*, 26 May 2012.
Cordesman, Anthony, "US Options in Syria: Obama's Delays and the Dempsey Warnings", csis, 23 August 2013.
———, "Beyond Partisan Bickering: Key Questions About US Strategy in Syria", csis, 17 September 2015.
David, Roman, and Houda Mzioudet, *Personnel Change or Personal Change? Rethinking Libya's Political Isolation Law*, Brookings Doha Center – Stanford University Project on Arab Transitions, Paper no. 4, March 2014.
Denitch, Bogdan, *After the Flood: World Politics and Democracy in the Wake of Communism*, London: Adamantine, 1992.
De Smet, Brecht, and Seppe Malfait, "Trade Unions and Dictatorship in Egypt", *Jadaliyya*, 31 August 2015.
Dickinson, Elizabeth, "The Case Against Qatar", *Foreign Policy*, 30 September 2014.
Duboc, Marie "Reluctant Revolutionaries? The Dynamics of Labour Protests in Egypt, 2006–13", in Abou-El-Fadl, ed., 2015, pp. 27–41.
Economist (The), "Egypt's Election: A Coronation Flop", *Economist*, 31 May 2014.
———, "A Bigger, Better Suez Canal – But Is It Necessary?", *Economist*, 8 August 2015.
Eleiba, Ahmed, "Saleh Speaks his Mind", *Al-Ahram Weekly*, 27 November 2014.
Elshahed, Mohamed, "Cairo: Militarized Landscape", *The Funambulist*, no. 1, September 2015, pp. 20–25.
Ennarah, Karim, "The Politics of Mobilization and Demobilization (Part 2)", *Mada Masr*, 25 February 2014.
Ezzat, Dina, "Egypt: The President, the Army and the Police", *Ahram Online*, 27 December 2012.
———, "President Morsi Could Face a Summer of Discontent", *Ahram Online*, 27 December 2012.
———, "El-Sisi's Silence Provokes Questions about Expected Presidential Run", *Ahram Online*, 1 March 2014.
Fahmi, Georges and Hamza Meddeb, *Market for Jihad: Radicalization in Tunisia*, Beirut: Carnegie Middle East Center, October 2015.
Fahmy, Khaled, "Chasing Mirages in the Desert", *Cairobserver*, 14 March 2015.

Falk, Pamela, "US Doesn't Really Want Assad to Fall, Russian Ambassador Claims", *CBS News*, 15 September 2015.

Filiu, Jean-Pierre, *From Deep State to Islamic State: The Arab Counter-Revolution and its Jihadi Legacy*, London: Hurst, 2015.

Foer, Franklin, and Chris Hughes, "Barack Obama Is Not Pleased: The President on His Enemies, the Media, and the Future of Football", *New Republic*, 27 January 2013.

Freedom House, *Freedom in the World 2008*, Washington, DC: Freedom House, 2008.

———, *Freedom in the World 2010*, Washington, DC: Freedom House, 2010.

———, *Freedom in the World 2011*, Washington, DC: Freedom House, 2011.

———, *Freedom in the World 2012*, Washington, DC: Freedom House, 2012.

Fukuyama, Francis, "The End of History", *The National Interest*, no. 16, Summer 1989.

———, "Is China Next?", *Wall Street Journal*, 12 March 2011.

Gallois, Dominique, " Comment la vente de Rafale à l'Egypte a-t-elle été organisée?", *Le Monde.fr*, 16 February 2015.

Ghilès, Francis, "Still a Long Way to Go for Tunisian Democracy", *Notes Internacional cidob*, no. 73, May 2013.

Goldberg, Jeffrey, "Hillary Clinton: 'Failure' to Help Syrian Rebels Led to the Rise of ISIS", *Atlantic*, 10 August 2014.

Gordon, Michael and Mark Landler, "Senate Hearing Draws Out a Rift in US Policy on Syria", *New York Times*, 7 February 2013.

Grimm, Jannis, *Mapping Change in the Arab World: Insights from Transition Theory and Middle East Studies*, Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, June 2013.

Guiton, Barney, "'isis Sees Turkey as Its Ally': Former Islamic State Member Reveals Turkish Army Cooperation", *Newsweek*, 7 November 2014.

Gunter, Frank, "isil Revenues: Grow or Die", *Foreign Policy Research Institute*, June 2015.

Hachemaoui, Mohammed, *La Tunisie à la croisée des chemins: quelles règles pour quelle transition?*, Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, August 2013.

Haimzadeh, Patrick, "Libya's Second Civil War", *Le Monde diplomatique*, April 2015.

Hanieh, Adam, *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary capitalism in the Middle East*, Chicago: Haymarket, 2013.

Hassan, Hassan and Bassam Barabandi, "Kurds Can't Be Syria's Saviors", *Foreign Policy*, 18 November 2015.

Hauslohner, Abigail, "Egypt's Military Expands Its Control of the Country's Economy", *Wall Street Journal*, 16 March 2014.

Heller, Sam, "Ahrar al-Sham's Revisionist Jihadism", *War on the Rocks*, 30 September 2015.
Hinnebusch, Raymond, "Globalization, Democratization, and the Arab Uprising: The International Factor in mena's Failed Democratization", *Democratization*, vol. 22, no. 2, 2015, pp. 335-57.
Hof, Frederic, "The Self-Government Revolution That's Happening under the Radar in Syria", *Washington Post*, 26 July 2015.
———, "I Got Syria So Wrong", *Politico*, 14 October 2015.
Ibrahim, Ekram, "Why Did Sabbahi – 'One of Us' – Do So well?", *Ahram Online*, 25 May 2012.
Idiz, Semih, "ISIS Emerges as Threat to Turkey", *Al-Monitor*, 25 March 2014.
Ilgit, Asli and Rochelle Davis, "The Many Roles of Turkey in the Syrian Crisis", *Middle East Report Online*, 28 January 2013.
International Monetary Fund, *Arab Republic of Egypt 2014 Article IV Consultation, imf Country Report No. 15/33*, Washington, DC: imf, February 2015.
Ismail, Salwa, "Urban Subalterns in the Arab Revolutions: Cairo and Damascus in Comparative Perspective", *Comparative Studies in Society and History*, vol. 55, no. 4, 2013, pp. 865–94.
Jacquet, Vinciane, "Les Frères musulmans égyptiens dépassés par leur base ?", *Orient XXI*, 15 September 2015.
Jones, Sam "New EU Syria Sanctions Reveal Regime Collusion with Isis", *Financial Times*, 7 March 2015.
Kaminski, Matthew, "Khairat Al Shater: The Brother Who Would Run Egypt", *Wall Street Journal*, 22 June 2012.
Kandil, Hazem, *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt*, London: Verso, 2012.
Karouny, Mariam, "Resilient insurgent group Ahrar al-Sham to play bigger role in Syria", *Reuters*, 22 September 2015.
Kerry, John, John Kerry, "Interview with Nicolle Wallace, Mike Barnicle, Mark Halperin, Richard Haass, and Katty Kay of MSNBC's Morning Joe", US Department of State, 29 September 2015.
———, "Remarks at a Meeting on International Peace and Security and Countering Terrorism", US Department of State, 30 September 2015.
Khiari, Sadri, "Quand l'Histoire recule par le bon côté", *Nawaat*, 7 August 2013.
Kingsley, Patrick, "A New New Cairo: Egypt Plans £30bn Purpose-Built Capital in Desert", *Guardian*, 16 March 2015.
Kirkpatrick, David, Peter Baker and Michael Gordon, "How American Hopes for a Deal in Egypt Were Undercut", *New York Times*, 17 August 2013.
Klapper, Bradley and Julie Pace, "Why Obama is Standing with Egypt's President Morsi", *Associated Press*, 28 November 2012.

Lackner, Helen, ed., *Why Yemen Matters: A Society in Transition*, London: Saqi, 2014.

———, "An Introduction to Yemen's Emergency", *Open Democracy*, 25 January 2015.

Lambert, Léopold, "New Egyptian Capital: Architects' Intrinsic Aspiration to Work with the Military", *The Funambulist* (website), 24 April 2015.

Lamloum, Olfa and Mohamed Ali Ben Zina, eds, *Les Jeunes de Douar Hicher et d'Ettadhamen. Une enquête sociologique*, Tunis: Arabesques/International Alert, 2015.

Lefèvre, Raphaël, "Islamism Within a Civil War: The Syrian Muslim Brotherhood's Struggle for Survival", Washington, DC: Brookings Institution, August 2015.

Lesch, David, *The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and Modern Syria*, New Haven, CT: Yale University Press, 2005.

Levinson, Charles and Matt Bradley, "In Egypt, the 'Deep State' Rises Again", *Wall Street Journal*, 12 July 2013.

Linz, Juan, *Totalitarian and Authoritarian Regimes*, Boulder, CO: Lynne Rienner, 2000.

Lister, Charles, *The Syrian Jihad: Al-Qaeda, the Islamic State and the Evolution of an Insurgency*, London: Hurst, 2015.

Lund, Aron, *Syria's Salafi Insurgents: The rise of the Syrian Islamic Front*, Stockholm: Swedish Institute of International Affairs, March 2013.

———, "Syria's Kurds at the Center of America's Anti-Jihadi Strategy", Carnegie Endowment for International Peace, 2 December 2015.

———, "Syria's Opposition Conferences: Results and Expectations", Carnegie Endowment for International Peace, 11 December 2015.

Mahmoud (al-), Hamoud, "The War Economy in the Syrian Conflict: The Government's Hands-Off Tactics", Carnegie Endowment for International Peace, 15 December 2015.

Makram-Ebeid, Mona, "Mona Makram-Ebeid on Egypt's Political Future" (video), Washington: Middle East Institute, 11 July 2013.

Malashenko, Alexei, "Putin's Syrian Bet", *Le Monde Diplomatique*, November 2015.

Malka, Haim, "Tunisia: Confronting Extremism", in Alterman, ed., 2015, pp. 92–121.

Marks, Monica, "Convince, Coerce, or Compromise? Ennahda's Approach to Tunisia's Constitution", Brookings Doha Center Analysis Paper no. 10, February 2014.

———, *Tunisia's Ennahda: Rethinking Islamism in the Context of* isis *and the Egyptian Coup*, Washington, DC: Brookings Institution, August 2015.

Mazzetti, Mark, Eric Schmitt and David Kirkpatrick, "Saudi Oil Is Seen as Lever

to Pry Russian Support from Syria's Assad", *New York Times*, 3 February 2015.

McCain, John, "Statement by Senator John McCain on Obama Administration's 'Deconfliction' Talks with Russia on Syria Airstrikes", Senator John McCain's website, 1 October 2015.

Médecins Sans Frontières (MSF), *Responsibility to Protect, Dialogue 8*, April 2009, <http://www.msf.org.uk/sites/uk/files/MSF_Dialogue_No8__R2P_200904012144.pdf>.

Merone, Fabio, "Enduring Class Struggle in Tunisia: The Fight for Identity beyond Political Islam", *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 42, no. 1, 2015, pp. 74–87.

Merone, Fabio and Francesco Cavatorta, "Ennahda: A Party in Transition", *Jadaliyya*, 25 March 2013.

———, "Salafist Movement and Sheikh-Ism in the Tunisian Democratic Transition", *Middle East Law and Governance*, no. 5, 2013, pp. 308–30.

Mills, C. Wright, *The Power Elite*, New York: Oxford University Press, 1956.

Murray, Robert and Alasdair McKay, eds, *Into the Eleventh Hour: R2P, Syria and Humanitarianism in Crisis*, Bristol, UK: E-International Relations, 2014.

Naame Shaam, *Iran in Syria: From an Ally of the Regime to an Occupying Force*, September 2014.

———, *Silent Sectarian Cleansing: Iranian Role in Mass Demolitions and Population Transfers in Syria*, May 2015.

Nada, Youssef with Douglas Thompson, *Inside the Muslim Brotherhood*, London: Metro, 2012.

Neumann, Peter, "Suspects into Collaborators", *London Review of Books*, vol. 36, no. 7 (3 April 2014), pp. 19–21.

Noman, Marwan and David Sorenson, *Reforming the Yemen Security Sector*, CDDRL Working Papers no. 137, Stanford, CA: Stanford University, June 2013.

Obama, Barack, "Remarks by the President on Egypt", Washington, DC: The White House, 11 February 2011.

———, "Remarks by the President to the White House Press Corps", Washington: White House, Office of the Press Secretary, 20 August 2012.

———, "Remarks by the President on the Situation in Iraq", Washington, DC: White House, Office of the Press Secretary, 19 June 2014.

———, "Press Conference by the President", Washington, DC: White House, 2 October 2015, <https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2015/10/02/press-conference-president>.

———, see the entry for Foer and Hugues.

Ohl, Dorothy, Holger Albrecht and Kevin Koehler, "For Money or Liberty? The Political Economy of Military Desertion and Rebel Recruitment in the Syrian

Civil War", Beirut: Carnegie Middle East Center, 24 November 2015.
PBS, "Former US Ambassador Says He Could 'No Longer Defend' Obama Administration's Syria Policy", *PBS Newshour*, 3 June 2014.
Pew Research Center, *One Year After Morsi's Ouster, Divides Persist on El-Sisi, Muslim Brotherhood*, 22 May 2014.
Quilliam, Neil, "Five Reasons Why the Inclusion of Assad in a Political Transition in Syria Is Destined to Fail", *Newsweek*, 29 September 2015.
Rashwan, Nada, "Voices from Egypt: How Will Increased Energy Prices Affect You?", *Middle East Eye*, 6 July 2014.
Reuter, Christoph, "The West's Dilemma: Why Assad Is Uninterested in Defeating Islamic State", *Spiegel Online International*, 8 December 2015.
Ridley, Yvonne, "EXCLUSIVE: Shaikh Hassan Abboud's final interview", *MEMO Middle East Monitor*, 22 September 2014.
Rijkers, Bob, Leila Baghdadi and Gael Raballand, *Political Connections and Tariff Evasion: Evidence from Tunisia*, Policy Research Working Paper 7336, Washington, DC: World Bank, June 2015.
Rijkers, Bob, Caroline Freund and Antonio Nucifora, *All in the Family: State Capture in Tunisia*, Policy Research Working Paper 6810, Washington, DC: World Bank, March 2014.
Roberts, David, "Is Qatar Bringing the Nusra Front in from the Cold?", *BBC News*, 6 March 2015.
Roll, Stephan, *Egypt's Business Elite after Mubarak: A Powerful Player between Generals and Brotherhood*, Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, September 2013.
Ross, Carne, "Power to the People: A Syrian Experiment in Democracy", *Financial Times*, 23 October 2015.
Roth, Kenneth, "Barrel Bombs, Not isis, Are the Greatest Threat to Syrians", *New York Times*, 5 August 2015.
Saadi, Sardar, "David Harvey: Reclaiming the City from Kobane to Baltimore" (interview), *Roarmag.org*, 26 May 2015.
Saleh, Heba, "Egyptians Rail against Government as Fuel Costs Soar", *Financial Times*, 8 July 2014.
———, "Egypt's New Desert Capital: Metropolis or Mirage?", *Financial Times*, 5 June 2015.
Samak, Dina, "What Does the Brotherhood Really Want?", *Ahram Online*, 9 October 2015.
Sands, Phil, Justin Vela and Suha Maayeh, "Assad Regime Set Free Extremists from Prison to Fire up Trouble during Peaceful Uprising", *The National* (uae), 21 January 2014.
Schroeder, Matt, *Fire and Forget: The Proliferation of Man-portable Air Defence*

Systems in Syria, Small Arms Survey, Issue Brief, no. 9, August 2014.

Shazli (El-), Heba, "Where Were the Egyptian Workers in the June 2013 People's Coup Revolution?", *Jadaliyya*, 23 July 2013.

Shehabi, Ala'a and Marc Owen Jones, eds, *Bahrain's Uprising*, London: Zed Books, 2015.

Sims, David, *Egypt's Desert Dreams: Development or Disaster?*, Cairo: American University in Cairo Press, 2015.

———, "David Sims Takes a Hard Look at Egypt's Struggling Desert Development", *auc Press e-newsletter*, February 2015.

Sly, Liz, "The Hidden Hand Behind the Islamic State Militants? Saddam Hussein's", *Washington Post*, 4 April 2015.

Solomon, Erika, "The Isis Economy: Meet the New Boss", *Financial Times*, 5 January 2015.

———, "Syrian Islamist Rebel Group Looks to the West", *Financial Times*, 14 August 2015.

Solomon, Erika, Guy Chazan and Sam Jones, "Isis Inc: How Oil Fuels the Jihadi Terrorists", *Financial Times*, 14 October 2015.

Solomon, Erika, Robin Kwong and Steven Bernard, "Inside Isis Inc: The Journey of a Barrel of Oil", *Financial Times*, 14 October 2015.

Solomon, Erika and Ahmed Mhidi, "Isis Inc: Syria's 'Mafia-Style' Gas Deals with Jihadis", *Financial Times*, 15 October 2015.

———, "Isis: The Munitions Trail", *Financial Times*, 30 November 2015.

Solomon, Erika and Sam Jones, "Isis Inc: Loot and Taxes Keep Jihadi Economy Churning", *Financial Times*, 14 December 2015.

Smyth, Phillip, *The Shiite Jihad in Syria and Its Regional Effects*, Washington: Washington Institute for Near East Policy, 2015.

Steele, Jonathan, "The Syrian Kurds Are Winning!", *New York Review of Books*, 3 December 2015.

Stein, Aaron, "Turkey's Evolving Syria Strategy", *Foreign Affairs, Snapshot*, 9 February 2015.

Stepan, Alfred and Juan Linz, "Democratization theory and the 'Arab Spring'", *Journal of Democracy*, vol. 24, no. 2, April 2013, pp. 15–30.

Taylor, Paul, "Exclusive: Egypt's 'Road Not Taken' Could Have Saved Mursi", *Reuters*, 17 July 2013.

Taştekin, Fehim, "Turkish Military Says MIT Shipped Weapons to al-Qaeda", *Al-Monitor*, 15 January 2015.

Toaldo, Mattia, "Libya's Transition and The Weight of the Past", in Bozzo and Luizard, eds, 2015, pp. 77–97.

Topol, Sarah, "In Egypt, the Military Means (Big) Business", *Bloomberg Businessweek*, 13 March 2014.

Torres, Milagros and Ariane Ferry, eds, *Tragique et comique liés, dans le théâtre, de l'Antiquité à nos jours (du texte à la mise en scène)*, Rouen: ceredi, 2012.

Tripp, Charles, *Battlefields of the Republic: The Struggle for Public Space in Tunisia*, lse Middle East Centre Paper Series no. 13, December 2015.

Turkmani, Rim, *ISIL, JAN and the War Economy in Syria*, London: lse, 30 July 2015.

Urban, Mark, "What is Putin's end game in Syria?", *BBC News*, 23 September 2015.

Verme, Paolo, et al., *Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt: Facts and Perceptions across People, Time, and Space*, Washington, DC: The World Bank, 2014.

Wagner, Tasia, "Testing Tunisia's Transition: The Law on Economic and Financial Reconciliation", Institute for Strategic Islamic Affairs, October 2015.

Way, Lucan, "Comparing the Arab Revolts: The Lessons of 1989", *Journal of Democracy*, vol. 22, no. 4, October 2011, pp. 17–27.

Weber, Max, "Politics as Vocation" (1919), available at <http://anthropos-lab.net/wp/wp-content/uploads/2011/12/Weber-Politics-as-a-Vocation.pdf>.

———, *Economy and Society*, vol. 1, Berkeley: University of California Press, 1978.

Wehrey, Frederic, *Ending Libya's Civil War: Reconciling Politics, Rebuilding Security*, Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, September 2014.

Weiss, Michael and Hassan Hassan, *Isis: Inside the Army of Terror*, New York: Regan Arts, 2015.

White, Jeffrey, "Russia in Syria (Part 2): Military Implications", *The Washington Institute*, 15 September 2015.

Wikileaks, Cable from the US Embassy in Damascus, Canonical ID: 10DAMASCUS158_a, "When Chickens Come Home to Roost: Syria's Proxy War in Iraq at Heart of 2008-09 Seidnaya Prison Riots", 24 February 2010.

World Bank, *The Unfinished Revolution: Bringing Opportunity, Good Jobs and Greater Wealth to All Tunisians*, Development Policy Review, Washington, DC: World Bank, May 2014.

Worth, Robert, "Even Out of Office, a Wielder of Great Power in Yemen", *New York Times*, 31 January 2014.

Yadav, Stacey Philbrick, "Yemen's Muslim Brotherhood and the Perils of Powersharing", Washington, DC: Brookings Institution, August 2015.

Yazigi, Jihad, "Syria's War Economy", European Council on Foreign Relations, April 2014.

Yousfi, Hèla, *L'UGTT: Une passion tunisienne*, Sfax: Med Ali Edition, 2015.

Yousfi, Hèla and Choukri Hmed, "What Is Tunisia's Nobel Prize Rewarding?",

Open Democracy, 25 October 2015.

Zaid, Abdulla, Hassan Sherry, Mahinour El-Badrawi, and Joshua Haber, *Arab Uprisings & Social Justice: Implications of IMF Subsidy Reform Policies*, Washington, DC: New America Foundation (with ecesr and annd), February 2014.

Zelin, Aaron and Phillip Smyth, "The Vocabulary of Sectarianism", *Foreign Policy*, 29 January 2014.

فهرس الأعلام

س

ش

ص

ط

ظ

ع

غ

ن

هـ

و

ي

فهرس الأماكن

ف

ق

ك

ل

م

هـ

و

ي